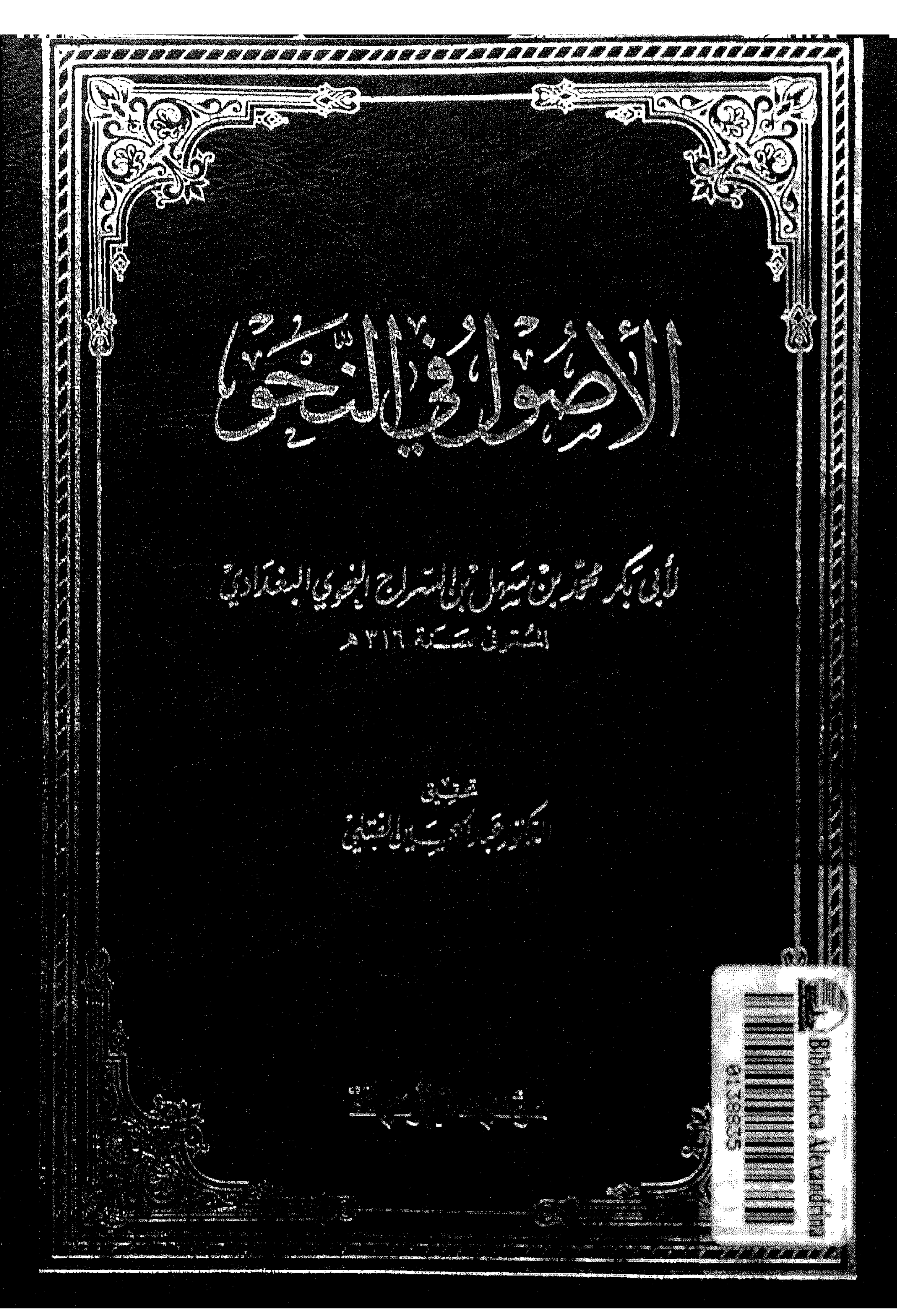


الأصول في النحو
لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي
المتوفى سنة ٣١٦ هـ
تحقيق
الدكتور عبد الحسين الفتلي
Bibliotheca Alexandrina
0138835







الأصول في النحو

١

الطَّبعَة الثالثة
١٤١٧هـ / ١٩٩٦م



مؤسسة الرسالة - بيروت - وطى المصيطبة - مبنى عبدالله سليت
تلفاكس : ٨١٥١١٢ - ٣١٩٠٣٩ - ٦٠٣٢٤٣ - ص . ب : ٧٤٦٠ - برقياً: بيوشران

Al-Resalah
PUBLISHING HOUSE

BEIRUT / LEBANON - TELEFAX : 815112 -319039 - 603243 - P. O. BOX : 117460

الأصول في النحو

لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي
المتوفى سنة ٣١٦ هـ

تحقيق
الدكتور عبد الحسين الفتلي

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة



المقـــدّمــة

إن ما اجتمع من أخبار ابن السراج وما ذُكر عنه ليدل دلالة لا جدال فيها أنه عالم حريٌّ بالدراسة جدير بالتقييم. فهو علم من أعلام النحو، وإمام من أئمة الثقافة وشيخ من شيوخ اللغة.

عاش أكثر من نصف قرن من الزمان وشهد حضارة العرب الزاهرة في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وعاصر التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية وما آلت إليه حياة العرب والمسلمين في ظلال الدولة العباسية، فهو واحد من أولئك العلماء الذين أعطوا العربية الكثير وعنوا بالمحافظة عليها كالخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وسيبويه، والأصمعي، وأبي عبيدة، والأخفش، والمازني، والمبرّد، فمعظم هؤلاء أخذ عنهم ابن السراج ونقل علمهم إلى الأجيال التي جاءت من بعدهم، ثم انتهت إليه رئاسة النحو بعد موت أبي العباس المبرّد وموت الزجاج، وأصبح أستاذاً يُرحل إليه ويُؤخذ عنه.

ولقد بقي على كثرة ما أُلّف قبله وبعده في النحو- كتاب «الأصول» أول كتاب في مضماره، فقد أثنى عليه القدماء ووصفوه بأجل الأوصاف مثل قولهم: أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه، وقولهم: كان النحو مجنوناً فعقله ابن السراج بأصوله «ونصوا على أنه» أول كتاب جمع أصول

العربية معتمداً على كتاب سيبويه مختصراً مسائله مرتباً أبوابه أحسن ترتيب، معولاً على مسائل الأخفش والكوفيين. مخالفاً لأصول البصريين.

هذه النعوت بعض من الحوافز التي دعتني لتحقيق هذا السفر الكبير على أن هناك دوافع أخرى قد تكون أهم دفعتني إلى الكتابة عن ابن السراج وهي :

١ - أنني كلما قرأت كتاباً في النحو والصرف واللغة وجدت آراء ابن السراج منبثة في تضاعيفه، كما أن كتب ابن السراج وبخاصة كتاب «الأصول» يرد على كثير من المسائل المغلقة والتي هي مثار جدل في علمي النحو والصرف.

٢ - إن كثيراً من الباحثين يذهب إلى أن علمي النحو والصرف انتهيا إليه بعد موت الزجاج ووقفا عنده.

٣ - ولقد بدا لي بعد دراسة كتب ابن السراج وفحصها أن مسائل النحو والصرف لم تكن مقسمة مبوبة في كتاب سيبويه ومَن جاء من بعده على النحو الذي ألفناه في كتب المتأخرين فكثيراً ما تختلط البحوث النحوية والصرفية وتشتبك بغيرها من موضوعات تتعلق باللهجات العربية، والقراءات المختلفة، لكن ابن السراج أول من بوبها وهذب مسائلها وبحثها بحثاً علمياً مقارناً بين ما جاء في كتاب سيبويه وما أخذ له وعليه من شروح واستدراكات في «تصريف» المازني وكتاب «المقتضب» للمبرد وكتب الأخفش وكتب الكوفيين.

٤ - ثم إن دراسة التراث العربي اللغوي والقديم بخاصة تمثل ركناً من أركان حضارة الأمة، فدراسته وفحصه ونشره يعين على كشف هذا الجانب من حضارة الأمة العربية.

وأخيراً فإني لم أدَّخِر جهداً في إخراج هذا الكتاب بصورته التي أرادها له المؤلف في تقديري راجياً أن ينال الرضا والقبول من ذوي الاختصاص والله ولي التوفيق.

المحقق

الدكتور عبد الحسين الفتلي



ابن السراج

هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي[1]. كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية[2]. المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والأدب[3].

نشأ في بغداد وأخذ النحو عن أبي العباس المبرد وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد موت المبرد[4]. وكان واسع الثقافة متعدد الجوانب، تعمق في القديم كما أفاد من الحديث في زمنه، فمزج بين الثقافة العربية الخالصة وبين الثقافات الوافدة على الفكر العربي آنذاك، يتجلى ذلك بدراسة الموسيقى والمنطق والقراءات ولعل اهتمام ابن السراج بالنحو بدأ يظهر بعد انتهار الزجاج له حتى هم بضربه لخطئه في مسألة نحوية[5] وذلك عندما حضر عند الزجاج مسلماً عليه بعد موت المبرد فسأل رجل الزجاج عن مسألة نحوية فقال لابن السراج: أجبه يا أبا بكر.

فأجابه فأخطأ فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتك،

---

(١) إنباه الرواة ٣ / ١٤٥. معجم الأدباء ١٨/ ١٩٧، وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٢.

(٢) نزهة الألباء / ٣١٢. إنباه الرواة ٣/ ١٤٥.

(٣) وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٢.

(٤) نزهة الألباء / ٣١٢.

(٥) معجم الأدباء ١٨ / ١٩٠. إنباه الرواة ٣/ ١٤٦.

ولكن المجلس لا يحتمل هذا، وقد كنا نشبهك في الذكاء والفطنة بالحسن ابن رجاء وأنت تخطىء في مثل هذا، فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق وأدبتني وأنا تارك ما درست مذ قرأت الكتاب - يعني كتاب سيبويه - لأني شغلت عنه بالمنطق والموسيقى، وأنا أعاود، فعاود ونظر في دقائق كتاب سيبويه وعول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة وصنف ما صنف[١].

وتشهد ما كان عليه ابن السراج من الذكاء والفطنة ما تركه من مصنفات أثنى عليها العلماء في أغلب الفنون المختلفة من القراءات والنحو واللغة والأدب والخط[٢]، وكان مع علمه أديباً شاعراً رويت له أبيات أجل من شعر النحاة[٣]، يغلب عليها طابع التفكير، وهي وإن لم تدل عند التصوير على شاعرية وموهبة تدل على مقدرة وتمكن من التصرف بصيغ الكلام واللغة وثقافة عامة.

وقد ذكر أبو علي الفارسي تلميذ ابن السراج: أنه قرأ على أبي بكر بن السراج ديوان النابغة من رواية الأصمعي، ولم يقتصر نشاطه الأدبي على الشعر فحسب، بل تعداه إلى النثر والمنطق، والعلوم الأخرى، فقد ذكر أبو حيان التوحيدي[٤]. أن مراسلات جرت بين ابن السراج وأبي الحارث الرازي تتعلق بفنون الكلام.

أما المنطق فكان أمراً أساسياً في أعمال النحاة ما دامت في النحو أحكام تستنتج وقياس يتبع، فلا عجب إذا كان ابن السراج قد درس المنطق لأنه من أصحاب ذلك العلم، قال ابن أبي أصيبعة: «وفي التاريخ أن الفارابي كان

---

(١) معجم الأدباء ١٨ / ١٩٠. إنباه الرواة ٣ / ١٤٦.

(٢) معجم الأدباء ١٨ / ١٩٨.

(٣) أخبار الشعراء المحمدين ١٢١ - ١٢٢ مخطوط بدار الكتب رقمه (٢٢١٧).

(٤) أنظر رسالة الصداقة والصديق / ٨٥.

يجتمع بأبي بكر بن السراج فيقرأ عليه صناعة النحو وابن السراج يقرأ عليه المنطق.»[١].

وأما اشتغاله بالموسيقى فيشهد عليه احتجاجه بوجوه القراءات في كتاب كان قد ابتدأ بإملائه وارتفع منه بعض (كذا) ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف[٢]... وتصنيفه كتاباً في العروض[٣] والقافية.

أخلاقه ومكانته العلمية:

كان أحد الأئمة المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره[٤]، ثقة[٥] أديباً شاعراً إماماً في النحو بليغاً في الرأي متيناً[٦]، مقبلاً على الطرب والموسيقى، عشق ابن يانس المغني، له أخبار وهنات[٧]، ولم يعرف عنه أنه كان يبخس حق أُستاذ له، بل كثيراً ما يثني على من يأخذ عنه، فقد ذكر أبو الحسن الرمَّاني[٨] أنه جرى بحضرة ابن السراج ذكر كتابه «الأصول» الذي صنفه فقال قائل: هو أحسن من كتاب «المقتضب» للمبرد. فقال ابن السراج: لا تقل هذا إنما استفدنا ما استفدناه من صاحب «المقتضب»، وأنشد:

ولو قبل مبكاها بكيت صبابة ... بسُعْدَى شفيت النفس قبل التندم
ولكن بكت قبلي فهيَّج لي البكا ... بُكاها فقلتُ: الفضلُ للمتقدم

---

(١) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٢ / ١٣٦.
(٢) أنظر الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي / ٤. تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي.
(٣) له كتاب في العروض تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مستل من مجلة كلية الآداب سنة ١٩٧٢.
(٤) وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٢.
(٥) تاريخ بغداد ٥ / ٣١٩، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٢.
(٦) طبقات النحاة لابن قاضي شهبة ١ / ٥٢.
(٧) وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٢.
(٨) إنباه الرواة ٣ / ١٤٦. معجم الأدباء ١٨ / ١٩٨.

وكان اجتماعياً يحب الناس له صلات صداقة مع كبار علماء عصره ولا سيما المقرىء الكبير ابن مجاهد[١].

أما أسرته، فلم تذكر المراجع شيئاً ذا بال عنها، ولا عن حياته الخاصة وكل ما عرف عنه أنه كان يعشق جاريةً مِن القيان وكان له منها ولد[٢].

أساتذته:

تيسر لابن السراج مقدار لا يُستهان به من علوم العصر على اختلاف فنونها، وقد كان في بعضها معتمداً على نفسه في البحث والتنقيب والإطلاع، وفي سوى ذلك يتلقاه على شيوخ عصره كل حسب اختصاصه ممن كانت بغداد تتنافس بهم، غير أن المراجع كلها قد أجمعت على شخصية واحدة هي: أبو العباس المبرد إمام نحاة البصرة في القرن الثالث الهجري، فقد صحبه ابنُ السراج وأخذ عنه العلم والأدب[٣]، وقرأ عليه كتاب سيبويه[٤]، ولم تكن علاقته بأستاذه علاقة دراسة وقراءة فحسب، قال ابن درستويه[٥]: كان من أحدث غلمان المبرد مع ذكائه وفطنته وكان المبرد يميل إليه، ويشرح له، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات ويأنس به.

ولا يعرف لابن السراج أستاذ آخر مسمى في كتاب التراجم إلا أن ابن خلكان[٦] ذكر: أنه أخذ عن المبرد وغيره، وليس من المستبعد أن يكون قد تأثر ـ على الأقل ـ بالزجاج الذي آلت إليه رئاسة المدرسة البصرية بعد موت

---

(١) انظر معجم الأدباء ١٨ / ١٩٨.

(٢) تاريخ بغداد ٥ / ٣١٩، نزهة الألباء / ٣١٢.

(٣) إنباه الرواة ٣ / ١٤٥، وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٢، ونزهة الألباء / ٣١٣.

(٤) معجم الأدباء ١٨ / ١٩٧.

(٥) الفهرست / ٩٢، وإنباه الرواة ٣ / ١٤٨.

(٦) وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٢.

المبرد سنة «٢٨٥ هـ» ولقد رددت كتب التراجم قصة خطأ ابن السراج في مسألة بحضرة الزجاج بعد موت المبرد[١]. كما أن ابن جني قد أورد في الخصائص[٢] بعض المسائل التي كانت مدار خلاف فيما بينهما.

تلاميذه:

ما زال طلاب العربية إلى يومنا هذا يتتلمذون على أولئك العلماء الذين وضعوا الأسس القويمة لبناء هذا التراث الخالد. فلم يكن طلب العلم مقصوراً على المشافهة والأخذ المباشر عن الشيوخ، وإنما هو أعم من ذلك وأشمل، فقارئو كتاب سيبويه يأخذون عن سيبويه، وقارئو الكامل والمقتضب يأخذون عن المبرد، ودارسو الأصول هم طلاب علم ابن السراج دون شك أو ريب. وقد جرت عادة المؤرخين: أن يتحدثوا عمن عاصروا أستاذهم وتلقوا عنه العلم على أنهم تلاميذه، الآخذون عنه، وإن كان العلم باقياً يأخذه المعاصرون كما ينتفع به بعدهم، وأبرز تلاميذ ابن السراج:

١ ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ فقد ذكر الزجاجي أنه أخذ عن ابن السرّاج[٣].

٢ ـ أبو سعيد السيرافي النحوي المتوفى «٣٦٨ هـ» فقد قرأ على أبي بكر ابن السراج وأبي بكر مبرمان النحو[٤] وفي شرح[٥] كتاب سيبويه نجد الكثير من آراء ابن السراج النحوية والصرفية.

---

(١) الفهرست / ٩٢، معجم الأدباء ١٨ / ١٩٨، إنباه الرواة ٣ / ١٤٩.

(٢) انظر الخصائص ١ / ٦٢، ٦٦، ٢٤٨، و٢/ ٣١.

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو: ٧٩، ومعجم الأدباء ١٨ / ١٩٨. ونزهة الألباء / ٣١٣.

(٤) انظر معجم الأدباء ٨ / ١٤٥، وبغية الوعاة / ٢٢١.

(٥) انظر شرح السيرافي ١/ ٥٧، ١٣٤، ١٦٧، ١٨٠، و٥/١٧، ١٨، ٣٥، ٥٩.

٣ ـ أبو علي الفارسي «٣٧٧».. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ابن أبان الفارسي الفسوي الإمام العلامة، فقد قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج وعلى أبي بكر بن السراج[١]، وكذلك اطلع على المسائل المشروحة من كتاب سيبويه للمبرد وقرأها على ابن السراج كما روى كتاب التصريف عن ابن السراج عن المبرد[٢].

٤ ـ الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى «٣٨٤». أخذ النحو عن أبي بكر بن السراج وابن دريد والزجاج[٣]، وهم الشيوخ الذين حملوا علم البصرة في بغداد. وقد شرح الرماني كتاب الموجز لابن السراج[٤].

٥ ـ أبو علي القالي «٣٥٦»: ومن تلاميذ ابن السراج: إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن عيسى بن محمد بن سليمان مولى الخليفة عبد الملك بن مروان، أبو علي البغدادي المعروف بالقالي نسبة إلى ـ قالي قلي ـ بلد من أعالي أرمينة[٥].

٦ ـ الأزهري اللُّغوي: «٣٧٠» محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري اللُّغوي الأديب الهروي الشافعي، أخذ عن الربيع بن سليمان ونفطويه وابن السراج. وكان رأساً في اللغة[٦].

٧ ـ أبو القاسم الآمدي: «٣٧١» الحسن بن بشر الآمدي الذي ولد

(١) انظر الفهرست لابن النديم / ٦٤، وطبقات النحويين / ١٣٠، ونزهة الألباء /٣٨٧.
(٢) المنصف لابن جني ١/ ٦.
(٣) انظر إشارة التعين / ٣٤.
(٤) إنباه الرواة / ٢٩٥.
(٥) معجم الأدباء ٧ / ٢٧. وفيات الأعيان ١/ ٧٤.
(٦) معجم الأدباء ١٧ / ١٦٥، بغية الوعاة ٢/ ١٩ تحقيق أبي الفضل إبراهيم.

بالبصرة وانتقل إلى بغداد فتلقى النحو واللغة عن الأخفش الصغير والزجاج وابن دريد وابن السراج[١].

وفاته:

أجمعت معظم المراجع التي ترجمت لابن السراج أنه مات يوم الأحد لثلاث ليال بقين من ذي الحِجة سنة «٣١٦ هـ»[٢] ببغداد في خلافة المقتدر بالله[٣]. إلا أن هناك روايتين أحداهما: ذكرها العيني في عقد الجمان في ثنايا الحديث عن ابن السراج وهي لا تختلف عن الروايات المتداولة بين المترجمين تقول: في تأريخ النويري أن ابن السراج توفي في ذي الحجة سنة «٣١٠» ثم قال: قيل: كانت وفاته سنة خمس عشرة وثلثمائة[٤].

والثانية: ما نقله صاحب كشف الظنون وهي: أن أبا بكر بن السراج توفي سنة إحدى وستين وثلثمائة هجرية[٥]، ـ في النّص العربي والإنجليزي ـ وهذا ـ كما يبدو ـ تحريف، لأن سنة «٣١٦» قابلة للتقديم والتأخير فتصبح سنة «٣٦١ هـ».

وقد عمرّ ابن السراج طويلاً، ولم يمت في سن مبكرة، ولم يمت شاباً كما ذكر السيوطي في البغية[٦]، فقد ذكر المترجمون له أنه مات كهلاً[٧]، والواقع يؤيد ذلك. فهو قد صحب أبا العباس المبرد المتوفى «٢٨٥ هـ» فإذا افترضنا

(١) بغية الوعاة ١ / ٢٠ تحقيق أبو الفضل إبراهيم.
(٢) تأريخ بغداد ٥ / ٣١٩، معجم الأدباء ١٨ / ١٩٨، نزهة الألباء / ٣١٢.
(٣) نزهة الألباء /٣١٢.
(٤) عقد الجمان: ١٨ القسم الثاني.
(٥) كشف الظنون / ٣٣٤.
(٦) بغية الوعاة / ٤٤، والأعلام للزركلي ٧ / ٦.
(٧) عيون التواريخ، الذين توفوا سنة «٣١٦» وتاريخ الإسلام للذهبي ٢/ ٤٤.

أنَّ سِنّهُ كانت خمساً وعشرين سنة آنذاك يضاف لها إحدى وثلاثون سنة عاشها بعد موت المبرد فيكون عمره ستاً وخمسين سنة تقريباً.

آثاره:

خلف ابن السراج ثروة علمية في معظم التصانيف التي أودعها علمه في جميع الفنون التي برز فيها، فقد استوعب معظم علوم عصره إلا القليل، صنف فيها ما ينيف على الخمسة عشر كتاباً ومصنفاً ضاع أكثرها، والملاحظ أن من مصنفاته ما عني به العلماء من بعده وتعهدوه، بالشرح والتفسير مثل كتاب «الأصول».

فقد شرحه الرماني[١] النحوي وهو من تلاميذ ابن السراج، وبقي هذا الشرح إلى زمن السيوطي المتوفى سنة «٩١١ هـ» الذي نقل عنه في كتابه الأشباه والنظائر[٢] كذلك شرحه ابن بابشاذ[٣] المتوفى «٤٦٩ هـ» وابن الباذش[٤] الغرناطي النحوي المتوفى «٦٠٧ هـ».

وأهم المراجع التي أحصت كتب ابن السراج هي: تاريخ بغداد، والفهرست لابن النديم، ومعجم الأدباء، ووفيات الأعيان لابن خلكان وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ونزهة الألباء لابن الأنباري والبغية للسيوطي، وكشف الظنون للحاج خليفة وغيرها من كتب التراجم.

وعلى أية حال: فإن ما أمكن التعرف عليه من كتب ابن السراج لم يتعد الخمسة عشر كتاباً يمكن تقسيمها على الشكل الآتي:

---

(١) كشف الظنون ١ / ٣٣٤. وفهرسة ابن خير الإشبيلي / ٣٠٧، وقد عثرت على قطعة من هذا الشرح في آخر كتاب الأصول نسخة تركنا تحت رقم «١٠٦٦».

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢١٢.

(٣) انظر المقدمة المحسبة / ١٨ وكشف الظنون ١ / ٣٣٤.

(٤) انظر كشف الظنون ١ / ٣٣٤.

أ ـ كتب في اللغة والنحو والصرف: مثل الأصول في النحو: وجمل الأصول، والموجز، وشرح كتاب سيبويه، والاشتقاق، وكتاب علل النحو، وكتاب الهمز.

ب ـ دراسة في القرآن الكريم، مثل كتاب الاحتجاج في القراءة.

جـ ـ كتب في النقد والشعر، مثل كتاب الشعر والشعراء.

د ـ كتب في الخط والهجاء والعروض.

هـ ـ كتب أخرى لم يعرف شيء عن مضامينها، لأنه لم يعثر على نص يشير إلى ما تحتوي عليه هذه الكتب من فنون العلوم المختلفة، مثل كتاب الرياح والهواء والنار، والمواصلات، والمذاكرات، والأخبار، وهذا وصف موجز لبعض هذه المصنفات:

١ ـ كتاب الأصول في النحو، وهو موضوع التحقيق، يشمل النحو والصرف.

٢ ـ كتاب جمل الأصول أو مجمل الأصول، أو الأصول الصغيرة[١]، وهو كتاب في النحو أيضاً، يعتقد أنه مختصر لكتاب الأصول الكبير.

٣ ـ كتاب الجمل، وهو في النحو أيضاً، أشار إليه ابن السراج نفسه في كتابه الأصول عندما كان يتحدث عن الموضع الذي يتساوى فيه الجمل والأصول[٢]. وقد ذكر القفطي[٣] أن الرماني شرح هذا الكتاب، ثم شرح أبياته النحوي المعروف بابن حميدة المتوفى سنة «٥٥٠ هـ».

---

(١) انظر معجم الأدباء ١٨ / ١٩٨، وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٢. وإنباه الرواة ٣ / ١٤٥.

(٢) انظر الأصول ٢ / ٢١٩.

(٣) إنباه الرواة ١ / ١٩٥.

٤ ـ الموجز: كتاب في النحو والصرف، شرحة الرماني[١] وأبو الحسن الأهوازي[٢]، وقد ذكر: أن ابن السراج لم يتم هذا الكتاب وأنه كلف أبا علي الفارسي بإتمامه، لكن أبا العلاء المعري[٣] يقول: وهذا لا يقال أنه من إنشاء أبي علي لأن الموضوع من الموجز وهو منقول من كلام ابن السراج في الأصول والجمل[٤] فكأن أبا علي جاء به على سبيل النسخ لا أنه ابتدع شيئاً من عنده. وقد طبع هذا الكتاب في بيروت عام ١٩٦٥ بتحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي تحت إشراف رجس بلاشير من جامعة باريس، كذلك عثرت على مخطوطة لهذا الكتاب في الخزانة العامة بمدينة الرباط تحت رقم «١٠٠ ق»، في آخرها: كتبت من نسخة مقروءة على الشيخ أبي علي النحوي صاحب أبي بكر بن السراج.

٥ ـ شرح كتاب سيبويه: وهذا بطبيعة الحال يشمل النحو والصرف معاً، وقد أشار كل من السيرافي والرماني[٥] إلى اختلاف نسخ الكتاب التي كانت بين يدي ابن السراج.

ـ الشكل والنقط: ذكر القفطي[٦] أن الرماني شرح هذا الكتاب ولكن لم تعرف مادته ومضمونه لأنه لم يصل إلينا.

٧ ـ كتاب الهجاء أو الخط. ولقد عثرت على هذا الكتاب في الخزانة العامة في الرباط بالمغرب ضمن مجموعة تحت رقم «١٠٠ ق». وقد طبع في مجلة المورد.

---

(١) بغية الوعاة ١ / ١٧٣.
(٢) إنباه الرواة ٣ / ٢٩٥.
(٣) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ٢ / ٢٧٧.
(٤) رسالة الغفران لبنت الشاطىء / ٣٥٧.
(٥) انظر شرح السيرافي ٥ / ٥٩، وشرح الرماني: ٥٦ المجلد الخامس.
(٦) إنباه الرواة ٣ / ١٤٥.

٨ ـ كتاب الشعر والشعراء[١]: ذكره ابن خلكان وياقوت والقفطي ولم نعرف عنه شيئاً لا عن مادته ولا طريقة عرضه وتأليفه، وليس له ذكر في أية فهرسة من فهارس الكتب المصورة أو المخطوطة.

٩ ـ احتجاج القراء: وهذا الكتاب في التفسير والقراءات، وتجد صدى هذا الكتاب في القسم الأول من كتاب «الحجة»[٢] لأبي علي الفارسي.

١٠ ـ كتاب الاشتقاق: ذكر المترجمون[٣] لابن السراج أن هذا الكتاب لم يتم، وهو في علم التصريف[٤] وقد حققه الدكتور محمد صالح.

١١ ـ كتاب المواصلات والمذاكرات في الأخبار[٥]، لا يعرف شيء عن محتوياته ومادته.

١٢ ـ كتاب الهوى والنار والرياح.

١٣ ـ كتاب علل النحو: لم يشر إليه أحد ممن ترجم لابن السراج سوى القفطي.

١٤ ـ كتاب الهمز: أشار إليه ابن السراج نفسه في كتابه الأصول.

١٥ ـ كتاب العروض، لم أجد أحداً أشار إلى هذا الكتاب من قريب أو بعيد ولكنني عثرت على نسخة له في المغرب في مكتبة الخزانة

---

(١) انظر وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٣. ومعجم الأدباء ١٨ / ١٩٨، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥.

(٢) انظر الحجة في القراءات ١ / ٤ تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي.

(٣) انظر الأصول ٢ / ٦٠٦، والمعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي| / ٣، تحقيق أحمد شاكر.

(٤) انظر معجم الأدباء ١٨ / ١٩٧، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٢، إنباه الرواة ٣ / ١٤٥.

(٥) معجم الأدباء ١٨ / ١٩٧، وفيات الأعيان ٤ / ٤٦٢.

العامة بالرباط تحت رقم «١٢٧» ولقد نشرته في مجلة كلية الآداب لعام ١٩٧٢.

مذهب ابن السراج النحوي:

نشأ ابن السراج بعد تكامل وانتهاء طبقات النحاة البصريين والكوفيين إذ إن آخر من يذكر في طبقات البصريين أبو العباس المبرد المتوفى «٢٨٥ هـ» وآخر من يذكر في طبقات الكوفيين يحيى بن أحمد المعروف بثعلب المتوفى «٢٩١ هـ». نشأ في بغداد ومات فيها، لكن مذهبه بصري أو هكذا ارتضى لنفسه أن يكون من البصريين، لأن الأُسس التي يرجع إليها والمصطلحات والمسائل الخلافية التي يستعملها ليست بغدادية، لأنه لا توجد مدرسة بغدادية بهذا المعنى.

إن ابن السراج يقول بآراء البصريين ويعد نفسه بصرياً ويعتمد الأُسس البصرية، ويستعمل مصطلحاتهم، وإننا نستطيع أن نميز وجهة النحوي من النظر في أربعة أمور:

الأسس التي يعتمدها في البحث: والمصطلحات التي يستعملها. ومع من يعد نفسه أو أين ارتضى أن يضع نفسه، وفي المسائل الخلافية.

والذي ينظر إلى ابن السراج من خلال هذه النقاط الأربع يجده يعتمد الوجهة البصرية، فهو كالنحاة البصريين يعتمد القبائل العربية الفصيحة، ولا يقيس على القليل أو النادر بخلاف الكوفيين الذين أخذوا عن أعراب لانت فصاحتهم، ويقيسون على النادر والقليل، بل الشاهد الواحد أيضاً.

ومن حيث المصطلحات النحوية، فإنه كان يستعمل المصطلحات البصرية كالممنوع من الصرف، والظرف، والعطف، والجر، والمجرورات، والنعت والبدل، وألقاب الإعراب، والبناء، والضمير، وضمير الفصل، والمتعدي، واللازم.

وفي كتاب الأصول الكثير من ذكر البصريين، وأحياناً يسميهم

بأصحابنا[١]، إلا أنه أحياناً أخرى يستعمل اصطلاحات الكوفيين، كالنسق، والمكني، والجحد، والصفة، والمفسر، وما لم يسم فاعله[٢].

ولعل مرجع ذلك إلى ما ذكره المترجمون له من أنه عول على مسائل الكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة[٣].

كتاب الأصول:

كانت لكتاب الأصول في النحو منزلة خاصة في نفوس النحاة وفي تاريخ النحو العربي، ولآرائه أهمية كبرى كتب لها من الذيوع والانتشار بين الدارسين ما لم يكتب إلا لقلة نادرة من المصنفات النحوية، مثل كتاب سيبويه والمقتضب لأبي العباس المبرد والتصريف لأبي عثمان المازني، فهذا العمل البارع الذي قام به أبو بكر بن السراج في القرن الثالث الهجري، فجمع فيه أبواب النحو والصرف لقي إقبالاً وإعجاباً من معظم دارسي العربية، فقد جمع ابن السراج أصول العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب[٤] في كتاب أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه[٥] وهو غاية في الشرف والفائدة[٦]، فقد اختصر فيه أصول العربية، وجمع مقاييسها[٧]، ونظر في دقائق سيبويه، وعول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة حتى قيل: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله[٨].

---

(١) انظر الأصول ١ / ٤٨٤.
(٢) انظر الأصول ٢ / ٢٩٦، و ٢ / ١٩٨ و ١ / ١٩٢ و١/٢٨٩. و١/ ١٩٤، و٢/ ٣٠٠، و٢/ ١٩١، و١/ ٢١، و٢٧٩، و٢/٢٠٣.
(٣) انظر معجم الأدباء ١٨ / ١٩٨.
(٤) نزهة الألباء / ٦٩.
(٥) معجم الأدباء ١٨ / ٢٠٠.
(٦) طبقات الزبيدي / ١٢٢.
(٧) طبقات الزبيدي / ١٢٢.
(٨) معجم الأدباء ١٨ / ١٩٨.

ولقد نسب كثير من الباحثين إلى ابن السراج أنه أول من وضع كتاباً في أصول العربية، فقد ذكر محققو كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني في مقدمته[1] شيئاً من ذلك، ولقد قال ابن السراج في كتاب الأصول «فتفهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعته جمعاً يحصره وفصلته تفصيلاً يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه ويسهل على متعلميه حفظه[2].

منهج ابن السراج:

الذي يقرأ كتاب الأصول يعرف أن ابن السراج كان منهجياً قويم النظرة في عرض مادة كتابه، فلم يشأ أن يجري دراسته النحوية على النهج الذي ألفناه في كتب من سبقه مجافياً لمذهب التقنين والقواعد فقد أدرك أن مدار علم النحو في كتابه مبني على استخراج الأصول النحوية مع الالتزام بالدقة في كل موضوع، وقد بوب كتابه تبويباً يشبه إلى حد كبير تبويب كتاب سيبويه، لكن موضوعات أصول ابن السراج غير متداخلة كموضوعات الكتاب لا يمكن التمييز بينها، فقد رتب على الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر، فبدأ بمرفوعات الأسماء، ثم المنصوبات والمجرورات، وانتقل بعد ذلك إلى التوابع كالنعت والتوكيد وعطف النسق وعطف البيان، والعطف بالحروف. ثم أشار إلى نواصب الأفعال وجوازمها، وزاد باب التقديم والتأخير، وباب الإخبار بالذي وبالألف واللام، وانتهى إلى مسائل الصرف.

وكتاب الأصول خالٍ من المقدمة، قليل الاستطراد، موضوعاته المتشابهة محصورة في باب واحد لا في أبواب متفرقة كما هي الحال في كتاب سيبويه يبدأ بتعريف النحو العربي وينتهي بباب ضرورة الشاعر.

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ / ٦.

(٢) كتاب الأصول ١ / ٢٧.

وتجدر الإشارة هنا إلى عدد النسخ التي كانت بحوزة ابن السراج من كتاب سيبويه، فنراه كلما وجد كلمة أو عبارة فيها أكثر من احتمال أو لها أكثر من وجه من وجوه التفسير رجع إلى نسخة معينة مشيراً إلى صاحب تلك النسخة مبيناً أنها بخطه أو كانت ملكه: كالمبرد، وثعلب، والقاضي[1]، فهو يشبه المحقق في هذا الزمن، إذ إنه يحاول إخراج النص سليماً، لا يشوبه الغموض، ولا يتطرق إليه الشك من قريب أو بعيد.

ولقد نال الأصول إعجابَ من جاء بعد ابن السراج من الباحثين، وأثنوا عليه، ووضعوه في مكانه اللائق به.

قال ياقوت الحموي: وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه[2].

وقال الزبيدي في طبقاته: هو غاية في الشرف والفائدة، وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن[3].

وقال ابن شاكر الكتبي: له كتاب الأصول في النحو، مصنف نفيس شرحه الرماني[4].

ولقد استشهد أبو بكر بن السراج في كتاب الأصول بالشعر في أماكن عديدة بما ثبت عن العرب أو أنه فهم على غير وجهه الصحيح. تتمثل هذه الشواهد بكثرة ما استشهد به من الشعر للغات العرب المختلفة أو لهجات بعض قبائلهم أو تعزيز القواعد التي قال بها فريق من النحاة، لأن السماع ورد بها وأنكرها فريق آخر لأنها تتعارض مع القياس، أو لأنهم لم يطمئنوا إلى

---

(١) هو إسماعيل بن إسحاق القاضي ـ ذكره السيرافي باسمه كاملاً في شرح الكتاب ١١٣/٥، دار الكتب نسخة البغدادي ـ مات سنة ٢٨٢ هـ.

(٢) معجم الأدباء ١٨/١٩٩.

(٣) طبقات الزبيدي/٢٢٢، وفيات الأعيان ٣/٤٢.

(٤) عيون التواريخ «١٤٩٧» سنة ٣١٦ هـ.

هذا السماع، كذلك تمثل ما اضطر إليه قائله لضرورة الشعر وهو عربي فصيح، ولكنه لا ينبغي أن يرد في السعة، لأن للشعر ضروراته وأحكامه، والنوع الثالث: ما جاء شاذاً خلاف القياس أو السماع، ولكنه صدر عن عربي فصيح فلا يمكن رده أو الحكم عليه بالخطأ أو تضعيف روايته.

تأثره بمن سبقه:

ينبغي هنا أن نقتصر على مجرد الإشارة إلى مصادر «كتاب الأصول» لنكون على بينة من أمر تأليف هذا الكتاب ومادته وتأثر صاحبه بمن سبقه من النحاة. في ثنايا الكتاب تقع على ذكر ابن أبي إسحاق «١١٧ هـ» وعيسى بن عمر «١٤٩ هـ»، وأبي عمرو بن العلاء «١٥٤ هـ»، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر «١٥٧ هـ»، والخليل بن أحمد الفراهيدي «١٧٤ هـ» ويونس بن حبيب «١٨٣ هـ»، وأبي زيد الأنصاري «٢١٥ هـ»، والأخفش الأوسط «٢٠٨ هـ»، والجرمي «٢٢٥ هـ»، والمازني «٢٤٩ هـ»، والرياشي «٢٥٧ هـ»، وأبي العباس المبرد «٢٨٥ هـ»، من البصريين وعلى ذكر الكسائي «١٨٩ هـ»، والأحمر «١٩٤ هـ»، والفراء «٢٠٧ هـ» والطوال «٢٤٣ هـ»، وثعلب «٢٩١ هـ»، من الكوفيين، ومما يشكل قسماً من الكتاب ما نقله عن العرب كالحجازيين والتميميين وسائر القبائل العربية الأخرى[1].

ولم يكن ابن السراج مجرد ناقل أو جامع يجمع الآراء ويقدمها للدارسين، بل كانت له مقدرة فائقة في التعليل والترجيح، كما تظهر أحكامه على حظ كبير من السداد والقبول شأن العالم المعتمد بعلمه المتأكد من صحة قوله وتصويب رأيه وكثرة حفظه وعمق إدراكه وتمكنه من الفهم، وإذا كان الأصول مليئاً بالكثير مما نقله ابن السراج عن غيره من شواهد وأحكام، فإن

---

(١) أنظر الأصول ١/٨١، ٨٢، ١٤٤، ١٣٣، ٣٣٦، ٣٣٧، ١٥٥، وجـ ٢/١٦٣، ١٧٧، ١٦٢، ١٦٦...

الكثير ليشهد بأنه لم يكن مجرد ناقل لآراء شيوخه، فهو يناقشهم فيها، ولا يتردد في إبداء رأيه ولو كان ذلك مخالفاً لآراء من نقل عنه، ويخرج عليه، ولا يحجم عن تأييد أقواله واستحسانها وتقبيحها واستبعادها حتى كانت أقواله وأحكامه وآراؤه إلى جنب أقوال شيوخه وآرائهم وأحكامهم دالة على أنه لا يقل عنهم شأناً، ولا ينقص فكراً وعلماً وأصالة[١].

المسائل التي تفرد بها ابن السراج:

إنّ كتاب الأصول قيض له أن يقع في أيـدي الباحثـين من علماء العربية، فوقفوا منه على هذه الثروة الطائلة من الأحكام والقوانين، فأطلقوا عليه مخترع علم الأصول مستندين في ذلك إلى ما جاء بالكتاب نفسه من القوانين العامة، كما أنهم استندوا إلى مقال المترجمين حين قالوا فيه ما قالوا، فهو يلفت الأنظار بموضوعه من ناحية وبعنوانه من ناحية أخرى، لهذا، فإن لابن السراج آراء كثيرة في كتب النحاة الذين جاؤوا بعده، وسوف أعرض لجانب من هذه الآراء:

١ - لمّا ظرف:

ذهب جمهور النحاة إلى أن «لما» في مثل: لما جاءني أكرمته «حرف وجود لوجود، أما ابن السراج فيذهب إلى أنها ظرف بمعنى «حين» تنفي عن الثاني ما وجب للأول فعلى هذا لا تقع بعد كلام فيه نفي[٢]. وهو يخالف النحاة من أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً أو حالاً أو صفة لا يتعلقان بمحذوف تقديره: استقر أو مستقر إذ كان يرى أنها قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الإسمية والفعلية[٣].

---

(١) أنظر الأصول ٢/٥٨٠، ٥١٠، ١١٤، ٢، ٤٠٢، وجـ ١/٣١٣، ١١٦...

(٢) المغني ١/٣١٠. المصباح المنير ٢/٩٣٣.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢١١. وهمع الهوامع ١/٩٩. وارتشاف الضرب/١٥٦.

٢ - إسم الفاعل مفرد:

قال ابن السراج: كل ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو: حسن وحسان، فإن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسان قومه، من قبل أن هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجميع، ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد، وما كان يجمع بالواو والنون نحو: منطلقين. فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدم، فتقول: مررت برجل منطلق قومه[1].

٣ - مع إسم:

ذهب ابن السراج إلى أن «مع» إسم يدل على ذلك حركة آخرها مع تحرك ما قبلها، قال الزجاج[2]: في قوله تعالى: ﴿إنا معكم إنما نحن مستهزؤن﴾ نصب «معكم» كنصب الظرف، والواقع أنها ظرف لأننا نقول: إنا معكم كما نقول: أنا خلفكم معناه: أنا مستقر معكم وأنا مستقر خلفكم.

٤ - إسم الإشارة أعرف المعارف:

ذهب النحويون المتقدمون والمتأخرون إلى أن الاسم العلم أعرف المعارف ثم المضمر. . . واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها.

أما ابن السراج، فيذهب إلى أن اسم الإشارة أعرف المعارف، ثم يليه المضمر والعلم واحتج بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين والقلب وغيره يتعرف بالقلب لا غير[3]. . لأن الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي وتعريفه حسي فقط وأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو: هذا زيد.

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٩٠ - ٩١.

(٢) اللسان: مادة «معع».

(٣) شرح المفصل ٥/٨٧. شرح التصريح ١/٩٥، والتذييل والتكميل ١/ ٢٣٥.

والذي وجدته في كتاب الأصول أن أعرف المعارف هو الضمير وهو مذهب سيبويه وهذا خلاف ما روي عنه.

٥ - ليس حرف لا فعل:

ذهب ابن السراج إلى أن «ليس» حرف، لأنها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر، ومثلها: «عسى» بينما كان جمهور البصريين يذهب إلى أن «ليس» فعل ناقص لاتصالها بالضمائر مثل: لست، ولستما وليسوا، ولسن، وإلى أن «عسى» فعل لاتصالها بالضمائر مثل: عساك، وعساه[٢]. . .

٦ - صرف ما لا ينصرف:

كان ابن السراج يقول: لو صحت الرواية في صرف ما لا ينصرف ما كان بأبعد من قوله:

فبينـاه يَشْرِي رَحْلَهُ قَـالَ قَائِـلُ   لِمَن جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

فإنما هو يشري رحله، فحذف الواو من «هو» وهي متحركة من نفس الكلمة وليست بزائدة، فإذا جاز أن تحذف ما هو من نفس الحرف جاز أن تحذف التنوين الذي هو زائد للضرورة[٣]. . .

٧ - إما ليست حرف عطف:

قال ابن السراج: ليست «إما» بحرف عطف، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف نحو قولك: ما قام زيد ولا عمرو «فلا» في هذه المسألة ليست عاطفة، إنما هي نافية ونحن نجد «إما» هذه لا يفارقها حرف العطف فقد خالفت ما عليه حروف العطف، ثم إنها يُبتدأ بها نحو قوله تعالى: ﴿ إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا ﴾ وذلك أن موضع

---

(١) أنظر الأصول ٢/٢٦٤.

(٢) أنظر المغني ١/١٦٢.

(٣) أنظر شرح السيرافي ١/١٣٤، والإنصاف ٢/٢٦٧، وشرح المفصل ١/٦٨.

«أنْ» في كلا الموضعين رفع بالابتداء والتقدير: إما العذاب شأنك. وإما اتخاذ الحسن[١]. . .

زمن تأليف كتاب الأصول:

ليس بين أيدينا ما يدلنا على زمن تأليف هذا الكتاب أو السنة التي كتب فيها من قبل ابن السراج، فلم نظفر بما يشير إلى زمن تأليف الأصول والذي يبدو أن كتاب ابن السراج هذا من الكتب المتأخرة في وضعها، فقد وردت إشارة في كتاب الأصول نفسه أنه آخر كتب ابن السراج، قال: ونحن نفرد كتاباً بالتفريع للأصول ومزج بعضها ببعض نسميه كتاب الفروع ليكون فروع هذه الأصول إن أخر الله في الأجل وأعان[٢]. . . والظاهر أنه توفي قبل أن يؤلف كتاب الفروع، ثم إن الذين ترجموا له لم يذكروا له مثل هذا الكتاب ـ أعني كتاب الفروع ـ كذلك قال ابن الأنباري: ولأبي بكر مصنفات حسنة أحسنها وأكبرها كتاب الأصول، فإنه جمع فيه أصول العربية. .

ومن الطبيعي أن العالم كلما تقدمت به السن زادت تجاربه ونضجت أحكامه واقترب من الكمال في أعماله العلمية والأدبية.

تسمية الكتاب:

نص ابن السراج في الورقة الثانية من كتابه هذا على اسمه عندما بين الغرض من التأليف، قال: وغرضي في هذا الكتاب العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز[٣]. . .

وقال في مكان آخر: قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات، وذكرنا

(١) أنظر شرح المفصل ٨/ ١٣٠، والأشباه والنظائر ١/٣٢٢.
(٢) أنظر كتاب الأصول ١/٣٤٣.
(٣) الأصول ١/٢.

في كل باب من المسائل مقداراً كافياً فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب لأنه كتاب أصول[١]. . .

وقال: قد انتهينا إلى الموضوع الذي يتساوى فيه كتاب الأصول وكتاب الجمل بعد ذكر الذي والألف واللام[٢]. . .

وذكر في آخر الكتاب: هذا آخر الأصول بحمد الله ومنه[٣].

غير أن النحاة وأصحاب التراجم وغيرهم آثروا زيادة هذه التسمية وأطلقوا على الكتاب اسم الأصول الكبير أو أصول النحو، وظل معروفاً باسم الأصول الكبير عند كثير ممن ترجموا لابن السراج كياقوت الحموي وابن خلكان، والزبيدي، والسيوطي، وغيرهم، حتى يومنا هذا، أما لماذا سمي بالأصول الكبير، فلأن له كتاباً آخر اسمه جمل الأصول[٤]. أو الأصول الصغير[٥]، فهذه تسمية ـ كما تبدو ـ للفرق بين الكتابين، والإشارة إلى أن كتاب الأصول الكبير أحسن مصنفات ابن السراج وأكبرها[٦].

منهج التحقيق:

لما كان الغرض من تحقيق النصوص إنما هو إظهارها سليمة صحيحة كما أراد لها المؤلف لم أبخل بجهد في هذا السبيل واضعاً نصب عيني ما تتطلبه إعادة النص إلى وضعه الأول، من دقة وأمانة، وحيطة وحذر، وقد تكون الإعادة إلى الأصل أصعب من ولادة أصل جديد، مصداق ذلك قول الجاحظ: «لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة فيكون

---

(١) الأصول ١/٣٤٣.
(٢) الأصول ٢/٢٣٤.
(٣) الأصول ٢/٥٨٢.
(٤) وفيات الأعيان ٣/٤٦٢، وبغية الوعاة/ ٤٤.
(٥) معجم الأدباء ١٨/١٩٩.
(٦) نزهة الألباء/ ٣١٢.

إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعنى أيسر عليه من إتمام ذلك النص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام»[1].

والذي أعانني على تحقيق الكتاب أن كثيراً من نصوصه منقولة من كتاب سيبويه فإذا ما استعصى لفظ في النسخة المخطوطة التي بين يديّ رجعت إلى الباب الذي يشبهه في كتاب سيبويه نحواً كان أو صرفاً وإلى تصريف المازني فيما يتعلق بالصرف فقط، ومع ذلك فمواضع الإبهام والغموض كثيرة فيه.

وقد تتبعت في تحقيقه نصوص ابن السراج في «الأصول» فأكملت الناقص، وأقمت المعوج، وهذبت المختل في دقة وأمانة دون المساس بالمعنى أو بمواد المؤلف، وقد حافظت على النص وعدم التدخل فيه إلا بالقدر الذي لا يمس جوهره كإعادة كتابة كلمة وفق القواعد الإملائية الصحيحة. وكل ما امتدت إليه يديّ بالتقويم والتهذيب أو الإضافة أو الحذف أشرت إليه في الحاشية حرصاً على أمانة النص العلمية وفق القواعد التالية:

١ ـ تتبعت مسائل ابن السراج جميعها في كتابه، وأرجعت الأصول التي نقلها إلى أصحابها ما أمكن ذلك، لأن بعض الكتب التي نقل عنها لا توجد لدينا أو أنها مفقودة.

٢ ـ وجدت في النص جملاً غير مستقيمة فحاولت تقويمها بما يلائم السياق من زيادة كلمة أو حرف بأن وضعت الزائد بين هذين [ ] المعكوفين وأشرت إلى ذلك في الحاشية، يتجلى ذلك في نسخة تركيا، إذ إنها مليئة بالأخطاء إلى درجة أن المعنى يضيع في مواطن كثيرة، لولا أن كتاب الأصول كان صورة من كتاب سيبويه، والذي يسر هذا التدخل في النص أن ناسخه غير مؤلفه، ولو كان الناسخ هو المؤلف نفسه لما تجرأ شخص في عصرنا هذا

---

(١) كتاب الحيوان ١/٧٩.

على شيء مما فعلت، لأن المخطوط يكون آنذاك صورة لثقافة مؤلفة.

٣ ـ ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في المخطوط وضبطتها ما أمكنني ذلك ولما كانت هذه الأسماء منها ما يتكرر عشرات المرات وكانت صفحات المخطوط تبلغ ألف صفحة أو تزيد فقد اقتصرت على ترجمة الاسم حين وروده لأول مرة ولم أذكره في سائر المرات التالية لذلك.

٤ ـ خرجت الشواهد من آيات وأحاديث وأشعار وأمثال متبعاً ما يلي:

أ ـ **الآيات القرآنية**: فقد رددتها إلى مواضعها في المصحف الشريف وذكرت في الهامش رقمها واسم السورة التي وردت فيها، كما أكملت الناقص من الآيات في الهامش مشيراً إلى القراءات إذا كان هناك قراءة في آية من الآيات.

ب ـ **الأحاديث النبوية**: وهي قليلة في الكتاب، فقد تتبعت ما جاء منها في كتب الحديث والمعاجم واللغة والنحو وبينت ما كان منها حديثاً وما كان من كلام العرب المأثور عنهم.

جـ ـ **الأمثال**: وكانت هي الأخرى قليلة، لجأت في ذلك إلى كتب الأمثال للتحقق منها، وكذلك كتب اللغة والنحو وخرجتها وشرحتها بما يتفق والموضوع الذي وردت فيه.

د ـ **شواهد الشعر**: كنت أرجع فيها إلى دواوين الشعراء وكتب اللغة والنحو والمعاجيم، أكمل الناقص منها في الهامش، وأشرح الغامض من مفرداتها اللُّغوية الصعبة ـ وما أكثرها ـ شرحاً موجزاً يخدم الموضوع الذي سيق له شاهداً عليه، ونسبت الشواهد غير المنسوبة إلى قائليها كلما استطعت ذلك ووجدت سبيلاً إليه، وكذلك كنت أذكر بإيجاز بعض الفوائد النحوية التي تتصل

بموضوعات المسائل، وذلك كخلاف بين بعض النحويين مما يرجح، رأي ابن السراج أو يضعفه، وكل ذلك في الهامش بغية تعميم الفائدة وإفادة القارىء.

٥ ـ شرحت المفردات الغريبة التي وردت في المخطوط شرحاً لغوياً موجزاً، وقد اعتمدت في ذلك على بعض المعاجيم العربية: كالتهذيب والصحاح واللسان والقاموس والمحكم لابن سيده والجمهرة لابن دريد.

٦ ـ جاء النص مشكولاً في الجزء الأول والجزء الثاني نسخة المتحف البريطاني، فحافظت على الشكل، لأن القسم الأكبر من الكتاب صرف، فهو عرضة للبس والإبهام، وقد حاولت تصحيح ما وجدته خطأ من ذلك.

نسخ الكتاب:

أولاً: نسخة المغرب الموجودة في الخزانة العامة في الرباط رقمها «٣٢٦» وهي نسخة قديمة جميلة الخط مشكولة يرجع تأريخها إلى القرن السادس الهجري، وتتألف من خمسمائة وأربع وعشرين صفحة.

ومتوسط عدد السطور في كل صفحة ستة عشر سطراً، كما أن متوسط كل سطر عشر كلمات.

والنسخة من القطع المتوسط فيها رسم تخطيطي كتب داخله الخزانة العامة، الرباط قسم التصويب، وفي آخرها ختمان أحدهما مكتوب فيه: مكتبة الزاوية الناصرية رقم «٦٤٤»، والآخر مكتوب فيه· مخطوطات الأوقاف رقمه «٣٥٥» وتحتوي على خمسة وتسعين باباً والعناوين مكتوبة بخط كبير.

ويوجد على هامش النسخة تصحيحات كان يكتب آخرها «صحح».

ويوجد في هذه النسخة سقط في باب «حروف الجر» مقداره صفحتان

وتنتهي النسخة في باب الكاف من حروف الجر وأنها اسم، كذلك فإنها تحتوي على مسائل نحوية خالصة.

ثانياً: نسخة جامعة القرويين في مدينة فاس بالمغرب أيضاً.

نسخة قديمة جميلة الخط يرجع تأريخها إلى القرن السادس الهجري، وتتألف من مائة صفحة، قطعة من كتاب الأصول «الجزء الأول».

متوسط عدد السطور «٣٢» سطراً، كما أن متوسط كل سطر عشر كلمات، رقمها «١٧٧٤» تبدأ بتعريف النحو وتنتهي بباب الصفة المشبهة باسم الفاعل. كتبها عبد الله أحمد المنصوري بالله، فيها ثقوب كبيرة وأثر لتآكل في حواشيها.

ثالثاً: نسخة المتحف البريطاني.

تتألف من «٢٥٨» صفحة وتوجد في المتحف البريطاني ومعهد المخطوطات بالجامعة العربية ومجمع اللغة العربية والمجمع العلمي العراقي وهي كلها نسخة واحدة وهي نسخة المتحف البريطاني.

كتب عليها قبل البسملة: «أصول النحو لابن السراج» والعنوان حديث بالنسبة لتاريخ المخطوطة، لأن هذه النسخة قطعة من الكتاب.

وعدد أسطر كل صفحة في المتوسط يصل إلى ثلاثة وعشرين سطراً في كل سطر خمس عشرة كلمة.

وهي نسخة قديمة الخط مشكولة يرجع تأريخها إلى القرن السابع الهجري خطها حسن جميل، وتحتوي على بعض المسائل النحوية، والقسم الأكبر منها مسائل صرفية بحتة، وفيها سقط يبدأ بباب النسب.

وقد كتب في آخرها «كتبت سنة «٦٥٠ هـ» وقوبلت بنسخة مقروءة على الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي رحمه الله، وقد كتبه محمود ابن أبي المفاخر محمود غفر الله ذنوبه وستر عيوبه».

رابعاً: نسخة سليم آغا في مدينة اسطنبول بتركيا:

وهي نسخة حديثة جميلة الخط يرجع تأريخها إلى القرن الثاني عشر، وعدد صفحاتها «٣٧٧» صفحة.

متوسط عدد السطور «٤٦» سطراً، كما أن متوسط كل سطر عشر كلمات، وهي من القطع الكبير، يوجد في هامش النسخة تصحيحات.

وتبدأ بباب: إضافة أفعل ما هو بعض له، وتنتهي بباب: ضرورة الشاعر. ومكتوب في آخرها: ما وجد مكتوباً في الأصل المنقول من هذه النسخة بذا آخر الأصول، فرغ يوم الاثنين سادس شوال سنة ثمانين وستمائة، كاتبه عبد الله بن منصور.

الدكتور

عبد الحسين الفتلي

كلية التربية / جامعة بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو بكر محمد بن السري النحوي: النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب[1] فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينُه من قولهم: قام وباع[2].

واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى[3] كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع[4]، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة /٢ على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع.

---

(١) في الأصل «كلامهم» والذي أثبت من «ب».
(٢) في الأصل «قومه وبيعه» والذي أثبت من «ب».
(٣) في الأصل «من» والتصحيح من «ب».
(٤) في الأصل «كما مثلنا» والزيادة من «ب».

وغرضي في هذا الكتاب[1] [ذكر[2]] العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز.

الكلام:

يأتلف من ثلاثة أشياء[3]: «إسم» «وفعل» «وحرف».

شرح الاسم:

الاسم: ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة.

وإنما قلت: «ما دل»[4] على معنى مفرد لا فرق[5] بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل.

فإن قلت: إن في الأسماء[6] مثل اليوم والليلة والساعة، وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أن الفعل ليس هو زماناً[7] فقط كما أن اليوم زمان فقط، فاليوم، معنى مفرد /٣ للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى

---

(١) كتاب ساقط من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في الكتاب ٢/١ «فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى». وفي المقتضب ٣/١ «فالكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى» لا يخلو الكلام ـ عربياً كان، أو عجمياً ـ من هذه الثلاثة.

(٤) زيادة من «ب».

(٥) في الأصل: لأن الفرق والتصحيح من «ب».

(٦) في الأصل «الاسم» والتصحيح من «ب».

(٧) في الأصل «زمان».

آخر، ومع ذلك أن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط، فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل[1] فهي فعل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل.

ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم.

فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها، منها أن يقال: أن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر.

والفعل: ما كان خبراً ولا يجوز أن يُخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم. وقام أخوك، فيكون حديثاً عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس.

الحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو: من، وإلى.

والاسم قد يعرف أيضاً بأشياء كثيرة، منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو: الرجل، والحمار، والضرب، والحمد، فهذا لا يكون في / ٤ الفعل، ولا تقول: اليقوم، ولا اليذهب.

ويعرف أيضاً بدخول حرف الخفض عليه نحو مررت بزيد وبأخيك وبالرجل، ولا يجوز أن تقول: مررت بيقوم ولا ذهبت إلى قام.

ويعرف أيضاً بامتناع قد وسوف من الدخول عليه، ألا ترى أنك لا تقول: قد الرجل ولا سوف الغلام، إلا أن هذا ليس خاصاً بالاسم فقط،

---

(١) وصف الزمان بمحصل لتدخل في الحد أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين والمصادر من حيث كانت هذه الأشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل، وهو اسم الفاعل واسم المفعول. واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر.

ولكن قد يمتنع سوف وقد من الدخول على الحروف، ومن الدخول على فعل الأمر والنهي[١] إذا كان بغير لام نحو: اضرب واقتل، لا يجوز أن تقول: قد اضرب الرجل ولا سوف اقتل الأسد.

والاسم أيضاً ينعت والفعل لا ينعت. وكذلك الحرف لا ينعت تقول: مررت برجل عاقل، ولا تقول: يضرب عاقل، فيكون «العاقل» صفة ليضرب.

والاسم يضمر ويُكنى عنه، تقول: زيد ضربته والرجل لقيته، والفعل لا يكنى عنه فتضمره، لا تقول: «يقوم ضربته» ولا «أقوم تركته» إلا أن هذه الأشياء ليس يعرف بها كل اسم، وإنما يعرف بها الأكثر، ألا ترى أن المضمرات والمكنيات أسماء، ومن الأسماء ما لا يكنى عنه، وهذا يبين في موضعه إن شاء الله.

ومما يقرب على المتعلم أن يقال / ٥ له: كل ما صلح أن يكون معه «يضر وينفع» فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه «يضر وينفع» فليس باسم، تقول: «الرجل ينفعني والضرب يضرني»، ولا تقول «يضرب ينفعني» ولا «يقوم يضرني».

شرح الفعل:

الفعل: ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل.

وقلنا: «وزمان» لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط. فالماضي كقولك: «صلى زيد» يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر نحو قولك: «يصلي»، يدل على الصلاة وعلى[٢] الوقت

---

(١) زيادة من «ب».

(٢) (على) ساقطة من «ب».

الحاضر. والمستقبل نحو «سيصلي»، يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل[١].

والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأحداث والأفعال[٢] وأعني بالأحداث التي يسميها النحويون المصادر، نحو: الأكل والضرب والظن والعلم والشكر.

والأفعال التي يسميها النحويون «المضارعة»: هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو أكل وتأكل، ويأكل ونأكل، فجميع/٦ هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل، ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد كما أنه لا دليل[٣] في قولك: رجل فعل كذا وكذا، أي الرجال تريد حتى تبينه بشيء آخر، فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل دل على أنك تريد المستقبل وترك الحاضر على لفظه، لأنه أولى به، إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى، ولهذا ما ضارع عندهم الأسماء[٤]، ومعنى ضارع: شابه، ولما وجدوا هذا الفعل الذي في أوائله الزوائد الأربع[٥] يعم شيئين: المستقبل والحاضر كما يعم قولك: «رجل» زيداً وعمراً، فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل خص المستقبل دون الحاضر، فأشبه الرجل إذا أدخلت الألف واللام عليه[٦] فخصصت به واحداً ممن له هذا الاسم، فحينئذ يعلم

---

(١) في «ب» دل على الصلاة والوقت المستقبل.

(٢) زيادة من «ب».

(٣) في «ب» على.

(٤) في «ب» ضارع الأسماء عندهم.

(٥) في المقتضب ٢/١ وإنما ضارع الأسماء من الأفعال، ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماضٍ، ولكنه يصلح لوقتين: لما أنت فيه، ولما لم يقع.

(٦) في «ب» إذا دخلت عليه الألف واللام.

المخاطب من تريد، لأنك لا تقول: «الرجل» إلا وقد علم من تريد منهم[١]، أو كما أن الأسماء قد خصت بالخفض[٢] فلا يكون في غيرها، كذلك خصت الأفعال بالجزم فلا يكون في غيرها.

وجميع الأفعال مشتقة/٧ من الأسماء التي تسمى مصادر كالضرب والقتل والحمد، ألا ترى أن حمدت[٣] مأخوذ من الحمد، و«ضربت»[٤] مأخوذ من الضرب، وإنما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر، لأن الأفعال كأنها صدرت عنها.

وجميع ما ذكرت لك أنه يخص الاسم فهو يمتنع من الدخول على الفعل والحرف.

وما تنفرد به الأفعال دون الأسماء، والأسماء دون الأفعال كثير يبين في سائر العربية إن شاء الله.

شرح الحرف:

الحرف: ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، ألا ترى أنك لا تقول: إلى منطلق كما تقول: «الرجل منطلق»، ولا عن ذاهب، كما تقول: «زيد ذاهب»، ولا يجوز أن يكون خبراً، لا تقول: «عمرو إلى»، و«لا بكر عن» فقد بان أن الحرف من الكلم[٥] الثلاثة[٦] هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبراً. والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلت

(١) في «ب» منها وهو الصواب.
(٢) أنظر الكتاب ١/٣.
(٣) في «ب» أحمد.
(٤) في «ب» ضرب.
(٥) أي من أقسام الكلمة الثلاثة.
(٦) في الأصل «الثلاثة» وهي تمييز المذكر.

«أمن»، تريد ألف الاستفهام «ومن» التي يجر بها لم يكن كلاماً، وكذلك لو قلت: ثم، قد تريد «ثم» التي للعطف وقد، التي تدخل على الفعل لم يكن كلاماً، ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام لو قلت: أيقوم، ولم تجد ذكر/٨ أحد ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان، لم يكن كلاماً، ولا يأتلف أيضاً منه مع الاسم كلام، لو قلت: «أزيد» كان كلاماً غير تام، فأما «يا زيد» وجميع حروف النداء فتبين استغناء المنادي بحرف النداء، وما يقوله النحويون: من أن ثم فعلاً يراد، تراه في باب النداء إن شاء الله.

والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: «الله إلهنا»، ويأتلف الاسم والفعل نحو: قام عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف، فقد بان فروق ما بينهما.

باب مواقع الحروف:

وأعلم: أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع، إما أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل[1] أو الفعل وحده مثل سوف[2] أو ليربط اسماً باسم: جاءني زيد[3] وعمرو، أو فعلاً بفعل أو فعلاً باسم أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائداً.

أما دخوله على الاسم وحده، فنحو لام التعريف إذا قلت: الرجل.

والغلام، فاللام أحدث معنى التعريف، وقد كان رجل وغلام نكرتين. أما دخوله على الفعل فنحو/٩ سوف والسين إذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل، فالسين وسوف بهما صار الفعل لما يستقبل دون الحاضر، وقد بينا هذا.

وأما ربطه الاسم بالاسم فنحو قولك: جاء زيد وعمرو فالواو ربطت عمراً بزيد.

وأما ربطه الفعل بالفعل نحو قولك: قام وقعد، وأكل وشرب.

وأما ربطه الاسم بالفعل فنحو: مررت بزيد، ومضيت إلى عمرو.

---

(١) زيادة من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) زيادة من «ب».

وأما دخوله على الكلام التام والجمل فنحو قولك: أعمرو أخوك، وما قام زيد، ألا ترى أن الألف دخلت على قولك «عمرو أخوك» وكان خبراً فصيرته استخباراً، وما دخلت على: قام زيد وهو كلام تام موجب، فصار بدخولها نفياً.

وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إن يقم زيد يقعد عمرو وكان أصل الكلام، يقوم زيد يقعد عمرو، فيقوم زيد، ليس متصلاً بيقعد عمرو، ولا منه في شيء، فلما دخلت «إن» جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً.

وأما دخوله زائداً فنحو قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله﴾[1]، والزيادة تكون لضروب سنبينها في موضعها إن شاء الله.

(ذكر ما يدخله/١٠ التغيير من هذه الثلاثة، وما لا يتغير منها)

اعلم: أنه إنما وقع التغيير من هذه الثلاثة في الاسم والفعل دون الحرف، لأن الحروف أدوات تغير ولا تتغير، فالتغيير الواقع فيهما على ضربين: أحدهما تغيير الاسم والفعل في ذاتها وبنائهما[2]، فيلحقهما[3] من التصاريف ما يُزيل الاسم والفعل ونضد حروف الهجاء التي فيهما عن حاله.

وأما ما يلحق الاسم من ذلك، فنحو التصغير وجمع التكسير[4]، تقول في تصغير حجر: حجير، فتضم الحاء وكانت مفتوحة وتحدث ياء ثالثة فقد غيرته[5] وأزالته من وزن فعل إلى وزن «فعيل» وتجمعه فتقول: أحجار فتزيد

(١) آل عمران: ١٥٩.
(٢) في «ب» ومعناهما.
(٣) زيادة الفاء أولاً من «ب».
(٤) في الأصل «التكثير» وهو تصحيف.
(٥) في «ب» فتغير الوزن والحركات أيضاً.

في أوله همزة ولم تكن في الواحد وتسكن الحاء وكانت متحركة وتزيد ألفاً ثالثة فتنقله من وزن فعل إلى وزن أفعال، وأما ما يلحق الفعل، فنحو: قام، ويقوم، وتقوم، واستقام، وجميع أنواع التصريف لاختلاف المعاني.

والضرب الثاني من التغيير: هو الذي/١١ يسمى الإعراب وهو ما[١] يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما نحو قولك: هذا حكم وأحمر، ورأيت حكماً وأحمر، ومررت بحكم وأحمر، وهذان حكمان ورأيت حكمين، وهؤلاء حكمون، ورأيت حكمين، ومررت بحكمين، وهو يضرب ولن يضرب ولم يضرب، وهما يضربان، ولن يضربا ولم يضربا، وهم يضربون ولن يضربوا، ولم يضربوا، ألا ترى أن «حكماً ويضرب» لم يَزُلْ مِن حركاتهما وحروفهما شيء، فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعانٍ تحدث «إعراباً» وبدأوا بذكره في كتبهم، لأن حاجة الناس إليه أكثر، وسموا ما عدا هذا مما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف «مبنياً».

(١) زيادة من «ب».

باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني:

الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في/١٢ أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعاً، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً وجراً، هذا إذا كنَّ بهذه الصفة نحو قولك: هذا زيد يا رجل، ورأيت زيداً يا هذا، ومررت بزيد فاعلم، ألا ترى تغيير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها.

فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً[1]، فإن كان مفهوماً نحو: «منذُ» قيلَ: مضموم[2] ولم يُقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب وإن كان مفتوحاً نحو: «أين» قيل: مفتوح[3] ولم يقل: منصوب، وإن كان مكسوراً نحو: «أمس» و«حذام»، قيل: مكسور ولم يقل: مجرور[4].

---

(١) قال المبرد: فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى نحو «حيث» و«بعد». المقتضب ١/٤.

(٢) لأن الضم علامة البناء والرفع علامة الإعراب.

(٣) في المقتضب ١/٤ «وأين» يقال له: مفتوح ولا يقال له منصوب لأنه لا يزول عن الفتح.

(٤) ابن السراج يفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء وهو مذهب البصريين، انظر شرح الكافية ٢/٣.

وإذا كان الاسم متصرفاً سالماً غير معتل لحقه مع هذه الحركات التي ذكرنا التنوين نحو قولك: هذا مسلم ورأيت مسلماً، ومررت بمسلم وإنما قلت «سالم» لأن في الأسماء معتلاً لا تدخله الحركة نحو: قفا ورحى، تقول في الرفع: هذا قفا، وفي النصب: رأيت قفاً يا هذا، ونظرت إلى قفاً، وإنما يدخله التنوين إذا كان منصرفاً. وقلت: منصرف لأن ما لا ينصرف من الأسماء لا يدخله التنوين ولا الخفض ويكون خفضه كنصبه، نحو: هذا أحمر، ورأيت/١٣ أحمر، ومررت بأحمر، والتنوين نون صحيحة ساكنة، وإنما خصها النحويون[1] بهذا اللقب وسموها تنويناً ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع. فإذا ثنيت الاسم المرفوع لحقه ألف ونون[2] فقلت: المسلمان والصالحان، وتلحقه في النصب والخفض ياء ونون وما قبل الياء مفتوح ليستوي النصب والجر، ونون الاثنين مكسورة أبداً، تقول: رأيت المسلمين والصالحين، ومررت بالمسلمين والصالحين، فيستوي المذكر والمؤنث في التثنية، ويختلف في الجمع المسلم الذي على حد التثنية.

وإنما قلت في الجمع المسلم الذي على حد التثنية، لأن الجمع جمعان، جمع يقال له جمع السلامة وجمع يقال له: جمع التكسير فجمع السلامة هو الذي يسلم فيه بناء الواحد وتزيد عليه واواً ونوناً أو ياءً ونوناً[4] نحو، مسلمين، ومسلمون، ألا ترى أنك سلمت فيه بناء مسلم، فلم تغير شيئاً من نضده وألحقته واواً ونوناً أو ياءً ونوناً كما فعلت في التثنية.

---

(١) في «ب» وخصت.

(٢) في سيبويه ٤/١ واعلم: أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب.. وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر.

(٣) في الكتاب ٥/١ ونونها مفتوحة ـ يشير إلى نون جمع المذكر السالم ـ فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما إن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما.

(٤) في المقتضب ٥/١ فإن جمعت الاسم على حد التثنية ألحقته واواً ونوناً.

وجمع التكسير: هو الذي يغير فيه بناء الواحد، مثل جمل وأجمال، ودرهم ودراهم.

فإذا جمعت الاسم المذكر على التثنية لحقته واو ونون في الرفع/١٤ نحو قولك: هؤلاء المسلمون وتلحقه الياء والنون في النصب والخفض، نحو: رأيت المسلمين ومررت بالمسلمين، ونون هذا الجمع مفتوحة أبداً، والواو مضموم ما قبلها، والياء مكسورة ما قبلها.

وهذا الجمع مخصوص به من يعقل، ولا يجوز أن تقول في جمل جملون، ولا في جبل جبلون، ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل، فهو شاذ فلشذوذه عن القياس علة سنذكرها في موضعها، ولكن التثنية يستوي فيها ما يعقل وما لا يعقل.

والمذكر والمؤنث[١] في التثنية سواء وفي الجمع مختلف، فإذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفاً وتاءً وحذفت الهاء إن كانت في الاسم وضممت التاء في الرفع وألحقت الضمة نوناً ساكنة، فقلت في جمع مسلمة «هؤلاء مسلمات»[٢]. والضمة في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المذكر، والتنوين نظير النون، وتكسر التاء وتنون في الخفض والنصب جميعاً، تقول: رأيت مسلمات ومررت بمسلمات، والكسرة نظيرة الياء في المذكرين والتنوين نظير النون[٣].

وأما الإعراب الذي يكون في فعل الواحد من الأفعال المضارعة فالضمة فيه تسمى رفعاً/١٥ والفتحة نصباً والإسكان جزماً، وقد كنت بينت لك أن

---

(١) أنظر الأشباه والنظائر ٢/٢٣٠، نقل ما ذكره ابن السراج حرفياً.

(٢) علل المبرد حذف التاء القصيرة، لأنها علم التأنيث، والألف والتاء علم التأنيث ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث. المقتضب جـ ١/٦.

(٣) في سيبويه ١/٥ ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتنوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها.

المعرب من الأفعال التي في أوائلها الحروف الزوائد، التاء والنون والياء والألف، فالألف للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً نحو: أنا أفعل، لأن الخطاب يبينه، والتاء للمخاطب المذكر والمؤنث نحو: أنت تفعل وأنت تفعلين، وكذلك للمؤنث إذا كان لغائبة قلت: هي تفعل، وإن كان الفعل للمتكلم، ولآخر معه، أو جماعة قلت: نحن نفعل، والمذكر والمؤنث في ذا أيضاً سواء، لأنه يبين أيضاً بالخطاب، والياء للمذكر الغائب فجميعُ ما جعل لفظ المذكر والمؤنث فيه سواء على لفظ واحد، فإنما كان ذلك، لأنه غير ملبس، فالمرفوع من هذه الأفعال نحو قولك: زيد يقوم، وأنا أقوم، وأنت تقوم، وهي تقوم، والمنصوب: لن يقوم ولن يقعدوا، والمجزوم لم يقعدوا ولم يقم، هذا في الفعل الصحيح اللام خاصة، فأما المعتل فهو الذي آخره ياء أو واو أو ألف، فإن الإعراب يمتنع من الدخول عليه إلا النصب، فإنه يدخل على ما لامه واو أو ياء خاصة دون الألف، لأن الألف لا يمكن تحركها، تقول فيما كان معتلاً من ذوات الواو في الرفع: هو يغزو/١٦ ويغدو يا هذا، فتسكن الواو، وتقول في النصب: لن يغزو فتحرك الواو، وتسقط في الجزم، فتقول: لم يغز ولم يغد، وكذلك ما لامه ياء نحو: يقضي ويرمي، تكون في الرفع ياؤه ساكنة فتقول: هو يقضي ويرمي وتفتحها في النصب، فتقول: لن يقضي ولن يرمي وتسقط في الجزم، وأما ما لامه ألف فنحو: يخشى، ويخفى، تقول في الرفع: هو يخشى ويخفى، وفي النصب: لن يخشى ولن يخفى وتسقط في الجزم فتقول فيه لم يخشَ ولم يخف، فإذا صار الفعل المضارع لاثنين مذكرين مخاطبين أو غائبين زدته ألفاً ونوناً وكسرت النون فقلت: يقومان، فالألف ضمير الاثنين الفاعلين، والنون علامة الرفع، واعلم: أن الفعل لا يثنى ولا يجمع في الحقيقة، وإنما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل، فإذا قلت: يقومان، فالألف ضمير الفاعلين[1] اللذين ذكرتهما والنون علامة الرفع فإذا نصبت أو

(١) في سيبويه ١/٥ واعلم: أن التثنية إذا لحقت الأفعال علامة للفاعلين لحقت ألف ونون ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني «يفعل» هذا البناء فتضم إليه «يفعلا» آخر ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين.

جزمت حذفتها فقلت: لن يقوما ولن يقعدا ولم يقوما ولم يقعدا فاستوى النصب والجزم فيه، كما استوى النصب والخفض في تثنية الاسم، وتبع النصب الجزم، لأن الجزم يخص الأفعال ولا يكون إلا فيها كما/١٧ تبع النصب الخفض في تثنية الأسماء وجمعها السالم، إذ كان الخفض يخص الأسماء فإن كان الفعل المضارع لجمع[١] مذكرين زدت في الرفع واواً مضموماً ما قبلها ونوناً مفتوحة كقولك: أنتم تقومون وتقعدون ونحو ذلك، فالواو ضمير[٢] لجمع[٣] الفاعلين والنون علامة الرفع. فإذا دخل عليها جازم أو ناصب حذفت فقيل: لم يفعلوا كما فعلت في التثنية، فإن كان الفعل المضارع لفاعل واحد مؤنث مخاطب زدت فيه ياءً مكسوراً ما قبلها ونوناً مفتوحة نحو قولك: أنتِ تضربين وتقومين فالياء دخلت من أجل المؤنث والنون علامة الرفع، وإذا دخل عليها ما يجزم أو ينصب سقطت نحو قولك: لم تضربي ولن تضربي.

فإن صار الفعل لجمع[٤] مؤنث زدته نوناً وحدها مفتوحة وأسكنت ما قبلها نحو: هن يضربن ويقعدن، فالنون عندهم ضمير الجماعة[*] وليست علامة الرفع فلا تسقط في النصب والجزم لأنها ضمير الفاعلات فهي اسم ها هنا خاصة، فأما الفعل الماضي فإذا ثنّيت المذكر أو جمعته، قلت: فعلاً، وفعلوا، ولم تأت بنون لأنه غير معرب، والنون في «فعلن» إنما هي ضمير وهي لجماعة المؤنث وأسكنت اللام/١٨ فيها كما أسكنتها في «فعلت» حتى[٦]

---

(١) في الأصل: لجميع.

(٢) في الأصل: ضميراً بالنصب.

(٣) في الأصل: لجميع.

(٤) في الأصل «لجميع».

(*) في سيبويه ١/٥ وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحق للعلامة نوناً، وكانت علامة الإظهار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث.

(٦) في «ب» كي لا.

لا تجتمع أربع حركات[1] وليس ذا في أصول كلامهم، والفعل عندهم مبني مع التاء في «فعلت» ومع النون في «فعلن» كأنه منه، لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، وأما لام «يفعلن» فإنما أسكنت تشبيهاً بلام «فعلن» وإن لم يجتمع فيه أربع حركات ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعلة أعلوا الفعل الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلة، وسترى ذلك في مواضع كثيرة إن شاء الله.

وآعلم: أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة، فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي[2] وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها، وسنشرح ذلك في باب الأسماء المبينة إن شاء الله.

وأما/١٩ الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد ذكرنا أنه وقع في المضارع منها للأسماء[3] وما عدا ذلك فهو مبني.

فالأسماء تنقسم قسمين: أحدهما معرب[4] والآخر مبني، فالمعرب يقال له: متمكن، وهو ينقسم أيضاً على ضربين: فقسم: لا يشبه الفعل، وقسم: يشبه الفعل، فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن متصرف يرفع في موضع الرفع ويجر في موضع الجر وينصب في موضع النصب وينون، وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر، ولا التنوين[5]، وسنبين من أين يشبه بالفعل فيما يجري وفي ما لا يجري إن شاء الله.

---

(١) في «ب» متحركات.

(٢) في الأصل «هو».

(٣) في المقتضب ٢/١ اعلم: أن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء.

(٤) الذي سلم من شبه الحرف.

(٥) كأحمد، ومساجد ومصابيح.

والمبني من الأسماء ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكـون نحو: كم، ومن، وإذ، وذلك حـق البناء وأصله، وضرب مبني على الحركة، فالمبني على الحركة ينقسم على ضربين: ضرب حركته لالتقاء الساكنين نحو أين، وكيف، وضرب حركته لمقاربته التمكن ومضارعته للأسماء المتمكنة نحو «يـاحكم» في النداء وجئتك من علُ[1]، وجميع هذا/٢٠ يبين في أبوابه إن شاء الله.

فأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد بينا أنه إنما وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا المضارعة فمبني، والمبني من الأفعال ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون، والسكون أصل كل مبني، وذلك نحو: اضرب واقتل ودحرج وانطلق، وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو: الياء والتاء والنون والألف فهذا حكمه.

وأما الأفعال التي فيها حروف المضارعة، فيدخل عليها اللام في الأمر وتكون معربة مجزومة بها نحو: ليقم زيد، وليفتح بكر، ولتفرح يا رجل، وأما ما كان على لفظ الأمر مما يستعمل في التعجب. فحكمه حكمه نحو قولك: أكرم بزيد و«أسمع بهم، وأبصر[2]»، وزيد ما أكرمه، وما أسمعهم وما أبصرهم.

والضرب الثاني مبني على الفتح وهو كل فعل ماضٍ كثرت حروفه أو قلت نحو: ضرب واستخرج، وانطلق وما أشبه ذلك.

ذكر العوامل:

من الكلم الثلاثة، الاسم والفعل/٢١ والحرف وما لا يعمل منها.

---

(١) وهذا مبني على الضم لأنه قطع عن الإضافة، ومثل هذا: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾.

(٢) مريم، ٣٨.

تفسير الأول، وهو الاسم:

الاسم: يعمل في الاسم على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول:

أن يبنى عليه اسم مثله أو يبنى على اسم ويأتلف[١] باجتماعهما الكلام ويتم، ويفقدان العوامل من غيرهما نحو قولك: «عبد الله أخوك».. فعبد الله، مرتفع بأنه أول مبتدأ فاقد للعوامل، ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثاً عنه: «وأخوك» مرتفع بأنه الحديث المبني على الاسم الأول المبتدأ.

الضرب الثاني:

أن يعمل الاسم بمعنى الفعل، والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين[٢] وما شبه بها والمصادر وأسماء سموا الأفعال بها، وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل، وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هذا أعلموا ذلك، والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل، أعمل، كما أعمل إذا كان الفعل مشتقاً منه، إلا أن الفرق بينه وبين اسم الفاعل أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، لأنه غيرهما[٣]، تقول/٢٢: عجبت من ضرب زيد عمراً، فيكون زيد هو الفاعل في المعنى وعجبت من ضرب زيد عمرو، فيكون زيد هو المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل، لا يجوز أن تقول: عجبت من ضارب زيد، وزيد فاعل، لأنك تضيف الشيء إلى نفسه، وذلك غير جائز..

فأما ما شبه[٤] باسم الفاعل نحو: حسن وشديد فتجوز إضافته إلى

---

(١) زيادة من «ب».

(٢) في «ب» كاسم الفاعل.

(٣) في «ب» إلى المفعول لا غير، وانظر الأشباه والنظائر ١٩٣/٢ نقل النص المثبت عن الأصول.

(٤) في «ب» المشبه.

الفاعل، وإن كان إياه لأنها إضافة غير حقيقية نحو قولك: الحسن الوجه، والشديد اليد، والحسن للوجه والشدة لليد وإنما دخلت الألف واللام - وهي لا تجتمع مع الإضافة - على الحسن الوجه وما أشبهه لأن إضافته غير حقيقية، ومعنى: حسن الوجه، حسن وجهه، وقد أفردت باباً للأسماء التي تعمل عمل الفعل، اذكره بعد ذكر الأسماء المرتفعة إن شاء الله.

الضرب الثالث:

أن يعمل الاسم لمعنى الحرف وذلك في الإضافة، والإضافة تكون على ضربين[1]: تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى «من». فأما الإضافة التي بمعنى اللام فنحو قولك: غلام زيد، ودار عمرو، ألا ترى أن المعنى: غلام لزيد ودار لعمرو، إلا أن الفرق بين ما /٢٣ أضيف بلام وما أضيف بغير لام، أن الذي يضاف بغير لام يكتسي[2] مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره، فيكون معرفة إن كان معرفة ونكرة إن كان نكرة، ألا ترى أنك إذا قلت: غلام زيد، فقد عرف الغلام بإضافته إلى زيد، وكذلك إذا قلت: دار الخليفة، عرفت الدار[3] بإضافتها إلى الخليفة. ولو قلت: دار للخليفة لم يعلم أي دار هي، وكذلك لو قلت: غلام لزيد، لم يدر أي غلام هو، وأنت لا تقول: غلام زيد فتضيف إلا وعندك أن السامع قد عرفه كما عرفته. أما[4] الإضافة التي بمعنى «من» فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خز وباب حديد، تريد ثوباً من خز وباباً من حديد، فأضفت[5] كل واحد منهما إلى

---

(١) ذكر ابن السراج اللام و «من» والنوع الثالث هو «في» وهي مقدرة في كل إضافة كان المضاف إليه فيها ظرفاً، إضافة على جهة حلول المعنى في الشيء على معنى الوعاء - كقوله تعالى: ﴿بل مكر الليل والنهار﴾ - وإنما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار «أنظر الكتاب» ١٠٨/١.

(٢) في «ب»: يكتسب.

(٣) الدار: ساقطة من «ب».

(٤) في «ب» وأما.

(٥) في «ب» فأضيف.

جنسه الذي هو منه، وهذا لا فرق فيه[1] بين إضافته بغير «من» وبين إضافته «بمن» وإنما حذفوا «من» هنا استخفافاً، فلما حذفوها التقى الاسمان فخفض أحدهما الآخر إذا لم يكن الثاني خبراً عن الأول، ولا صفة له، ولو نصب على التفسير أو التمييز لجاز إذاً نون الأول نحو قولك: ثوبٌ خزاً.

وأعلم/٢٤: أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف، بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف.

تفسير الثاني، وهو الفعل:

اعلم: أن كل فعل[2] لا يخلو من أن يكون عاملاً، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول[3] الذي هو حديث عنه نحو: قام زيد وضرب عمرو، وكل اسم تذكره ليزيد[4] في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه، فهو منصوب، ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه، وهذه العلل التي ذكرناها ها هنا هي العلل الأول، وها هنا علل ثوانٍ[5] أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل إن شاء الله.

تفسير الثالث، وهو العامل من الحروف[6]:

الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول منها يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال، فما كان كذلك فهو عامل في الاسم.

---

(١) فيه ساقطة في «ب».

(٢) في الأصل: فلا.

(٣) يشير إلى نائب الفاعل الذي هو مفعول في الأصل.

(٤) في «ب» تزيد بلا لام.

(٥) زيادة [في] «ب».

(٦) في الأصل «الحرف».

والحروف العوامل في الأسماء نوعان:

نوع منها يخفض الأسماء ويدخل ليصل اسماً بإسم أو فعلاً بإسم. أما وصله اسماً بإسم فنحو قولك: خاتم من فضة[1]، وأما وصله فعلاً بإسم فنحو قولك: مررت بزيد.

والنوع الثاني: يدخل على المبتدأ والخبر فيعمل فيهما/٢٥ فينصب الاسم ويرفع الخبر، نحو «إن وأخواتها» كقولك: زيد قائم، وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليه، لا تقول: مررت بيضرب ولا ذهبت إلى قام، ولا أن يقعد قائم.

والقسم الثاني من الحروف:

ما يدخل على الأفعال فقط، ولا يدخل على الأسماء، وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبها وتجزمها نحو: «أن» في قولك: أريد أن تذهب، فتنصب و «لم» في قولك: لم يذهب، فتجزم، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيد، ولا: أريد أن عمرو.

والقسم الثالث من الحروف:

ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال، ولا الأفعال دون الأسماء، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام، تقول: أيقوم زيد، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول: أزيد أخوك فيدخل الحرف على الاسم، وكذلك «ما» إذا نفيت بها في لغة[2] من لم يشبهها بليس فإنه يدخلها

---

(١) في «ب» من «حديد» بدلاً من «فضة».

(٢) أي لغة تميم، أما أهل الحجاز فيعلمونها عمل «ليس» حيث ترفع الاسم وتنصب الخبر، قال سيبويه: وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل وهو القياس لأنها ليست بفعل، الكتاب ١/٢٨.

على الاسم والفعل ولا يعملها[1]، كقولك: ما زيد قائم، وما قام/٢٦ زيد، ومن[2] شبهها «بليس» فاعملها[3] لم يجز أن يدخلها على الفعل، إلا أن يردها إلى أصلها في ترك العمل، ونحن نذكر جميع الحروف منفصلة في أبوابها إن شاء الله.

فإن قال قائل: ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل، قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قولك: الرجل، يدلك على غير ما كان يدل عليه رجل، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد نحو قولك: عبد الملك، ولو أفردت عبداً من الملك لم يدل على ما كان عليه عبد الملك، وكذلك الجواب في السين وسوف، إن سأل سائل، فقال: لِمَ لَمْ يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليها، فقصتها قصة الألف واللام في الاسم وذلك أنها[4] إنما هي بعض أجزاء الفعل فتفهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعته جمعاً يحضره وفصلته تفصيلاً يظهره ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه حفظه.
واعلم: أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا آطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت[5] حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن

---

(١) في «ب» «فلا».
(٢) في «ب» أن بدل «من».
(٣) الذين يعملون «ما» عمل «ليس» أهل الحجاز كقوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾
(٤) أظن الأفصح: أنهما إنما هما بعض أجزاء الفعل.
(٥) في الأصل سمعت: والتصحيح من «ب».

يكون قد حاول به مذهباً ونحا نحواً[1] من الوجوه أو استهواه أمر غلطه، والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك، ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا/٢٨ ودع استغنى عنه «بترك»، فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذاً، وهذه أشياء تحفظ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليّجدعُ[2] وأنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف بالأسماء المفعول فيها، فنبدأ بالمرفوعات، ثم نردفها المنصوبات، ثم المخفوضات، فإذا فرغنا من الأسماء وتوابعها وما يعرض فيها ذكرنا الأفعال وإعرابها وعلى الله تعالى يتوكل وبه نستعين.

---

(١) في الأصل «وجها» والتصحيح من «ب».

(٢) في «ب» واليقصع، قيل أراد الذي «يجدع» فأدخل اللام على الفعل المضارع لمضارعة اللام «الذي» كما تقول «اليضربك» ذكر صاحب اللسان: وقال أبو بكر بن السراج: لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً وهو من أقبح ضرورات الشعر. وهذا كما حكاه الفراء من أن رجلاً أقبل فقال: آخرها هو ذا، فقال السامع: نعم الها هوذا فأدخل اللام على الجملة من المبتدأ والخبر تشبيهاً له بالجملة المركبة من الفعل والفاعل.

وبيت ذي الخرق الطُّهَوى هو:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً
إلى ربه صوت الحمار اليجدعُ

وانظر اللسان مادة «جدع» والإنصاف/٨٨. والهمع ١/٨٥.

ذكر الأسماء المرتفعة:

الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف:

الأول: مبتدأ له خبر.

والثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه.

والثالث: فاعل بني على فعل، ذلك الفعل حديثاً عنه.

والرابع: مفعول به بني على فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل.

والخامس: مشبه بالفاعل في اللفظ.

شرح الأول: وهو المبتدأ:

المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن[1] الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل/٢٩ يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء، نحو: كان وأخواتها، وما أشبه ذلك من العوامل، تقول: عمرو أخونا، وإن زيداً أخونا، وسنذكر العوامل التي تدخل على المبتدأ وخبره فتغيره عما كان عليه في موضعها إن شاء الله.

والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت «بزيد» وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق زيد فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيداً المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث. فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعاً محدث. /٣٠ عنهما وإنهما جملتان

---

(١) الواو: ساقطة من «ب».

لا يستغني بعضها عن بعض، وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله اخوك، وزيد قائم، وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك: رجل من تميم جاءني، وخير منك لقيني. وصاحب لزيد جاءني. وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً، فإذا قلت: رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة، ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها، كقولك: ما أحد في الدار، وما في البيت رجل ونحو ذلك، في لغة بني تميم خاصة: وما أحد حاضر، وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام/٣١ جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم.

وقد يجوز أن تقول: رجل قائم إذا سألك سائل فقال: أرجل قائم أم امرأة. فتجيبه فتقول: رجل قائم وجملة هذا أنه[١] إنما ينظر إلى ما فيه[٢] فائدة، فمتى كانت[٣] فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا، فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون[٤] هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدُك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر، وقد يجوز أن تقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلاً خاصة، فتقول: منطلق زيد، وأنت تريد: زيد

(١) أنه: ساقطة في «ب».

(٢) فيه: ساقطة في «ب».

(٣) كانت: ساقطة في «ب».

(٤) في الأصل «هو» فقد يكون أراد: فحق الاسم المعرفة أن يكون هو المبتدأ.

منطلق، فإن أردت أن تجعل منطلقاً في موضع «ينطلق» فترفع زيداً بمنطلق على أنه فاعل كأنك قلت: ينطلق زيد قبح إلا أن يعتمد اسم الفاعل وهو «منطلق» وما أشبهه على شيء قبله، وإنما يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرت على موصوف نحو قولك: مررت/٣٢ برجل قائم أبوه، ارتفع «أبوه» «بقائم» أو يكون مبنياً على مبتدأ نحو قولك: زيد قائم أبوه وحسن عندهم: أقائم أبوك، وأخارج أخوك، تشبيهاً بهذا إذا اعتمد «قائم» على شيء قبله، فأما إذا قلت: قائم زيد، فأردت أن ترفع زيداً «بقائم» وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه، وكذلك المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد على شيء قبله، نحو: ضارب وقاتل، لا تقول: ضارب بكراً عمرو فتنصب بكراً «بضارب» وترفع عمراً به، لا يجوز أن تعمله عمل الفعل حتى يكون محمولاً على غيره، فتقول: هذا ضارب بكراً، جعلوا بين الاسم والفعل فرقاً، فإذا قلت: قائم[1] أبوك، «فقائم» مرتفع بالابتداء وأبوك رفع بفعلها وهما قد سدا مسد الخبر، ولهذا نظائر تذكر في مواضعها إن شاء الله.

فأما قولك: كيف أنت، وأين زيد وما أشبهها مما يستفهم به من الأسماء «فأنت وزيد» مرتفعان بالابتداء، «وكيف وأين» خبران، فالمعنى في: كيف أنت، على أي حال أنت، وفي: «أين زيد» في أي مكان، ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام وهو في الحقيقة/٣٣ الشيء المستفهم عنه، ألا ترى أنك إذا سئلت: كيف أنت، فقلت: صالح، إنما أخبرت بالشيء الذي سأل عنه المستخبر، وكذلك إذا قال: أين زيد، فقلت: في داري، فإنما أخبرت بما اقتضته أين، ولكن جميع هذا وإن كان خبراً فلا

(١) قد يرفع الوصف بالابتداء، إن لم يطابق موصوفه تثنية أو جمعاً فلا يحتاج إلى خبر، بل يكتفي بالفاعل أو نائبه فيكون مرفوعاً به ساداً مسد الخبر، بشرط أن يتقدم الوصف نفي أو استفهام، وتكون الصفة حينئذ بمنزلة الفعل، ولذلك لا تثني ولا تجمع ولا توصف ولا تعرف.

يكون إلا مبدوءاً به، وقد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء، فلا[١] تزيل المبتدأ عن حاله، كلام الابتداء[٢] وحروف الاستفهام «وأما وما» إذا كانت نافية في لغة بني تميم وأشباه ذلك، فتقول: أعمرو «قائم»، ولبكر أخوك، وما زيد قائم، وأما بكر منطلق، فهذه الحروف إنما تدخل على المبتدأ وخبره لمعان فيها، ألا ترى أن قولك: عمرو منطلق، كان خبراً موجباً فلما أدخلت عليه «ما» صار نفياً وإنما[٣] نفيت «بما» ما أوجبه غيرك، حقه أن تأتي بالكلام على لفظه، وكذلك إذا استفهمت إنما تستخبر خبراً قد قيل، أو ظن كأن قائلاً قال: عمرو قائم[٤]، فأردت أن تحقق ذلك فقلت: أعمرو قائم، وقع[٥] في نفسك أن ذلك يجوز وأن يكون وأن لا يكون فاستخبرت[٦] مما وقع في نفسك/٣٤ بمنزلة ما سمعته أذنك فحينئذ تقول: أعمرو قائم أم لا؟ لأنك لا تستفهم عن شيء إلا وهو يجوز أن يكون[٧] عندك موجبه أو منفيه واقعاً، ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قلت: لعمرو منطلق، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام[٨] فلذلك احتيج إلى جميع حروف المعاني لما في ذلك من الاختصار، ألا ترى أن الواو العاطفة في قولك: قام زيد وعمرو لولاها لاحتجت إلى أن تقول: قام زيد، قام عمرو، وكذلك جميع الحروف، ويوصل بلام القسم[٩] فيقال[١٠]: والله لزيد خير منك، لأنك

---

(١) في «ب» لا.
(٢) في الأصل «هي» قبل حروف الاستفهام.
(٣) في «ب» وإنها، وهو تصحيف.
(٤) في «ب» منطلق بدلاً من قائم.
(٥) في «ب» أو وقع.
(٦) في «ب» واستخبرت.
(٧) يكون: ساقطة في «ب».
(٨) في «ب» ولذلك.
(٩) في الأصل «باللام» للقسم، والتصحيح من «ب».
(١٠) في «ب» فيقول.

لا تقسم إلا مع تحقيق الخبر، «وأما» فإنما[١] تذكرها بعد كلام قد تقدم أخبرت فيه عن اثنين أو جماعة بخبر فاختصصت[٢] بعض من ذكر وحققت الخبر عنه، ألا ترى أن القائل يقول: زيد وعمرو في الدار، فتقول: أما زيد، ففي الدار، وأما عمرو ففي السوق، وإنما دخلت الفاء من أجل ما تقدم، لأنها إنما تدخل في الكلام لتتبع شيئاً بشيء وتعلق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله، «ولأما» موضع تذكر فيه/٣٥ وما لم أذكر من سائر الحروف التي لا تعمل في الأسماء فالمبتدأ والخبر بعدها على صورتها.

شرح الثاني، وهو خبر المبتدأ:

الاسم[٣] الذي هو خبر المبتدأ هو[٤] الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب. ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله، لأن الفائدة هي في جلوس[٥] عبد الله، وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه «جالساً»، فإذا كان خبر المبتدأ اسماً مفرداً فهو رفع نحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم، وخبر المبتدأ ينقسم على قسمين: إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو: زيد أخوك، وعبد الله منطلق، فالخبر هو الأول في المعنى، إلا أنه لو قيل لك، من أخوك هذا الذي ذكرته؟ لقلت: زيد، أو قيل لك: من المنطلق؟ لقلت: عبد الله، أو يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره، نحو قولك: عمرو ضربته وزيد رأيت أباه، فإن لم يكن على أحد هذين فالكلام محال. وخبر المبتدأ الذي هو/٣٦ الأول في المعنى على ضربين، فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك: زيد أخوك،

---

(١) في «ب» إنما.

(٢) في «ب» واختصصت.

(٣) في «ب» والاسم.

(٤) في «ب» وهو.

(٥) في «ب» جلوسه.

وزيد قائم، وضرب يحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظروف المكان، وإما أن يكون من ظروف الزمان. أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار. والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبهها، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال. وأما الظرف من الزمان فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخوص يوم الخميس، كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة أو وقع في يوم الجمعة، والشخوص واقع في يوم الخميس فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى. فالكلام محال، لأن زيداً الذي هو المبتدأ ليس من قولك: «خلفك» ولا في الدار شيء، لأن في الدار ليس بحديث وكذلك خلفك وإنما هو موضع الخبر. واعلم/٣٧: أنه لا يجوز أن تقول: زيد يوم الخميس، ولا عمرو في شهر كذا، لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وإنما يجوز ذلك في الأحداث، نحو الضرب والحمد، وما أشبه ذلك، وعلة ذلك أنك لو قلت: زيد اليوم، لم تكن فيه فائدة، لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك[1] من اليوم، إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون الآخر، والأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خبراً عن الجثث وغيرها كذلك. والظرف من الأماكن تكون إخباراً عن المعاني التي ليست بجثث ـ يعني المصادر ـ نحو قولك: البيع في النهار، والضرب عندك، فإن قال قائل فأنت قد تقول: الليلة الهلال، والهلال جثة، فمن أين جاز هذا؟ فالجواب في ذلك[2]: أنك إنما أردت: الليلة حدوث الهلال، لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه، ألا ترى أنك لا تقول: الشمس اليوم، ولا القمر الليلة، لأنه غير متوقع، وكذلك إن قلت: اليوم زيد، وأنت تريد هذا

---

(١) في «ب» عصره.

(٢) ذلك: ساقط في «ب».

المعنى جاز، وتقول: أكل[١] يوم لك عهد، لأن فيه معنى الملك، ويوم الجمعة عليك ثوب، إنما[٢] جاز ذلك لاستقرار الثوب عليك[٣] فيه/٣٨ وأما القسم الثاني من خبر المبتدأ: وهو الذي يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره فلا يخلو من أن يكون الخبر فعلاً فيه ضمير المبتدأ نحو: زيد يقوم، والزيدان يقومان، فهذا الضمير وإن كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه يظهر في التثنية والجمع وذلك ضرورة خوف اللبس، ومضمره كظاهره، وأنت إذا قلت: زيد قائم، فالضمير لا يظهر في واحده ولا في تثنيته ولا في جمعه، فإن قال قائل: فإنك قد تقول: الزيدان قائمان، والزيدون قائمون قيل له: ليست الألف ولا الواو فيهما ضميرين[٤]، إنما الألف تثنية الاسم، والواو جمع الاسم وأنت إذا قلت: الزيدون قائمون، فأنت بعد محتاج إلى أن يكون في نيتك ما يرجع إلى الزيدين، ولو كانت الواو ضميراً والألف ضميراً لما جاز أن تقول: القائمان الزيدان، ولا القائمون الزيدون، أو يكون جملة فيها ضميره، والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر، أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل/٣٩ فنحو قولك: زيد ضربته، وعمرو لقيت أخاه، وبكر قام أبوه، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: زيد أبوه منطلق، وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ، ألا ترى أن إعراب «أبوه منطلق» بعد قولك: بكر، كإعرابه لو لم يكن بكر قبله، فأبوه مرتفع بالابتداء «ومنطلق» خبره، فبكر مبتدأ أول وأبوه متبدأ ثانٍ ومنطلق خبر الأب، والأب«منطلق»، خبر بكر،

---

(١) الهمزة في «أكل» زيادة من «ب».

(٢) في «ب» وإنما.

(٣) في «ب» عليه.

(٤) في سيبويه جـ ١/٤ واعلم: أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، وتكون في الرفع ألفا ولم تكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية. .

وموضع قولك: «أبوه منطلق» رفع، ومعنى قولنا: الموضح، أي، لو وقع موقع الجملة اسم مفرد لكان مرفوعاً، وقد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد متبدأ [بعد مبتدأ][1] وأخبار كثيرة بعد مبتدأ، وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنما هي شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون[2]، ولا أعرف له في كلام العرب نظيراً، فمن ذلك قولهم: زيد هند العمران منطلقان إليهما من أجله، فزيد مبتدأ أول، وهند مبتدأ ثان، والعمران مبتدأ ثالث، وهند وما بعدها خبر لها، والعمران وما بعدهما خبر لهما، وجميع ذلك خبر/ ٤٠ عن زيد، والراجع الهاء في قولك، من أجله، والراجع إلى هند «الهاء» في قولك: إليها والمنطلقان هما العمران، وهما الخبر عنها. وفيهما ضميرهما، فكلما سئلت عنه من هذا؟ فهذا أصله فإذا طال الحديث عن المبتدأ كل الطول وكان فيه ما يرجع ذكره إليه جاز نحو قولك: «عبد الله قام رجل كان يتحدث مع زيد في داره»، صار جميع هذا خبراً عن «عبد الله» من أجل هذه الهاء التي رجعت إليه بقولك: «في داره» وموضع هذا الجملة كلها رفع من أجل أنك لو وضعت موضعها «منطلقاً» وما أشبهه ما كان إلا رفعاً، فقد بان من جميع ما ذكرنا أنه قد يقع في خبر المبتدأ أحد أربعة أشياء، الاسم أو الفعل أو الظرف، أو الجملة.

واعلم أن المبتدأ أو الخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما أربعة:

الأول: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو: عمرو منطلق، وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه[3] الكلام[4].

الثاني: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو: زيد أخوك، وأنت

---

(١) بعد مبتدأ: ساقط من «ب».

(٢) انظر المقتضب: ٤/ ٥٩، ويظن أن ابن السرّاج قد قلد شيخه في هذا الباب.

(٣) في «ب» يكون الكلام عليه.

(٤) لأن الأصل في الخبر أن يكون نكرة مشتقة، والمراد بالمشتقة ما فيها معنى الوصف نحو «عمرو منطلق» وهو يتحمل ضميراً يعود إلى المبتدأ إلا إذا رفع الظاهر، فلا يتحمله نحو: عمر منطلق أخواه.

تريد أنه أخوه/٤١ من النسب، وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر ويعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا فتقول له: أنت[1] زيد أخوك، أي زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك هو الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنما الفائدة في مجموعهما، فأما أن يكون يعرفهما مجتمعين وإن هذا هذا فذا[2] كلام لا فائدة فيه، فإن قال قائل: فأنت[3] تقول: الله ربنا ومحمد نبينا، وهذا معلوم معروف، قيل له: هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين وإنما نقوله رداً على الكفار[4] وعلى من لا يقول به ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد[5] لطلب الثواب به، فإن المسبح يسبح وليس يريد أن يفيد أحداً شيئاً وإنما يريد أن يتبرر[6] ويتقرب[7] إلى الله بقول الحق، وبذلك أمرنا وتعبدنا، وأصل ذلك الاعتراف بمن الله عليه[8] بأن عرفه نفسه وفضله/٤٢ على من لا يعرف ذلك، وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال قائل: النار حارة والثلج بارد لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه، و إن كان الخبر فيهما نكرة.

الثالث: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة وقد بينا أن الجائز من ذلك ما كانت فيه فائدة. فأما الكلام إذا كان منفياً فإن النكرة فيه حسنة لأن الفائدة فيه واقعة نحو قولك: ما أحد في الدار، وما فيها رجل.

---

(١) في «ب» أنت له.

(٢) في «ب» فهذا.

(٣) في «ب» فإنك.

(٤) في «ب» على الكافرين.

(٥) في «ب» التحميد قبل التعظيم.

(٦) يتبرر ساقطة في «ب».

(٧) في الأصل «من» والذي أثبت من «ب».

(٨) عليه: ساقطة في «ب».

الرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا قلب ما وضع عليه[1] الكلام وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر، نحو قوله:

كأنَّ سلافةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مزاجَهَا عَسَلٌ ومَاءُ[2]

فجعل اسم «كان» عسل وهو نكرة وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن عسلاً وماءً نوعان وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد نحو: تمرة وجوزة، والضمير الذي في /٤٣ «مزاجها» راجع إلى نكرة وهو قوله: سلافة، فهو مثل قولك: خمرة ممزوجة بماء.

وقد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر أيضاً لعلم المخاطب بما حذف، والمحذوف على ثلاث جهات:

---

(١) في «ب» له بدلاً من عليه.

(٢) من شواهد سيبويه ١/٢٣ على وقوع اسم «يكون» نكرة محضة وخبرها معرفة للضرورة، وجعله ابن السراج من القلب محضة وخبرها معرفة للضرورة، وجعله ابن السراج من القلب الذي يشجع عليه أمن الالتباس.

ويروي البيت: برفع «مزاجها» وكأن سبيئة.. وكذلك يروي: كأن خبيئة والسلافة: الخمر، وقيل: خلاصة الخمر. وبيت رأس في معجم البلدان: اسم لقريتين في كل واحدة منها كروم ينسب إليها الخمر، إحداهما بالبيت المقدس، وقيل: بيت كورة بالأردن. والأخرى من نواحي حلب. وقال البغدادي: بيت: موضع الخمر ورأس اسم للخمار وقصد إلى بيت هذا الخمار لأن خمره أطيب، وقيل: الرأس هنا بمعنى: الرئيس. أي من بيت رئيس، لأن الرؤساء إنما تشرب الخمر ممزوجة. والبيت لحسان ابن ثابت.

وانظر المقتضب ٤/٩٢، والكامل/٧٢ ومعجم البلدان ١/٥٢٠، وشرح السيرافي ١/٣١٢ والمحتسب ١/٢٧٩. والمفصل للزمخشري/١٥٧. وابن يعيش ٧/٩٣، والديوان/٩.

الأولى: حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله، أي: هذا الهلال فيحذف هذا، وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً فقيل: عمرو، جاز على ما وصفت لك، ومن ذلك: مررت برجل زيد، لأنك لما قلت: مررت[1] برجل، أردت أن تبين من هو، فكأنك قلت هو زيد وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ بِشَرٍّ من ذلكُم النَّارُ ﴾[2].

الجهة الثانية: أن تحذف الخبر لعلم السامع، فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقي لكم أحد، فتقول: زيد أو عمرو، أي: زيد لنا، ومنه لولا عبد الله لكان كذا وكذا، فعبد الله مرتفع بالابتداء والخبر محذوف وهو في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن حذف حين كثر استعمالهم إياه وعرف المعنى/٤٤ فأما قوله: لكان «كذا وكذا» فحديث متعلق بحديث «لولا»، وليس من المبتدأ في شيء، ومن ذلك: هل من طعام، فموضع «من طعام» رفع، كأنك[3] قلت: هل طعام، والمعنى: هل طعام في زمان أو مكان، و«من» تزاد توكيداً مع حرف النفي وحرف الاستفهام إذا وليهما نكرة وسنذكرها في موضعها إن شاء الله. وقد أدخلوها على الفاعل والمفعول أيضاً كما أدخلوها على المبتدأ فقالوا: ما أتاني من رجل، في موضع: ما أتاني رجل. «وما وجدنا لأكثرهم من عهد»[4] و«هل تحس منهم من أحد»[5]. وكذلك قولك: هل من طعام، إنما هو: هل طعام[6]، فموضع «من طعام» رفع بالابتداء.

---

(١) في الأصل «ممرت».

(٢) الحج: ٧٢.

(٣) زيادة: من «ب».

(٤) الأعراف: ١٠٢.

(٥) مريم: ٩٨.

(٦) الجملة مكررة في السطر الثاني قبل الأخير ص/٧٥.

الجهة الثالثة: أنهم ربما حذفوا شيئاً من الخبر في الجمل وذلك المحذوف على ضربين: إما أن يكون فيه الضمير الراجع إلى المبتدأ نحو قولهم: السمن منوان بدرهم، يريد: منه، وإلا كان كلاماً غير جائز، لأنه ليس فيه ما يرجع إلى الأول. وإما أن يكون المحذوف شيئاً ليس فيه راجع ولكنه متصل بالكلام نحو قولك: الكر[1] بستين درهماً، فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم/٤٥ المخاطب. وتعتبر خبراً لمبتدأ بأنك متى سألت عن الخبر جاز أن يجاب بالمبتدأ، لأنه يرجع إلى أنه هو هو في المعنى. ألا ترى أن القائل[2] إذا قال: عمرو منطلق، فقلت[3]: من المنطلق؟ قال: عمرو، وكذلك إذا قال[4]: عبد الله أخوك، فقلت: من أخوك؟ قال: عبد الله، وكذلك لو قال: عبد الله قامت جاريته في دار أخيه، فقلت: من الذي قامت جاريته[5] في دار أخيه،؟ لقال: عبد الله، وخبر المبتدأ يكون جواب «ما»[6] وأي، وكيف، وكم، وأين، ومتى، يقول القائل: الدينار ما هو؟ فتقول: حجر، فتجيبه بالجنس، ويقول[7] الدينار[8] أي الحجارة هو؟ فتقول: ذهب، فتجيبه بنوع[9] من ذلك الجنس، وهذا إنما[10] يسأل عنه من سمع بالدينار ولم يعرفه. ويقول: الدينار كيف هو؟ فتقول: مدور أصفر حسن منقوش، ويقول: الدينار كم قيراطاً هو؟ فتقول: الدينار عشرون قيراطاً، فيقول: أين

(١) الكر: مكيال لأهل العراق، وهو عندهم ستون قفيزاً.
(٢) أن القائل: ساقط في «ب».
(٣) في «ب» قلت.
(٤) إذا قال: ساقط في «ب».
(٥) في «ب» جارته.
(٦) في «ب» «لما».
(٧) في «ب» فيقول.
(٨) الدينار: ساقط في «ب».
(٩) في «ب» بالنوع.
(١٠) زيادة من «ب».

هو؟ فتقول: في بيت المال والكيس ونحو ذلك، ولا يجوز أن تقول: الدينار متى هو، وقد بينا أن ظروف/٤٦ الزمان لا تتضمن الجثث إلا على شرط الفائدة، والتأول، ولكن تقول: القتال متى هو؟ فتقول: يوم كذا وكذا، فأما إذا كان الخبر معرفة أو معهوداً فإنما يقع في جواب «من وأي» نحو قوله: زيد من هو؟ والمعنى: أي الناس هو؟ وأي القوم هو؟ فتقول: أخوك المعروف[1] أو أبو عمرو، أي الذي من أمره كذا، وتقول: هذا الحمار، أي الحمير هو؟ فتقول: الأسود المعروف بكذا وما أشبهه. واعلم: أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً من أسماء الفاعلين وكان المبتدأ هو الفاعل في المعنى وكان جارياً عليه إلى جنبه أضمر فيه ما يرجع إليه وانستر[2] الضمير نحو قولك: عمرو قائم وأنت منطلق، فأنت وعمرو الفاعلان في المعنى، لأن عمراً هو الذي قام، وقائم جار على «عمرو» وموضوع إلى جانبه، لم يحل بينه وبينه حائل، فمتى كان الخبر بهذه الصفة لم يحتج إلى أن يظهر الضمير إلا مؤكداً، فإن أردت التأكيد، قلت: زيد قائم هو، وإن لم ترد التأكيد فأنت/٤٧ مستغن عن ذلك وإنما احتمل «ضارب وقائم» وما أشبههما من أسماء الفاعلين ضمير الفاعل ورفع الأسماء التي تبنى عليه لمضارعته الفعل فأضمروا فيه كما أضمروا في الفعل إلا أن المشبه بالشيء [ليس][3] هو ذلك الشيء بعينه فضمنوه الضمير متى كان جارياً على الاسم الذي قبله، وإنما يكون كذلك في ثلاثة مواضع: إما أن يكون خبراً لمبتدأ نحو قولك: عمرو منطلق كما ذكرنا أو يكون صفة نحو: مررت برجل قائم، أو حالاً نحو: رأيت زيداً قائماً، ففي اسم الفاعل ضمير في جميع هذه المواضع، فإن وقع بعدها اسم ظاهر ارتفع ارتفاع الفاعل بفعله، ومتى جرى اسم الفاعل على غير من هو له فليس يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، كما يكون في الفعل، لأن انستار ضمير الفاعل إنما هو للفعل،

---

(١) زيادة من «ب».

(٢) المشهور: استتر.

(٣) أضفت كلمة «ليس» لأن المعنى يتطلبها.

ولذلك بنيت لام «فعل» مع ضمير الفاعل المخاطب في «فعلت»، والمخاطب والمخاطبة أيضاً في «فعلتَ»/٤٨ وفعلتِ كما بينا فيما مضى. فإن قلت: هند زيد ضاربته، لم يكن بد من أن تقول: هي، من أجل أن قولك: «ضاربته» ليس لزيد في الفعل نصيب، وإنما الضرب كان من هند ولم يعد عليها شيء من ذكرها، والفعل لها، فإنما «ضاربته» خبر عن زيد وفاعله هند في المعنى، ولم يجز إلا إظهار الضمير، فقلت حينئذ هي مرتفعة «بضاربته» كما ترتفع هند إذا قلت: زيد ضاربته هند، فالمكنى[1] ها هنا بمنزلة الظاهر، ولا يجوز أن تتضمن «ضاربته» ضمير الفاعل، فإن أردت أن تثني قلت: الهندان الزيدان ضاربتها هما، لأن «ضاربه» ليس فيه ضمير الهندين إنما هو فعل فاعله المضمر، هذا على قول من قال: أقائم أخواك[2]، فأما من قال: أكلوني البراغيث[3] فيجعل في الفعل علامة التثنية والجمع ولم يرد الضمير ليدل على أن فاعله مثنى أو مجموع، كما كانت التاء في «فعلت هند» فرقاً بين فعل المذكر والمؤنث، فإنه يقول: الهندان الزيدان ضاربتاهما هما فإذا قلت: هند زيد ضاربته/٤٩ هي، «فهند» مرتفعة بالابتداء، «وزيد» مبتدأ ثان، وضاربته خبر زيد، «وهي» هذه اللفظة مرتفعة بأنها فاعلة، والفعل «ضاربته» والهاء ترجع إلى زيد، وهي ترجع إلى هند والجملة خبر عنها، فإن جعلت موضع فاعل، يفعل فقلت: زيد هند تضربه، أضمرت الفاعل ولم تظهره، فهذا مما خالفت فيه الأسماء الأفعال، ألا ترى أنك تقول: زيد أضربه وزيد تضربه. فإن

---

(١) المكني أو الكناية: اصطلاح كوفي، ومعناه الضمير عند البصريين، واصطلاح الضمير أدق من اصطلاح المكنى لأن الكناية تشمل كل ما يكنى به من إشارة أو موصول أو عدد بخلاف الضمير فإنه لا يدخل فيه شيء من ذلك اللهم إلا إذا ذهب به مذهب من يجعل الكلمة أقساماً أربعة من المحدثين ويجعل الضمير هو القسم الرابع، ويدخل فيه العدد وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، أنظر: من أسرار العربية للدكتور أنيس/١٩٦.

(٢) أقائم مبتدأ، وأخواك فاعل سد مسد الخبر.

(٣) البراغيث هي الفاعل والواو في الفعل علامة تدل على الجمع.

كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا زيد ضاربه أنا أو أنت[١] لأن في تصاريف الفعل ما يدل على المضمر ما هو[٢]، كما قد ذكرنا فيما قد تقدم، وليس ذلك في الأسماء وحكم اسم المفعول حكم اسم الفاعل[٣]، تقول: زيد مضروب، فتكون خبراً لزيد كما تكون «ضارب» ويكون فيه ضميره كما يكون في الفاعل، فتقول: عمرو الجبة مكسوته إذ كان في «مكسوته»، ضمير الجبة مستتراً، فإن كان فيه ضمير «عمرو» لم يجز حتى تقول: عمرو الجبة مكسوها هو، فحكم المفعول/ ٥٠ حكم الفاعل، كما أن فُعِلَ «كفَعَلَ» في عمله، وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه يجوز[٤] فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد[٥] اتسعت في كلامها فقالت: زيد كم مرةً رأيته، فاستجازوا[٦] هذا لما كان زيدٌ في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهم عنه، لأن الهاء هي زيدٌ، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب.

شرح الثالث من الأسماء المرتفعة وهو الفاعل:

الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل. ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن

---

(١) بإبراز الضمير.

(٢) أي، أن قاما يدل على التثنية، وقاموا: يدل على الجمع، وقمن، يدل على جماعة الإناث.

(٣) إلا أنه يختلف عنه بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع نحو: الورع محمود المقاصد اسم مفعول. وزيد مكسو العبد ثوباً. ثم إن اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدي، كقائم وذاهب واسم المفعول إنما يبنى من فعل متعد لأنه جاز على «فعل» ما لم يسم فاعله، فكما أنه لا يبنى إلا من المتعدي كذلك اسم المفعول.

(٤) أضفت كلمة «يجوز» لإيضاح المعنى.

(٥) في «ب» إذا بدلا من «قد».

(٦) في «ب» واستجازوا.

كقولك: جاء زيدٌ، ومات عمروٌ، وما أشبه ذلك، ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء، وإنما قلت على الفعل/٥١ الذي بني للفاعل، لأفرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا «ضرب» للفاعل مفتوح الفاء، و«ضرب» للمفعول مضموم الفاء مكسور العين، وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الأبنية، وهذا يبين لك في موضعه إن شاء الله. وإنما قلت: كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، لأن الفعل ينقسم قسمين: فمنه حقيقي، ومنه غير حقيقي، والحقيقي ينقسم قسمين: أحدهما أن يكون[1] الفعل لا يتعدى الفاعل إلى من سواه ولا يكون فيه دليل على مفعول، نحو: قمت وقعدت، والآخر أن يكون فعلاً واصلاً إلى اسم بعد اسم الفاعل، والفعل الواصل على ضربين: فضربٌ واصل مؤثر نحو: ضربت زيداً وقتلت بكراً، والضرب[2] الآخر واصل إلى الاسم[3] فقط[4] غير مؤثر/٥٢ فيه نحو: ذكرت زيداً ومدحت عمراً، وهجوت بكراً، فإن هذه تتعدى إلى الحي والميت والشاهد والغائب، وإن كنت إنما تمدح الذات وتذمها إلا أنها غير مؤثرة[5].

ومنها الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر وإنما تنبيء عن الفاعل بما هجس في نفسه أو تيقنه غير مؤثرة بمفعول، ولكن أخبار[6] الفاعل بما[7] وقع عنده نحو: ظننت زيداً أخاك. وعلمت زيداً خير الناس.

---

(١) أن يكون ساقط في «ب».

(٢) الضرب: ساقط في «ب».

(٣) الاسم: ساقط في «ب».

(٤) فقط: ساقطة في «ب».

(٥) في «ب» مؤيدة.

(٦) في «ب» أخباراً بالنصب.

(٧) في «ب» إنما.

القسم الثاني: من القسمة الأولى[1]: وهو الفعل الذي هو غير فعل حقيقي، فهو على ثلاثة أضرب، فالضرب الأول: أفعال مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو: مات زيدٌ، وسقط الحائط، ومرض بكر.

والضرب الثاني: أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية، وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبد الله أخاك، وأصبح عبد الله عاقلاً، ليست تخبر بفعل فعله إنما تخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى/٥٣ وأن الصباح أتى عليه وهو عاقل.

والضرب الثالث: أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جعلت له نحو قولك: لا أرينك[2] ها هنا، فالنهي إنما هو للمتكلم كأنه ينهي نفسه في اللفظ وهو للمخاطب في المعنى. وتأويله: لا تكونن ها هنا، فإن[3] «من» حضرني رأيته ومثله قوله تعالى: ﴿ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾[4] لم ينههم عن الموت في وقت لأن[5] ذلك ليس المهم تقديمه وتأخيره ولكن معناه: كونوا على الإسلام. فإن الموت لا بد منه، فمتى صادفكم صادفكم عليه، وهذا تفسير أبي العباس[6] رحمه الله.

فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل[7] هو والفعل جملة يستغني عليها[8]

---

(١) في «ب» الأول والصواب ما أثبت.

(٢) في «ب» لا آتينك.

(٣) في «ب» فإنه.

(٤) البقرة: ١٣٢.

(٥) في «ب» فإن.

(٦) أبو العباس: محمد بن يزيد المبرد كبير نحاة البصرة في عصره، أخذ عن الجرمي والمازني. مات سنة ٢٨٥ وترجمته في طبقات الزبيدي/١٠٨ وأخبار النحويين البصريين للسيرافي/٧٢، والفهرست/٤٤٩، وفي نزهة الألباء/٢٧٩، ومعجم الأدباء جـ ٧/ ٢٧٩.

(٧) في «ب» والفعل والفاعل.

(٨) في «ب» بنفسها.

السكوت وتمت بها[١] الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام كالذي تقدم، فأما[٢] الفعل فلا بد له من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد. فالفاعل رفع إذا أخبرت عنه أنه «فَعَلَ» وسيفعل أو هو في حال/٥٤ الفعل أو استفهمت عنه هل يكون فاعلاً أو نفيت أن يكون فاعلاً نحو: قام عبد الله ويقوم عبد الله. وسيقوم عبد الله. وفي الاستفهام: أيقوم عبد الله؟ وفي الجزاء إنْ يذهب زيد أذهب. وفي النفي، ما ذهب زيد، ولم يقم عمرو، فالعامل هو الفعل على عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل، فسواء كان الفعل مجزوماً أو منصوباً أو مرفوعاً أو موجباً أو منفياً أو خبراً أو استخباراً هو في جميع هذه الأحوال لا بدّ من أن يرفع به الاسم الذي بني له، فالأفعال كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها يرفع بها الفاعل بالصفة التي ذكرناها، ومن الأفعال ما لا يتصرف في الأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، ويقتصر به على زمان واحد[٣]، فلا يتصرف في جميع تصاريف الأفعال، وقد أفردناها، وقد أعملوا اسم الفعل، وتأملت جميع ذلك فوجدت الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء: فعل متصرف، وفعل غير/٥٥ متصرف، واسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر والأسماء التي سموا فيها الفعل في الأمر والنهي.

فأما الأول: وهو الفعل المتصرف فنحو: قام وضربَ، وتصرفه أنك تقول: يقوم وأقوم وتقوم. وضربَ، ويضرب، وأضرب، وجميع تصاريف الأفعال جارية عليه ويشتق منه اسم الفاعل، فتقول: ضارب،

---

(١) في الأصل وتجب، والتصحيح من «ب».

(٢) في «ب» وأما.

(٣) وذلك نحو: دام وليس من الأفعال الناقصة. وعسى، وكرب من أفعال المقاربة، وفعل التعجب، ونعم وبئس.

والثاني: وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو: ليس وعسى وفعل التعجب، ونعم وبئس لا تقول منه، يفعل ولا فاعل[1]. ولا يزول عن بناءٍ واحدٍ، وسنذكر هذه الأفعال بعد في مواضعها إن شاء الله.

الثالث: وهو اسم الفاعل الجاري على فعله، نحو قولك: قام، يقوم فهو قائم: وضرب يضرب فهو ضارب، وشرب، يشرب فهو شارب، فضارب وشارب[2] وقائم أسماء الفاعلين. وقد بينا أن اسم الفاعل لا يحسن أن يعمل إلا أن يكون معتمداً على شيء قبله. وذكرنا ما يحسن من ذلك وما يقبح في باب/٥٦ خبر الابتداء.

والرابع: الصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: حسن، وشديد تقول: الحسن وجه زيد، [و][3] الشديد ساعدك، وما أشبهه.

والخامس: المصدر نحو قولك، عجبت من ضرب زيدٍ عمرو، وتأويله: من أن ضربَ زيداً عمرو.

السادس: الأسماء التي يسمى الفعل بها في الأمر والنهي نحو قولهم: تراكها ومناعها، يريدون: أترك، وامنع، ورويد زيداً، وهلم الثريد وصه، ومه يريدون: اسكت، وعليك زيداً فهذه الأسماء إنما جاءت في الأمر وتحفظ حفظاً ولا يقاس عليها، وسنذكر جميع هذه الأسماء التي أوقعت موقع الفعل في بابها مشروحة إن شاء الله.

شرح الرابع من الأسماء المرتفعة:

وهو المفعول الذي لم يسم من فَعَلَ به، إذا كان الاسم مبنياً على فعلٍ بني للمفعول ولم يذكر من فعلَ به فهو رفع وذلك قولك: ضرب بكر وأخرج خالد، واستخرجت الدراهم، فبني الفعل للمفعول على «فعل» نحو:

(١) لأن اسم الفاعل يشتق من الأفعال المتصرفة.
(٢) في الأصل: وشاتم، وأظنها تحريفاً عن «وشارب».
(٣) أضفت «واواً» لأن الكلام يحتاجه.

«ضُرِبَ»، وأفعلَ نحو: «أكرِمَ»/٥٧ وتفعل نحو: تضرب، ونفعل نحو: نضرب، فخولف بينه وبين بناءِ الفعل الذي بني للفاعل، لئلا يلتبس المفعول بالفاعل، وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به ولا يستغني دونه، ولذلك قلت: إذا كان مبنياً على فعلٍ بني للمفعول أردت به ما أردت في الفاعل من أن الكلام لا يتم إلا به وقلتُ ولم تذكر من فعل به لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلا نصبا، وإنما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامه. واعلم: أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول، لأن ذلك محال، نحو: قام، وجلس. لا يجوز أن تقول: قيم زيد ولا جلس عمرو، إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعولٍ فمن أين لك مفعول تبنيه له، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد نحو: ضربت زيداً، أزلت الفاعل وقلت: ضرب زيد، فصار المفعول يقوم مقام/٥٨ الفاعل وبقي الكلام بغير اسم منصوب لأن الذي كان منصوباً قد ارتفع، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو: أعطيت زيداً درهماً، فرددته إلى ما لم يسم فاعله قلت: أُعطي زيد درهماً، فقامَ أحد المفعولين مقامَ الفاعلِ، وبقيَ منصوب واحد[1] في الكلام، وكذلك إن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين نحو: أعلم الله زيداً بكراً خير الناس، إذا رددته إلى ما لم يسم فاعله قلت: أعلم زيد بكراً خير الناس. فقام أحد المفعولين مقام الفاعل. وبقي في الكلام اسمان منصوبان، فعلى هذا يجري هذا الباب. وإن كان الفعل لا يتعدى لم يجز ذلك فيه، وإن كان يتعدى إلى مفعول واحدٍ بقي الفعل غير متعدٍ، وإن كان يتعدى إلى اثنين بقي الفعل متعدياً إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى ثلاثة، بقي الفعل يتعدى إلى إثنين، فعلى هذا فقس متى نقلت «فعل» الذي هو

---

(١) في سيبويه جـ ١٩/١ إذا قلت: كسى عبد الله الثوب وأعطى عبد الله المال، رفعت عبد الله ها هنا كما رفعته في «ضرب» حين قلت: ضرب عبد الله وشغلت به كسى وأعطى كما شغلت به «ضرب» وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل هو بمنزلة الفاعل.

للفاعل مبني إلى «فُعِلَ» الذي هو مبني للمفعول فانقص من المفعولات/٥٩ واحداً. وإذا نقلت «فَعَلْتَ» إلى أفعلتَ، فإن كـان الفعل لا يتعـدى في «فعلت» فعدهِ إلى واحدٍ إذا نقلته إلى «أفعلتَ» تقول: قمت فلا يتعدى إلى مفعول، فإن قلت «أفعلت» منه قلت: أقمت زيداً، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحدٍ فنقلته من «فعلت» إلى «أفعلت» عديته إلى إثنين نحـو قولك: رأيت الهلال، هو متعدٍ إلى مفعول واحدٍ، فإن قلت: أريت زيداً الهلال فيتعدى إلى اثنين، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين فنقلته من «فعلت» إلى «أفعلتُ» تعدى إلى ثلاثة مفعولين، تقول علمت بكـراً خير الناس، فإن قلت: أعلمتُ، قلت: أعلمتُ بكراً زيداً خير الناس فتعدى إلى ثلاثة، فهذان النقلان مختلفان، إذا نقلت «فعلتُ» إلى «فعلتُ» نقصت من المفعولات واحداً أبداً، وإذا نقلت «فعلت» إلى «أفعلت» زدت في المفعولات واحداً أبداً، فتبين ذلك فإني إنما ذكـرت «فعّلتُ» وإن لم يكن من هذا الباب، لأن الأشياء تتضح بضمها إلى أضدادها/٦٠ واسم المفعول الجاري على فعله يعمل عمل الفعل نحو قولك: مضروب، ومعط، يعمل عمل أعطى، ونعطي، تقول: زيد مضروب أبوه، فترفع «أبوه» بمضروب، كما كنت ترفعه بضاربٍ إذا قلت: زيد ضارب أبوه عمراً، وتقول: زيد معط أبوه درهماً «فترفع الأب» «بمعط» وتقول: دفعَ إلى زيد درهم، فترفع الدرهم لأنك جررت زيداً فقام الدرهم مقام الفاعل، ويجوز أن تقول: سير بزيد، فتقيم «بزيد» مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعاً ولا يمنعه حرف الجر[1] من ذلك، كما قال: ما جاءني من أحد، فأحد فاعل، وإن كان مجروراً «بمن» وكذلك قوله تعالى: ﴿ أن ينزل عَلَيْكُم مِنْ خَيرٍ مِنْ ربكم ﴾[2].

---

(١) على شرط أن لا يكون حرف الجر للتعليل، فلا يقال: وقف لك.. لا من أجلك إلا إذا جعلت نائب الفاعل ضمير الوقوف المفهوم من «وقف» فيكون التقدير: وقف الوقوف الذي تعهد لك. أو من أجلك، وإذا كان نائب الفاعل مؤنثاً لا يؤنث فعله، بل يجب أن يبقى مذكراً. تقول: ذهب بفاطمة. ولا يقال: ذهبت بفاطمة.

(٢) البقرة: ١٠٥.

فإن أظهرت زيداً غير مجرور قلت: أعطى زيد درهماً، وكسى زيد ثوباً، فهذا وجه الكلام، ويجوز أن تقول: أعطى زيداً درهم، وكسى زيداً ثوب، كما كان الدرهم والثوب مفعولين، وكان لا يلبس على السامع الآخذ من المأخوذ جاز، ولكن لو قلت: أعطى/٦١ زيد عمراً، وكان زيد هو الآخذ لم يجز أن تقول: أعطى عمرو زيداً، لأن هذا يلبس إذ كان يجوز أن يكون كل واحد منهما آخذاً لصاحبه، وهو لا يلبس في الدرهم وما أشبه، لأن الدرهم لا يكون إلا مأخوذاً، وإنما هذا مجاز والأول الوجه. ومن هذا: أدخل القبر زيداً، وألبستُ الجبة زيداً، ولا يجوز على هذا، ضرب زيداً سوطٌ، لأن سوطاً في موضع قولك: ضربةً بسوطٍ[1] فهو مصدر. واعلم: أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة وذلك نحو قولك: سير بزيد سير شديد، وضرب من أجل زيد عشرون سوطاً، واختلف به شهران، ومضى به فرسخان، وقد يجوز نصبها على الموضع، وإن كنت لم تقم المجرور مقام الفاعل، أعني قولك: بزيد على أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل وتضمره/٦٢ وذلك المحذوف على ضربين: إما أن يكون الذي قام مقام الفعل مصدراً استغني عن ذكره بدلالة الفعل عليه، وإما أن يكون مكاناً دلَّ الفعل عليه أيضاً إذ كان الفعل لا يخلو من أن يكون في مكان كما أنه لا بد من أن يكون مشتقاً من مصدره نحو قولك: سير بزيد فرسخاً أضمرت السير، لأن «سير» يدل على السير، فكأنك قلت: سير السير بزيد فرسخاً، ثم حذفت السير فلم تحتج إلى ذكره معه، كما تقول: من كذب كان شراً له، تريد: كان الكذب شراً له. ولم تذكر الكذب لأن «كذب» قد دل عليه ونظيره قوله تعالى: ﴿ لا يحسبنَّ الذين يَبخلونَ بما آتاهم الله مِنْ فضلهِ هوَ خيراً لهم ﴾[2]. يعني البخل الذي دل عليه «يبخلون» وأما الذي يدل عليه الفعل من المكان فأن تضمر في

---

(١) في الأصل «بصوت» وليس له معنى.

(٢) آل عمران: ١٠٨.

هذه المسألة ما يدل عليه «سير» نحو الطريق وما أشبهه من الأمكنة. ألا ترى أن السير لا بد أن يكون في طريق، فكأنك/٦٣ قلت: سير عليه الطريق فرسخاً، ثم حذفت لعلم المخاطب بما تعني، فقد صارَ في «سيرَ بزيدٍ»، ثلاثة أوجه:

أجودها أن تقيم، «بزيد» مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعاً، وإن كان مجروراً في اللفظ، وقد أريناك مثل ذلك.

والوجه الثاني: الذي يليه في الجودة أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه.

والوجه الثالث: وهو أبعدها أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه. واعلم: أنك إذا قلت: سير بزيد سيراً، فالوجه النصب في «سير» لأنك لم تفد بقولك (سيراً) شيئاً لم يكن في «سير» أكثر من التوكيد، فإن وصفته فقلت: شديداً أو هيناً، فالوجه الرفع لأنك لما نعته قربته من الأسماء وحدثت فيه فائدة لم تكن في «سير» والظروف بهذه المنزلة، لو قلت: سير بزيد مكاناً أو يوماً لكان الوجه النصب، فإن قلت: يوم كذا أو مكاناً بعيداً أو قريباً أختير الرفع والتقديم والتأخير والإضمار والإظهار في الاسم الذي قام مقام الفاعل ولم/٦٤ يسم من فعل به مثله في الفاعل يجوز فيه ما جاز في ذلك، لا فرق بينهما في جميع ذلك، وتقول: كيف أنت إذا نحى نحوك ونحوك على ما فسرنا، فإن قلت: نحى قصدك فالاختيار عند قوم من النحويين النصب لمخالفة لفظ الفعل لفظ المصدر، والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعاً[1] في هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان

---

(١) مذهب البصريين إلا الأخفش، أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر. وظرف وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول، ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود: تقدم أو تأخر، فتقول: ضرب ضرب شديد زيداً، وضرب =

الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل. فأما الحال والتمييز، فلا يجوز أن يجعل واحد منهما في محل الفاعل، إذا قلت: سير بزيد قائماً أو تصبب بدن عمرو عرقاً، لا يجوز أن تقيم «قائماً وعرقاً» مقام الفاعل، لأنهما لا يكونان إلا نكرة، فالفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر، والمضمر لا يكون إلا معرفة وكذلك المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء نحو: جئتك ابتغاء الخير لا يقوم مقام الفاعل ابتغاء الخير، لأن المعنى، لابتغاء الخير، ومن أجل ابتغاء الخير/٦٥ فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى، وقد أجاز قوم في «كان زيد قائماً» أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون: كين قائم.

قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن «كان» فعل غير حقيقي، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول، يقوم مقام الفاعل، لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد[1]، لأن الثاني هو الأول في المعنى. وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل، فقالوا: أنيخت الناقة، وقد وضع زيد في تجارته، ووكس[2]، وأغرى به وأولع به، وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعاً وليس بباب يقاس عليه.

شرح الخامس:

وهو المشبه بالفاعل في اللفظ: المشبه بالفاعل على ضربين: ضرب منه

= زيداً ضرب شديد، وكذلك في الباقي، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾.. شرح ابن عقيل: ٢/٦٧.

(١) في سيبويه ٢١/١، وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله «فقدمت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله» وحال التقديم والتأخير فيه. كحالهِ في ضرب، إلا اسم الفاعل والمفعول فيه. لشيء واحد.

(٢) وَكَسَ: نَقَصَ، والوَكْسُ: النَقْصُ، في حديث أبي هريرة من باع بيعتين في بيعةٍ فله أوكسهما أو الربا، أنظر اللسان مادة: وَكَسَ.

ارتفع «بكان وأخواتها»، وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت «بكان» والفعل، وأخوات «كان»: صار، وأصبح، وأمسى/٦٦، وظل، وأضحى، وما دام، وما زال، وليس، وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط وما كان في معناهن مما لفظه لفظ الفعل، وتصاريفه تصاريف الفعل[١]، تقول: كان، ويكون، وسيكون، وكائن، فشبهوها بالفعل لذلك، فأما مفارقتها للفعل الحقيقي فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: ضرب يدل على ما مضى من الزمان وعلى الضرب الواقع فيه، «وكان» إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط، «ويكون» تدل على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي، فهي تدل على زمان فقط، فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهاً بالفاعل و[نصبوا[٢] بها الخبر] تشبيهاً بالمفعول فقالوا: كان عبد الله أخاك، كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك، إلا أن المفعول في «كان» لا بد من أن يكون هو الفاعل، لأن أصله المبتدأ وخبره، كما كان خبر المبتدأ لا بد من أن يكون هو المبتدأ فإذا قالوا/٦٧ «كان زيد قائماً» فإنما معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان، فإذا قالوا: أصبح عبد الله منطلقاً، فإنما المعنى: أتى الصباح وعبد الله منطلق، فهذا تشبيه لفظي، وكثيراً ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى وسترى ذلك إن شاء الله، فقد بان شبه «كان وأخواتها» بالفعل إذ كنت تقول: كان يكون، وأصبح يصبح وأضحى، ويضحى، ودام يدوم، وزال يزال، فأما ليس، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف[٣] تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن، كضربن،

---

(١) في الكتاب ٢١/١ فهو كائن ونكون، كما كان ضارب ومضروب.

(٢) أضفت ما بين القوسين لإيضاح المعنى.

(٣) قال سيبويه ٢١/١ وأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك «أي التصرف» لأنها وضعت موضعاً واحداً ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر.

ولستن، كضربتن، وليسوا، كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيداً.

وإنما امتنعت من التصرف، لأنك إذا قلت «كان» دللت على ما مضى، وإذا قلت «يكون» دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع، وإذا قلت: ليس زيد قائماً الآن أو غداً أدت ذلك المعنى الذي في يكون، /٦٨ فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها، ولذلك لم تبن بناء الأفعال التي هي من بنات الياء مثل باع وبات. وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فاسم «كان» المعرفة كما كان ذلك في الابتداء هو المبتدأ لا فرق بينهما في ذلك، تقول: كان عمرو منطلقاً، وكان بكر رجلاً عاقلاً، وقد يكون الاسم معرفة والخبر معرفة كما كان ذلك في الابتداء أيضاً، تقول: كان عبد الله أخاك، وكان أخوك عبد الله، أيهما شئت جعلته اسم «كان» وجعلت الآخر خبراً لها، والشعراء قد يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة[١] لعلمهم أن المعنى يؤول إلى شيء واحد، فمن ذلك قول حسان:

كأنَّ سلافةً منْ بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسَلٌ وماءُ[٢]

وقال القطامي:

قفي قبل التفرقِ يا ضباعا ولا يك موقف منكِ الودَاعا[٣]

---

(١) في المقتضب ١/٩١ واعلم: أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد.

(٢) مر تفسير هذا البيت، ص: ٤٢.

(٣) استشهد بالشطر الأول سيبويه ١/٣٣١ على ترخيم «ضباعة» والوقف على الألف بدلاً من الهاء. واستشهد بالشطر الثاني ابن هشام في المغني على جعل اسم «كان» نكرة وخبرها معرفة للضرورة، وأراد «بضباعة» ضباعة بنت زفر بن الحارث، ولا يك موقف يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون على الطلب والرغبة كأنه قال: لا تجعلي هذا الموقف آخر وداعي منك. =

وقد مضى تفسير هذا، وقد تخبر في هذا الباب بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة وذلك قولك: ما كان/ ٦٩ أحد مثلك، وليس أحد خيراً منك، وما كان رجل قائماً مقامك، وإنما صلح هذا هنا، لأن قولك: «رجل» في موضع الجماعة إذا جعلوا رجلاً رجلاً، يدلك على ذلك قولك: ما كان رجلان أفضل منهما.

والمعول في هذا الباب وغيره على الفائدة، كما كان في المبتدأ والخبر. فما كانت فيه فائدة فهو جائز فأنت إذا قلت: ليس فيها أحد فقد نفيت الواحد والاثنين وأكثر من ذلك، ومثل هذا لا يقع في الإيجاب ونظير أحد عريب[1] وكتيع[2]، وطوريء[3] وديار، قال الراجز:

وبلدة ليس بها ديار

ومن هذه الأسماء ما يقع بعد «كل» لعمومها، تقول: يعلم هذا كل أحد، وأما قول الشاعر[4]:

= والوجه الآخر: أن يكون على الدعاء كأنه قال: لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع، وفيه حذف مضاف، أي: «موقف» والبيت، مطلع قصيدة للقطامي في مدح زفر بن الحارث، وكان بنو أسد أحاطوا به وأسروه يوم الخابور وأرادوا قتله، فحال زفر بينه وبينهم وحماه وحمله، وكساه وأعطاه مئة ناقة، فمدحه بهذه القصيدة.

وانظر: المقتضب ٩٣/٤، وابن يعيش ٩١/٧، وارتشاف الضرب ٣٥٦، والديوان/٣٧.

(١) عريب: من الألفاظ الملازمة للنفي ومعناها: لا أحد.

(٢) كتيع: الكتيع: المنفرد من الناس. يقال: ما بالدار كتيع، أي: لا أحد.

(٣) طوريء: تقول العرب: ما بالدار طوري، ولا دوري، أي: أحد، ولا طوراني مثله.
ومثله قول العجاج: وبلدةٍ ليس بها طوري.
أنظر اللسان مادة «طور».

(٤) نسبه السيرافي للأخطل، وروى: لقد ظهرت، ولم يوجد في ديوان الأخطل، وإنما وجدته في ديوان ذي الرمة، ويروي كذلك:

لقد بهرت فما تخفى على أحدٍ =

حتى ظهرت فما تخفى على أحدٍ   إلا على أحدٍ لا يعـرف القمرا

فقد فسر هذا البيت على ضربين:

أحدهما: أن يكون «أحَد» في معنى واحد كأنه قال: إلا على واحد لا يعرف القمرا، فأحد هذه هي التي تقع في قولك/٧٠: أحد وعشرون وتكون على قولك «أحد» التي تقع في النفي فتجريه في هذا الموضع على الحكاية لتقديم ذكره إياه، ونظير ذلك أن يقول القائل: أما في الدار أحد، فتقول مجيباً بلى، وأحد، إنما هو حكاية للفظ ورد عليه، وتقول: ما كان رجل صالح مشبه زيداً في الدار، إذا جعلت في الدار خبراً، ومعنى هذا الكلام أن زيداً صالح فمشبهه مثله. فإن نصبت «مشبهاً» فقد ذممت زيداً أو أخبرت أن ما كان صالحاً غير تشبيه. فإذا قلت: ما كان أحد مثلك، وما كان مثلك أحد فكلها نكرات لأن «مثل وشبه» يكن نكرات، وإن أُضفن إلى المعارف لأنهن لا يخصصن شيئاً بعينه لأن الأشياء تتشابه من وجوه وتتنافى من وجوه، فإن أردت «بمثلك» المعروف «بشبهك» خاصة كان معرفة كأخيك. وتقول: ما كان في الدار أحد مثل زيد، إذا جعلت «في الدار» الخبر، وإن جعلت «في الدار» لغواً نصبت المثل/٧١ قال الله تعالى: ﴿ ولم يكُن له كُفُواً أحد ﴾[1].

= وذهب ابن السراج مذهب سيبويه ورأى أن أحدا الثانية حكاية لأحد الأولى، انظر شرح السيرافي ١/٣٢٥، والموشح/١٨٢، والديوان/١٩١.

(١) الإخلاص: ٤.
والآية تكلم عنها سيبويه في ١/٢٧، فقال: وجميع ما ذكرت لـك من التقديم والتأخير، والإلغاء، والاستقرار عربي جيد كثير فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿ ولم يكن له كُفُواً أحد ﴾ وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفوا له أحد «كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقر» وفي البحر المحيط ١/٥٢٨ - ٥٢٩ وقال مكّي: سيبويه يختار أن يكون الظرف خبراً إذا قدمه وقد خطأه المبرد بهذه الآية، لأنه قدم الظرف ولم يجعله خبراً، انظر المقتضب ٤/٩٠، والجواب أن سيبويه لم يمنع إلغاء الظرف إذا تقدم وإنما أجاز أن يكون خبراً وألا يكون خبراً.

والظروف يجوز أن يفصل بها بين «كان» وما عملت فيه لاشتمالها على الأشياء فتقديمها وهي ملغاة بمنزلة تأخيرها، واعلم: أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير، فهو جائز في «كان» إلا أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه فإن فصلت بظرف ملغى جاز، فأما ما يجوز فقولك: كان منطلقاً عبد الله، وكان منطلقاً اليوم عبد الله، وكان أخاك صاحبنا، وزيد كان قائماً غلامه، والزيدان كان قائماً غلامهما، تريد كان غلامهما قائماً، وكذلك: أخوات «كان» قال الله تعالى: ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾[1]. وتقول: من كان أخاك إذا كانت «من» مرفوعة، كأنك قلت: أزيد كان أخاك، وتقول: من كان أخوك، إذا كانت «من» منصوبة، كأنك قلت: أزيداً كان أخوك، وهذا كقولك: من ضرب أخاك؟ ومن ضرب أخوك؟ فما أجزته في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير/٧٢ فأجزه فيها، ولكن لا تفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه، ولا تقل: كانت زيداً الحمى تأخذ، ولا: كان غلامه زيد يضرب، لا تجز هذا إذا كان «زيد والحمى» اسمين لكان. فإن أضمرت في «كان» الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له المجهول. كان ذلك المضمر اسم «كان» وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى ذلك يجوز، كان زيداً الحمى تأخذ، وعلى هذا أنشدوا:

فَأَصْبَحُوا والنَّوى عَالي مُعَرَّسِهم وَلَيس كُلَّ النّوى يَلقَى المَسَاكِين[2]

كأنه قال: وليس الخبر يلقى المساكين كل النوى ولكن هذا المضمر

(١) الروم: ٤٧.

(٢) من شواهد الكتاب ٣٥/١، وجـ ٧٣/١ على الإضمار في ليس لأنها فعل، والدليل على ذلك إيلاؤها المنصوب.

وكذلك ذكره بعض النحويين شاهداً على إضمار الشان والحديث في «ليس» فنصب كل النوى بـ «يلقى» فتخلو الجملة لذلك من ضمير ظاهر، أو مقدر يعود على مرفوع «ليس» لأن ضمير الشأن لا يعود عليه من الجملة المخبر بها عنه ضمير، لأن هذا المخبر عنه هو الخبر في المعنى..

لا يظهر وأصحابنا[١] يجيزون: غلامه كان زيد يضرب، فينصبون الغلام «بيضرب» ويقدمونه، لأن كلَّ ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله، فلو قلت: غلامه ضرب زيد كان جيداً[٢]، فكان هذا بمنزلة: ضرب زيد غلامه.

ولو رفعت الغلام، كان غير جائز، لأنه إضمار قبل الذكر[٣] فلا يجوز أن ينوى به/٧٣ غيره، فإن قال قائل: فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم؟ قيل له[٤]: إذا قدم ومعناه التأخير فإنما تقديره والنية فيه أن يكون مؤخراً، وإذا كان في موضعه لم يجز أن تعني[٥] به غير موضعه، ألا ترى أنك تقول: ضرب غلامه زيد، لأن الغلام في المعنى مؤخراً، والفاعل على الحقيقة قبل المفعول[٦]، ولكن لو قلت: ضرب غلامه زيداً، لم يجز لأن الغلام فاعل وهو في موضعه، فلا يجوز أن تنوي به غير ذلك الموضع[٧]،

= والمعرس: المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل، والتعريس: النزول في ذلك الوقت، يقول: أصبحوا وقد غطى النوى لكثرته على منزلهم، ولا يلقى المساكين أكثر النوى ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع وكان الشاعر معدوداً من بخلاء العرب، ونزل به قوم فأطعمهم تمراً. والشاهد: لحميد بن مالك الأرقط.

وانظر المقتضب ٤/١٠٠، وشرح السيرافي ١/٣٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٠٣، وابن يعيش ٧/١٠٤.

(١) أي البصريون: قال المبرد: ولو قلت: غلامه كان زيد يضرب، كان جيداً أن تنصب الغلام بـ «يضرب» لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله. انظر: المقتضب ٤/١٠١.

(٢) أنظر المقتضب ٤/١٠٢.

(٣) عاد على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا غير جائز.

(٤) أضيفت «له» لأن المعنى يقتضيها.

(٥) أي تنوي به.

(٦) عاد على متأخر لفظاً لارتبة، وهذا جائز.

(٧) في المقتضب ٤/١٠٢ «ولو قلت: ضرب غلامه زيداً» كان محالاً: لأن الغلام في موضعه. لا يجوز أن تنوي به غير ذلك الموضع.

وتقول: كان زيد قائماً أبوه، وكان زيد[1] منطلقة جارية يحبها، والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها، تقول: أبوه منطلق كان زيد تريد، كان زيد أبوه منطلق، وقائمة جارية يحبها كان زيد، تريد: كان زيد قائمة جارية يحبها. وفي داره ضرب عمرو خالداً كان زيد. فإن قلت: كان في داره زيد أبوه، وأنت تريد: كان زيد في داره أبوه، لم يجز، لأن الظرف للأب فليس[2] من/٧٤ كان في شيء وقد فصلت به بينها وبين خبرها، ولو قلت: كان في داره أبوه زيد، صلح لأنك قدمت الخبر بهيئته[3] وعلى جملته فصار مثل قولك: كان منطلقاً زيد، ومثل ذلك: كان زيداً أخواك يضربان[4]، هذا لا يجوز، فإن قدمت: «يضربان زيداً» جاز، وتجوز هذه المسألة إذا أضمرت في «كان» مجهولاً، وتقول: زيد كان منطلقاً أبوه، فزيد مبتدأ وما بعده خبر له، وفي «كان» ضمير زيد وهو اسمها، ومنطلقاً أبوه «خبره»، وإن شئت رفعت «أبا» بـ«كان» وجعلت «منطلقاً» خبره، وتقول: زيد[5] منطلقاً أبوه كان، تريد: زيد[6] كان منطلقاً أبوه. مثل المسألة التي قبلها. وقال قوم: أبوه قائم كان «زيد» خطأ لأن ما لا تعمل فيه «كان» لا يتقدم قبل (كان)، والقياس ما خبرتك به إذ كان قولك: أبوه قائم في موضع قولك: (منطلقاً) فهو بمنزلته فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجئَ فيه إلى القياس، ولا يجيزون أيضاً/٧٥: كان أبوه قائم زيد. وكان أبوه زيد أخوك، وكان أبوه يقوم أخوك. هذا خطأ عندهم لتقديم المكنى على الظاهر. وهذا جائز عندنا لأنك تقدم المكنى على الظاهر في الحقيقة وقد مضى تفسير المكنى: أنه إذا كان في غير

(١) في «ب» عبد الله بدلاً من «زيد».

(٢) في «ب» و «ليس».

(٣) في (ب) هيئة.

(٤) في (ب) يضربانه.

(٥) في (ب) وتقول زيداً منطلقاً.

(٦) في (ب) كان زيد منطلقاً أبوه.

موضعه وتقدم جاز تقدمه، لأن النية فيه أن يكون متأخراً، والذي لا يجوز عندنا أن يكون قد وقع في[١] موقعه وفي[٢] مرتبته فحينئذ لا يجوز أن ينوى به غير موضعه، ولأصول التقديم والتأخير موضع يذكر فيه إن شاء الله. ولا يحسن عندي أن تقول: «آكلاً كان زيد طعامك» من أجل أنك فرقت بين آكل، وبين[٣] ما عمل فيه بعامل آخر، ومع ذلك فيدخل لبس في بعض الكلام، وإنما يحسن[٤] مثل هذا في الظروف نحو قولك: راغباً كان زيد فيك، لاتساعهم[٥] في الظروف، وأنهم[٦] جعلوا لها فضلاً على غيرها في هذا المعنى، ولا أجيز أيضاً: آكلاً كان زيد أبوه طعامك، أريد[٧] به[٨]: كان زيد آكلاً/٧٦ أبوه طعامك، للعلّة التي ذكرت لك، بل هو ها هنا أقبح، لأنك فرقت بين «آكل» وبين ما ارتفع به، وفي تلك المسألة إنما[٩] فرقت بينه وبين ما انتصب به، والفاعل ملازم لا بد منه، والمفعول فضلة، وقوم لا يجيزون: كان خلفك أبوه زيد، وهو جائز عندنا وقد مضى تفسيره، ويقولون[١٠]: لا يتقدم «كان» فعل[١١] ماضٍ ولا مستقبل. وما جاز أن يكون خبراً فالقياس[١٢] لا يمنع من تقديمه إذ كانت الأخبار تقدم إلا أني لا أعلمه مسموعاً من العرب. ولا

---

(١) في: ساقطة في (ب).
(٢) في: ساقطة في «ب».
(٣) بين: ساقطة في «ب».
(٤) في «ب» حسن.
(٥) في «ب» لأنهم اتسعوا.
(٦) وأنهم: ساقطة في «ب».
(٧) في «ب» تريد.
(٨) به: ساقطة في «ب».
(٩) في «ب» أيضاً بدلاً من «إنما».
(١٠) ويقولون: ساقطة في «ب».
(١١) فعل: ساقط في «ب».
(١٢) في «ب» والقياس.

يتقدم خبر «ليس» قبلها[١] لأنها لم تصرف تصرف «كان»[٢] لأنك لا تقول: منها يفعل ولا فاعل، وقد شبهها بعض العرب بـ «ما»[٣] فقال: ليس الطيب إلا المسك، فرفع وهذا قليل، فإذا أدخلت على «ليس» ألف الاستفهام كانت تقريراً ودخلها معنى الإيجاب فلم يجيء معها أحد لأن أحداً إنما يجوز مع حقيقة النفي لا تقول: أليس أحد في الدار، لأن المعنى يؤول إلى قولك: أحد في الدار، وأحد لا يستعمل في الواجب، ولذلك لا يجوز[٤] أن تجيء إلا مع التقرير، لا يجوز[٥] أن تقول/٧٧ فيها، لأن المعنى يؤول إلى قولك: زيد إلا فيها وذا لا يكون كلاماً، وقد أدخلوا الباء في خبر «ليس» توكيداً للنفي تقول: ألست بزيد، ولست بقائم: وقالوا: أليس إنما قمت. ولا يجيء «إنما» إلا مع إدخال الألف كذا حكى وتقول: ليس عبد الله بحسن ولا كريماً[٦]، فتعطف «كريماً» على «بحسن» لأن موضعه نصب، وإنما تدخل الباء هنا تأكيداً للنفي. وتقول: ليس عبد الله بذاهب ولا خارج عمرو، على أن تجعل عمراً «مبتدأ» وخارجاً خبره، ولك أن تنصب فتقول: ليس عبد الله بذاهب ولا خارجاً عمرو، على أنه معطوف على خبر «ليس» قبل الباء، ولا يحسن، ليس عبد الله بذاهب ولا خارج زيد، فتجر بالباء ويرتفع زيد بـ «ليس» لا يجوز هذا لأنك قد عطفت بالواو على عاملين وإنما تعطف حروف العطف على عامل واحد ولكن تقول: ليس زيد بخارج ولا ذاهب أخوه، فتجري «ذاهباً» على «خارج»

---

(١) في «ب» عليها بدلاً من قبلها.

(٢) مذهب الكوفيين: أنه لا يجوز تقديم خبر «ليس» عليها، بينما ذهب البصريون: إلى أنه يجوز تقديم خبر «ليس» عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها، ولكل من الطرفين حجج مشروحة في الإنصاف جـ ٩٢/١ - ٩٣.

(٣) أي تغلب عليها الحرفية فهي نافية فقط.

(٤) في «ب» لم يجز.

(٥) في «ب» فلا.

(٦) أنظر الكتاب ٣٣/١.

وترفع الأخ بـ «ذاهب» لأنه ملبس بـ«زيد» وهو من سببه، فكأنك قلت: ليس زيد بذاهب ولا خارج، ولو حملت «الأخ»/٧٨ على «ليس»، لم يجز، من أجل أنك تعطف على عاملين، على «ليس» وهي عاملة وعلى «الباء» وهي عاملة، وقالوا: ما كان عبد الله ليقوم، ولم يكن ليقوم، فأدخلوا اللام مع النفي ولا يجوز هذا في أخوات «كان». ولا تقول: ما كان ليقوم، وهذا يتبع فيه السماع.

واعلم: أن خبر «كان» إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلاً ومتصلاً، والأصل أن يكون منفصلاً، إذ كان أصله أنه خبر مبتدأ، تقول: كنت إياه، وكان إياي، هذا الوجه، لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال، ويجوز كأنني وكنته كقولك: «ضربني وضربته»، لأنها متصرفة تصرف الفعل، فالأول استحسن للمعنى، والثاني لتقديم اللفظ قال أبو الأسود:

فإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أَخُوها غَذَتْهُ أُمهُ بِلِبَانِهَا[1]

و «لكان» ثلاثة مواضع:

الأول: التي يكون لها اسم وخبر.

الثاني: أن يكون بمعنى وقع وخلق[2] فتكتفي بالاسم وحده ولا

---

(١) استشهد به سيبويه ٢١/١، على أن «كان» تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو: ضربته.
وكان أبو الأسود يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز وكان إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب فاضطرب أمر البضاعة.
[واللبان] ـ بكسر اللام، تقول: هو أخوه بلبان أمه، ولا يقال: بلبن أمه. ويريد الشاعر: نبيذ الزبيب وانظر المقتضب ٩٨/٣، وأدب الكاتب/٣٢، وشرح السيرافي ٣٠٧/١، وإصلاح المنطق/٢٩٧ والإنصاف/٤٩، وابن يعيش/١٠٧/٣، وتفسير المسائل المشكلة للفارقي/٧٠

(٢) أي: التامة. قال سيبويه: وقد يكون «لكان» موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله، أي: قد خلق عبد الله وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر. أنظر الكتاب ٢١/١.

تحتاج إلى خبر، وذلك قولك: أنا أعرفه مذ كان زيد، أي: مذ خلق، وقد كان الأمر، أي: وقع، وكذلك أمسى/٧٦ وأصبح تكون مرة بمنزلة «كان» التي لها خبر ومرة بمنزلة استيقظ ونام فتكون أفعالاً تامة تدل على معان وأزمنة. ولا ينكر أن يكون لفظ واحد له معنيان وأكثر، فإن ذلك في لغتهم كثير. من ذلك قولهم، وجدت عليه من الموجدة[1]، ووجدت يريدون. وجدان الضالة[2]، وهذا أكثر من أن يذكر هنا.

الثالث: أن تكون توكيداً زائدة نحو قولك: زيد كان منطلق، إنما معناه: زيد منطلق وجاز الغاؤها لاعتراضها[3] بين المبتدأ والخبر.

ذكر الضرب الثاني: وهو ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال. فمن ذلك «ما» وهي تجري مجرى «ليس» في لغة أهل الحجاز، شبهت بها في النفي خاصة لأنها نفي، كما أنها نفي، يقولون: ما عمرو منطلقاً، فإن خرج معنى الكلام إلى الإيجاب لم ينصبوا كقولك: ما زيد إلا منطلق/٨٠ وإن قدموا الخبر على الاسم رفعوا أيضاً فقالوا: «ما منطلق زيد»[4] فتجتمع

---

(١) الموجدة: الكرة

(٢) ويكون من وجدت، في معنى علمت وذلك قولك: وجدت زيداً كريماً، ومن ذلك أيضاً «رأيت» تكون من رؤية العين، وتكون من العلم كقوله عز وجل: ﴿ألم تر إلى ربك كيف مد الظل﴾. وقال الشاعر خداش بن زهير:

رأيت الله أكبر كل شيء محافظةً وأكثرهم جنودا

(٣) في «ب» باعتراضها.

(٤) اشترط سيبويه لعمل ما الحجازية شروطاً، منها: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، وذلك لأنها فرع على ليس فلا تقوى قوة الفعل ولم تتصرف تصرفه، وأن لا ينتقض نفيها بإلاّ، فإن انتقض بطل عملها كبطلان معنى «ليس» فلذلك ارتفع قولك: ما زيد إلا منطلق، واستوت فيه اللغتان ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾. وذلك أن عملها إنما كان لأجل النفي الذي به شابهت «ليس» فكيف تعمل مع زوال المشابهة، وأن لا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو: ما أنت إلا شيء لا يعبأ به =

اللغة الحجازية والتميمية فيها معاً، لأن بني تميم لا يعملونها في شيء ويدعون الكلام على ما كان عليه قبل النفي، يعني الابتداء فإذا قلت: ما يقوم زيد فنفيت ما في الحال حسن. فإن قلت: ما يقوم زيد[١] غداً كان أقبح، لأن هذا الموضع خصت[٢] به «لا»[٣] يعني نفي المستقبل. ولو قلت: «ما قام زيد»[٤] كان حسناً كأنه قال: «قام» فقلت أنت[٥]: ما قام، فإن[٦] أخرت فقلت: ما زيد قام أو يقوم، كان حسناً أيضاً، وتقول: ما زيد بقائم، فتدخل الباء كما أدخلتها في خبر «ليس» فيكون موضع «بقائم» نصباً، فإن قدمت الخبر لم يجز لا تقول: ما بقائم زيد، من أجل أن خبرها إذا كان منصوباً لم يتقدم، والمجرور كالمنصوب، ولو قلت: ما زيد بذاهب ولا بخارج أخوه: وأنت تريد أن تحمل «الأخ» على ما لم يكن كلاماً لأن «ما» لا تعمل في الاسم إذا قدم خبره، وتقول: ما كل يوم مقيم فيه زيد ذاهب فيه عمرو منطلقاً فيه خالد تجعل «مقيماً»/٨١ صفةً «ليوم» وذاهب فيه[٧] صفة «لكل»، و «منطلقاً» موضع الخبر، هذا على لغة أهل الحجاز، وتقول: ما كل ليلة مقيماً فيها زيد، وإذا قلت: ما طعامك زيد آكل، وما فيك زيد راغب ترفع الخبر لا غير، من أجل تقديم مفعوله، فقد قدمته في التقدير لأن مرتبة[٨] العامل قبل المعمول فيه، ملفوظاً به أو مقدراً، وقوم

= وأن لا يقترن اسمها «بأن» الزائدة نحو. ما أن زيد داهب وقول الشاعر:

ومـا إنْ طِـبُّنـا جُـبـنٌ ولـكـنْ ... مـنـايـانـا ودولـةُ آخـريـنـا

أنظر الكتاب ١/٢٩، ٣٦٢، ٤٧٥.

(١) زيد. ساقطة في «ب»

(٢) في «ب» يكون.

(٣) في «ب» للا

(٤) زيد: ساقطة في «ب».

(٥) أنت: ساقطة في «ب».

(٦) في «ب» وإن.

(٧) فيه: ساقطة في «ب».

(٨) مرتبة: ساقطة في «ب».

يجيزون إدخال الباء في هذه المسألة فيقولون: ما طعامك زيد بآكل، وما فيك زيد براغب. إلا أنهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباء، ولا يجيزون نصب الخبر في هذه المسألة.

وتقول: ما زيد قائماً، بل قاعد[1] لا غير لأن النفي نصبه، ومن أجل النفي شبهت «ما» بليس فلا يكون بعد التحقيق إلا رفعاً، وتقول زيد ما قام، وزيد ما يقوم، ولا يجوز: زيد ما قائماً ولا زيد ما قائم، ولا زيد ما خلفك حتى تقول: ما هو قائماً، وهو خلفك لأن «ما» حقها أن يستأنف بها ولا يجوز أن تضمر فيها إذ كانت حرفاً ليس بفعل وإنما يضمر في الأفعال/٨٢ ولا يجوز: طعامك ما زيد آكل أبوه، على ما فسرت لك، وقد حكي عن بعض من تقدم من الكوفيين إجازته، ويجوز إدخال من على الاسم الذي بعدها إذا كان نكرةً، تقول: ما من أحد في الدار، وما من رجل فيها. ويجوز أن تقول: ما من رجل غيرك وغيرك بالرفع والجر، ويكون موضع رجل رفعا، قال الله تعالى: ﴿ما لكم من إله غيره﴾[2] وغيره على المعنى وعلى اللفظ. وإنما تدخل «من» في هذا الموضع لتدل على أنه قد نفى كل رجل وكل أحد. ولو قلت: ما رجل في الدار لجاز أن يكون فيها رجلان وأكثر، وإذا قلت: ما من رجل في الدار، لم يجز أن يكون فيها أحد البتة. وقال الأخفش[3]: إن شئت قلت ـ وهو رديء ـ: ما

---

(١) تعرب «قاعد» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو قاعد.

(٢) الأعراف: ٥٩. وهود: ٥٠. وقد قرىء في السبعة جميعها برفع الراء وضم الهاء من «غيره» كما قرىء بكسر الراء والهاء، انظر النشر ٢/٢٧٠. والإتحاف/٢٢٦، غيث النفع/١٠٤.

(٣) الأخفش: هو الأخفش الأوسط: أخذ النحو عن سيبويه، وكان معتزلياً حاذقاً في الجدل.

قال المبرد: كان الأخفش أكبر سناً من سيبويه. وكانا جميعاً يطلبان، قال: فجاء الأخفش يناظره، بعد أن برع، فقال له الأخفش: إنما ناظرتك لأستفيد لا لغيره، فقال سيبويه. أتراني أشك في هذا؟ ومات سنة ٢١٠هـ ترجمته في أخبار النحويين البصريين/٣٨، وطبقات الزبيدي/٧٤، وإنباه الرواة ٢/٣٦، ونزهة الألباء/١٨٥.

ذاهبا إلا أخوك[1]، وما ذاهبا إلا جاريتك تريد: ما أحد ذاهباً، وهذا رديء لا يحذف «أحد» وما أشبهه حتى يكون معه كلام نحو: ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا وكذا، و«مات» في موضع نصب على مفعول «ما» في لغة أهل الحجاز/٨٣ وفي كتاب الله تعالى: ﴿ وإنْ مِّن أهل الكتاب إلا ليؤمنَن به ﴾[2]. والمعنى: ما من أهل الكتاب أحد، ﴿ وإن منكم إلا واردها﴾[3]. أي: وإن أحد منكم، ومعنى: «إن»، معنى: «ما» فقد بان أن في «ما» ثلاث لغات: ما زيد قائماً، وما زيد بقائم، وما زيد قائم، والقرآن جاء بالنصب[4] وبالباء ومما شبه من الحروف بـ«ليس» «لات» شبهها بها أهل الحجاز وذلك مع الحين خاصة، قال الله تعالى: ﴿ ولات حين مناص ﴾[5] قال سيبويه[6]: تضمر فيها مرفوعاً، قال: نظير «لات» في أنه لا يكون إلا مضمراً فيها «ليس» و«لا يكون» في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكون

---

(١) في «ب» أخواك.

(٢) النساء: ١٥٩، قال الزمخشري في الكشاف جـ١/٣١٢، جملة «ليؤمن به» جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: ﴿وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمن به﴾ والمعنى: وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى، وبأنه عبد الله ورسوله وفي البحر المحيط ٣/٣٩٢: قال الزجاج: وحذف أحد لأنه مطلوب في كل نفي. يدخله الاستثناء نحو: ما قام إلا زيد معناه: ما قام أحد إلا زيد.

وقال. قال أبو حيان مشيراً إلى كلام الزمخشري: وهو غلط فاحش، صفة «أحد» الجار والمجرور، وهو من أهل الكتاب. وجملة «ليؤمنن به» جواب القسم المحذوف، القسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو «أحد» المحذوف، وانظر المغني ١/١٦٦.

(٣) مريم: ٧١.

(٤) من ذلك قوله تعالى: ﴿ ما هذا بشرا ﴾ ﴿ وما هن أمهاتهم ﴾.

(٥) ك ص: ٣.

(٦) سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين في النحو غير منازع، أصله من فارس. ونشأ بالبصرة، وكان في لسانه حبسة، أخذ النحو عن أعلم علماء =

بشراً، قال: وليست لات كـ «ليس» في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست وليسوا. وعبد الله ليس منطلقاً، ولا تقول: عبد الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين. قال: وزعموا: أن بعضهم قرأ: ولات حين مناص وهو عيسى[1] بن عمر وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك:

مَــنْ صَــدَّ عَــنْ نِــيــرانِــهَــا فَــأَنَــا ابْنُ قَيْسٍ لا بَــراحُ[2]

فجعلها بمنزلة «ليس»[3] قال: و«لات» بمنزلة «لا» في هذا الموضع في/٨٤ الرفع ولا يجاوز بها الحين[4]، يعني: إذا رفعت ما بعدها تشبيهاً «بليس» فلم يجاوز بها الحين أيضاً وأنها لا تعمل إلا في «الحين» رفعت أو

= العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعيسى بن عمرو، ويونس بن حبيب، وكتابه أعظم كتب النحو منذ دون للآن.

قيل: مات بشيرار سنة ١٨٠هـ عن ٣٢ سنة. وقيلت أقوال كثيرة عير ذلك. وقد دكر السيرافي نسبه بالتفصيل. أنظر شرح الكتاب جـ ٣٠٨/١ وأخبار النحويين/٣٧

(١) عيسى بن عمر: مولى خالد بن الوليد المخزومي إمام النحو في عصره، وله فيه كتابان: الجامع والإكمال وفيهما يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي.

بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

تُوفي سنة ١٤٩ هـ، ترجمته في طبقات الزبيدي رقم ١٢، والإرشاد لياقوت جـ ١٠٠/١، ونزهة الألباء/٢٥، وأخبار النحويين للسيرافي/٢٥.

(٢) من شواهد الكتاب ٢٨/١، على إجراء «لا» مجرى ليس في بعض اللغات كما أجريت «ما» مجراها في لغة أهل الحجاز.

(٣) وقوله: ابن قيس: أي قيس بن ثعلبة الحصن المعروفة بشجاعتها والبراح، مصدر: برح براحا إذا زال من مكانه. وانظر. الكتاب ٣٥٤/١. والمقتضب ٣٦/٤. وشرح السيرافي ٦٢/٣ والتمام في تفسير أشعار هذيل/٥٤ وشرح الحماسة ٧٣/٢. والإنصاف/٣٦٧. وابن يعيش ١٠٨/١. وأمالي ابن الشجري ٢٨٢/١. والمغني ٢٦٤/١ والخزانة ٢٢٣/١. والعيني ٦٠/٢. والأشباه والنظائر ٦٠/٤. والسيوطي ٢٠٨، والتصريح ١٩٩/١، والأشموني ٤٢٢/١.

(٤) أنظر الكتاب جـ ٢٨/١.

نصبت. وقال الأخفش الصغير[١] أبو الحسن سعيد بن مسعدة: إنها لا تعمل في القياس[٢] شيئاً.

قال أبو بكر: والذي قال سيبويه: أنه يضمر في «لات»، إن كان يريد أن يضمر فيها كما يضمر في الأفعال فلا يجوز لأنها حرف من الحروف والحروف لا يضمر فيها، وإن كان يريد أنه حذف الاسم بعدها وأضمره المتكلم كما فعل في قوله في «ما» ما منهما مات، أراد «أحداً»[٣] فحذف وهو يريده فجائز. وقوم يدخلون في باب «كان» عودة الفعل كقولك: لأن ضربته لتضربنه السيد الشريف وقولك: عهدي بزيدٍ قائماً، وهذا يذكر مع المحذوف والمحذوفات، ومما شبه أيضاً بالفاعل في اللفظ أخبار الحروف التي تدخل على المبتدأ وخبره فتنصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأخواتها، وسنذكرها مع ما ينصب، وهذه الحروف/٨٥ أعني «إن وأخواتها» خولف بين عملها وبين عمل الفعل بأن قدم فيها المنصوب على المرفوع. وإنما أعملوا «ما» على «ليس» لأن معناها معنى «ليس» لأنها نفي كما أنها نفيٌ ومع ذلك فليس كل العرب يعملها عمل «ليس» إنما روي ذلك عن أهل الحجاز، وكان حق «ما» أن لا تعمل شيئاً إذ كانت تدخل على الأسماء والأفعال ورأيناهم[٤] إنما أعملوا من الحروف في الأسماء ما لا يدخل على الأفعال وأعملوا منها في الأفعال ما لا يدخل على الأسماء. فأما ما يدخل على الأسماء والأفعال منها فألغوه من العمل[٥]، وقد بين هذا فيما مضى، وإذ قد ذكرنا ما يرتفع من الأسماء فكان

---

(١) الأخفش الصغير عندنا في الوقت الحالي، هو أبو الحسن علي بن سليمان، وكان قد قرأ على ثعلب والمبرد، مات سنة ٣١٥هـ، وهو من معاصري ابن السراج، فربما أراد المؤلف: أنه صغير عنده بالنسبة للأخفش الكبير أبي الخطاب، وفي نسخة «ب» لم يذكر «الصغير» فقد يكون الناسخ أضاف هذه الكلمة.

(٢) القياس: ساقطة في «ب».

(٣) في الأصل «أحد» بالرفع.

(٤) في «ب» ولم نرهم.

(٥) العمل: ساقطة في «ب».

ما يرتفع منها بأنه مبتدأ وخبر، مبتدأ، معنيان فقط، لا يتشعب منهما فنون كما عرض في الفعل أن منه متصرفاً أو غير متصرف، ومنه أسماء شبهت بالفعل، وقد ذكرنا الفعل المتصرف فلنذكر الفعل الذي هو غير متصرف، ثم نتبعه بالأسماء إن شاء الله.

ذكر الفعل الذي لا يتصرف:

اعلم: أن كل فعل لزم بناء واحداً فهو غير متصرف وقد ذكرت أن التصرف أن يقال فيه، فعل يفعل ويدخله/٨٦ تصاريف الفعل، وغير المتصرف ما لم يكن كذلك، فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناءً واحداً فعل التعجب نحو: ما أحسن زيداً وأكرم بعمرو، والفعلان المبنيان للحمد والذم، وهما نعم وبئس. فهذه الأفعال وما جرى مجراها لا تتصرف ولا يدخلها حروف المضارعة ولا يبنى منها اسم فاعل.

شرح التعجب:

فعل التعجب على ضربين، وهو منقول[1] من بنات الثلاثة، إما إلى أفعل ويبنى[2] على الفتح لأنه ماض وإما إلى أفعل[3] به ويبنى[4] على الوقف، لأنه على لفظ الأمر[5].

فأما[6] **الضرب الأول**: وهو أفعل يا هذا، فلا بد من أن تلزمه «ما» تقول: ما أحسن زيداً وما أجمل خالداً، وإنما لزم فعل التعجب لفظاً واحداً

(١) من: ساقطة في «ب».
(٢) في «ب» مبنى.
(٣) به: ساقطة في «ب».
(٤) في «ب» مبنى.
(٥) في «ب» لأن لفظه لفظ.
(٦) في «ب» وأما.

ولم يصرف ليدل على التعجب ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار لأنه خبر ويدل على أنه خبر أنه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب، فإذا قلت: ما أحسن زيداً فـ «ما» اسم مبتدأ وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل، وزيد مفعول به و «ما» هنا اسم تام/٨٧ غير موصول فكأنك قلت: شيء حسن زيداً ولم تصف أن الذي حسنه شيء بعينه فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة كما قالوا: شيء جاءك، أي: ما جاءك إلا شيء وكذلك: شر أهر ذا ناب، أي: ما أهره إلا شر، ونظير ذلك، إني مما أن أفعل، يريد: أني من الأمر أن أفعل، فلما كان الأمر مجهولاً جعلت «ما» بغير صلة ولو وصلت لصار الاسم معلوماً، وإنما لزمه الفعل الماضي وحده، لأن التعجب إنما يكون مما وقع وثبت ليس مما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، وإنما جاء هذا الفعل على «أفعل» نحو: أحسن وأجمل، لأن فعل التعجب إنما يكون مفعولاً من بنات الثلاثة فقط، نحو: ضرب وعلم ومكث: لا يجوز غير ذلك، نحو: ضرب زيد، ثم تقول: ما أضربه، وعلم ثم تقول: ما أعلمه، ومكث ثم تقول: ما أمكثه فتنقله من فَعَلَ أو فَعِلَ، أو فَعُلَ إلى «أفعل يا هذا»[1] كما كنت تفعل هذا[2] في غير التعجب، ألا ترى أنك تقول: حسن زيد، فإذا أخبرت أن فاعلاً فعل ذلك[3] به قلت: حسن[4] الله/٨٨ زيداً فصار الفاعل مفعولاً، وقد بينت لك كيف ينقل «فعَل» إلى (فعِل) فيما مضى وإذا قلت: ما أحسن زيداً، كان الأصل، حسن زيد ثم نقلناه، إلى (فعُل) فقلنا: شيء أحسن زيداً وجعلنا (ما) موضع شيء ولزم لفظاً واحداً ليدل على التعجب كما يفعل ذلك في الأمثال.

فإن قال قائل فقد قالوا: ما أعطاه وهو من (أعطى يعطي)، وما أولاه

---

(١) يا هذا. ساقطة في (ب).

(٢) في (ب) ذلك.

(٣) ذلك: ساقطة في (ب)

(٤) في (ب) أحسن

بالخير؟ قيل: هذا على حذف الزوائد[١]، لأن الأصل، عطا يعطو إذا تناول، وأعطى غيره إذا ناوله، وكذلك ولي وأولى غيره، وقال الأخفش[٢]: إذا قلت: ما أحسن زيداً، فـ«ما»: في موضع الذي، وأحسن: زيداً صلتها والخبر محذوف، واحتج من يقول هذا القول بقولك: حسبك، لأن فيه معنى النهي ولم يؤت له بخبر، وقد طعن[٣] على هذا القول: بأن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها، وهذا الباب عندي يضارع باب (كان وأخواتها) من جهة أن الفاعل فيه ليس هو شيئاً غير المفعول ولهذا ذكره سيبويه[٤]/ ٨٩ بجانب باب (كان وأخواتها) إذ كان «باب كان» الفاعل فيه هو المفعول[٥].

فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تصغر، نحو: ما أُميلحه وأُحيسنه، والفعل لا يصغر؟ فالجواب في ذلك: أن هذه الأفعال لما لزمت موضعاً واحداً ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى «يفعل»[٦] وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر، ونظير ذلك: دخول ألفات الوصل في الأسماء نحو: ابن واسم وامرىءٍ، وما أشبهه، لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال، والأفعال[٧] مخصوصة به فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأسكنت أوائلها للنقص وهذه الأسماء المنقوصة تعرفها إذا ذكرنا التصريف إن شاء الله.

---

(١) في (ب) الزائد.

(٢) مرت ترجمته ص/ ١١٠.

(٣) ذكر المبرد ٤/ ١٧٧ وقد قال قوم: أن (أحسن) صلة (ما) والخبر محذوف، قال: وليس كما قالوا: وذلك أن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها، إنما هربوا من أن تكون (ما) وحدها اسماً فتقديرهم: الذي حسن زيداً شيء. والقول فيها ما بدأنا به من أنها تجري بغير صلة لمضارعتها الاستفهام والجزاء في الإبهام.

(٤) مرت ترجمته ص/ ٨٣.

(٥) أنظر الكتاب ١/ ٣٥، ٣٦، ٣٧.

(٦) في «ب» الفعل.

(٧) في، «ب» هي بدلاً من الأفعال.

وقولك: ما أحسنني[١]، يعلمك أنه فعل، ولو كان اسماً لكان ما أحسنني مثل ضاربي، ألا ترى أنك لا تقول: ضاربني.

والضرب الثاني: من التعجب: يا زيد أكرم بعمرٍو، ويا هند أكرم بعمرٍو، ويا رجلان أكرم بعمرو، ويا هندان أكرم بعمرو، وكذلك جماعة/٩٠ الرجال والنساء، قال الله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾[٢].

وإنما المعنى: ما أسمعهم وأبصرهم[٣]. وما أكرمه[٤]، ولست[٥] تأمرهم أن يصنعوا به شيئاً فتثنّي وتجمع وتؤنث، وأفعل هو «فَعَلَ» لفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره، ومعناه إذا قلت: أكرم بزيد، وأحسن بزيد كرم زيد جداً، وحسن زيد جداً.

فقوله: بعمرو في موضع رفع كما قالوا: كفى بالله[٦]، والمعنى: كفى الله، لأنه لا فعل إلا بفاعل، وزيد فاعله إذا قلت: أكرم بزيد، لأن زيداً هو الذي كرم، وإنما لزمت الباء هنا الفاعل[٧] لمعنى التعجب، وليخالف لفظه لفظ سائر[٨] الأخبار، فإن قال قائل: كيف صار هنا فاعلاً وهو في قولك: ما

---

(١) يشير إلى دخول نون الوقاية، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن «أفعل» في التعجب اسم، وأنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء. وقد رد هذا ابن الأنباري وفنده.

أنظر: الإنصاف ١/٧٩.

(٢) مريم: ٣٨.

(٣) لأنه لا يقال لله عز وجل، تعجب، ولكنه خرج على كلام العباد، أي أن هؤلاء ممن يجب أن يقال لهم: ما أسمعهم وأبصرهم في ذلك الوقت.

(٤) ما أكرمه: ساقطة في «ب» أي أن المعنى: ما أحسنه. وانظر ابن يعيش ٧/١٤٨.

(٥) في «ب» وليس.

(٦) أي أن لفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على الفاعلية.

(٧) هنا الفاعل: ساقط في «ب».

(٨) سائر: ساقط في «ب»

أكرم زيداً مفعول؟ قلنا: قد بينا أن الفاعل في هذا الباب ليس هو شيئاً غير المفعول، ألا ترى أنك لو قلت: ما أحسن زيداً، فقيل لك فسره وأوضح معناه وتقديره. قلت على ما قلناه: شيء حسَّن زيداً، وذلك الشيء الذي حسن زيداً ليس هو شيئاً[1] غير زيد، لأن الحسن لو حل في غيره لم يحسن هو به/٩١ فكأن ذلك الشيء مثلاً وجهه أو عينه، وإنما مثلت لك بوجهه[2] وعينه تمثيلاً، ولا يجوز التخصيص في هذا الباب، لأنك لو خصصت شيئاً لزال التعجب، لأنه إنما يراد به أن شيئاً قد فعل فيه هذا وخالطه، لا يمكن تحديده ولا يعلم تلخيصه.

والتعجب كله إنما هو مما لا يعرف سببه، فأما ما عرف سببه فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه، فكلما أبهم السبب كان أفخم، وفي[3] النفوس أعظم[4].

واعلم: أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين.

الضرب الأول: الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب.

الضرب الآخر: ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف، وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلاً أو غير أصل. فأما[5] الألوان والعيوب، فنحو: الأحمر والأصفر والأعور والأحول، وما أشبه ذلك، لا تقول فيه: ما أحمره ولا ما أعوره قال الخليل[6] رحمه الله: وذلك أنه ما كان من هذا لوناً أو عيباً فقد

---

(١) في الأصل: «شيء» بالرفع وهو خطأ.

(٢) في «ب» وجهه.

(٣) في «ب» في بسقوط الواو.

(٤) في «ب» وأعظم بزيادة واو.

(٥) في «ب» أما.

(٦) الخليل: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، أول من نهج مسالك جديدة في علم العربية تلميذ أبي عمرو بن العلاء، مات سنة: ١٧٤ هـ، وقيل: ١٧٠ هـ أو، =

ضارع الأسماء وصار خلقة كاليد والرجل والرأس، ونحو ذلك، فلا تقل فيه: ما أفعله كما لم تقل ما أيداه، وما أرجله، إنما تقول: ما أشد يده، وما أشد رجله[١]، وقد اعتل النحويون بعلة أخرى فقالوا: إن الفعل منه على أفعل وإفعال[٢] نحو: أحمر وإحمار، وأعور وإعوار، وأحول وإحوال، فإن قال قائل: فأنت تقول: قد عورت عينه وحولت: فقل على هذا: ما أعوره وما أحوله، فإن[٣] ذلك غير جائز لأن هذا منقول من «أفعل» والدليل على ذلك صحة الواو والياء إذا قلت: عورت عينه وحولت، ولو كان غير منقول لكان: حالت وعارت، وهذا يبين[٤] في بابه إن شاء الله.

وأما الضرب الثاني: وهو ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف نحو: دحرج وضارب واستخرج وانطلق واغدودن، اغدودن الشعر: إذا تم وطال، وافتقر، وكل ما لم أذكره مما جاوز الثلاثة، فهذا حكمه، وإنما جاز: ما أعطاه وأولاه على حذف الزوائد وأنك رددته إلى الثلاثة. فإن قلت في افتقر: ما أفقره، فحذفت الزوائد ورددته إلى «فقر» جاز، وكذلك كل ما/٩٣ كان مثله

= ١٦٠ هـ، وهو مبتكر علم العروض، ترجمته في: أخبار النحويين ٥٣٠/وإرشاد الأريب لياقوت/جـ ٦/٢٢٣، ونزهة الألباء/٥٤، طبقات الزبيدي رقم ١٥ وبغية الوعاة/١٤٣.

(١) أنظر الكتاب جـ ٢/٢٥١.

(٢) قال المبرد: ودخول الهمزة على هذا محال أنظر المقتضب ٤/١٨١ وقال في مكان آخر: واعلم: أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة، نحو ضرب وعلم ومكث: المقتضب ١/١٧٨.

وقوله: دخول الهمزة على هذا محال مما يقطع بأن المبرد لا يجيز بناء التعجب على ما أفعله وأفعل به من الصيغ التي جاوزت حروفها ثلاثة ولو كانت فيها زيادة.

أما ابن السراج: فلم يرفضه أو يقبله فلعله التمس وجهاً للمسموع من نحو: ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف، أو على حذف الزوائد.

(٣) في «ب» كان.

(٤) في «ب» مبين.

مما جاء اسم الفاعل منه[1] على «فعيل» ألا ترى أنك تقول: رجل فقير و إ
جئت به على «فقر» كما تقول: كرم، فهو كريم، وظرف فهو ظريف، ولك
تقول إذا أردت التعجب في هذه الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف كلها،
أشد دحرجته وما أشد استخراجه وما أقبح افتقاره ونحو ذلك.

واعلم: أن كل ما قلت فيه: ما أفعله، قلت فيه: أفعل به، وه
أفعل من هذا، وما لم تقل فيه: ما أفعله، لم تقل فيه: هذا أفعل من هذا
ولا: أفعل به، تقول: زيد أفضل من عمرو وأفضل بزيد، كما تقول: ،
أفضله. وتقول: ما أشد حمرته وما أحسن بياضه وتقول على هذا: أشد
ببياض زيد، وزيد أشد بياضاً من فلان، هذا[2] كله مجراه واحد، لأن معن
المبالغة والتفضيل، وقد أنشد بعض الناس:

يَــا لَيْتَنِي مِثْلُك في البَيَــاضِ أبيضَ مِن أخت بني إبَاضِ[3]

---

(١) في «ب» فيه بدلاً منه.

(٢) في «ب» و «هذا» بزيادة الواو.

(٣) يستشهد بهذا البيت: على أن الكوفيين أجازوا بناء «أفعل التفضيل» من لفظ السواد والبياض، وهو شاذ عند البصريين.

وينسب هذا الرجز لرؤبة لأن له أرجوزة على هذا النحو، والغالب أن هذا منها وهناك روايات، رواه ابن يعيش في شرح المفصل:

جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني إباض

ورواه ابن هشام في المغني:

جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالإيماض

ومنه هذا البيت:

يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني إباض

ويروى كذلك:

لقد أتى في رمضان الماضي جارية في درعها الفضفاض

تقطع الحديث بالإيماض أبيض من أخت بني إباض

وانظر التمام في تفسير أشعار هذيل/٩٥، والمغني/٨٧، وأمالي السيد المرتضى ٦٣/١، وابن يعيش ٩٣/٦، والخزانة ٤٨١/٣.

قال أبو العباس[١]: هذا[٢] معمول على فساد وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على/٩٤ الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو[٣]، ومن لا حجة معه، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه. فإن قال قائل فقد جاء في القرآن: ﴿ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً﴾[٤]. قيل: له في هذا جوابان:

أحدهما: أن يكون من عمى القلب، وإليه ينسب أكثر الضلال[٥]. فعلى هذا تقول: ما أعماه كما تقول: ما أحمقه.

الوجه الآخر: أن يكون من عمى العين. فيكون قوله: ﴿فهو في الآخرة أعمى﴾ لا يراد به: أنه أعمى من كذا وكذا، ولكنه فيها أعمى كما كان في الدنيا أعمى وهو في الآخرة أضل سبيلا[٦]. وكل فعل مزيد لا يتعجب منه، نحو قولك: ما أموته لمن مات، إلا أن تريد: ما أموت قلبه، فذلك جائزٌ.

مسائل من هذا الباب:

تقول: ما أحسن وأجمل زيداً إن نصبت «زيداً» بـ «أجمل»، فإن نصبته

---

(١) أي محمد بن يزيد، المبرد، وهذا النص موجود في الاقتراح للسيوطي/٢٩.

(٢) في «ب» وهذا بواو.

(٣) يريد بضعفه أهل النحو الكوفيين.

(٤) الإسراء: ٧٢.

(٥) أنظر المقتضب للمبرد ١٨٢/٤، لأنه حقيقته، كما قال: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾ فعلى هذا تقول: ما أعماه كما تقول: ما أحمقه.

(٦) أنظر البحر المحيط ٦٣/٦ - ٦٤.

بـ«أحسن» قلت: ما أحسن وأجمله زيداً، تريد: ما أحسن زيداً وأجمله. وعلى هذا مذهب/٩٥ إعمال الفعل الأول[١]، وكذلك: ما أحسن وأجملها أخويك، وما أحسن وأجملهم أخوتك، فهذا يبين لك أن أحسن وأجمل وما أشبه ذلك أفعال. وتقول: ما أحسن ما كان زيد، فالرفع الوجه، و «ما» الثانية في موضع نصب بالتعجب وتقدير ذلك ما أحسن كون زيد. تكون «ما» مع الفعل مصدراً إذا وصلت به كما تقول: ما أحسن ما صنع زيد أي: ما أحسن صنيع زيد، و«صنع زيد» من صلة «ما» وتقول: ما كان أحسن زيداً، وما كان أظرف أباك، فتدخل «كان» ليعلم: أن ذلك وقع فيما مضى، كما تقول: من كان ضرب زيداً، تريد: من ضرب زيداً «ومن كان يكلمك» تريد: من يكلمك. «فكان» تدخل في هذه المواضع، وإن أُلغيت[٢] في الإعراب لمعناها في المستقبل والماضي من عبارة الأفعال.

وقد أجاز قوم من النحويين: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفاها، واحتجوا بأن: «أصبح وأمسى» من باب «كان» فهذا/٩٦ عندي: غير جائز، ويفسد تشبيههم ما ظنوه: أن أمسى وأصبح أزمنة مؤقتة و«كان»[٣] ليست مؤقتة، ولو جاز هذا في أصبح وأمسى لأنهما من باب «كان»، لجاز ذلك[٤] في «أضحى» و«صار» و«مازال» ولو قلت: ما أحسن عندك زيداً، وما أجمل اليوم عبد الله لقبح[٥]، لأن هذا[٦] الفعل لما لم يتصرف ولزم طريقة واحدة صار

---

(١) معنى هذا: يتنازع فعلا التعجب خلافاً لبعضهم نظراً إلى قلة تصرف فعل التعجب. أما على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول فنحو: ما أحسن وما أكرم زيداً.. فابن السراج لم يشترط إعمال الثاني وأجاز إعمال الأول فقط.

(٢) هذا أحد المواضع الذي تزاد فيه «كان» فلا تعمل شيئاً.

(٣) في «ب» «كان» ساقطة.

(٤) ذلك: ساقطة. في «ب».

(٥) في «ب» «لم يجز».

(٦) زيادة من «ب».

حكمه حكم(١) الأسماء فيصغر تصغير الأسماء، ويصحح المعتل منه تصحيح الأسماء، تقول: ما أقوم زيداً وما أبيعه، شبهوه بالأسماء، ألا ترى أنك تقول في الفعل: أقام عبد الله زيداً، فإن كان اسماً قلت: هذا أقوم من هذا. وتقول: ما أحسن ما كان زيدٌ وأجمله، وما أحسن ما كانت هند وأجمله، لأن المعنى ما أحسن كون هندٍ وأجمله، فالهاء للكون، ولو قلت: وأجملها، لجاز على أن تجعل ذلك لها. وإذا قلت: ما أحسن زيداً فرددت الفعل إلى «نفسك» قلت: ما أحسنني، لأن «أحسن» فعل(٢). وظهر المفعول بعده بالنون والياء، ولا يجوز: ما أحسن رجلاً، لأنه/٩٧ لا فائدة فيه، ولو قلت: ما أحسن زيداً ورجلاً معه، جاز، ولولا قولك: «معه» لم يكن في الكلام فائدة، وتقول: ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا وكذا. فالرجل شائع وليس التعجب منه. إنما(٣) التعجب من قولك(٤): أن يفعل كذا وكذا. ولو قلت: ما أحسن رجلاً إذا طلب ما عنده أعطاه، كان هذا الكلام جائزاً، ولكن التعجب وقع على رجل، وإنما تريد التعجب من فعله. وإنما جاز ذلك لأن فعله به كان وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم، وإذا قلت: ما أكثر هبتك الدنانير وإطعامك للمساكين، لكان حق هذا التعجب(٥) أن يكون قد وقع من الفعل(٦) والمفعول به، لأن فعل التعجب للكثرة والتعظيم، فإن أردت: أنّ هبته وإطعامه كثيران إلا أن الدنانير التي يهبها قليلة، والمساكين الذين يطعمهم قليل، جاز، ووجه الكلام الأول. /٩٨ ولا يجوز(٧) أن تقول: ما

---

(١) في «ب» كحكم.

(٢) فلو كان «أحسن» اسماً لظهرت بعده ياء واحدة، إذا أراد المتكلم نفسه:
نحو قولك: هذا غلامي.

(٣) في «ب» وإنما.

(٤) في «ب» قوله.

(٥) في «ب» لكان حق هذا بإسقاط «التعجب».

(٦) في «ب» الفاعل.

(٧) في «ب» ولا يحسن.

أحسن في الدار زيداً، وما أقبح عندك زيداً، لأن فعل التعجب لا يتصرف، وقد مضى هذا، ولا يجوز: ما أحسن ما ليس زيداً. ولا ما أحسن ما زال زيد، كما جاز لك ذلك في «كان» ولكن يجوز: ما أحسن ما ليس يذكرك زيدٌ، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد، وهذا مذهب البغداديين. ولا يجوز أن يتعدى فعل التعجب إلا إلى الذي هو فاعله في الحقيقة، تقول: ما أضرب زيداً، فزيدٌ في الحقيقة هو الضارب، ولا يجوز أن تقول: ما أضرب زيداً عمر اً، ولكن[1] لك أن تُدخل اللام فتقول: ما أضرب زيداً لعمرو.

وفعل التعجب نظير قولك: هو[2] أفعل من كذا. فما جاز فيه جاز فيه. وقد ذكرت هذا قبل، وإنما أعدته: لأنه به يسير هذا الباب، ويعتبر.

ولا يجوز عندي أن يشتق فعل للتعجب[3] من «كان» التي هي عبارة عن الزمان، فإذا اشتققت من «كان» التي هي بمعنى «خلق ووقع»، جاز.

وقوم يجيزون: ما أكون زيداً قائماً لأنه يقع في موضعه/٩٩ المستقبل والصفات، ويعنون بالصفات «في الدار»[4] وما أشبه ذلك من الظروف، ويجيزون ما أظنني لزيد قائماً ويقوم، ولا يجيزون «قام» لأنه قد مضى، فهذا يدلك على أنهم إنما أرادوا «بقائم»، ويقوم الحال.

وتقول: أشدد به، ولا يجوز[5] الإدغام، وكذلك: أجود به وأطيب به لأنه مضارع للأسماء. وقد أجاز بعضهم[6]: ما أعلمني بأنك قائم وأنك

---

(١) «لكن»: ساقطة في «ب».

(٢) هو: ساقطة في «ب».

(٣) في «ب» فعلا التعجب.

(٤) الذين يسمون الظروف والجار والمجرور صفات، هم الكوفيون، لأن اصطلاح الصفة من اصطلاحاتهم.

(٥) في «ب» ويجيزون.

(٦) في «ب». «قوم» بدلاً من «بعضهم».

قائم، أجاز[١] إدخال الباء وإخراجها مع «أن»، وقال قوم: لا يتعجب مما فيه الألف واللام إلا أن يكون بتأويل جنسٍ. لا تقول: ما أحسن الرجل، فإن قلت: ما أهيب الأسد جاز، والذي أقول[٢] أنا في هذا[٣]: إنه إذا عرف الذي يشار إليه فالتعجب جائز.

ولا يعمل فعل التعجب في مصدره[٤]، وكذلك: أفعل منك، لا تقول: عبد الله أفضل منك فضلاً، وتقول: ما أحسنك وجهاً، وأنظفك ثوباً، لأنك تقول: هو أحسن منك وجهاً وأنظف منك ثوباً. وقد حكيت ألفاظ من أبواب مختلفة/١٠٠ مستعملة[٥] في حال التعجب، فمن ذلك: ما أنت من رجل، تعجب، وسبحان الله، ولا إله إلا الله، وكاليوم رجلاً[٦]، وسبحان الله رجلاً ومن رجل، والعظمة لله من رب وكفاك بزيد رجلاً. وحسبك بزيد رجلاً ومن رجل، تعجب، والباء دخلت دليل التعجب، ولك أن تسقطها وترفع، وقال قوم: إن أكثر الكلام: أعجب[٧] لزيد رجلاً، و﴿لإيلاف قريش﴾/[٨]. وإذا قلت: لله درك من رجل، ورجلا كان إدخالها وإخراجها واحداً. قالوا[٩]: إذا قلت: إنك من رجل لعالم[١٠] لم تسقط «من»

---

(١) في «ب» أجازوا.

(٢) في «ب» «عندي» بدلاً من «أقول».

(٣) في «ب» ذلك.

(٤) في «ب» مصدر.

(٥) في «ب» مستعارة.

(٦) في المقتضب ٢/١٥١ «ما رأيت كاليوم رجلاً» والمعنى. ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلاً.

(٧) في الأصل: «أعجبوا» والتصحيح من «ب».

(٨) قريش: ١.

(٩) في «ب» وقالوا.

(١٠) في «ب» «عالم» بسقوط اللام.

لأنها دليل التعجب. وإذا قلت: ويل أمه[١] رجلا ومن رجل فهو تعجب. وربما تعجبوا بالنداء، تقول: يا طيبك من ليلة، ويا حسنه رجلا ومن رجل. ومن ذلك قولهم: يا لك فارساً، ويا لكما، ويا للمرء.

ولهذا موضع يذكر فيه. ومن ذلك قولهم: كرماً وصلفاً: قال سيبويه: كأنه يقول، ألزمك الله كرماً، وأدام الله لك كرماً، وألزمت صلفاً. ولكنهم حذفوا الفعل ها هنا، لأنه صار بدلاً من قولك: أكرم به، وأصلف به[٢].

(١) في «ب» ويلمه كلمة واحدة، وهذا مثل: لاه أبوك ولقيته أمس، إنما هو على لله أبوك ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان.
أنظر الكتاب ١/٢٩٤.

(٢) أنظر الكتاب ١/١٦٥.

باب نعم وبئس

نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ماضيان، كان أصلهما، نَعِمَ وبَئِسَ فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق، وهما: العين في «نَعِمَ»، والهمزة في «بَئِسَ» فصار: نِعِمَ وبِئِسَ كما تقول: شهد فتكسر الشين من أجل انكسار الهاء، ثم أسكنوا لها العين من «نِعْمَ» والهمزة من «بئس» كما يسكنون الهاء من شهد، فيقولون شهْد فقالوا: نِعْمَ، وبِئْسَ، ولذكر حروف الحلق إذا كن عينات مكسورات وكسر الفاء لها والتسكين لعين الفعل موضع آخر[1]، ففي «نعم» أربع لغات[2]: نَعِمَ، ونِعِمَ، ونِعْمَ، ونَعْمَ، فنعم وبئسَ وما كان في معناهما إنما يقع للجنس، ويجيئان لحمد وذم وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف، وهما يجيئان[3] على ضربين:

فضرب: يرفع الأسماء الظاهرة المعرفة بالألف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم.

---

(١) سيأتي ذكر هذه الحروف في الجزء الثاني/١١٥، وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء وهما أقصاه، والعين والحاء وهما أوسطه، والغين والخاء وهما من أوله مما يلي اللسان.

(٢) قال سيبويه ٢/٢٥٥: إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه: فَعِلٌ وفِعِلٌ، وفَعْلٌ، وفِعلَ. إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء..

(٣) في «ب» يأتيان.

الضرب[١] الثاني: أن تضمر فيها[٢] المرفوع وهو اسم/١٠٢ الفاعل، وتفسره بنكرة منصوبة. أما الظاهر فنحو قولك: نعم الرجل زيداً، وبئس الرجل عبدالله، ونعم الدار دارك، فارتفع الرجل والدار بنعم وبئس، لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما. أما زيد: فإن رفعه على ضربين:

أحدهما: أنك لما قلت: نِعم الرجل، فكأن معناه، محمود في الرجال، وقلت: زيد ليعلم من الذي أثنى عليه، فكأنه قيل لك: من هذا المحمود؟ قلت[٣]: هو زيد[٤].

والوجه الآخر: أن تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعاً بالابتداء، ويكون «نعم» وما عملت فيه خبره، وليس الرجل في هذا الباب واحداً بعينه، إنما هو كما تقول: أنا أفرق الأسد والذئب، لست تريد واحداً منهما بعينه إنما تريد: هذين الجنسين. قال الله تعالى: ﴿والعصر. إن الإنسان لفي خسر﴾[٥]. فهذا واقع على الجنسين يبين ذلك قوله: ﴿إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾[٦]. وما أضيف إلى الألف واللام/١٠٣ بمنزلة ما فيه الألف واللام[٧]، وذلك قولك: نعم أخو العشيرة أنت، وبئس صاحب الدار عبدالله. ويجوز: نعم القائم أنت، ونعم الضارب زيداً أنت، ولا يجوز: نعم

---

(١) والضرب: ساقطة في «ب».
(٢) في «ب» فيهما.
(٣) في «ب» فقلت.
(٤) أي: أن خبر المبتدأ محذوف وجوباً.
(٥) العصر: ١ - ٢.
(٦) العصر: ٣.
(٧) قال سيبويه: فالاسم الذي يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة الاسم الذي فيه الألف واللام نحو الرجل وما أضيف إليه، وما أشبهه نحو: غلام الرجل إذا لم ترد شيئاً بعينه. الكتاب ٣٠١/١.
وفي المقتضب ١٤٣/٢: واعلم: أن ما أُضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، وذلك قولك: نعم أخو القوم أنت، وبئس صاحب الرجل عبدالله.

الذي قام أنت، ولا نعم الذي ضرب زيداً أنت، من أجل أن الذي بصلتهِ مقصود إليه بعينه.

قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ: فإن جاءت بمعنى الجنس كقوله تعالى: ﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به ﴾[1]، فإن نعم وبئس تدخلان على «الذي» في هذا المعنى والمذهب[2].

فهذا الذي قاله[3] قياس، إلا أني وجدت جميع ما تدخل عليه نعم وبئس فترفعه وفيه الألف واللام فله نكرة تنصبه نعم وبئس إذا فقد المرفوع و«الذي» ليست لها نكرة البتة تنصبها. ولا يجوز أن تقول: زيد نعم الرجل، والرجل غير زيد، لأنه خبر عنه[4]، وليس هذا بمنزلة قولك: زيد قام الرجل، لأن معنى «نعم الرجل»: محمود في الرجال، كما أنك إذا قلت: زيد فاره العبد، لم تعن من العبيد إلا ما كان/١٠٤ له، ولولا ذلك لم يكن فاره خبراً له.

فإن زعم زاعم[5]: أن قولك: نعم الرجل زيد، إنما زيد بدل من

---

(١) الزمر: ٣٣. في البحر المحيط ٤٢٨/٧ والذي جنس كأنه قال: والفريق الذي جاء بالصدق، ويدل عليه: ﴿ أولئك هم المتقون ﴾. فجمع. وفي قراءة عبدالله: ﴿والذي جاءوا بالصدق وصدّقوا به﴾.

(٢) انظر المقتضب ١٤٣/٢ والنص فيه. فإن قلت: قد جاء. . والذي جاء بالصدق وصدق به. فمعناه الجنس، فإن «الذي»، إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس.

(٣) في «ب» يقال.

(٤) في الكتاب ٣٠١/١: واعلم: أنه محال أن تقول: عبدالله نعم الرجل، والرجل غير عبدالله. كما أنه محال أن تقول عبدالله هو فيها وهو غيره.

(٥) في المقتضب ١٤٢/٢، فإن زعم زاعم: أن قولك: نعم الرجل زيد، إنما «زيد» بدل من الرجل مرتفع بما ارتفع به، كقولك: مررت بأخيك زيد، وجاءني الرجل عبدالله، قيل له: إن قولك: جاءني الرجل عبدالله، إنما تقديره ـ إذا طرحت الرجل ـ جاءني عبد الله، فقل: نعم زيد، لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع وهذا محال، لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه.

الرجل يرتفع بما ارتفع به، كقولك: مررت بأخيك زيد، وجاءني الرجل عبد الله، قيل له: إن قولك: جاءني الرجل عبد الله إنما تقديره -: إذا طرحت «الرجل» جاءني عبدالله، فقل: نعم زيد، لأنك تزعم أنه مرتفع بنعم، وهذا محال لأن الرجل لست تقصد به إلى واحد بعينه[1]. فإن كان الاسم الذي دخلت عليه «نعم» مؤنثاً أدخلت التاء في نعم وبئس، فقلت: نعمت المرأة هند، ونعمت المرأتان الهندان، وبئست المرأة هند، وبئست المرأتان الهندان، وإن شئت ألقيت التاء فقلت: نعم المرأة وبئس المرأة، وتقول: هذه الدار نعمت البلد، لأنك عنيت بالبلد: داراً، وكذلك: هذا البلد نعم الدار، لأنك قصدت إلى البلد. وقال قوم: كل ما لم تقع عليه «أي» لم توله[2] نعم، لا تقول: نعم أفضل الرجلين أخوك، [ولا نعم أفضل رجل أخوك[3]]، لأنك، لا تقول: أي أفضل الرجلين أخوك/١٠٥ لأنه مدح، والمدح لا يقع على مدح.

فأما الضرب الثاني: فأن تضمر فيها مرفوعاً يفسره ما بعده وذلك قولهم: نعم رجلاً أنت ونعم دابة دابتك، وبئس في الدار رجلاً أنت، ففي «نعم وبئس» مضمر يفسره ما بعده، والمضمر «الرجل» استغنى عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرته لأن كل مبهم من الأعداد وغيرها، إنما تفسره النكرة المنصوبة.

واعلم: أنهم لا يضمرون شيئاً قبل ذكره إلا على شريطة التفسير وإنما خصوا به أبواباً بعينها. وحق المضمر أن يكون بعد المذكور. ويوضح لك أن نعم وبئس فعلان أنك تقول: نعم الرجل كما تقول: قام الرجل، ونعمت المرأة، كما تقول: قامت المرأة، والنحويون يدخلون «حبذا زيد» في هذا

---

(١) الباء زائدة في التوكيد، وقد جاء في أسلوبه توكيد النكرة وهو مذهب كوفي أو هو جار ومجرور صفة لواحد.

(٢) في «ب» لم تله.

(٣) ما بين القوسين ساقط في «ب».

الباب[١] من أجل أن تأويلها حب الشيء زيد لأن ذا اسم مبهم يقع على كل شيء ثم جعلت «حب وذا اسماً فصار مبتدأ أو لزم طريقة واحدة تقول: حبذا عبدالله، وحبذا أمة الله/١٠٦». ولا يجوز حبذه لأنهما جعلا بمنزلة اسم واحد في معنى المدح، فانتقلا عما كانا عليه، كما يكون ذلك في الأمثال نحو: «أطري فإنك ناعلة»[٢]. فأنت تقول ذلك للرجل والمرأة لأنك تريد إذا خاطبت رجلاً: أنت عندي بمنزلة التي قيل لها ذلك[٣]. وكذلك جميع الأمثال إنما تحكي ألفاظها كما جرت وقت جرت. وما كان مثل: كرم رجلاً زيد! وشرف رجلاً زيد! إذا تعجبت، فهو مثل: نعم رجلاً زيد، لأنك إنما تمدح وتذم، وأنت متعجب. ومن ذلك قول الله سبحانه: ﴿ساء مثلاً القوم الذين كذبوا﴾[٤]، وقوله: ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم﴾[٥]. وقال قوم: لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب «نعم وبئس» فتحولها إلى «فعل» فتقول: علم الرجل زيد، وضربت اليد يده، وجاد الثوب ثوبه وطاب الطعام طعامه، وقضى الرجل زيد، ودعا الرجل زيد، وقد حكي عن الكسائي[٦]: أنه كان

---

(١) قال المبرد: حبذا فإنما كانت في الأصل: حبذا الشيء، لأن «ذا» اسم مبهم يقع على كل شيء، فإنما هو حب هذا، مثل قولك: كرم هذا، ثم جعلت «حب، وذا» اسماً واحداً مبتدأ ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك في «نعم» فتقول: حبذا عبدالله، وحبذا أمة الله.
المقتضب ٢/١٤٥.

(٢) في اللسان: هذا المثل يقال في جلادة الرجل ومعناه أي اركب الأمر الشديد فإنك قوي عليه، وأصل هذا أن رجلاً قاله لراعية له، كانت ترعى في السهولة وتترك الحزونة فقال لها: «أطري» أي خذي في أطرار الوادي، وهي نواحيه فإنك ناعلة، أي فإن عليك نعلين. وروى: أظري بالظاء المعجمة، أي: اركبي الظرر وهو الحجر المحدد. وانظر أمثال الميداني ١/٤٣٠.

(٣) في المقتضب ٢/١٤٥: التي قيل لها هذا وهذه العبارة منقولة حرفياً من المقتضب.

(٤) الأعراف: ١٧٧.

(٥) الكهف: ٥.

(٦) الكسائي: هو الحسن علي بن حمزة، كان إماماً في النحو واللغة والقراءة. =

يقول في هذا: قضو الرجل ودعو الرجل[1]. وهو عندي قياس، وذكروا أنه شذ مع هذا الباب ثلاثة/١٠٧ أحرف سمعت وهي: سمع وعلم[2] وجهل. وقالوا: المضاعف تتركه[3] مفتوحاً وتنوي به فَعَلَ يَفْعَلُ نحو: خف يخف. وتقول[4]: صم الرجل زيد، وقالوا: كل ما كان بمعنى: نعم وبئس، يجوز نقل وسطه إلى أوله. وإن شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه، فتقول ظُرْفَ الرجل زيد وظَرُفَ الرجل[5]، نقلت ضم العين إلى الفاء. وإن شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه فتقول: ظَرْفَ الرجل زيد كما قال[6]:

وحُبَّ بها مَقْتُولَةً حين تُقْتَلُ

= مات سنة ١٨٩، وقيل سنة ١٩٣ هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٠٣/١١. الفهرست/٢٩. تهذيب اللغة ٧/١. معجم البلدان ٢٨/٢. نزهة الألباء/٨١. شذرات الذهب ٣٢١/١. إنباه الرواة ٢٥٦/٢. طبقات الزبيدي/١٣٨.

(١) قال ابن يعيش: وحكى عن الكسائي: أنه كان يقول في هذا قضو الرجل، ودعو الرجل إذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء. انظر شرح المفصل ١٢٩/٧.

(٢) في «ب» تسمع «وعلمت».

(٣) في «ب» يترك.

(٤) في «ب» ويقال.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٧.

(٦) هذا عجز بيت للأخطل التغلبي من قصيدة يمدح بها خالد بن عبدالله بن أسيد وكان أحد أجواد العرب في الإسلام، وصدر البيت:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها   وحب بها مقتولة حين تقتل

والاستشهاد فيه: على أن «حب» للمدح والتعجب وأصلها بضم العين للتحويل إلى المدح فإن نقلنا حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها صارت «حب» بالضم وإن حذفنا ضمة العين صارت «حب» بالفتح والإدغام في الحالين واجب لاجتماع المثلين والأول منهما ساكن، وفاعلها: الضمير المؤنث المجرور بالباء، لأن هذه الصيغة تعجبية لكونها بمعنى أحبب بها. والباء في «بها» زائدة على غير قياس كقوله تعالى: ﴿كفى بالله شهيداً﴾.

وانظر: إصلاح المنطق لابن السكيت/٣٥. وابن يعيش ١٢٩/٧. وشروح سقط الزند ١٣٩٥/٣. وابن عقيل/١٦٦. والديوان/٣ طبعة بيروت.

وحُبَّ أيضاً، فإذا لم يكن بمعنى نعم وبئس لم ينقل وسطه إلى أوله.

مسائل من هذا الباب:

اعلم: أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعموا أصحاباً، ولا قومك بئسوا أصحاباً، ولا أخواك نعما رجلين[١]، ولا بئسا رجلين. وإذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك: «رجلاً» توكيد، لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً[٢]، وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً[٣]، وتقول: نعم الرجلان/١٠٨ أخواك، ونعم رجلين أخواك، وبئس الرجلان[٤] أخواك، وبئس رجلين[٥] أخواك، وتقول: ما عبدالله نعم الرجل ولا قريباً من ذلك، عطفت «قريباً» على «نعم» لأن موضعها نصب لأنها خبر «ما». وتقول: ما نعم الرجل عبدالله ولا قريب من ذلك فترفع الرجل بـ «نعم»، وعبدالله بالابتداء، ونعم الرجل: خبر الابتداء وهو خبر مقدم، فلم تعمل «ما» لأنك إذا فرقت بين «ما» وبين الاسم، لم تعمل في شيء، ورفعت «قريباً» لأنك عطفته على «نعم» ونعم في موضع رفع لأنه خبر مقدم، ولا يجيز أحد من النحويين: نعم زيد الرجل[٦]، وقوم يجيزون: نعم زيد رجلاً[٧]، ويحتجون بقوله: ﴿وحسن أولئك رفيقاً﴾[٨]. وحسن ليس كنعم،

---

(١) في الأصل «رجالاً»، ولا معنى له لأنه مثل للجمع.

(٢) في «ب» أولاً، ساقطة.

(٣) إنما ذكر الدرهم توكيداً، ولو لم يذكره لم يحتج إليه.

(٤) في الأصل «الرجلين» وهو خطأ، لأنه فاعل للذم.

(٥) في الأصل: «الرجلين» وهو خطأ لأنه تمييز، والتمييز يكون نكرة ولا يكون معرفة.

(٦) لأن جملة المدح أو الذم لا يتصرف فيها بتقديم ولا تأخير، لأن الأصل في المدح والذم التخصيص فلا بد أن يتقدم العام قبل الخاص الجار والمجرور.

(٧) لأن من أحكام التمييز في هذا الباب أن يتقدم على المخصوص، وهذا الذي أجازوه نادر.

(٨) النساء: ٦٩.

وللمتأول أن يتأول غير ما قالوا: لأنه فعل يتصرف. وتقول: نعم القوم الزيدون، ونعم رجالاً الزيدون، والزيدون نعم القوم، والزيدون نعم قوماً[١]، وقوم يجيزون: الزيدون نعموا قوماً. وهو غير جائز عندنا لما أخبرتك به من حكم/١٠٩ نعم وصفة ما تعمل فيه. ويدخلون الـ «ظن» و «كان» فيقولون: نعم الرجل كان زيد، ترفع[٢] زيداً بـ «كان» ونعم الرجل خبر «كان» وهذا كلام صحيح، وكذلك: نعم الرجل ظننت زيداً، تريد: كان زيد نعم الرجل، وظننت زيداً نعم الرجل. وكان الكسائي[٣] يجيز: نعم الرجل يقوم وقام عندك[٤] فيضمر، يريد: نعم الرجل رجل عندك، ونعم الرجل رجل قام ويقوم ولا يجيزه مع المنصوب[٥]، لا يقول: نعم رجلاً قام ويقوم.

قال أبو بكر: وهذا عندي، لا يجوز من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شيء وضع في[٦] غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة[٧]، وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة. وقد يستقبح ذلك في مواضع،

---

(١) لأن هذه الأفعال لما أشبهت الحروف في الجمود لزمت طريقة واحدة في التعبير.

(٢) في «ب» برفع زيد.

(٣) قال ابن يعيش: وكان الكسائي يجيز: نعم الرجل يقوم. وقام عندك والمراد رجل يقوم، ورجل قام، ورجل عندك، ومنع ابن السراج من ذلك وأباه. واحتج بأن الفعل لا يقوم مقام الاسم وإنما تقام الصفات مقام الأسماء لأنها أسماء يدخل عليها ما يدخل على الأسماء. وإن جاء من ذلك شيء فهو شاذ عن القياس فسبيله أن يحفظ ولا يقاس عليه. انظر شرح المفصل ١٣٤/٧.

(٤) في الأصل وعندك فالواو زائدة.

(٥) في «ب» المتصرف بدلاً من «المنصوب».

(٦) في «ب» «في» ساقطة.

(٧) في «ب» النكرة، ساقطة.

فكيف تقيم الفعل مقام الاسم، وإنما يقوم مقام الصفة، وإن جاء من هذا شيء شذ عن/١١٠ القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه. بل نقوله فيما قالوه فقط. وتقول: نعم بك كفيلاً زيد، كما قال تعالى: ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾[١]، ويجيز الكسائي: نعم فيك الراغب زيد ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب. فمن قدر أن «فيك» من صلة الراغب فهذا لا يجوز البتة، ولا تأويل له، لأنه ليس له أن يقدم الصلة على الموصول. فإن[٢] قال: أجعل «فيك» تبيناً وأقدمه كما قال: ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾[٣]، قيل له: هذا أقرب إلى الصواب إلا أن الفرق بين المسألتين أنك إذا قلت: نعم فيك الراغب زيد[٤]، فقد فصلت بين الفعل والفاعل ونعم وبئس ليستا كسائر الأفعال لأنهما لا تتصرفان[٥]. وإذا قلت: بئس في الدار رجلاً زيد. فالفاعل مضمر في «بئس»[٦] وإنما جئت برجل مفسراً[٧] فبين المسألتين فرق. وهذه الأشياء التي جعلت كالأمثال لا ينبغي أن تستجيز فيها إلا ما أجازوه ولا يجوز عندي: نعم طعامك آكلاً زيد، من أجل أن الصفة إذا قامت مقام الموصوف لم يجز أن تكون بمنزلة الفعل الذي/١١١ تتقدم عليه ما عمل فيه، وكما لا يجوز أن تقول: نعم طعامك رجلاً آكلاً زيد. فتعمل الصفة فيما قبل الموصوف فكذلك إذا أقمت «آكلاً» مقام رجل، كان حكمه حكمَهُ. وتقول: نعم غلام الرجل زيد، ونعم غلام رجل زيد فما[٨] أضفته

---

(١) الكهف: ٥٠.

(٢) في «ب» وإن.

(٣) الكهف: ٥٠.

(٤) زيد: ساقط في «ب».

(٥) في الأصل لأنها لا تتصرف.

(٦) في «ب» ذلك بدلاً من بئس.

(٧) لأن المبهمة من الأعداد وغيرها إنما يفسره التبيين، كقولك: عندي عشرون رجلاً، وهو خير منك عبداً.

(٨) في «ب» وما.

إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام وما أضفته إلى النكرة بمنزلة النكرة. وتقول: نعم العمر عمر بن الخطاب، وبئس الحجاج حجاج بن يوسف، تجعل العمر جنساً لكل من له هذا الاسم، وكذلك الحجاج. ولا تقول: نعم الرجل وصاحباً أخوك، ولا نعم صاحباً والرجل أخوك، من أجل أن نعم إذا[1] نصبت تضمنت مرفوعاً مضمراً فيها وفي المسألة مرفوع ظاهر، فيستحيل هذا، ولا يجوز توكيد المرفوع بـ «نعم». قالوا: وقد جاء في الشعر[2] منعوتاً لزهير:

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أَنْتَ إِذَاهُمُ حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المَوقِدِ[3]

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت فكأنه قال: /١١٢ نعم المري أنت، وقد حكى قوم على جهة الشذوذ: نعم هم قوماً هم. وليس هذا مما يعرج عليه، وقال الأخفش: حبذا ترفع الأسماء وتنصب الخبر، إذا كان نكرة خاصة، تقول: حبذا عبدالله رجلاً، وحبذا أخوك قائماً. قال[4]: وإنما تنصب[5] الخبر إذا كان نكرة لأنه حال، قال[6]: وتقول[7]: حبذا عبدالله

(١) في «ب» إذا ساقطة.

(٢) في «ب» وأنشدوا لزهير.

(٣) قال ابن هشام: وأجاز غير الفارسي وابن السراج: نعت فاعلي نعم وبئس تمسكاً بقوله: نعم الفتى المري....

وحمله الفارسي وابن السراج على البدل.

انظر المغني/٦٥٠ تحقيق الدكتور مازن المبارك، والعيني ٤/٢١. والخزانة ٤/١١٢.

ورواية البغدادي: عمدوا لدى الحجرات.... بدلاً من حضروا. والديوان/٢٧٥.

وعجز البيت كناية عن الشتاء فصل الجدب

(٤) قال: ساقطة في «ب».

(٥) في «ب» نصب.

(٦) في «ب» وقال.

(٧) في «ب» تقول بلا واو.

أخونا. فأخونا رفع لأنك وصفت معرفة بمعرفة وإذا وصلت بـ «ما» قلت: نعماً زيد[١]، ونعماً أخوك، ونعماً أخوتك وصار بمنزلة: حبذا أخوتك. وتقول: نعم ما صنعت، ونعم ما أعجبك. قال ناس إذا قلت: مررت برجل كفاك رجلاً. وجدت[٢] «كفاك» في كل وجه، وكانت بمنزلة «نعم» تقول: مررت بقوم كفاك قوماً، وكفاك من قوم وكفوك قوماً، وكفوك من قوم. فإن جئت بالباء والهاء وجدت به لا غير تقول: مررت بقوم كفاك بهم قوماً. وكذلك: مررت بقوم نعم بهم قوماً، وإن أسقطت الباء والهاء[٣] قلت: نعموا قوماً، ونعم قوماً، ولا ينبغي أن ترد «كفاك» إلى الاستقبال/١١٣ ولا إلى اسم الفاعل.

قال أبو بكر: قد ذكرت الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف، وبقي الأسماء التي تعمل عمل الفعل ونحن نتبعها بها إن شاء الله.

* * *

(١) نعما زيد: ساقطة في «ب».
(٢) في «ب» ذكرت.
(٣) الهاء: ساقطة في «ب».

باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل

وهي تنقسم أربعة أقسام:

فالأول: منها اسم الفاعل والمفعول به.

والثاني: الصفة المشبهة باسم الفاعل.

والثالث: المصدر، الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه[1].

والرابع: أسماء سمّوا الأفعال بها.

شرح الأول: وهو اسم الفاعل والمفعول به:

اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه، ويجوز أن تنعت به اسماً قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم. ويذكر ويؤنث وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون، كالفعل، إذا قلت: يفعلون[2] نحو: ضارب وآكل وقاتل، يجري على: يضرب فهو ضارب. ويقتل فهو قاتل، ويأكل فهو آكل.

---

(١) مذهب البصريين: أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، بينما يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه. ولكل منهما حجج ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ١/١٢٩.

(٢) يفعلون: ساقطة في «ب».

وكل اسم فاعل فهو يجري مجرى مضارعه ثلاثياً كان/١١٤ أو رباعياً مزيداً كان فيه أو غير مزيد، فمكرم جار على أكرم، ومدحرج على دحرج ومستخرج على استخرج.

وقد بيّنا أن الفعل المضارع أعرب لمضارعته الاسم، إذ كان أصل الإعراب للأسماء[1] وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعته الفعل إذ كان أصل الأعمال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء. وتقول: مررت برجل ضارب أبوه زيداً، كما تقول: مررت برجل يضرب أبوه زيداً، ومررت برجل مدحرج أبوه كما تقول: يدحرج أبوه وتقول: زيد مكرم الناس أخوه كما تقول: زيد يكرم الناس أخوه، وزيد مستخرج أبوه عمراً، كما تقول: يستخرج والمفعول يجري مجرى الفاعل كما كان «يفعل» يجري مجرى «يفعل» فتقول: زيد مضروب أبوه سوطاً، وملبس ثوباً. وقد بينت لك هذا فيما مضى.

ومما يجري مجرى «فاعل»[2]، مفعل نحو: قطع فهو مقطع وكسر فهو مكسر. يراد[3] به المبالغة والتكثير. فمعناه معنى: «فاعل» إلا أنه مرة بعد مرة. وفعال يجري مجراه، وإن لم يكن موازياً له، لأن حق الرباعي وما زاد على الثلاثي أن يكون أول «اسم» الفاعل ميماً، فالأصل في هذا «مقطع» والحق به قطّاع، لأنه في معناه. ألا ترى/١١٥ أنك إذا قلت: زيدٌ قتال، أو: جراح، لم تقل هذا لمن فعل فعلة واحدة كما أنك لا تقل: قَتلت إلا وأنت تريد جماعة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وغلّقت الأبواب﴾[4] ولو كان باباً واحداً لم يجز فيه إلا أن يكون مرة بعد مرةٍ. ومن كلام العرب: أما

---

(١) مذهب البصريين أن الأصل في الأفعال البناء، والفعل المضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم.

(٢) في «ب» اسم الفاعل».

(٣) في «ب» يفيد.

(٤) يوسف: ٢٣.

العسل فأنت شرّاب، ومثل ذلك «فعول» لأنك تريد به ما تريد «بفَعَّال» من المبالغة، قال الشاعر:

ضَروبٌ بنصلِ السيفِ سُوقَ سمانها إذا عَدِموا زاداً فإنك عاقر[(١)]

«وفِعالٌ» نحو «مِطْعان ومِطْعام» لأنه في التكثير بمنزلة ما ذكرنا.

ومن كلام العرب: أنه لمنحار بوائكها[(٢)]. وقد أجرى سيبويه: «فعيلاً» «كرحيم» و«عليم» هذا المجرى، وقال: معنى ذلك المبالغة[(٣)]، وأباه النحويون[(٤)] من أجل أن «فعيلاً» بابه أن يكون صفة لازمة للذات وأن يجري على «فَعُلَ» نحو: ظَرُفَ فهو ظريف، وكَرُمَ فهو كريم، وشَرُفَ فهو شريف، والقول عندي كما قالوا. وأجاز أيضاً مثل ذلك/١١٦ في «فَعِلَ»[(٥)].

---

(١) من شواهد سيبويه ١/٥٧ على عمل «ضروب» عمل فعله. وسوق: جمع ساق. عقر البعير بالسيف: ضرب قوائمه. وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها، إما لتبرك فيكون أسهل لنحرها أو ليعاجل الرجل ذلك فلا تمنعه نفسه من عقرها.
والبيت من مقطعة لأبي طالب رثى بها أبا أمية بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم القرشي. وهذا رد على ما ذكره ابن الشجري في أماليه ٢/٢٠٦ من أن أبا طالب مدح بها النبي.
وانظر المقتضب ٢/١١٤، وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٦، وابن يعيش ٦/٩٦ - ١٧٠، ٢/١٣٠، والديوان ١١.

(٢) البوائك: جمع بائكة وهي الناقة السمينة، من باك البعير إذا سمن

(٣) الكتاب ١/٥٩.

(٤) قال المبرد في المقتضب ٢/١١٤: فأما ما كان على فعيل نحو: رحيم وعليم، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزاً، وذلك أن «فعيلاً» إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به، والفعل الذي هو «لفعيل» في الأصل إنما هو ما كان على «فَعُلَ» نحو: كرم فهو كريم... وهذا ما يرتضيه المؤلف.

(٥) الكتاب ١/٥٨ وذكر قول الشاعر مما جاء على فعل:

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه مِنَ الأقدار

وأباح النحويون إلا أبا عمر الجرمي[١] فإنه يجيزه على بعد فيقول: أنا فَرِقٌ زيداً، وحَذِرٌ عمراً، والمعنى: أنا فرق من زيد، وحذر من عمرو. قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ: لأن «فَعِلَ» الذي فاعله على لفظ ماضيه إنما معناه ما صار كالخلقة في الفاعل نحو: بَطِرَ زيد، فهو بَطِرٌ، وخَرِقَ فهو خَرِقٌ[٢].

مسائل من هذا الباب:

تقول: هذا ضاربٌ زيداً، إذا أردت «بضاربٍ» ما أنت فيه أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له. فإذا قلت هذا ضارب زيدٍ، تريد به معنى المضي فهو بمعنى: غلام زيد، وتقول: هذا ضارب زيدٍ أمس، وهما ضاربا زيدٍ، وهم ضاربو زيد[٣] وهن ضاربات أخيك. كل ذلك إذا أردت به معنى المضي، لم يجز فيه إلا هذا، يعني الإضافة «و» الخفض، لأنه بمنزلة قولك: غلام عبدالله وأخو زيد. ألا ترى أنك لو قلت: «غلامٌ زيداً» كان محالاً فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً، لأنه اسم وليست فيه مضارعة للفعل/١١٧ لتحقيق الإضافة وإن الأول يتعرَّف بالثاني. ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجز ذلك في «الغلام» وإنما يعمل اسم الفاعل الذي يضارع «يَفعَل» كما أنه يعرب من الأفعال ما ضارع اسم الفاعل الذي يكون للحاضرِ والمستقبل[٤]. فأما اسم الفاعل الذي يكون لِمَا مضى[٥]

---

(١) الجرمي: أبو عمر صالح بن إسحق الجرمي، المتوفى سنة ٢٢٥ هـ، وهو من أساتذة المبرد المشهورين. ترجمته في الفهرست/٥٦، ونزهة الألباء ١٩٨، وإرشاد الأريب لياقوت ٢٦٧/٤، وبغية الوعاة/٢١٦.

(٢) المقتضب ١١٦/٢.

(٣) في الأصل «ضاربوا».

(٤) وهذا مذهب البصريين، فهو لا يعمل عندهم إلا في الحال والاستقبال بخلاف الفعل فإنه يعمل مطلقاً.

(٥) الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضي وبين اسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال، هو أن الأول لا يعمل إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذي، والثاني يعمل مطلقاً. ثم إن =

فلا يعمل كما أن الفعل الماضي لا يعرف، وتقول: هؤلاءِ حواجُ بيت الله أمسِ ومررت برجل ضارباه الزيدانِ، ومررت بقوم ملازموهم أخوتهم. فيثنى ويجمع لأنه اسم، كما لو تقول: مررت برجل أخواه الزيدانِ وأصحابه وأخوته فإذا أردت اسم الفاعل الذي في معنى المضارع جرى مجرى الفعل في عمله وتقديره، فقلت: مررت برجل ضاربه الزيدان، كما تقول: مررت برجل يضربه الزيدان، ومررت بقوم: ملازمهم أخوتهم، كما تقول: مررت بقوم يلازمهم أخوتهم، وتقول: أخوآك آكلان طعامك، وقومك ضاربون زيداً، وجواريك ضاربات عمراً. إذا أردت معنى[1] المضارع. وتقول مررت برجل ضاربٌ زيداً الآن أو غداً، إذا أردت الحال أو/١١٨ الاستقبال فتصفه به لأنه نكرة مثله، أضفت أو لم تضف، كما تقول: مررت برجل يضرب زيداً، ولا تقول، مررت برجل ضارب زيد أمس، لأنه معرفة بالإضافة دالاً على البدل. وتقول: مررت بزيد ضارباً عمراً، إذا أردت الذي يجري مجرى الفعل. فإن أردت الأخرى أضفت فقلت: مررت بزيدٍ ضاربِ عمروٍ. على النعت والبدل، لأنه معرفة، كما تقول: مررت بزيدٍ غلامِ عمروٍ.

واعلم: أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل. وتضيف استخفافاً، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة لأنك إنما حذفت النون استخفافاً، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة والمعنى معنى ثبات النون. فمن ذلك قول الله سبحانه: ﴿ هدياً بالغ الكعبة ﴾[2]، فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة

= الأول يتصرف بالإضافة بخلاف الثاني. والأمر الثالث: إن الأول إذا ثني أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النون والجر، والثاني يجوز فيه وجهان، هذا وبقاء النون والنصب. انظر الأشباه ٢/٢٠٠.

(١) معنى: ساقطة في «ب».

(٢) المائدة: ٩٥.

«لهدي» وهو نكرة، ﴿ومثله عارض ممطرنا﴾[١]، ﴿وإنا مرسلو الناقةَ فتنةً لهم﴾[٢]، وأنشدوا:

هـلْ أنتَ بـاعِثُ دِينَـارٍ لِحـاجَتِنَـا أو عبدَ رَبٍ أخا عونِ بنِ مِخْراقِ[٣]/١١٩

أراد: بباعثٍ التنوين. ونصب الثاني لأنه أعمـل فيه الأول مقـدراً تنوينه، كأنه قال: أو باعثٌ عبدَ ربٍ، ولو جره على ما قبله كان عربياً جيداً[٤]، إلا أن الثاني كلما تباعد من الأول قوي فيه النصب واختير. تقول: هذا معطي زيد الدراهم وعمراً[٥]، الدنانير، ولو قلت: هذا معطي زيد اليوم الدراهم وغداً عمراً الدنانير، لم يصلح فيه إلا النصب[٦] لأنـك لم تعطف الاسم على ما قبله، وإنما أوقعت الواو على «غد» ففصل الظرف بين الواو وعمرو. فلم يقو الجر فإذا أعملته عمل الفعل جاز، لأن الناصب

---

(١) الأحقاف: ٢٤.

(٢) القمر: ٢٧.

(٣) من شواهد الكتاب ٨٧/١. قال الأعلم: الشاهد فيه نصب «عبد رب» حملاً على موضع «دينار».

ورده البغدادي في الخزانة بأن الكلام السابق في سيبويه يفيد تقدير فعل ناصب كأنه قال: أوقظ ديناراً، أو عبد رب، وهما رجلان أخا عون: صفة أو بدل أو عطف بيان.

والمصنف يرى أنه منصوب بالعطف على محل «دينار» لأن «باعث» اسم فاعل بمعنى الاستقبال.

والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل.

وقيل: هو لجابر السنبسي، أو لجرير، أو لتأبط شراً، وقيل مصنوع، وهو ليس في ديوان جرير.

وانـظر المقتضب ١٥١/٤، وشواهـد الكشاف/٢٠٦، والخـزانـة ٤٧٦/٣. والعيني ٥٦٣/٣.

(٤) أي: مثل النصب، وذلك لأن من شأنهم أن يحملوا المعطوف على ما عطف عليه، نحو هذا ضارب زيد وعمرو غداً، وينصبون عمراً.

(٥) والجر جائز أيضاً، وهو جيد.

(٦) أي لم يصلح في «عمرو» إلا النصب.

ينصب ما تباعد منه، والجار ليس كذلك، وتقول: هذا ضاربك وزيداً غداً، لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر[1] المجرور حملته على الفعل، كقوله تعالى: ﴿ إنا منجوك وأهلك ﴾[2] كأنه قال: منجون أهلك، ولم تعطف على الكاف المجرورة. واعلم: أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى، فقلت: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ، ومعطى زيدٍ الدراهمَ أمسِ وعمروٍ. جاز لك أن/ ١٢٠ تنصب «عمراً» على المعنى لبعده من الجار، فكأنك قلت: وأعطى عمراً[3]، فمن ذلك قوله سبحانه: ﴿ وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسَ والقمر حُسباناً ﴾[4]، وتقول: مررت برجل قائم أبوه، فترفع الأب[5] وتجري «قائماً» على رجل، لأنه نكرة وصفته بنكرة فصار كقولك، مررت برجل يقوم أبوه. فإذا كانت الصفة لشيء من سببه فهي بمزلتها إذا خلصتْ لرجل. وتقول: زيداً عمروٌ ضاربٌ، كما تقول: زيداً عمرو يضرب[6]. فإذا قلت: عبدالله جاريتك أبوها ضارب، فبين النحويين فيه خلاف، فبعض يكره النصب لتباعد ما بين الكلام، وبعض يجيزه. وأبو العباس يجيز ذلك ويقول: إنَّ «ضارباً» يجري مجرى الفعل في جميعِ أحواله في العمل في التقديم والتأخير. وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، نحو قولك: كانت

---

(١) لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار اسماً كان أو حرفاً.

(٢) العنكبوت: ٣٣.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٨٧.

(٤) الأنعام: ٩٦ وقراءة: وجاعل. من السبعة أيضاً في النشر ٢/ ٣٦. قرأ الكوفيون وجعل بفتح العين من غير ألف وبنصب اللام من الليل، وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل، وانظر البحر المحيط ٤/ ١٨٦.

(٥) الأب يرفع بفعله.

(٦) تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز سواء كان الخبر مفرداً أو جملة فعلية أو اسمية ما لم يمنع مانع. وهو قولك زيداً عمرو الضارب، لأن الفعل صار في الصلة «لأن» زيداً مفعول به لصلة «أل» ولا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول.

زيداً الحمى تأخذ[1]. وتقول: هذا زيد ضارب أخيك، إذا أردت المضي، لأنك وصفت معرفة بمعرفة، وتقول/١٢١ هذا زيد ضارباً أخاك غداً فتنصب «ضارباً»، لأنه نكرة وصفت بها معرفة. وإذا كان الاسم[2] الذي توقع عليه «ضارباً» وما أشبهه مضمراً أسقطت النون والتنوين منه، فعل أو لم يفعل لأن المضمر وما قبله كالشيء الواحد، فكرهوا[3] زيادة التنوين مع هذا الزيادة نحو قولك: هذا ضاربي وضاربك وهذان ضارباك غداً، ولو كان اسماً ظاهراً لقلت: ضاربان زيداً غداً، ولكنك لما جئت بالمضمر أسقطت النون وأضفته، وتقول: هذا الضارب زيداً أمس. وهذا الشاتم عمراً أمس، لا يكون فيه غير ذلك، لأن الألف واللام بمنزلة التنوين في معنى الإضافة[4] وأنت إذا نونت شيئاً من هذا نصبت ما بعده. وتقول: هؤلاء الضاربون زيداً، وهذان[5] الضاربان زيداً، وإن شئت: ألقيت هذه النون وأضفت، لأن النون لا تعاقب الألف واللام، كما تعاقب الإضافة، ألا ترى أنك تقول: هذان/١٢٢ الضاربان، وهؤلاء الضاربون، فلا تسقط النون، والتنوين ليس كذلك، لا تقول: هذا الضاربٌ بالتنوين فاعلم، ولذلك جازت الإضافة فيما تدخله النون مع الألف واللام، نحو قولك: هما الضاربا زيد، لأن النون تعاقب الإضافة، فكما تثبت النون مع الألف واللام كذلك تثبت الإضافة مع الألف واللام ولا يجوز: هذا الضاربُ زيدٍ أمسٍ، فإن أضفته إلى ما فيه ألف ولام جاز كقولك: هو الضارب الرجل أمس، تشبيهاً بالحسن الوجه، فكل اسم فاعل كان في الحال أو لم يكن فَعَلَ بعدُ فهو نكرة نونت أو لم تنون. وإن كان قد فعل فأضفته إلى معرفة، وإن أضفته إلى نكرة فهو نكرة.

---

(١) انظر المقتضب ١٥٦/٣ و١٠٩/٣. زيداً منصوب بتأخذ، «وتأخذ» خبر كان وتفصل بزيد بين اسم كان وخبرها وليس «زيد» لها باسم ولا خبر.

(٢) في «ب» وإذا أضفت اسم الفاعل إلى المضمر.

(٣) في «ب» كرهوا.

(٤) معنى الإضافة: ساقط في «ب».

(٥) هذان ساقطة في «ب».

شرح الثاني: وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل:

الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين: هي أسماء[1] ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين[2]، وتذكر[3] وتؤنث ويدخلها الألف واللام/١٢٣ وتجمع بالواو والنون [كاسم الفاعل وأفعل التفضيل][4] كما يجمع الضمير في الفعل، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين[5] وذلك نحو: حَسنٍ وشديد وما أشبه، تقول: مررت برجل حسنٍ أبوه وشديد أبوه، لأنك تقول: حسن وجهه، وشديدٌ وشديدة فتذكر وتؤنث وتقول: الحسن والشديد، فتدخل الألف واللام، وتقول حسنون كما تقول: ضارب مضاربة وضاربون، والضارب والضاربة، فحسن يشبه بضارب، وضارب يشبه بيضرب، وضاربان مثل: يضربان، وضاربون مثل يضربون، ولا يجوز: مررت برجل خير منه أبوه على النعت ولكن ترفعه على الابتداء والخبر، وذلك لبعده من شبه الفعل والفاعل من أجل أن «خير منه» لا يؤنث ولا يذكر ولا تدخله الألف واللام، ولا يثنى ولا يجمع فبعد من شبه الفاعل فكل «أفعل منك» بمنزلة: «خير منك» «وشر منك»، وما لم يشبه اسم الفاعل فلا يجوز أن ترفع به إسماً ظاهراً البتة، وأما الصفات كلها/١٢٤ فهي ترفع المضمر وما كان بمنزلة المضمر، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل أفضل منك، ففي «أفضل»، ضمير الرجل، ولولا ذلك لم يكن صفة له. ولكن لا يجوز أن تقول: مررت برجل أفضل منك أبوه، لبعده من شبه اسم الفاعل

---

(١) في «ب» أنها.

(٢) أسماء الفاعلين. ساقطة في «ب».

(٣) في «ب» وتؤنث.

(٤) زيادة من «ب».

(٥) دعوى عمل الصفة المشبهة لا أساس لها، فهي لا تنصب، لأن فعلها غير عامل فكيف يعمل المحمول على فعله.

والفعل، ولكن لو قلت: مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه، وبرجل قاعد عمرو إليه، لكان جائزاً، وكذلك: مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه.

واعلم: أن سائر الصفات مما ليس باسم فاعل ولا يشبهه، فهي ترفع الفاعل[1] إذا كان مضمراً[2] فيها وكان ضمير الأول الموصوف، وترفع الظاهر أيضاً إذا كان في المعنى هو الأول. أما المضمر فقد بينته لك، وهو نحو: مررت برجل خير منك وشر منك، ففي «خير منك» ضمير رجل وهو رفعٌ بأنه فاعل. وأما الظاهر الذي هو في المعنى الأول فنحو قولك: ما رأيت رجلاً أحسن في /١٢٥ عينه الكحل منه في عين زيد[3]، لأن المعنى في الحسن لزيد، فصار بمنزلة الضمير إذ كان الوصف في الحقيقة له، ومثل ذلك: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة[4].

واعلم: أن قولك: زيد حسن، وكريم، منْ حَسُنَ يحسنَ، وكَرُمَ يكرم، كما أنك إذا قلت: زيد ضارب، وقاتل وقائم، فهو من: ضرب وقتل وقام، إلا أن هذه أسماء متعدية تنصب حقيقة. أما إذا قلت: زيد حسن الوجه وكريم الحسب، فأنت ليس تخبر أن زيداً فعل بالوجه ولا بالحسب

---

(١) الفاعل: ساقط في «ب».

(٢) في «ب» المضمر.

(٣) قال سيبويه: ما رأيت أحسن في عينه الكحل منه في عينه، وليس هذا بمنزلة خير منه أبوه، لأنه مفضل الأب على الاسم في «من» وأنت في قولك: أحس في عينه الكحل منه في عينه، لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في «من» ولا تزعم: أنه قد نقص أن يكون مثله، ولكنك زعمت: أن الكحل ها هنا عملاً وهيئة ليست له في غيره من المواضع، وكأنك قلت: ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله في عين زيد. الكتاب ١/٣٣٢.

(٤) الأشموني في شرحه على الألفية ٢/٢٦٤ جعله حديثاً فقال: ومثله قوله عليه الصلاة والسلام «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر». والرواية في كتب الحديث: البخاري، الترمذي، وسنن ابن ماجة، وسنن النسائي، ليس فيها «أحب» رافعاً للاسم الظاهر.

شيئاً، والحسب والوجه فاعلان، كما ينصب الفعل، وحسن وشديد وكريم وشريف أسماء غير متعدية على الحقيقة وإنما تعديها على التشبيه، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ضارب عمراً، فالمعنى: أن الضرب قد وصل منه إلى عمرو، وإذا قلت: زيد حسن الوجه أو كريم الأب فأنت تعلم أن زيداً لم يفعل بالوجه شيئاً ولا بالأب والأب والوجه فاعلان في الحقيقة، وأصل الكلام، زيدٌ حَسَنٌ وجههُ، وكريم أبوه حسبه، لأن الوجه هو الذي حسن، والأب /١٢٦ هو الذي كرم.

مسائل من هذا الباب:

تقول: زيد كريم الحسب، لأنك أضمرت اسم الفاعل في «كريم» فنصبت ما بعده على التشبيه بالمفعول، والدليل على أن الضمير واقع في الأول قولك[1]: هند كريمة الحسب، ولو كان على الآخر لقلت: كريم حسبها كما تقول: قائم أبوها، وإنما جاز هذا التشبيه وإن كان الحسب غير مفعول على الحقيقة، بل هو في المعنى فاعل، لأن المعنى مفهوم غير ملبس، ومن قال: زيدٌ ضاربٌ الرجلَ، وهو يريد التنوين إلا أنه حذفه قال: زيدٌ حسنُ الوجهِ، إلا أن الإضافة في الحسن الوجه والكريم الحسب وجميع بابهما هو الذي يختار، لأن الأسماء على حدها من الإضافة إلا أن يحدث معنى المضارعة وإذا قلت: زيد حسن وجهه، وكريم أبوه، وفاره عبده[2]، فهذا هو الأصل، وبعده في الحسن: زيد حسن الوجه، وكريم الحسب، ويجوز: زيد كريم الحسب، وحسن الوجه ويجوز: زيد حسن وجهاً /١٢٧ وكريم حسباً، ويجوز: زيد كريم حسب، وحسن وجه، والأصل ما بدأنا به.

واعلم: أنك إذا قلت: حسن الوجه فأضفت «حسناً» إلى الألف واللام فهو غير معرفة، وإن كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، من أجل أن

---

(١) في «ب» كقولك.

(٢) فاره عبده: ساقطة في «ب».

المعنى، حَسَن وجهه فهو نكرة، فكما أن الذي هو في معناه نكرة، ولذلك جاز دخول الألف واللام عليه، فقلت: الحسن الوجه، ولا يجوز الغلام الرجل، وجاز الحسن الوجه، وقولك: مررت برجل حسن الوجه، يدلك على أن حسن الوجه نكرة، لأنك وصفت به نكرة، واعلم: أن «حسناً»[1] وما «أشبهه»، إذا أعلمته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى ولا لما يأتي، فلا تريد به إلا الحال[2]، لأنه صفة، وحق الصفة صحبة الموصوف، ومن قال: هذا حسنُ وجهٍ، وكريمُ حسبٍ، حجته أن الأول لا يكون معرفةً بالثاني أبداً، فلما كان يعلم أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه ولم تكن الألف واللام بمعرفتين[3] للأول، كان /١٢٨ طرحهما أخف. ومن كلام العرب: هو حديث عهد بالوجه، قال الراجز:

لا حقُّ بطنٍ بقراً سَمينِ[4]

ومن قال هذا القول قال: الحسنُ وجهاً، لأن الألف واللامَ يمنعان

(١) في «ب» والصفة المشبهة.

(٢) أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر، أما اسم الفاعل فيكون للأزمنة الثلاثة.

(٣) في «ب» معرفتين بإسقاط الباء، ولم يسمع دخول الباء في خبر «كان» ولكن المؤلف شبهه بخبر «ليس» لأنه غير موجب.

(٤) من شواهد سيبويه ١٠١/١ «على إضافة لاحق» إلى قوله: بطن مع حذف الألف واللام فهو بمنزلة: حسن وجه. وهو عجز بيت لحميد الأرقط وصدره: غيران ميفاءهُ على الرزونِ.

غير أن: معناه أن له نشاطاً في السير. وميفاء: هو الرخاء، وأصله موفاء فوقعت الواو ساكنة إثر كسرة فقلبت ياء: كميزان وميعاد. والروزن: الأرض، واللاحق: الضامر، وأصله أن يلحق بطنه ظهره ضمراً، والقرا: الظهر، يكتب بالألف لأنك تقول للطويلة الظهر قرواء وذكر في اللسان: أن تثنيته: قروان وقريان. يصف فرساً فقال: إنه لذو نشاط في جريه على الأرض المرتفعة، وإن بطنه الضامر قد لحق بظهره السمين من شدة الضمور. وأراد أن ضموره ليس عن هزال. وانظر المقتضب ٥٩/٤ وشرح السيرافي ١٣/٢ وشرح ابن يعيش ٨٥/٦ والمفصل للزمخشري ١٢٤/٢، والصبان جـ ٢٢٠/٢.

الإضافة فلا يجوز أن تقول: هذا الحسنَ وجهٍ من أجل أن هذه إضافة حقيقة على بابها، لم تخرج فيه معرفة إلى نكرة ولا نكرة إلى معرفة، فالألف واللام لا يجوز أن يدخلا على مضاف إلى نكرة، ولو قلت ذلك لكنت قد ناقضت ما وضع عليه الكلام، لأن الذي أضيف إلى نكرة يكون به نكرة، وما دخلت عليه الألف واللام يصير بهما معرفة، فيصير معرفة نكرة في حال وذلك محال[1]. وإنما جاز: الحسن الوجه «وما أشبهه» وإدخال الألف واللام على حسن الوجه، لأن «حسناً» في المعنى منفصل، فإضافته غير حقيقية، والتأويل فيه التنوين، فكأنك قلت: حسن وجهه فلذلك جاز، فإذا قلت: حسن وجهٍ ثم أدخلت الألف واللام قلت: الحسن وجهاً، فتنصب الوجه على التمييز[2] /١٢٩ أو الشبه بالمفعول به، لمّا امتنعت الإضافة كما تقول: ضاربُ رجلٍ، ثم تقول: الضارب رجلاً، وتقول، هو الكريم حسباً والفاره عبداً، ويجوز: الحسن الوجه، لأنه مشبه بالضارب الرجل، لأن الضارب بمعنى الذي ضَربَ، والفعل واصلٌ منه إلى الرجل على الحقيقة، وقد قالوا: الضارب الرجل فشبهوه بالحسن الوجه، كما شبهوا الحَسنِ الوجه به في النصب، وعلى هذا أنشد:

الوَاهِبُ المائة الهجانِ وَعْبدِهَا عُوذاً تُزجّي خلفَها أطفالُها[3]

---

(١) محال، ساقطة في «ب».

(٢) النصب على التمييز لأنه نكرة.

(٣) من شواهد سيبويه ٩٤/١، وروايته: عوذاً تزجى بينها أطفالها. على عطف «عبدها» على المائة وهو مضاف إلى غير الألف واللام، فهو مثل: الضارب الرجل عبد الله. وقد غلط سيبويه في استشهاده بهذا، لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة وضميرها بمنزلتها، فكأنه قال: الواهب المائة وعبد المائة. يقول الشاعر. إن هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة، ويهب راعيها أيضاً.

وهو المراد من العبد، وخص الهجان، لأنها أكرمها. والهجان: البيض، يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع، وعوذاً: جمع عائذ وهو جمع غريب، والعائذ: الناقة إذا =

والوجه: النصب في هذا، وتقول هو الحسن وجهِ العبد، كما تقول هو الحسن العبد، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام، وتقول: على التشبيه بهذا «الضارب أخي الرجل»، كما تقول: الضارب الرجل، وتقول: مررت بالحسنِ الوجه الجميلة، ومررت بالحسن العبد النبيلةِ، فأما قولهم: الواهب المائة الهجان وعبدِها فإنما أردوا: عبدِ المائة كما تقول: كُل شاة / ١٣٠ وسخلها، بدرهم، ورب رجل وأخيه لما كان المضمر هو الظاهر جرى مجراه.

وقال أبو العباس رحمه الله في إنشادهم:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْر عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ عُكُوفَا[1]

أنه لا يجوز عنده في «بشر» إلا النصب، لأنهم إنما يخفضونه على البدل وإنما البدل أن توقع الثاني موقع الأول، وأنت إذا وضعت «بشراً» في موضع

= وضعت وبعد ما تضع أياماً حتى يقوى ولدها. وقيل: العوذ: الحديثات النتاج قبل أن توفي خمس عشرة ليلة. ثم هي مطفل بعده وتزجى: تسوق. والبيت للأعشى يمدح قيس بن معد يكرب. وانظر المقتضب ١٦٢/٤. وشعراء النصرانية /٣٧١، وشرح ابن عقيل /٣٣٧. والديوان /٢٧.

(١) من شواهد سيبويه جـ ٩٣/١ «على إضافة «التارك» إلى البكري تشبيهاً بالحسن الوجه لأنه مثله في إضافته إلى الألف واللام. «فبشر» لا يصح أن يكون بدلاً من «البكري» لأنه لا يصح أن يحل محله فلا يقال: أنا ابن التارك بشر.

والرواية المشهورة: عليه الطير ترقبه وقوعاً.

ترقبه: أي تنتظر انزهاق روحه، لأن الطير لا يقع على القتيل وبه رمق ففيه حذف مضاف. وصف الشاعر أن أباه قد صرع رجلاً من بكر فوقعت عليه الطير وبه رمق فجعلت ترقبه حتى يموت لتتناول منه، والوقوع هنا جمع واقع وهو ضد الطائر. والبيت: للمرار بن سعيد الفقعسي.

وانظر: ابن يعيش جـ ٧٢/٣، ٧٤، وشرح ابن عقيل /٣٩٤ والمفصل للزمخشري / ١٢٢.

الأول لم يكن إلا نصباً، فأما نظير هذا قولك: يا زيد أخانا، على البدل. وقال النحويون[١]: «بشر».

واعلم: أن كل ما يجمع بغير الواو والنون نحو: حسن وحسان فإن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسان قومه، من قبل أن هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع، ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد، لا كإعراب التثنية، والجمع السالم الذي على حد التثنية، فأما ما كان يجمع مسلماً بالواو والنون نحو: «منطلقين» فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدم فتقول: مررت برجل منطلق قومه، وأسماء الفاعلين وما يشبهها إذا ثنيتها أو جمعتها الجمع الذي على حد التثنية /١٣٢. بالواو والياء والنون لم تثن وتجمع إلا وفيها ضمير الفاعلين مستتراً، تقول: الزيدان قائمان، فالألف والنون إنما جيء بهما للتثنية، وتقول: الزيدون قائمون، فالواو والنون إنما جيء بهما للجمع، وليست بأسماء الفاعلين التي هي كناية كما هي في «يفعلان ويفعلون» لأن الألف في «يفعلان» والواو في «يفعلون» ضمير الفاعلين.

فإن قلت: الزيدان قائم أبواهما، لم يجز أن تثني «قائماً» لأنه في موضع «يقوم أبواهما» إلا في قول من قال: أكلوني[٢] البراغيث، فإنه يجوز على قياسه مررت برجل قائمين أبواه. فاعلم.

* * *

---

(١) قال سيبويه بعد أن ذكر البيت. . . سمعناه ممن يرويه عن العرب وأجرى بشراً على مجرى المجرور لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التنوين. . الكتاب ٩٣/١.

وقد خولف سيبويه في جر بشرٍ وحمله على لفظ البكري لأنك لو وضعته موضعه لم يتسع لك أن تقول: أنا ابن التارك بشر، كما لا تقول: الضارب زيد. والصحيح ما أجازه سيبويه لأخذه عن العرب.

(٢) أي أن الواو علامة للجمع وليست فاعلاً، لأنه لا يوجد فاعلان لفعل واحد.

شرح الثالث: وهو المصدر:

اعلم: أن المصدر يعمل عمل الفعل، لأن الفعل اشتق منه[١] وبُنِيَ مثله للأزمنة الثلاثة، الماضي والحاضر والمستقبل، نقول من ذلك: عجبت من ضرب زيد عمراً إذا كان زيد فاعلاً[٢] /١٣٣/ وعجبت من ضرب زيد عمروٌ. إذا كان زيدٌ مفعولاً، وإن شئت نونت المصدر وأعربت ما بعده بما يجب له لبطلان الإضافة فاعلاً كان أو مفعولاً فقلت: عجبت من ضرب زيد بكراً، ومن ضرب زيداً بكر، وتدخل الألف واللام على هذا فتقول عجبت من الضرب زيداً بكر، لا يجوز أن تخفض «زيداً» من أجل الألف واللام، لأنهما لا يجتمعان والإضافة كالنون والتنوين.

وقال قوم: إذا قلت: أردت الضرب زيداً إنما نصبته بإضمار فعل، لأن الضرب لا ينصب وهو عندي قول حسن.

واعلم: أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر، لأنه في صلته، وكذلك إن وكد ما في الصلة أو وصف، لو قلت: دارك أعجب زيداً دخول عمرو، فتنصب الدار بالدخول كان خطأ.

وقال قوم إذا قلت: أعجبني ضرب زيداً فليس من كلام العرب أن ينونوا، وإذا نونت عملت بالفاعل والمفعول ما كنت تعمل قبل التنوين، قالوا: فإن أشرت /١٣٤/ إلى الفاعل نصبت فقلت: أعجبني ضربٌ زيداً، وإن شئت رفعت وأردت: أعجبني أن ضُرِبَ زيد.

---

(١) لأن مذهب البصريين: أن المصدر أصل للفعل، فالمصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين: فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

(٢) ضرب، مصدر مضاف إلى فاعله وهو «زيد» فزيد مجرور لفظاً بالمضاف مرفوع حكماً لأنه فاعل.

(٣) حذفت واواً زائدة قبل «إذا».

مسائل من هذا الباب:

تقول: أعجب ركوبك الدابة زيداً، فالكاف في قولك: «ركو
مخفوضة بالإضافة، وموضعها رفع، والتقدير: أعجب زيداً أن ركبت الد
فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً، ويجري ما بعده
الأصل، وإضافته إلى الفاعل أحسن، لأنه له: كقول الله تعالى: ﴿ وا
دفع الله الناس بعضهم ببعض ﴾[1] وإضافته إلى المفعول حسنة، لأ
اتصل وفيه حل، وتقول: أعجبني بناء هذه الدار، وترى المجلود فتقول
أشد جلده، وما أحسن خياطة هذا الثوب، فعلى هذا تقول أعجب ر
الدابة عمرو زيداً إن أردت: أعجب أن ركب الدابة عمرو زيداً، فا
وعمرو وركب في صلة «أن» وزيد منتصب «بأعجب» خارج من الصلة فا
إن شئت قبل أعجب، وإن شئت جعلته بين «أعجب» وبين /١٣٥ الر
وكذلك: عجبت من دق الثوب القصار[2]، ومن أكل الخبز زيدٌ، ومن أ
الخبز زيداً فإن نونت المصدر أو أدخلت فيه ألفاً ولاماً امتنعت الإض
فجرى كل شيء على أصله فقلت: أعجب ركوب زيد الدابة عمراً،
شئت قلت: أعجب ركوب الدابة زيد عمراً، ولا يجوز أن تقدم الدابة،
زيداً قبل الركوب، لأنها من صلته، فقد صارا منه كالياء والدال من «ز
وتقول: ما أعجب شيء شيئاً إعجاب زيد ركوب الفرس عمرو، ونص
«إعجاباً» لأنه مصدر وتقديره: ما أعجب شيء شيئاً إعجاباً مثل إعج
زيد، ورفعت الركوب بقولك: «أعجب» لأن معناه: كما أعجب زيد
ركب الفرس عمرو، وتقول: أعجب الأكل الخبز زيد عمراً، كما وص
لك، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغبةٍ يتيم
مَقْرَبة ﴾[3]، فالتقدير: أو أن يطعم لقوله: وما أدراك، فعلى هذا يجري

---

(١) البقرة: ٢٥١.

(٢) القصار: قصر الثوب قصارة، وقصره: كلاهما، حوره ودقه، ومنه سمي القصار.

(٣) البلد: ١٤، وفي الآية المصدر منون.

ذكرت لك ولو قلت: عمراً أعجبني أن ضرب خالداً، كان خطأ، لأن /١٣٦ عمراً من الصلة.

ومن قال: هذا الضارب الرجل، لم يقل: عجبت من الضرب الرجل لأن الضرب ليس بنعت، والضارب نعت كالحسن، وهو اسم الفاعل من «ضرب» كما أن حسناً اسم الفاعل من «حسن» ويحسن، وهما نعتان مأخوذان من الفعل للفاعل، وتقول: أعجبني اليوم ضرب زيد عمراً، «إن جعلت اليوم» نصباً بأعجبني فهو جيد، وإن نصبته بالضرب كان خطأ، وذلك لأن الضرب في معنى «أن ضرب» وزيد وعمرو من صلته فإذا كان المصدر في معنى «إن فعل» أو «أن يفعل» فلا يجوز أن ينصب ما قبله، ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه فيؤخر بعض الاسم، ولا يقدم بعض الاسم على أوله، فإن لم يكن في معنى «إن فعل» وصلتها أعملته عمل الفعل إذا كان نكرة مثله، فقدمت فيه وأخرت وذلك قولك ضرباً زيداً، وإن شئت: زيداً ضرباً، لأنه ليس فيه معنى «أن»، إنما هو أمر، وقولك ضرباً زيداً ينتصب بالأمر، كأنك قلت: اضرب زيداً، إلا أنه صار بدلاً من الفعل لما حذفته /١٣٧ وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا: عجبت من طعامك طعاماً، يريدون: من إطعامك، وعجبت من دهنك لحيتك، يريدون: من دهنك، قال الشاعر:

أظليمَ إنَّ مُصابَكُم رَجُلاً　　أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[1]

أراد: إن أصابتكم.

---

(١) وروى البيت: أظلوم إن مصابكم.

والصواب: أظليم، كما رواه ابن السراج، لأنه مرحم «ظليمة» تصغير «ظلمة» وظليمة هو اسم المرأة المشبب بها، ويروى الشطر الثاني رد السلام.

ونسب هذا البيت للعرجي وللحارث بن خالد من أحفاد هشام بن المغيرة، وإلى عمر بن أبي ربيعة، وإلى أمية بن أبي الصلت. =

ومنه قوله:

وبَعْدَ عطائِكَ المئة الرِّتَاعا(١)

أراد: بعد إعطائك، وقال هؤلاء القوم: إذا جاءت الأسماء فيها المدح والذم وأصلها ما لم يسم فاعله رفعت مفعولها فقلت: عجبت من جنون بالعلم، فيصير كالفاعل وإنما هو مفعول. هذا مع المدح والذم ولا يقال ذلك في غير المدح والذم.

=

وانظر أخبار النحويين للسيرافي /٥٧، والاشتقاق لابن فارس /٩٩، ومجالس ثعلب /٢٧٠، والأغاني ٩٧/٣، والفاخر للمفضل بن سلمة /١٧٦، وأمالي ابن الشجري ١٠٧/١.

(١) منع البصريون إعمال اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره، كالثواب والكلام والعطاء إلا في الضرورة، أما الكوفيون والبغداديون فجوزوه قياساً إلحاقاً بالمصدر كالشاهد المذكور: وبعد عطائك..

وقال الكسائي: إمام أهل الكوفة إلا ثلاثة ألفاظ: الخبز والدهن والقوت، فإنها لا تعمل، فلا يقال: عجبت من خبزك الخبز ولا من دهنك رأسك ولا من قوتك عيالك.

وأجاز الفراء ذلك وحكى عن العرب مثل: أعجبني دهن زيد لحيته وانظر الهمع جـ ٩٥/٢. والشاهد عجز بيت للقطامي عمير بن شييم من بني تغلب. وصدره:

أكفراً بعدَ ردِ الموتِ عني وبعدَ عطائِكَ...

وكان يمدح زفر بن الحارث الكلابي، وقد أسره في حرب فمن عليه وأعطاه مئة من الإبل.

وانظر الكتاب جـ ٣٣١/١، والحجة لأبي علي جـ ١٣٥/١، وأمالي ابن الشجري /١٤٢، والتمام في تفسير أشعار هذيل /٧٢. والأغاني جـ ٣١٠/٢، والشعر والشعراء /٣٧٧، والخزانة جـ ٣٩١/١ والديوان /٣٧.

شرح الرابع:

وهو ما كان من الأسماء التي سموا الفعل بها: موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي، فما كان فيها في معنى ما لا يتعدى من الأفعال فهو غير متعدٍ، وما كان منها في معنى فعل متعدٍ تعدى، وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: فمنها اسم مفرد واسم مضاف، واسم استعمل مع /١٣٨ حرف الجر.

فالضرب الأول: قولك: هلم زيداً. ورويد زيداً، وحَـيَّ هل الثريد، وزعم أبو الخطاب[١]: أن بعض العرب يقول: حي هل الصلاة[٢]. ومن ذلك: تراكها ومناعها وهذه متعدية، والمعنى: اتركها وامنعها، وأما ما لا يتعدى فنحو: مه، وصه، وأيه.

والضرب الثاني: وهي الأسماء المضافة، ومنها أيضاً ما يتعدى وما لا يتعدى، فأما المتعدي فنحو: دونك زيداً، وعندك زيداً، وذكر سيبويه: أن أبا الخطاب حدثه بذلك[٣]، وحذرك زيداً، وحذارك زيداً، وأما ما لا يتعدى، فمكانك، وبعدك، وخلفك إذا أردت تأخر، وحذرته شيئاً خلفه، وفرطك إذا حذرته من بين يديه شيئاً وأمرته أن يتقدم، وأمامك، ووراءك.

والضرب الثالث: ما جاء مع أحرف الجر نحو: عليك زيداً، وإليك إذا قلت: تنح.

وذكر سيبويه: أن أبا الخطاب حدثه: أنه سمع من يُقال له إليك،

---

(١) أبو الخطاب: هو الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد المتوفى «١٧٧ هـ»، وكان أول من كتب تفسير الأشعار بين السطور، كما كان هو وعيسى بن عمر الثقفي أستاذي أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة والأصمعي، ترجمته: طبقات الزبيدي رقم ١١٠ ـ نزهة الألباء /٥٣، والمزهر جـ٢/٣١٣.

(٢) انظر الكتاب ١/١٢٣، جـ/٥٢.

(٣) انظر الكتاب ١ / ١٢٦.

فيقول: «إلـيَّ» في هذا الحرف وحده، كأنه قال له: تنح، فقال: أتنحى[١]، ولا يجوز مثل هذا في أخوات إلـيَّ[٢]، لأن / ١٣٩ هذا الباب إنما وضع في الأمر مع المخاطب، وما أُضيف فيه فإنما يُضاف إلى كاف علامة المخاطب المتكلم، ولا يجوز أن تقول: رويده زيداً ودونه عمراً، تريد غير المخاطب[٣]. وحكي أن بعضهم قـال: عليه رجـلاً ليسي، أي: غيري. وهـذا قليل شاذ[٤]. وجميع هذه الأسماء لا تصرف تصرف الفعل.

وحكي أن نـاساً من العـرب يقولـون: هلمي، وهلما، وهلموا[٥]، فهؤلاء جعلوه فعلاً والهاء للتنبيه، ولا يجوز أن تقدم مفعولات هذه الأسماء من أجل أن ما لا يتصرف لا يتصرف عمله، فأما قول الله تعالى: ﴿ كتابَ الله عَلَيْكُمْ ﴾[٦] فليس هو على قوله: عليكم كتاب الله، ولكنه مصدر محمول على ما قبله، لأنه لما قال: ﴿ حُرِّمت عليكم أُمهاتُكُم ﴾[٧] فأعلمهم: أن هذا مكتوب مفروض فكان بدلاً من قوله: كتاب الله ذلك، فنصب «كتاب[٨] الله» وجعل عليكم تبييناً.

---

(١) انظر الكتاب ١ /١٢٦.

(٢) مثل دوني وعلى: لأنهما ليس لهما قوة الفعل فيقاس.

(٣) لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه.

(٤) في الكتاب ١٢٦/١ قال سيبويه: وحدثني من سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليسي وهذا قليل شبهوه بالفعل

(٥) قال سيبويه: واعلم: أن ناساً من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل. يقولون: هلمي وهلما، وهلموا. الكتاب جـ ١٢٧/١ هذا على لغة بني تميم لأنهم يجعلونها فعلاً صحيحاً، ويجعلون الياء زائدة. وفي البحر المحيط ٢١٤/٣. كتاب الله: انتصب بإضمار الفعل، وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله: حرمت عليكم وكـأنه قيل: «كتب الله عليكم تحريم ذلك كتاباً».

(٦) النساء: ٢٤.

(٧) النساء: ٢٣.

(٨) نصب «كتاب الله» للمصدر.

مسائل من هذا الباب:

تقول: رويدكم أنتم وعبد الله، لأن المضمر في النية مرفوع /١٤٠/ ورويدكم وعبد الله، وهو قبيح، إذا لم تؤكده[١]، ورويدكم أنتم أنفسكم، ورويدكم أجمعون، ورويدكم أنتم أجمعون، كل حسن، وكذلك رويد، إذا لم يلحق فيه الكاف تجري هذا المجرى، وكذلك الأسماء التي للفعل جمعاً إلا أن هلم إذا لحقتها «لك»، فإن شئت حملت أجمعين، ونفسك على الكاف المجرورة، فقلت: هلم لكم أجمعين وأنفسكم، ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم، ألا ترى أنه يجوز: هذا لك نفسك، ولكم أجمعين، ولا يجوز: لك وأخيك، وإن شئت حملت المعطوف والتأكيد والصفة على المضمر المرفوع في النية فقلت: هلم لكم أجمعون، كأنك قلت: تعالوا أجمعون، وهلم لك أنت وأخوك، كأنك قلت: تعالى أنت وأخوك، فإن لم تلحق «لك» جرى مجرى رويد، ورويد يتصرف على أربع جهات، يكون أمراً بمعنى: أرود، أي، أمهل، ويكون صفة نحو: ساروا سيراً رويداً، أي سهلاً /١٤١/ وتكون حالاً، تقول: ساروا رويداً، أي متمهلين، وتكون مصدراً نحو: رويد نفسه، وذكر سيبويه: أنه حدثه به من لا يتهم: أنه سمع العرب تقول: ضعه رويداً [أي][٢] وضعاً رويداً[٣]. وتلحق «رويد» الكاف وهي في موضع «أفعل» تبيناً لا ضميراً[٤] فتقول: رويدك، ورويدكم، وإنما تلحقها

---

(١) قبح لحذف التوكيد، لكن إعرابه الرفع على كل حال. قال سيبويه ١/١٢٥. وتقول فيما يكون معطوفاً على الاسم المضمر في النية. وما يكون صفة له في النية كما تقول في المظهر، أما المعطوف فكقولك: رويدكم أنتم وعبد الله. كأنك قلت: افعلوا أنتم وعبد الله، لأن المضمر في النية مرفوع فهو يجري مجرى المضمر الذي ثنيت علامته في الفعل.

(٢) أضفت كلمة «أي» لأن السياق يقتضيها.

(٣) انظر الكتاب ١/١٢٤ ونصه كما يلي: .. ومن ذلك قول العرب: ضعه رويداً، أي: وضعا رويداً.

(٤) أي: زائدة للمخاطبة وليست باسم قال سيبويه جـ ١/١٢٤: واعلم: أن رويداً تلحقها الكاف وهي في: موضع «أفعل» وذلك قولك: رويدك زيداً ورويدكم زيداً.

لتبين المخاطب المخصوص فقط غير ضمير، وذلك إذ كانت تقع لكل مخاطب على لفظ واحد. ولك أن لا تذكرها، ومثلها في ذا: حيهل، وحيهلك، فالكاف للخطاب، وليست باسم، ومثل هذا في كلامهم كثير.

قال سيبويه: وقد يجوز عليكم أنفسكم وأجمعين، وقال: إذا قلت: عليك زيداً فقد أضمرت فاعلاً في النية، فإذا قلت: عليك أنت نفسك لم يكن إلا رفعاً. ولو قلت في: علـيَّ زيداً أنا نفسي، لم يكن إلا جراً، وإنما جاءت الياء والكاف لتفصلا بين المأمور والأمر في المخاطبة[1]، وكـذلك: حذرك بمنزلة عليك، والمصدر وغيره /١٤٢ في هذا الباب سواء، ومن جعل: رويد، مصدراً قال: رويدك نفسك إن حمله على الكاف وإن حمله على المضمر في النية رفع. قال: وأما قول العرب، رويدك نفسك فإنهم يجعلون النفس بمنزلة عبد الله إذا أمرته[2] به، وأما حيهلك، وهاءك وأخواتها فـلا يكون الكاف فيها إلا للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، لأنهن لم يجعلن مصادر. أما قولك: دونك زيداً، ودونكم إذا أردت تـأخر فنـظيرهـا من الأفعال، جئت يا فتى، يجوز أن تخبر عن مجيئك لا غير، وجائز أن تعديها فتقول: جئت زيداً، وكذلك تقول: علـيّ زيداً، وعليّ به، فإذا قلت: عليّ زيداً، فمعناه، أعطني زيداً، وإذا قلت: عليك زيداً فمعناه: خذ زيداً، ومعنى «حيهل» أقرب، وجائز أن يقع في معنى قرب، فأما قولك: أقرب، فكقولك: حيهل الثريد، أي: أقرب منه، وآته، وفتح حيهل كفتح خمسة عشر لأنهما شيئان[3] /١٤٣ جعلا شيئاً واحداً.

---

(١) انظر الكتاب ١/١٢٦ ـ ١٢٧.

(٢) انظر الكتاب ١/١٢٧.

(٣) قال سيبويه: ٢/٥٢: وأما حيهل التي للأمر فمن شيئين: يدلك على ذلك: حي على الصلاة. وأما المبرد فقال: حيهل: فإنما هي إسمان جعلا إسماً واحداً، وانظر المقتضب ٣/٢٠٥. أما إنها مفتوحة كفتح خمسة عشرة فمعناه: أنها مبنية.

فأما قول الشاعر:

يَوم كَثِيرٌ تُنادِيهِ وحيَّ هلُهْ[١]

فإنه جعله إسماً فصار كحضرموت ولم يأمر أحداً بشيء. وقد توصل بـ «على» كما وصلت بـ «هل» هذه، فمن ذلك: حيَّ على الصلاة. إنما معناه: اقربوا من الصلاة، وإيتوا الصلاة.

وفي «حيهل» ثلاث لغات: فأجودهن أن تقول: حيَّهلْ بعمر، فإذا وقفت قلت: حيهلا، الألف ها هنا لبيان الحركة كالهاء في قوله: كتابيه، وحسابيه، لأن الألف من مخرج الهاء ومثل ذلك قولك: أنا قلت ذاك، فإذا وقفت قلت: أناه. ويجوز: حيهلاً بالتنوين تجعل نكرة، ويجوز: حيهلا بعمر، وهي أردأ اللغات.

قال أبو العباس: وأما «حي هلا» فليست بشيء[٢].

---

(١) عجز بيت من شواهد سيبويه ٥٢/٢ على إعراب «حيهله» بالرفع، لأنه جعله وإن كان مركباً من شيئين ـ إسماً للصوت بمنزلة معد يكرب في وقوعه إسماً للشخص، وكأنه قال: كثير تناديه وحثه ومبادرته، لأن معنى قولهم: حي هل، عجل وبادر. وتكملته:

وهَيّـج الحيُّ من دار فظَلَ لهم يَومٌ كَثيرٌ...

وهيج: بمعنى فرق، ودار: وادٍ قريب من هجر. وظل استمر. قيل فاعل هيج ضمير غراب البين. والتنادي. مصدر تنادي، أي نادى القوم بعضهم بعضاً. وصف الشاعر: جيشاً سمع به وخيف منه فانتقل عن المحل من أجله وبودر بالانتقال قبل لحاقه. ولم ينسب لأحد معين غير أن شارح أبيات المفصل للزمخشري قال: هو للنابغة الجعدي يهجو به ليلى الأُخيلية وكانت بينهما مهاجاة.

وانظر: المقتضب ٢٠٦/٣. وشرح السيرافي ١٢٩/٤ والمفصل للزمخشري /١٥٤. وابن يعيش ٤٦/٤.

(٢) انظر المقتضب ٢٠٥/٣: لم يوجد النص الذي ذكره المؤلف، بل قال المبرد: ومن هذه الحروف «حيهل» فإنما هي اسمان جعلاً إسماً واحداً، وفيه أقاويل: فأجودها: حيهل بعمر، فإذا وقفت قلت: حيهلا، فجعلت الألف لبيان الحركة، جائز أن تجعله نكرة =

«وهلم» إنما هي لُمَّ، أي أقرب وها للتنبيه، إلا أن الألف حذفت فيها لكثرة الاستعمال وأنهما جعلا شيئاً واحداً، فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنين والمرأة وللجماعة من الرجال والنساء: هلم على لفظ واحد كما يفعلون /١٤٤ ذلك في الأشياء التي هي أسماء للفعل وليس بفعل قال الله عز وجل: ﴿والقَائِلِينَ لإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ[1] إِلَيْنَا﴾ واستجازوا ذلك لإخراجهم إياها عن مجرى الأفعال، حيث وصلوها بحرف التنبيه كما أخرجوا خمسة عشر من الإعراب. فأما بنو تميم: فيصرفونها[2] فيقولون للاثنين: هلما وللأنثى هلمي، كما تقول: رد، وردا، وردوا، واردِدن وردي.

قال أبو بكر: وقد مضى ذكر الأسماء التي تعمل عمل الفعل بعد أن ذكرنا الأسماء المرتفعة فلم يبق اسم يرتفع إلا أن يكون تابعاً لاسم[3] من الأسماء التي قدمنا ذكره وأن تكون مبنياً مشبهاً بالمعرب.

فأما التوابع فنحو: النعت، والتأكيد والبدل، والعطف، ونحن نذكرها بعد ذكر الأسماء المنصوبات والمجرورات، وأما ما كان من الأسماء مبنياً مشبهاً للمعرب فنداء المفرد نحو قولك: يا زيد، ويا حكم العاقلُ والعاقلَ، ويا حكمان، ويا حكمون، فهذا موضعه نصب وليس بمعرب وإنما حقه /١٤٥ أن يذكر مع ذكر المبنيات من أجل أنه مبني وينبغي أيضاً أن يذكر مع المنصوبات من أجل أن موضعه منصوب، فنحن نعيده إذ ذكرنا النداء إن

= فتقول: حيهلا يا فتى، وجائز أن تثبت الألف وتجعله معرفه، فلا تنون، والألف زيادة ومعناه: قربه، وتقديره في العربية: بادر بذكره.

(١) الأحزاب: ١٨.

(٢) استدل بنو تميم على تركيبها بدخول نون التوكيد فقالوا: هلمن، كأنك قلت: المُمن فأذهبت ألف الوصل. وهي عندهم بمنزلة: رد، وردا، وردى، وأرددن، كما تقول: هلم، وهلما، وهلمي، وهلممن، والهاء فضل وإنما هي هاء التنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم. انظر الكتاب ٢/١٥٨.

(٣) في الأصل: «للاسم».

شاء الله. وقبل أن نذكر المنصوبات نقدم ذكر المعرفة والنكرة للانتفاع بذلك فيها وفي المرفوعات أيضاً إن شاء الله.

* * *

باب المعرفة والنكرة

كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحداً بعينه إذا ذكر.

والنكرة تنقسم قسمين: فأحد القسمين: أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل: رجل، وفرس وحجر وجمل وما أشبه ذلك.

والقسم الثاني: أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة وعرض ذلك، في الأصل الذي وضع له غير ذلك، نحو أن يُسمى إنسان بعمرو، فيكون معروفاً بذلك في حيه، فإن سمي باسم آخر لم نعلم إذا قال القائل: رأيت عمراً، أي العمرين هو، ومن أجل تنكره دخلت عليه الألف واللام إذا ثنى وجمع /١٤٦.

وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها «رُبَّ» فيصلح ذلك فيها، أو ألف ولام فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة، أو تثنيها وتجمعها بلفظها من غير إدخال ألف ولام عليها، فجميع هذا وما أشبهه نكرة، والنكرة قبل المعرفة، ألا ترى أن الإنسان اسمه إنسان يجب له هذا الاسم بصورته قبل أن يعرف باسم، وأكثر الأسماء نكرات، وهذه النكرات بعضها أنكر من بعض، فكلما كان أكثر عموماً فهو أنكر مما هو أخص منه، فشيء أنكر من قولك: حي، وحي أنكر من قولك: إنسان، فكلما قل ما يقع عليه الاسم، فهو أقرب إلى التعريف، وكلما كثر كان أنكر، فاعلم.

ذكر المعرفة:

والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى[١]، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أُضيف إليهن.

فأما المكني: فنحو قولك: هو، وأنت، وإياك، والهاء في «غلامه وضربته» والكاف في غلامك، وضربك /١٤٧ والتاء في «قمتُ» وقمتِ وقمتَ يا هذا.

فأما المبهم: فنحو: هذا، وتلك، وأولئك، المكنيات والمبهمات موضع يستقصى ذكرها فيه إن شاء الله.

وأما العلم: فنحو: زيد وعمر وعثمان.

واعلم: أن اسم العلم على ثلاثة أضرب، إما أن يكون منقولاً من نكرة أو مشتقاً منها أو أعجمياً أعرب.

فأما المنقول: فعلى ضربين: أحدهما من الاسم والآخر من صفةٍ. أما المنقول من الاسم النكرة فنحو: حجر وأسد[٢]، فكل واحد من هذين نكرة في أصله فإذا سميت به صار معرفة، وأما المنقول من صفة فنحو: هاشم وقاسم، وعباس، وأحمر، لأن هذه أصولها صفات تقول: مررت برجل هاشم، ورجل قاسم، وبرجل عباس.

وأما الأسماء المشتقة: فنحو: عمر، وعثمان، فهذان مشتقان من عامر وعاثم وليسا بمنقولين، لأنه ليس في أصول النكرات عثمان، ولا/١٤٨ عمر، إلا أن تريد جمع عمرة.

---

(١) وهو الضمير، وهذا اصطلاح كوفي.

(٢) في المخطوط الجملة مضطربة هكذا: فأما المنقول فعلى ضربين: أحدهما من الاسم والآخر من صفة، فإما المنقول من اسم نكرة، وإما منقول من صفة، فأما المنقول من الاسم فنحو النكرة، فالأسم نحو: حجر وأسد..

فأسماء الأعلام لا تكاد تخلو من ذلك، فإن جاء اسم عربي لا تدري مِمَّ نقل أو اشتق فاعلم: إن أصله ذلك وإن لم يصل إلينا علمه قياساً على كثرة ما وجدناه من ذلك. ولا أدفع أن يخترع بعض العرب في حال تسميته اسماً غير منقول من نكرة ولا مشتق منها. ولكن العام والجمهور ما ذكرت لك.

وأما الأعجمية فنحو: إسماعيل، وإبراهيم، ويعقوب، فهذه أعربت من كلام العجم. وأما ما فيه الألف واللام، فإن الألف واللام يدخلان على الأسماء النكرات على ضربين: إمّا إشارة إلى واحد معهود بعينه أو إشارة إلى الجنس، فأما الواحد المعهود: فأن يذكر شيء فتعود لذكره فتقول: الرجل وكذلك الدار، والحمار وما أشبهه، كأن قائلاً قال: كان عندي رجل من أمره ومن قصته، فإن أردت أنْ يعود/١٤٩ إلى ذكره. قلت: ما فعل الرجل للعهد الذي كان بينك وبين المخاطب من ذكره، وأما دخولها للجنس فأن تقول: أهلك الناس الدينار والدرهم، لا تريد ديناراً بعينه ولا درهماً بعينه[1] ولكن كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِيْنَ آمَنُواْ﴾[2]... يدلك الاستثناء على أن الإنسان في معنى الناس[3] وأما ما أُضيف إليهن فنحو قولك: غلامك. وصاحبك وغلام ذاك، وصاحب هذه، وغلام زيد، وصاحب عمرو، وغلام الرجل. وصاحب الإمام ونحو ذلك.

مسائل في المعرفة والنكرة:

تقول: هذا عبد الله، فهذا اسم معرفة. وعبد الله اسم معرفة وهذا مبتدأ، وعبد الله خبره، فإن جئت بعد عبد الله بنكرة نصبتها على الحال، فقلت: هذا عبد الله واقفاً، وكذلك كل اسم علم يجري مجرى عبد الله وتقول: هذا أخوك، فهذا معرفة، وأخوك، معرفة بالإضافة إلى الكاف،

---

(١) وإنما يريد الجميع.

(٢) العصر: ٢، و «أل» في الإنسان لاستغراق الجنس.

(٣) ألا تراه قال: إلا الذين آمنوا ولا يُستثنى من الشيء إلا بعضه.

فإن/ ١٥٠ جئت بنكرة قلت: هذا أخوك قائماً، قال الله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[١]. وأجاز أصحابنا الرفع في مثل هذه المسألة[٢] على أربعة أوجه: أحدهما: أن تجعل «أخاك» بدلاً[٣] من «هذا» وتجعل قائماً خبر «هـذا»، والآخر: أن تجعل «أخاك» خبراً لـ «هذا» وتضمر «هذا» من الأخ كأنك قلت: هذا أخوك هذا قائم، وإن شئت أضمرت «هو» كأنك قلت: هذا أخوك هو قائم، وإن شئت كان «أخوك» وقائم خبراً واحداً[٤] كما تقول: هذا حلو حامض، أي: قد جمع الطعمين، ومثل هذا لا يجوز أن يكون «حلو» الخبر وحده ولا حامض الخبر وحده، حتى تجمعهما[٥]، وإذا قلت: هذا الرجل، ولم تذكر بعد ذلك شيئاً، وأردت بالألف واللام العهد، فالرجل خبر عن «هذا» فإن جئت بعد «الرجل» بشيء يكون خبراً جعلت «الرجل» تابعاً لـ «هذا» كالنعت، لأن المبهمة توصف بالأجناس، وكان ما بعده خبراً عن «هذا» فقلت: هذا الرجل عالم، وهذه/١٥١ المرأة عاقلة، وهـذا الباب جديد، فترفع «هذا» بالابتداء، وترفع ما فيه الألف واللام بأنه صفة وتجعلها كاسم واحد.

ومنه قول النابغة الذبياني:

تَـوَهَّمْـتُ آيـاتٍ لَهَـا فَعَـرفتهـا ... لِسِتَّةِ أعوامٍ، وذَا العامُ سَـابعُ[٦]

---

(١) هود: ٧٢. وقرىء في الشواذ «شيخ» بالرفع ـ الاتحاف/٢٥٩. وانظر سيبويه جـ ٢٥٨/١ والعامل المعنوي في الحال: الظرف، والجار والمجرور وحرف التثنية، نحو: ها أنا زيد قائماً، واسم الإشارة نحو. ذا زيد راكباً، وحرف النداء، نحو: يا ربنا منعماً، وانظر شرح الكافية ١٨٣/١.

(٢) أي: إذا قال: هذا أخوك قائم. انظر الكتاب ٢٥٨/١.

(٣) ويجوز أن يكون تبييناً «لهذا».

(٤) أي: أنه جمع ذا وذا.

(٥) لأنه لا يريد أن تنقض الحلاوة بالحموضة

(٦) من شواهد سيبويه جـ ٢٦٠/١ «على رفع» سابع خبراً عن «ذا» لأن «العام» من صفته. فكأنه قال: وهذا سابع. والآيات: العلامات. يقول: تفرست بعلامات هذه

فإن أردت بالألف واللام المعهود، جاز نصب ما بعده فقلت: هذه المرأة عاقلة، وهذا الرجل عالماً، فإذا كانت الألف واللام في اسم لا يراد به واحد من الجنس وهو كالصفة الغالبة نصبت ما بعد الاسم على الحال، وذلك قولك: هذا العباس مقبلاً، وإن كان الاسم ليس بعلم ولكنه واحد ليس له ثانٍ كان أيضاً الخبر منصوباً كقولك: هذا القمر منيراً، وهذه الشمس طالعة وكذلك إن أردت بالاسم أن تجعله يعم الجنس كله، ويكون إخبارك عن واحده كإخبارك عن جميعه كان الخبر منصوباً كقولك: هذا الأسد مهيباً، وهذه العقرب مخوفة، إذا لم ترد عقرباً تراها ولا أسداً تشير إليه/١٥٢ من سائر الأسد، ولا يجوز: هذا أنا، وهذا أنت، لأنك لا تشير للإنسان إلى نفسه ولا تشير إلى نفسك، فإن أردت التمثيل أي: هذا يقوم مقامك ويغني غناءك، جاز أن تقول: هذا أنت، وهذا أنا، والمعنى: هذا مثلك، وهذا مثلي، وأما قولك: هذا هو فبمنزلة قولك: هذا عبد الله إذا كان هو إنما يكون كناية عن عبدالله وما أشبهه، ألا ترى أنك تكون في حديث إنسان فيسألك المخاطب عن صاحب القصة من هو؟ فتقول: هذا هو، وقال قوم: إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين «ها وذا» وينصبون أخبارها على الحال فيقولون: ها هو ذا قائماً، وها أنذا جالساً، وها أنت ذا ظالماً، وهذا الوجه، يسميه الكوفيون التقريب[1]، وهو إذا كان الاسم ظاهراً جاء بعد «هذا» مرفوعاً ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة/١٥٣، فأما البصريون فلا

= الدار. ولم أتعرف عليها إلا بعد نظر واستدلال لفرط خفائها.

وفي بعض طبعات الديوان: ما عرفتها.

وانظر المقتضب ٣٢٢/٤، والصاحبي/٨٥، وشرح السيرافي ١٩٩/٣ والحجة ١٩٣/١. والعيني ٤٨٢/٤. والديوان/٤٨.

(١) أضاف الكوفيون إلى «كان» وأخوتها، «هذا وهذه» وفي الاحتياج إلى مرفوع ومنصوب وذلك إذا قصد بهما التقريب قال الفراء: أن يكون ما بعد «هذا» واحداً لا نظير له، فالفعل حينئذ أيضاً منصوب: وإنما نصبت الفعل لأن «هذا» ليس بصفة للأسد، إنما دخلت تقريباً.. أنظر معاني القرآن ٨/١.

=

ينصبون إلا الحال[١]. وتقول: هذا هذا، على التشبيه، وهذا ذاك، وهذا هذه.

وآعلم: أن من الأسماء مضافات إلى معارف ولكنها لا تتعرف بها، لأنها لا تخص شيئاً بعينه، فمن ذلك: مثلك، وشبهك، وغيرك، تقول: مررت برجل مثلك وبرجل شبهك، وبرجل غيرك، فلو لم يكن نكرات ما وصف بهن نكرة وإنما نكرهن معانيهن، ألا ترى أنك إذا قلت: مثلُكَ. جاز أن يكون «مثلك» في طولك أو لونك أو في علمك، ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء لكثرتها وكذلك شبهك وأما غيرك فصار نكرة، لأن كل شيء مثل الشيء عداك فهو غيرك، فإن أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة، وأما شبيهك فمعرفة، ولم يستعمل كما استعمل «شبهك» المعروف بأنه يشهبك، وتقول/١٥٤ هذا واقفاً زيد، وهذا واقفاً رجل، فتنصب «واقفاً» على الحال، وإن شئت رفعت فقلت هذا واقف رجل فتجعل «واقفٌ» خبر «هذا» ورجل بدل منه، وكذلك زيد وما أشبهه وينشد هذا البيت على وجهين:

أتـرضى بـأَنَّـا لَمْ تَجِفَّ دِمـاؤُنَـا ... وهـٰذا عَرُوس باليَمَامَةِ خَـالِدُ[٢]

= وكان ثعلب يقول. إن الكوفيين يسمون «هذا زيد القائم» تقريباً، أي قرب الفعل به، وحكى: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً أي: الخليفة قادم. فكلما رأيت «هذا» يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب.. مجالس ثعلب/٤٢٧.

(١) في الكتاب ١/٧٦٠ باب ما يرتفع فيه الخبر، لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر، لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ، فأما النصب فقولك· هذا الرجل منطلقاً، جعلت الرجل مبنياً على «هذا» وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقاً وقال المبرد. تقول: هذا الرجل قائماً، كقولك: هذا زيد قائماً. أنظر المقتضب ٤/٣٢٢.

(٢) الشاهد فيه «عروس» رفعاً ونصباً، وكذلك استعمال عروس للذكر والمؤنث. وانظر: شرح السيرافي ١/٤، نسخة البغدادي، وتثقيف اللسان/١٠٣، وتقويم اللسان/١٥٧، ولحن العامة للزبيدي/٢٥.

فينصب «عـروس» ويرفع. وتقول: هذا مثلك واقف، وهذا غيرك منطلق، لما خبرتك به من نكرة مثلك وغيرك، وقد يجوز أن تنصب فيكون النصب أحسن فيها منه في سائر النكرات. لأنها في لفظ المعارف. وإن كانت نكرات فيقول: هذا مثلك منطلقاً، وهذا حسن الوجه قائماً وقد عرفتك أن «حسن الوجه» نكرة، ولذلك جاز دخول الألف واللام عليه، وأفضل منك، وخير منك نكرة أيضاً، إلا أنه أقرب إلى المعرفة من حسن، وفاضل، فتقول: هذا أفضل منك قائماً/١٥٥ فإن قلت: «زيد هذا» فزيد مبتدأ وهذه خبره، والأحسن أن تبدأ «بهذا» لأن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ، فإن قلت، زيد هذا عالم جاز الرفع والنصب، فالرفع على أن تجعل «هذا» معطوفاً على «زيد» عطف البيان وترفع «عالماً» بأنه خبر الابتداء، وإن جعلت «هذا» خبراً لزيد، نصبت «عالمً» على الحال. واعلم: أن «ذلك» مثل «هذا» تقول: إن ذلك الرجل عالم، كما تقول: إن هذا الرجل عالم. وإن ذلك الرجل أخوك، كما تقول: إن هذا الرجل أخوك. والكوفيون يقولون: هذا عبد الله أفضل رجل وأي رجل، فيستحسنون رفع ما كان فيه مدح أو ذم، ورفعه عندهم على الاستئناف، وعلى ذلك يتأولون قول الشاعر[1]:

مَـنْ يـكُ ذا بَتٍّ فـهـذا بَـتِّي مُـقَـيِّظ «مُـصَـيِّـف» مُـشَـتِّي

---

(١) من شواهد سيبويه ١٥٨/١، على تعدد خبر مبتدأ واحد من غير عطف، فقوله ـ مقيظ ـ مصيف ـ مشتي ـ كلها أخبار تعددت بلا فاصل.

والبت: كساء غليظ، وقيل: طيلسان من خز، ومقيظ ـ بكسر الياء المشددة ـ أي: يصلح لـلاستعمـال في زمن القيظ، وكـذلـك ـ مصيف ـ ومشتٍ، أي: يصلح للاستعمال فيهما.

وهذا الرجز لم ينسبه سيبويه، وكذلك الأعلم. وقد وجدته في زيادات ديوان رؤبة اس العجاج وروى بعده قوله:

أخدتُهُ مِنْ نعجاتٍ ستِّ

وروى صاحب اللسان هده الزيادة مع الشاهد ولم ينسبها لقائل معين، وزاد على ذلك في مكان آخر:

وهذا عند البصريين: من باب حلو حامض[1]، أي: قد جمع أنه مقيظ وأنه مصيف مشتي ففيه هذه الخلال. وآعلم: أن من كلام العرب أسماء قد وضعتها موضع/١٥٦ المعارف، وليست كالمعارف التي ذكرناها وأعربوها وما بعدها إعراب المعارف، وذلك نحو قولهم للأسد: أبو الحارث وأسامة، وللثعلب: ثعالة وأبو الحصين وسَمْسَم، وللذئب: دألان وأبو جعدة، وللضبع: أم عامر وحضاجر، وجعَار، وجَيْأل، وأم عَنْتَل وقثام، ويقال للضبعان: قُثَم وهو الذكر منها، وللغراب: ابن بَريح.

قال سيبويه: فإذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد: هذا الأسد[2]، أي هذا الذي سمعت باسمه أو هو الذي عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيداً وعمراً، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم، وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس، ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب، وما يثبت معهم بأسماء: كزيد وعمرو[3]، ومن ذلك: أبو جُخادب وهو شيء يشبه الجُنْدبُ، غير/١٥٧ أنه أعظم منه وهو ضرب من الجنادب، كما أن بنات أوبر ضرب من الكمأة وهي معرفة، وابن قِتْرَة ضرب من الحيات، وابن آوى[4]

سودٍ كنعاجِ الدشتِ

وانظر: شرح السيرافي ٤/١، والجمهرة لابن دريد ٢٢/١. وأمالي ابن الشجري ٢٥٥/٢، والمسلسل/٢٠٩، والإنصاف/٣٨٧.

(١) أي: أن حلواً حامضاً يعربان خبراً لما قبلهما وكأنهما اسم واحد

(٢) انظر الكتاب ٢٦٣/١ - ٢٦٤.

(٣) الكتاب ٢٦٤/١.

(٤) في حياة الحيوان ٩٨/١ ابن آوى جمعه بنات آوى ولا ينصرف، وكنيته: أبو أيوب وأبو كعب، وأبو وائل، وسمى ابن آوى لأنه يأوي إلى عواء أبناء جنسه وانظر عجائب المخلوقات ١٨٠/٢.

معرفة. ويدلك على أنه معرفة أن آوى غير مصروف، وابن عرس[١] وسامُّ أبرص[٢]. وبعض العرب يقول: أبو بريص، وحمار قبان[٣]: دويَبة كأنه قال في كل واحد من هذا الضرب هذا الذي يعرف من أحناش[٤] الأرض بصورة كذا، فاختصت العرب لكل ضرب من هذه الضروب اسماً على معنى يعرفها بها، فعلى هذا تقول: هذا ابن آوى مقبلاً ولا تصرف آوى، لأنه معرفة، ولأنه على وزن «افعلَ» وتنصب مقبلاً كما نصبته في قولك: هذا زيد مقبلاً، وحكم جمعها حكم زيد إلا أن منها ما ينصرف وما لا ينصرف، كما تكون الأسماء المعارف وغيرها. وقد زعموا: أن بعض العرب يقول: هذا ابن عرس مقبل فيرفعه على وجهين فوجه مثل: هذا زيد مقبل، ووجه على أنه جعل عرساً نكرة فصار المضاف إليه نكرة[٥]، وأما ابن مخلص وابن لبون وابن ماءٍ فنكرة لأنها/١٥٨ تدخلها الألف واللام.

وآعلم: أن في كلامهم أسماء معارف بالألف واللام وبالإضافة غلبت على أشياء فصارت لها كالأسماء والأعلام مثل: زيد وعمرو نحو: النجم،

---

(١) ابن عرس: في كتاب عجائب المخلوقات للقزويني ١٨١/٢: ابن عرس: حيوان دقيق طويل هو عدو للفأر يدخل حجرها ويخرجها ويحب الحلي والجواهر فيسرقها.

(٢) في عجائب المخلوقات٢/٤٧٦: سام أبرص،الوز هو الصغير الرأس الطويل الذنب.

(٣) حمار قبان: قال الدميري في حياة الحيوان ٢٣٢/١: دويبة مستديرة بقدر الدينار ضامرة البطن متولدة من الأماكن الندية، ووزن قبان: فعلان بدليل منع صرفه في قول الشاعر:

يـا عـجبـاً لقـد رأيتَ عـجبـاً ... حِمـارَ قَـبّـانَ يـسـوقُ أرنَـبـا

وقد تكلم على هذا الرجز بإفاضة البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ١٦٧ - ١٧٤

(٤) الأحناش: دواب الأرض من الحيات وغيرها، أو هو كل شيء من الدواب والطير.

(٥) أي: جعل ما بعده نكرة فصار مضافاً إلى نكرة بمنزلة قولك: هذا رجل منطلق

وانظر الكتاب ٢٦٥/١. قال سيبويه: وقد زعموا أن بعض العرب يقول: هذا ابن عرس مقبل، فرفعه على وجهين: فوجه مثل: هذا زيد مقبل، ووجه على أنه جعل ما بعده نكرة فصار مضافاً إلى نكرة بمنزلة قولك: هذا رجل منطلق.

تعني الثريا وابن الصِّعَق[١] وابن رألان[٢] وابن كُراع[٣] فإن أخرجت الألف واللام من النجم وابن الصعق تنكر.

وزعم الخليل[٤]: أن الذين قالوا: الحارث والحسن والعباس إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، كأنه وصف غلب عليه، ومن قال: حارث وعباس، فهو يجريه مجرى زيداً[٥]. وأما السِّماك[٦] والدِّبران[٧] والعَيُّوق[٨] وهذا النحو فإنما يلزمه الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه كالصفات الغالبة وإنما أُزيل عن لفظ السامك والدابر والعايك فقيل: سِمَاك ودَبَران وعَيّوق للفرق، كما فصل بين العِدلْ[٩] والعديل[١٠] وبناء حصين[١١] وامرأة حصان[١٢].

قال سيبويه: فكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة، فإن كان عربياً تعرفه ولا تعرف الذي اشتق منه فإنما ذلك لأنا جهلنا ما علم غيرنا أو يكون[١٣]/ ١٥٩ الآخر لم يصل إليه علم ما وصل إلى الأول المسمى.

---

(١) الصعق: في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق، وهو لقب خالد بن نفيل فارس بني كلاب.

(٢) رألان: ولد النعامة.

(٣) كراع: اسم يجمع الخيل، والسلاح، والكراع من اليقن المستدق الساق العاري من اللحم.

(٤) أنظر الكتاب ١/ ٢٦٧.

(٥) الكتاب ١/ ٢٦٧.

(٦) السماك: الشيء الذي سمك وارتفع.

(٧) الدبران: يقال لكل شيء صار خلف شيء دبران.

(٨) العيوق: يقال لكل شيء عاق عن شيء عيوق.

(٩) العدل: لا يكون إلا للمتاع.

(١٠) العديل: ما عادلك من الناس.

(١١) حصين: بناء محرز لمن يلجأ إليه.

(١٢) حصان: صفة للمرأة المحرزة لفرجها.

(١٣) الكتاب ١/ ٢٦٨.

قال: وبمنزلة هذه النجوم الأربعاء والثلاثاء[1]، يعني: أنه أُريد به الثالث والرابع فأُزيل لفظه كما فعل بالسماك. وتقول: هذان زيدان منطلقان، فمنطلقان صفة للزيدين وهو نكرة وصفت به نكرة، قال وتقول: هؤلاء عرفات[2] حسنة، وهذان أبانان[3] بينين[4]، والفرق بين هذا وبين زيدين أن زيدين لم يجعلا اسماً لرجلين بأعينهما وليس هذا في الأناس ولا في الدواب، إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك، من قبل أن الأماكن لا تزول فصار أبانان، وعرفات كالشيء الواحد.

والذي والتي: معرفة ولا يتمان إلا بصلة، ومن وما يكونان معرفة ونكرة، لأن الجواب فيهما يكون بالمعرفة والنكرة، وأيهم وكلهم وبعضهم، معارف بالإضافة وقد تترك الإضافة وفيهن معناها قائم، وأجمعون وما أشبهها معارف، لأنك لا تنعت بها إلا معرفة ولا يدخل عليها/ ١٦٠ الألف واللام.

وقال الكسائي: سمعت: هو أحسن الناس هاتين، يريد عينين فجعله نكرة. وهذا شاذ غير معروف. ويكون «ذا» في موضع الذي، فتقول: ضربت هذا يقوم وليس بحاضر، تريد: الذي يقوم، قالوا: وقد جاء هذا في الشعر.

ذكر الأسماء المنصوبات:

الأسماء المنصوبات تنقسم قسمة أولى على ضربين:

---

(١) الكتاب ١/٢٦٨.

(٢) عرفات: جبلان في مكة أو موضع فيها، وعرفات معرفة يدل على ذلك عدم دخول الألف واللام عليها.

(٣) أبانان بينين: أبانان: جبلان في البادية، وقيل: هما جبلان: أحدهما: أسود، والآخر: أبيض، فالأبيض لبني أسد، والأسود لبني فزارة بينهما نهر يقال له الرمة بتخفيف الميم وبينهما نحو من ثلاثة أميال وهو اسم علم لها. وبينين يعرب حالاً.

(٤) أنظر الكتاب ١/٢٦٨.

فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب.

والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تما بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب.

والضرب الأول: ينقسم على قسمين: مفعول، ومشبه/١٦١ بمفعول.

والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه.

شرح الأول:

وهو المفعول المطلق، ويعني به المصدر.

المصدر اسم كسائر الأسماء، إلا أنه معنى غير شخص. والأفعال مشتقة منه[1] وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرفها.

والمصدر: هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين، فمعنى قولك: قام زيد، وفعل زيد. قياماً سواء، وإذا قلت: ضربت فإنما معناه أحدثت ضرباً وفعلت ضرباً فهو المفعول الصحيح. ألا ترى أن القائل يقول: من فعل هذا القيام؟ فتقول: أنا فعلته، ومن ضرب هذا الضرب الشديد؟ فتقول: أنا فعلته. تريد: أنا ضربت هذا الضرب. وقولك ضربت هذا الضرب، وقولك

---

(١) هذا على مذهب البصريين الذين يرون أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه بينما يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضرباً وقام قياماً، ولكل منها حجج ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف. أنظر مسألة/٢٨ الجزء الأول.

ضربت زيداً لا يصلح أن تغيره بأن تقول: فعلت زيداً لأنه ليس بمفعول لك/١٦٢ فإنما هو مفعول لله تعالى، فإذا قلت: ضربت زيداً، فالفعل لك دون زيد، وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر، فعلى هذا تقول: قمت قياماً، وجلست جلوساً، وضربت ضرباً، وأعطيت إعطاءً، وظننت ظناً، واستخرجت استخراجاً، وانقطعت انقطاعاً، واحمررت احمراراً، فلا يمتنع من هذا فعل منصرف البتة.

ومصدر الفعل الذي يعمل فعله[1] فيه يجيء على ضروب: فربما ذكر توكيداً نحو قولك: قمت قياماً، وجلست جلوساً، فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك مصدره، وضرب ثانٍ تذكره للفائدة نحو قولك: ضربت زيداً ضرباً شديداً، والضرب الذي تعرف. وقمت قياماً طويلاً، فقد أفدت في الضرب أنه شديد، وفي القيام أنه طويل، وكذلك إذا قلت: ضربت ضربتين وضربات، فقد أفدت المرار وكم مرة ضربت.

قال سيبويه: تقول: قعد قِعْدَةَ سوء وقعد قعدتين[2]/١٦٣ لما عمل في الحدث ـ يعني المصدر ـ عمل في المرة منه والمرتين، وما يكون ضرباً منه وإن خالف اللفظ. فمن ذلك: قعد القرفُصاء[3]، واشتمل الصَّمَّاء[4]، ورجع القهقرى، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه[5].

قال أبو العباس قولهم: القرفصاء واشتمل الصمّاء، ورجع القهقرى هذه حلى وتلقيبات لها، وتقديرها: اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم

---

(١) نحو: ضرب ضرباً.

(٢) أنظر الكتاب ١/١٥.

(٣) قعود القرفصاء: أن يجلس الرجل على إليتيه ويلصق فخذيه ببطنه يحتبي بيديه.

(٤) اشتمال الصماء: أن يرد الرجل كساءه من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيهما جميعاً.

(٥) أنظر الكتاب ١/١٥.

وكذلك أخواتها. قال: وجملة القول: إن الفعل لا ينصب شيئاً إلا وفي الفعل دليل عليه، فمن ذلك المصادر لأنك إذا قلت: قام ففي «قام» دليل على أنه: فعل قياماً، فلذلك قلت: قام زيد قياماً فعديته إلى المصدر، وكذلك تعديه إلى أسماء الزمان، لأن الفعل لا يكون إلا في زمان، وتعديه إلى المكان لأنه فيه يقع، وتعديه إلى الحال، لأنه لأفعل إلا في حال وأحق ذلك به المصدر، لأنه مشتق من لفظه ودال عليه.

وآعلم/١٦٤: أنَّ «أنْ» تكون مع صلتها في معنى المصدر، وكذلك «ما» تكون مع صلتها في معناه وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة، إلا أن صلة «ما» لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلى «ما» لأنها اسم، وما في صلة «أن» لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع، لأن، «أن» حرف والحروف لا يكنى عنها ولا تضمر، فيكون في الكلام ما يرجع إليها، والذي يوجب أن «ما» اسم وأنها ليست حرفاً «كأنْ»: أنها لو كانت «كأن» لعملت في الفعل كما عملت «أن» لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين[1]، فتقول يعجبني أن يقوم زيد، تريد: قيام زيد، ويعجبني ما صنعت تريد: صنيعك، إلا أن هذين وإن كانا

---

(١) أنظر: المقتضب ٣/٢٠٠، والكتاب ١/٣٦٧، و١/٤١٠.
الأخفش يقول: أعجبني ما صنعت، أي: ما صنعته، كما تقول: أعجبني الذي صنعته، ولا يجيز: أعجبني ما قمت، لأنه لا يتعدى، وقد خلط فأجاز مثله. قال المبرد: والقياس والصواب قول سيبويه. والذي يبدو أن رأي المبرد هنا واضح في أنه يرى أن «ما» المصدرية حرف لا اسم، فقد ارتضى مذهب سيبويه وجعله الصواب وضعف مذهب الأخفش ثم رماه بالتخليط. لكن بعد هذا ينسب الرضي والسيوطي إلى المبرد بأنه يرى أن «ما» المصدرية اسم كما يراه الأخفش. وفي شرح الكافية ٢/٥١: و«ما» المصدرية حرف عند سيبويه واسم موصول عند الأخفش والرماني والمبرد. وفي الهمع: ١/٤٨، الخامس: «ما» خلافاً لقوم منهم المبرد والمازني والسهيلي وابن السراج والأخفش في قولهم: إنها اسم، مفتقرة إلى ضمير

قد يكونان في معنى المصادر فليس يجوز أن يقعا موقع المصدر في/١٦٥ قولك: ضربت زيداً ضرباً، لا يجوز أن تقول: ضربت زيداً أن ضربت، تريد: ضرباً، ولا ضربت زيداً ما ضربت، تريد: معنى «ضرباً»، وأنت مؤكد لفعلك، ويجوز: ضربت ما ضربت، أي: الضرب الذي ضربت، كما تقول: فعلت ما فعلت، أي: مثل الفعل الذي[1] فعلت، وتقول: فعلت ما فعل زيد، أي: كالفعل الذي فعل زيد، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال، لأن فعلك لا يكون فعل غيرك. قال الله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[2] والتأويل عندهم والله أعلم كالخوض الذي خاضوا.

* * *

مسائل من هذا الباب:

تقول: ضربته عبد الله، تضمر الضرب، تعني: ضربت الضرب عبد الله ولو قلت ضربت عبد الله ضرباً، وضربته زيداً، ما كان به بأس على أن تضمر المصدر.

وآعلم: أنه لا يجوز أن تعمل ضمير المصدر، لا تقول: سرني ضربك عمراً وهو زيداً، وأنت تريد: وضربك زيداً، لأنه إنما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق الأفعال منه، ألا ترى أن «ضرب» مشتق من الضرب، فإنما

---

(١) يرى ابن السراج: أن «ما» اسم مفتقر إلى ضمير. وأكثر النحاة يرى أنها إذا كانت بمعنى المصدر لا تحتاج إلى ضمير لأنها حرف، والدليل على أنها حرف: أنها تدخل على الفعل كدخول «أن» ولا خلاف أن «أن» لا تضمر ولا يعود إليها ضمير من صلتها، كذلك يلزم في «ما» لأنها بمنزلتها في دخولها على الفعل وكونها في تأويل المصدر، قال سيبويه ٣٦٧/١: «وما إذا كانت والفعل مصدر بمنزلة إن». وقال: ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر، «فما» مع الفعل بمنزلة اسم نحو: النقصان والضرر، كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيد فهو ما أحسن كلامه زيداً، ولولا «ما» لم يجز الفعل بعد «إلا» في ذا الموضع كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير «ما» وانظر المقتضب ٢٠٠/٣

(٢) التوبة: ٦٩.

يعمل الضرب/١٦٦ وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهراً غير مضمر، وإنما يعمل لشبهه بالفعل، فكما أن الفعل لا يضمر، فكذلك المصدر، لا يجوز أن يقع موقع الفعل وهو مضمر، وإنما جاز إضمار المصدر لأنه معنى واحد[١]، ولم يجز إضمار الفعل لأنه معنى وزمان، ولو أُضمر لصار اسماً. وتقول: مررت بهم جميعاً، إذا عنيت أنك لم تترك منهم أحداً، أو: مررت بهم كلاً، قال الأخفش: كل وجميع ها هنا بمنزلة المصادر كأنك قلت: مررت بهم عماً ومررت بهم كلاً، أي: مروراً عماً وكلاً، فكل وجميع ها هنا بمنزلة المصادر، كأنك قلت: مررت بهم عماً، ومررت بهم عماً لهم، وكأنك قلت: طررتهم طراً[٢] وليس الجميع والكل بالقوم، كما أن الطر والقاطبة ليس بالقوم، يعني إذا قلت: مررت بهم قاطبة وطراً فكأنك قلت: جمعتهم/١٦٧ جمعاً، وكذلك في طر كأنك قلت: طررتم، أي أتيت عليهم طراً.

وذكر سيبويه: هذا في باب ما ينتصب لأنه حال وقع فيه الخبر وهو اسم. وقال: من ذلك: مررت بهم جميعاً وعامة وجماعة، وقال: هذه أسماء متصرفة، ولا يجوز أن يدخل فيها الألف واللام[٣].

وزعم الخليل: أن قاطبة، وطراً لا يتصرفان، وهما في موضع المصدر[٤].

وآعلم: أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك: أتاني زيد مشياً، فقولك: مشياً قد أغنى عن ماشٍ، ويمشي، إلا أن التقدير: أتاني يمشي مشياً، فمن ذلك: قتلته صبراً،

---

(١) لأن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث.

(٢) طراً: متفرقاً.

(٣) الكتاب: جـ ١/١٨٨ - ١٨٩.

(٤) الكتاب جـ ١/١٨٩.

ولقيته فجأة ومفاجأة، وكفاحاً ومكافحة، و[لقيته][١] عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً، وعدواً، وأخذت عنه سماعاً وسمعاً[٢].

قال سيبويه: وليس كل مصدر يوضع هذا الموضع، ألا ترى أنه لا يحسن: أتانا سرعة ولا رجلة[٣]، قال/١٦٨ أبو العباس: ليس يمتنع من هذا الباب شيء من المصادر أن يقع موقع الحال إذا كانت قصته هذه القصة[٤] وخالف سيبويه، وقد جاء بعض هذه المصادر يغني عن ذكر الحال بالألف واللام نحو: أرسلها العراك، والعراك لا يجوز أن يكون حالاً ولا ينتصب انتصاب الحال وإنما انتصب عندي على تأويل: أرسلها تعترك العراك[٥]، فـ «تعترك» حال والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك، ودل على «تعترك» فأغنى

---

(١) أضفت كلمة «لقيته» لأن السياق يقتضيها.

(٢) كل هذه النصوص تشير إلى أن ابن السراج يعرب المصدر حالاً بتأويله بوصف. ولكن قد يفهم من هذا النص أنه يعرب المصدر مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف قال هنا: أتاني زيد مشياً «فقولك» مشياً قد أغنى عن ماش، ويمشي، إلا أن التقدير: أتاني يمشي مشياً.

(٣) أنظر الكتاب ١٨٦/١، والرجلة: المشي راجلاً.

(٤) المقتضب ٢٤٤/٣، قال المبرد: ولو قلت: جئته إعطاء لم يجز، لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعياً فهذا جيد، لأن المجيء يكون سعياً. قال الله عز وجل: ﴿ثم ادعهن يأتينك سعياً﴾، فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها ويجري مع كل صنف منها. وكلام المبرد هنا صريح في أن المصدر يقع بقياس حالاً إذا كان نوعاً من فعله، وكرر هذا في ٢٦٩/٣. أنظر حاشية الخضري ٢٣٠/١ والهمع ٢٣٨/١، والأشموني ٦١/٢.

(٥) يرى أن «العراك» نائب عن الحال وليس بحال، وإنما التقدير: أرسلها معتركة، ثم يجعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له فصار «يعترك» ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه، لأن حقيقة الحال أن تكون بالصفات، ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام، ولم تقل العرب: أرسلها المعتركة، ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال.

عنه، وكذلك: طلبته جهدك[1] وطاقتك، كأنك قلت: طلبته تجتهد جهدك، وتطيق طاقتك، أي: تستفرغهما في ذلك.

ومذهب سيبويه أن قولهم: مررت به وحده، وبهم وحدهم، ومررت برجل وحده، أي مفرد، أقيم مقام مصدر «يقوم» مقام الحال، وقال: ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشـرة[2]. وزعم الخليل: أنه إذا نصب[3] فكأنه قال: مررت بهؤلاء/١٦٩ فقط، مثل وحده في معناه، أي: أفرقهم[4]. وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول ويعربونه كإعرابه توكيداً له.

قال سيبويه، ومثل خمستهم قول الشماخ:

آتتني سُلَيمٌ قَضَّها بقضيضِها[5]. . . .

---

(١) في الكتاب ١٨٧/١. وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة. وذلك قولك: طلبته جهدك كأنه قال. اجتهاداً وكذلك طلبته طاقتك، وفي المخصص ٢٢٧/٤، وأما ما جاء منه مضافاً معرفة، فقولك: طلبته جهدك وطاقتك، وفعلته جهدي وطاقتي وهي في موضع الحال، لأن معناه. مجتهداً ولا يستعمل هذا مضافاً، لا تقول: فعلته طاقة، ولا جهداً

(٢) أنظر الكتاب ١٨٧/١.

(٣) أي ثلاثة.

(٤) أنظر الكتاب ١٨٧/٢، ونص الكتاب. وزعم الخليل: أنه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول. مررت بهؤلاء فقط ولم أجاوز هؤلاء وكما أنه إذا قال «وحده فإنما يريد مررت به فقط لم أجاوزه».

(٥) من شواهد الكتاب ١٨٨/١. على نصب «قضها» على الحال وهو معرفة بالإضافة لأنه مصدر. وهذا صدر بيت وعجزه.

تَمسحُ حولي بالبقيعِ سبَالها

ورواية الديوان: وجاءت سليمٌ قضها بقضيضها. .

وسليمُ: قبيلة امرأة الشماخ.

والقض: أصله الكسر، وقد استعمل الكسر موضع الإنقضاض كقولهم. عقاب

كأنه قال: أنقض آخرهم على أولهم، وبعض العرب يجعل «قضهم» بمنزلة كلهم، يجريه على الوجوه فهذا مأخوذ من الإنقضاض فقسه على ما ذكرت لك من قبل. وزعم يونس[1]: أن وحده بمنزلة عنده، وأن خمستهم وقضهم كقولك جميعاً، وكذلك طُراً وقاطبة.

وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل على حياله فطرحت على[2]، فأما: «كلهم وجميعهم وعامتهم وأنفسهم وأجمعون» فلا يكون أبداً إلا صفة إذا أضفتهن إلى المضمرات وتقول: هو نسيج وحدِهِ، لأنه اسم مضاف إليه[3].

قال الأخفش: كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل وذلك إذا قلت: سقياً لزيد، وإنما تريد: سقى الله زيداً، ولو قلت/١٧٠: سقيا الله زيداً، كان جيداً، لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل، ولو قلت: أكلاً زيد

= كاسر، أي منقضة، ويروى «قضها بقضيضها» بالرفع والنصب فمن رفع جعله بمعنى التأكيد، ومن نصب جعله كالمصدر.

والبقيع: موضع بمدينة الرسول، والسبال: جمع سبلة وهي مقدمة اللحية، وأراد: أنهم يمسحون لحاهم وهم يتهددونه ويتوعدونه. وقيل: يمسحون لحاهم تأهباً للكلام.

وانظر: المقتضب ٣٦٣/٣، وشرح السيرافي ١١٣/٣، والتمام في تفسير أشعار هذيل ٧٢، والأغاني ١٠٠/٨، وجمهرة الأمثال للعسكري ٣١٦/١، وابن يعيش ٦٣/٢.

(١) يونس: هو أبو عبد الرحمن الضبي يونس بن حبيب. من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء والأخفش الأكبر قيل: انه صنف كتاب القياس في النحو. مات سنة ١٨٢ هـ وقيل ١٥٢ هـ ترجمته في طبقات الزبيدي رقم ١٧ وابن خلكان رقم ٨٢٣، والإرشاد لياقوت ٣١٠/٧ ونزهة الألباء ٥٦ وبغية الوعاة ٤٢٤.

(٢) أنظر الكتاب ١٨٩/١.

(٣) لأنه يخبر أنه ليس في مثاله أحد. فلو لم يضف إليه لقال: هذا نسيج إفراداً فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر

الخبز وأنت تأمره، كان جائزاً، كقوله[١]:

فَنَدْلاً زُريقُ المالَ ندل الثّعالِبِ

وتقول: ضربتك ضرباً عمرو خالداً، ومعناه: ضربتك ضرب عمرو خالداً، فإذا قلت: ضربتك زيد خالداً، فلا تقدم خالداً قبل الضرب لأنه في صلته.

قال أبو بكر: وليس هذا مثل قولك: ضرباً زيداً، وأنت تأمره، لأن ذاك قد قام مقام الفعل فيجوز أن يقدم المفعول فتقول: زيداً ضرباً، وقد مضى تفسير هذا. وتقول: ضربتك ضرب زيد عمراً، وكذلك: ضربتك ضربك زيداً، وضرباً أنت زيداً، إذا جعلته فاعلاً، وضربتك ضرباً إياك زيداً، إذا جعلته مفعولاً، تريد: ضرباً زيد إياك.

وقال الأخفش: من رد عليك ضرباً زيد عمراً إذا كنت تأمره أدخلت عليه/١٧١ سقياً له، فقلت له: ألست، إنما تريد، سقى الله زيداً فإنه قائل: نعم، فتقول. فكما جاز سقياً له حين أقمت السقي مقام «سقاه» فكذلك تقيم

---

(١) من شواهد سيبويه جـ١/٥٩، على نصب «المال» بقوله «ندلا» لأنه بدل من قوله: أندل. كما تقول: ضربا زيداً، بمعنى أضرب ريداً، ويجوز أن تجعل الفعل المضمر هو العامل في «ندل» و«ندل» دال عليه مؤكد له. وإن شئت جعلت نصبه نفعل آخر، كأنه قال: أوقع ندلاً ونحوه من التقدير، فيكون العامل فيه غير فعله. وهو عجز بيت صدره:

على حينَ ألهي الناسَ جُلُّ أمورهم فندلاً زُرَيق..... .. ..

نسبه صاحب فرحة الأديب رقم (٤٠) إلى رجل من الأنصار، قال ذلك في النعمان ابن العجلان الزرقي. وزريق من الخوارج. وكان ولاه الإمام على عنه في البحرين وفي الشعر والشعراء آراء أخرى.

والندل: خطف الشيء بسرعة، وزريق منادى مبنى على الضم، والتقدير ندلاً يا زريق، وأجاز ابن عقيل رفعه «بندلا»

وقوله: حين ألهى الناس جل أمورهم: أي: حين اشتغل الناس بالفتن والحروب. =

الضرب مقام «ليضرب»، وتقول: ضرب زيد ضرباً، وقتل عمرو قتلاً، فتعدى الفعل الذي بني للمفعول إلى المصدر، كما تعدى الفعل الذي بني للفاعل، لا فرق بينهما في ذلك، فأما المفعول الذي دخل عليه حرف الجر نحو: سيرا بعبدالله فأنت في المصادر والظروف بالخيار إن شئت نصبت المصادر نصبها قبلُ، وأقمت المفعول الذي دخل عليه حرف الجر مقام الفاعل فقلت: سير بعبدالله سيراً شديداً، أقمت «بعبدالله» مقام الفاعل ونصبت «سيراً» كما تنصبه إذا قلت: سار عبدالله سيراً شديداً، وكذلك يجوز في أسماء الزمان والمكان أن تنصبها نصب الظروف في هذه المسألة، ويجوز من أجل شغل حرف الجر بعبدالله أن تقيم المصادر والظروف[1] معه مقام الفاعل فترفعها/١٧٢ إلا أن الأحسن ألا ترفع إذا نعتت أو أفادت معنى سوى التوكيد وقصد الإخبار عنها، فإذا لم يكن فيها إلا التوكيد نصبت والرفع بعيد جداً، تقول: سير بعبدالله سير شديد ومر بعبدالله المرور الذي علمته، وإن شئت نصبت وإنما حسن الرفع لأنك قد وصفت المصدر فصار كالأسماء المفيدة، فأما النصب: فعلى أنك أقمت «بزيد» مقام الفاعل فصار كقولك: ضرب عبدالله الضربَ الذي يعلمُ، وشتم عبدالله الشتمَ الشديد، وكذلك، لو قلت: مر بعبدالله مروان، وسير بعبدالله سير شديد لكان مفيداً. وقال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2]، فإن قلت: سيرَ بعبد الله سيرٌ وسيراً، وذهب إلى عبدالله ذهاباً، فالنصب الوجه، لأن المصادر مؤكدة، أما جواز الرفع على بعد إذا قلت: سير بعبدالله، لأنه ليس في قولك: سير

= وانظر: شرح السيرافي ٤٤٨/١، والخصائص ١٢٠/١، والحجة ١٠٨/١، والجمهرة ٢٩٩/٢، والكامل ١٠٤، ومعجم مقاييس اللغة ٤١١/٥

(١) ليس كل الظروف، وإنما المتصرف منها، أي: ما يصح وقوعه مسنداً إليه، كيوم وليلة، وشهر، ودهر، وأمام، ووراء، ومجلس، وجهة. أما غير المتصرف، فلا يكون إلا ظرفاً، كحيث، وعورض، وقط، والآن

(٢) الحاقة: ١٣، رفع لما نعت، فإذا أخبر عن «الصور» قال: المنفوخ فيه نفخة واحدة الصور وإن أخبر عن النفخة قال: المنفوخة في الصور نفخة واحدة المقتضب ١٠٤/٣.

من الفائدة إلا ما في «سير»[1] وجوازه على أنك إذا قلتَ: سير بعبدالله سيرٌ، فمعناه: سيرَ بعبدالله ضرب من السير/١٧٣، لأنه لو اختلف لكان الوجه أن تقول: سير بعبدالله سيران أي: سيرٌ سريعٌ وبطيء، أو: قديمٌ وحديثٌ، وهذا قولُ أبي العباس ـ رحمه الله ـ[2].

واعلم: أن قولهم ضرب زيد سوطاً، أن معناه: ضرب زيد ضربة بسوط فالسوط هنا قد قامَ مقامَ المصدر، ولذلك لم يجز أن تقيمَ السوطَ مقامَ الفاعلِ، لا يجوز أن تقول:

ضُرِبَ سوطٌ[3] زيداً، كما تقول: أعطى درهم[4] عمراً. . .

* * *

شرح الثاني، وهو المفعول به:

قد تقدّم قولنا في المفعول على الحقيقة أنه المصدر، ولما كانت هذه تكون على ضربين: ضرب فيها يلاقي شيئاً ويؤثر فيه. وضرب منه لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه، فسمي الفعل الملاقي متعدياً وما لا يلاقي غير متعدٍ. فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً نحو: قام، وأحمَرَ وطالَ. إذا أردت به ضد قصر خاصةً، وإن أردتَ بهِ معنى علا كان متعدياً، والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقةً أو حركة للجسم/١٧٤ في ذاته وهيئةً له، أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها. أما الذي

---

(١) لأنك لم تفد بقولك «سيراً» شيئاً لم يكن «سير» أكثر من التوكيد

(٢) انظر: المقتضب ٣/١٠٤ و٤/٥١.

(٣) لا يجوز هذا، وذلك أن السوط ـ إذا قلت: ضربت زيداً سوطاً ـ مصدر ومعناه: ضربت زيداً ضربة بالسوط ويدلك على دلك قولك: ضربت زيداً مئة سوط، لست تعني: أنك ضربته بمئة سوط، ولكنك تعني· أنك ضربته مئة ضربة بسوط، أو بأكثر من ذلك من هذا الجنس.

(٤) لما كان الدرهم مفعولاً كعمرو جار أن تقيمه مقام الفاعل.

هو خلقة فنحو: أسوَدَ وأحمَرَ، وأعورَ، وأشهابَ، وطالَ وما أشبه ذلك. وأما حركة الجسم بغير ملاقاة لشيء آخر فنحو: قامَ وقعدَ، وسارَ وغارَ، ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته في ذاته، فإن قال قائل: فلا بد لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان وأن تكون فيه؟ قيل: هذا لا بدَّ منه لكل فعلٍ، والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء وإنما علمنا محيط بأن ذلك كذلك، لأن الفعل يصنع ليدل على المكان كما صيغ ليدل على المصدر والزمان.

وأما أفعال النفس التي لا تتعداها فنحو: كرُمَ، وظَرُفَ، وفَكرَ، وغَضِبَ، وخَبرَ، وبَطُرَ، ومَلُحَ، وحَسُنَ، وسمحَ، وما أشبه ذلك. وأما الفعل الذي يتعدى، فكل حركة للجسم كانت ملاقيةً لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس، وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية نحو: نظرت/١٧٥ وشممت، وسمعت، وذقت ولمست، وجميع ما كان في معاينهن فهو متعد، وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئاً كان الفعلُ من ذلك متعدياً نحو: أتيتُ زيداً، ووطئتُ بلدكَ ودارك، وأما قولك: فارقته وقاطعتهُ، وباريتهُ، وتاركتهُ، فإنما معناه: فعلت، كما يفعل، وساويت بين الفعلين، والمساواة إنما تعلم بالتلاقي وتركتكَ في معنى تاركتكَ لأن كل شيء تركتهُ فقد تركك فافهم هذا فإن فيه غموضاً قليلاً.

وقد اختلف النحويون في: «دخلت البيت» هل هو متعد أو غير متعد، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع وهو عندي غير متعد، كما قدمناه، وإنك لما قلت: دخلت، إنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان منها غير بسيط منكشف فالانتقال ضربٌ واحدٌ وإن اختلفت المواضع، و«دخلت» مثل غرتُ إذا أتيت الغور/١٧٦ فإن وجب أن يكون «دخلت» متعدياً وجبَ أن يتعدى «غرتُ» ودليلٌ آخر: أنك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدياً إلا كان مضاده متعدياً، وإن كان غير متعد كان مضادُهُ غير متعد، فَمن ذلك: تحركَ،

وسكَنَ، فتحرك غير متعد، وسكَنَ غير متعد، وأبيضّ وأسود كلاهما غير متعد، وخرج ضد دخل، وخرج غير متعد فواجب أن يكون دخل غير متعد، وهذا مذهب سيبويه(١).

قال سيبويه: ومثل: ذهبت الشام، دخلت البيت(٢)، يعني: أنه قد حذف حرف الجر من الكلام، وكان الأصل عنده: ذهبت إلى الشام ودخلت في البيت. وهما مستعملان بحروف الجر، فحذف حرف الجر، من حذفه اتساعاً واستخفافاً، فإذا قلت: ضربتُ وقتلتُ، وأكلتُ، وشربت وذكرتُ، ونسيتُ، وأحيا وأماتَ فهذه الأفعال ونحوها هي المتعدية إلى/١٧٧ المفعولين، نحو: ضربتُ زيداً، وأكلتُ الطعامَ، وشربتُ الشراب، وذكرتُ الله، واشتهيتُ لقاءك، وهويتُ زيداً وما أشبه هذا من أفعال النفس المتعدية، فهذا حكمه، ولا تتمُ هذه الأفعال المتعدية، ولا توجد إلا بوجود المفعول، لأنك إن قلت: ذكرت، ولم يكن مذكور فهو محال، وكذلك. اشتهيت وما أشبهُ.

واعلم: أن هذا إنما قيل له مفعول به، لأنه لما قال القائل: ضَرَبَ، وقتل، قيل له: هذا الفعل بمَنْ وقع؟ فقال: بزيدٍ أو بعمروٍ فهذا إنما يكون في المتعدي نحو ما ذكرنا، ولا يقال فيها لا يتعدى نحو: قام، وقعد، لا يقال هذا القيام بمن وقع؟ ولا هذا القعود بمن حل، إنما يقال: متى كان هذا القيام؟ وفي أي وقت وأين كان؟ وفي أي موضع؟ والمكان والزمان لا يخلو فعلٌ منهما متعدياً كان أو غير متعد، فمتى وجدتَ فعلاً حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرتُ لك ووجدتَ العرب قد عدتهُ، فاعلمْ، أن ذلك اتساعٌ في اللغة واستخفاف/١٧٨ وأن الأصلَ فيه أن يكون متعدياً بحرف جر، وإنما حذفوه استخفافاً نحو ما ذكرت لك من: ذهبت الشام، ودخلت البيت وسترى هذا في مواضع من هذا الكتاب.

---

(١) انظر الكتاب ١/١٥.

(٢) انظر الكتاب ١/١٥ - ١٦

وهذه الأفعال المتعدية تنقسم ثلاثة أقسام: منها ما يتعدى إلى مفعول واحد، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فأما ما يتعدى إلى مفعول واحد فقد ذكرنا منه ما فيه كفاية، ونحن نتبعه بما يتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة بعد ذكرنا مسائل هذا الباب إن شاء الله.

مسائل من هذا الباب:

اعلم: أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع، وذلك لأنها أجناس كمصادرها، ألا ترى أنك تقول: بلغني ضربكم زيداً كثيراً، وجلوسكم إلى زيد قليلاً، كان الضربُ والجلوس قليلاً أو كثيراً، وإنما يثنى الفاعل في الفعل، فإن قلت فإنك تقول: ضربتكَ ضربتين، وعلمتُ علمتين، فإنما ذلك لاختلاف النوعين من ضرب يخالف ضرباً/١٧٩ في شدته وقلته أو علم يخالف علماً، كعلمِ الفقهِ وعلمِ النحوِ، كما تقولُ: عندي تمور إذا اختلفت الأجناس، ومع ذلك فإن الفعل يدل على زمان، فلا يجوز أن تثنيه كما ثنيت المصدر وإن اختلفت أنواعه، فالفعل لا بد له من الفاعل يليه بعده، إما ظاهراً وإما مضمراً، ولا يجوز أن يثنى ولا يجمع لما بينت لك، فإذا قلت: الزيدان يقومان، فهذه الألف ضمير الفاعلين والنون علامة الرفع، وإذا قلت: الزيدون يقومون، فهذه الواو ضمير الجمع والنون علامة الرفع، ويجوز: قاموا الزيدون، ويقومون الزيدون على لغة من قال: أكلوني البراغيث[1]، فهؤلاء إنما يجيئون بالألف والنون وبالواو والنون في: يضربان، ويضربون، وبالألف والواو في: ضربا وضربوا فيقولون: ضربا الزيدان، وضربوا الزيدون ليعلموا أن هذا الفعل لاثنين لا لواحد ولا لجميع ولا لاثنين ولا لواحد، كما أدخلت التاء في فعلِ المؤنثِ لتفصل بين فعل المذكر والمؤنث، فكذلك هؤلاء زادوا بياناً

---

(١) أي أن الواو في «أكلوني» علامة تفيد الجمع وليست ضميراً للفاعل، بل إنها جاءت للفرق بين الواحد والجماعة.

ليفرقوا بين/ ١٨٠ فِعْلِ الإثنين وبين الواحد والجميع وهذا لعمري هو القياس على ما أجمعوا عليه في التاء من قولهم: قامت هند وقعدت سلمى ولكن هذا أدى إلى إلباس، إذ كان من كلامهم التقديم والتأخير، فكأن السامع إذا سمع، قاموا الزيدون، لا يدري هل هو خبر مقدم والواو فيه ضمير، أم الواو علم الجمع فقط غير ضمير، وكذلك الألف في «قاما الزيدان» فلهذا وغيره من العلل ما جمع على التاء ولم يجمع على الألف والواو، فجاز في كل فعل لمؤنث، تقول: فعلت ولا يحسنُ سقوطها. إلا أن تفرق بين الاسم والفعل[١]، فإذا بعُد منه حسن نحو قولهم: حضر اليوم القاضي امرأة.

وقال أبو العباس ـ رحمه الله ـ: إن التأنيث معنى لازم غير مفارق، إذا لزم المعنى لزمت علامته وليس كذا التثنية والجمع، لأنه يجوز أن يفترق الإثنان والجمع فتخبر عن كل واحد منهما[٢] على حياله[٣]، والتأنيث الحقيقي الذي لا يجوز فعله إلا بعلامة التأنيث هو كل مؤنث له/ ١٨١ ذكر كالحيوان نحو قولك: قامت أمة الله ونتجت فرسك والناقة، إلا أن يضطر شاعر فيجوز له حذف العلامة على قبح، فإن كان التأنيث في الاسم ولا معنى تحته فأنت مخير إن شئت جئت بالتاء لتأنيث اللفظ، وإن شئت حذفتها. قال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ﴾[٤] «قالوا» لأن الموعظة والوعظ سواء،

---

(١) المقتضب ٢/١٤٨. قال المبرد. وأما: لقد ولد الأخيطل أم سوء. فإنما جاز للضرورة في الشعر جواراً حسناً، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بعد، وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام، فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضاً من علامة التأنيث نحو: حضر القاضي اليوم امرأة، ونزل دارك ودار زيد جارية.

(٢) في الأصل «منهم».

(٣) انظر المقتضب جـ ٢/١٤٧.

(٤) البقرة: ٢٧٥، وهي قراءة الجمهور، وقد قرأ أُبي بن كعب والحسن البصري على الأصل، أي. فمن جاءته موعظة، انظر البحر المحيط جـ ٥/٢٩٤.

قال سيبويه. إنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هي كتاء التأنيث في «كلمة» وليست باسم وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما =

وقال تعالى: ﴿وأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ﴾[1] لأن الصيحة والصوت واحد، أما قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلمدِينَةِ﴾[2] فإنما جاء على تقدير جماعة فهو تأنيث الجمع ولا واحد لزمه التأنيث فجمع عليه، فلو كان تأنيث الواحد للزمه التاء، كما تقول: قامت المسلمات، لأنه على «مسلمة» وتقول: قامت الرجال لأنه تأنيث الجمع.

واعلم: أن الفاعل لا يجوز أن يُقدم على الفعل إلا على شرط الابتداء خاصة، وكذلك ما قام مقامه من المفعولين الذين لم يسم من فَعَلَ بهم، فأما المفعول إذا كان الفعل متصرفاً، فيجوز تقديمُه وتأخيره، تقول: ضربت/١٨٢ زيداً، وزيداً ضربتُ، وأكلت خبزاً، وخبزاً أكلت، وضَرَبَتْ هند عمراً، وعمراً ضَرَبَتْ هند، وغلامُك أخرج بكراً، وبكراً أخرج غلامُك وتقول: أشبع الرجلين الرغيفان، ويكفي الرجلين الدرهمان، وتقول: حرق فاه الخل، لأن الخل هو الفاعل، وتقول: أعجب ركوبك الدابة زيداً، فالكاف في قولك: «ركوبك» مخفوضة بالإضافة وموضعها رفع، والتقدير: أعجب زيداً أن رَكِبت الدابة، فالمصدر يجر ما أُضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً، ويجري ما بعده على الأصل، فإضافته إلى الفاعل أحسن لأنه له كقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ الله النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[3]. وإضافته إلى المفعول حسنة لأنه

= طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل.

(١) هود: ٦٧.

(٢) يوسف: ٣٠ ، «والنسوة اسم جمع عند سيبويه. قال ٢/٨٩» وليس نسوة بجمع كسر له واحد وانظر ص/١٤٢، وكذلك عند المبرد في المقتضب ٢/٢٩٢، قال: لأن نسوة من امرأة بمنزلة نفر من رجل. ويرى أبو حران: أنها جمع تكسير للقلة لا واحد له من لفظه. انظر البحر المحيط ٥/٢٩٩ وهذا مذهب ابن السراج كما ترى.

(٣) البقرة: ٢٥١.

به اتصل وفيه حل. تقول: أعجبني بناءُ هذه الدار، وما أحسن خياطةَ هذا الثوب، فعلى هذا يقول: أعجب ركوبُ الفرس عمرو زيداً، أردت: أعجب أن رَكِبَ الفرس عمرو زيداً. فالفرس وعمرو وركب في صلة/١٨٣ أن وزيد منتصب بـ «أعجب» خارج عن الصلة، تقدمه إن شئت قبل «أعجب» وإن شئت جعلته بين أعجب والركوب، وكذلك: عجبت من دق الثوبِ القصارُ، فإن نونت المصدر أو أدخلت فيه ألفاً ولاماً امتنعت إضافته، فجرى كل شيء على أصله فقلت: أعجب ركوبٌ زيدٌ الفرس عمراً، وإن شئت قلت: أعجب ركوبٌ الفرسَ زيدٌ عمراً، ولا يجوز أن تقدم الفرس ولا زيداً قبل الركوب، لأنهما من صلته، فقد صارا[1] منه كالياء والدال من زيد. وتقول: ما أعجب شيء شيئاً إعجاب زيدٍ ركوبُ الفرسِ عمرو، نصبت «إعجاب» لأنه مصدر، وتقديره: ما أعجب شيء شيئاً إعجاباً مثل إعجاب زيد، ورفعت الركوب بقولك: أعجب، لأن معناه: كما أعجب زيداً أن ركب الفرس عمروٌ. وتقول: أعجب الأكلُ الخبزَ زيدٌ عمراً، على ما وصفت لك، وعلى ذلك قال الله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[2]، التقدير: أو أن أُطعم. لقوله/١٨٤ وما أدراك. وتقول: أعجب بيعُ طعامِك رخصُه المشتريه، فالتقدير: أعجب أن باع طعامك رخصه الرجل المشتريه. فالرخص هو الذي باع الطعام، وتقول: أعجبني ضربُ الضارب زيداً عبدَالله، رفعت الضرب لأنه فاعل بـ «أعجبني» وأضفته إلى الضارب، ونصبت زيداً لأنه مفعول في صلة الضارب، ونصبت عبدالله بالضرب الأول وفاعله «الضارب» المجرور وتقديره: أعجبني أن ضرب الضارب زيداً عبدالله. وتقول: أعجب إعطاءُ الدراهم أخاك غلامك أباك، نصبت أباك بـ «أعجب» وجعلت غلامك هو الذي أعطى الدراهم أخاك. وتقول: ضَرْبَ الضاربِ عمراً المكرم زيداً أحبَّ أخواك، نصبت ضرب الأول بـ «أحب» وجررت

---

(١) في الأصل «صار».

(٢) البلد: ١٤ ـ ١٥.

«الضارب» بالإضافة وعديته إلى «عمرو» ونصبت المكرم زيداً بضرب الأول فإن أردت أن لا تعديه إلى عمرو قلت: ضَرْبَ الضاربِ المكرمَ زيداً أحبَّ أخواك، وهذا كله في صلة الضرب لأنك أضفته إلى الضارب/١٨٥ وسائر الكلام إلى قولك «أحب» متصل به. وتقول: سر دفعك إلى المعطي زيداً ديناراً درهماً القائم في داره عمرو[1]، نصبت القائم «بسر» ورفعت عمراً بقيامه، ولو قلت: سرّ دفعكَ إلى زيدٍ درهماً ضربكَ عمراً، كان محالاً، لأن الضرب ليس مما يسرُّ[2]، ولو قلت: وافق قيامُك قعود زيد، صلح، ومعناه أنهما اتفقا في وقت واحد ولو أردت «بوافق» معنى الموافقة التي هي الإعجاب لم يصلح إلا في الآدميين.

* * *

(١) بيان هذه المسألة: أن يكون سر فعلاً ماضياً ودفعك مصدراً مرفوعاً لأنه فاعل سر، وإلى المعطي، من صلة المصدر والمعطي صلة وموصول وآخره قولك: ديناراً، وقولك «درهماً» من صلة الدفع وهو آخر صلته، والقائم مفعول سر وهو صلة وموصول، وقولك في «داره» من صلة القائم. وعمرو فاعل القائم وهو آخر صلته والهاء من داره تعود إلى الألف واللام. انظر المقتضب ١/٢٠.

(٢) وكذلك لو قلت: أعجب قيامك قعودك، كان خطأ، انظر المقتضب ١/٢١.

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين

الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، ينقسم على قسمين: فأحدهما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر. والآخر يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، فأما الذي يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر فقولك: أعطى عبدالله زيداً درهماً، وكسا عبدالله بكراً ثوباً، فهذا الباب الذي يجوز فيه الاقتصار على/١٨٦ المفعول الأول، ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً فيه في المعنى بالمفعول الثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيداً درهماً، فزيد المفعول الأول. والمعنى: أنك أعطيته فأخذ الدرهم، والدرهم مفعول في المعنى لزيد، وكذلك: كسوت زيداً ثوباً، المعنى: أنّ زيداً اكتسى الثوب ولبسه.

والأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من «فَعلَ» إلى «أفْعَلَ» كانت من هذا الباب، تقول: ضرب زيداً عمراً، ثم تقول: أضربت زيداً عمراً، أي: جعلت زيداً يضرب عمراً، فعمرو في المعنى مفعول لزيد، فهذه هي الأفعال التي يجوز لك فيها الاقتصار على المفعول الأول، لأن الفائدة واقعة به وحده، تقول: أعطيت زيداً، ولا تذكر ما أعطيته، فيكون كلاماً تاماً مفيداً. وتقول: أضربت زيداً، ولا تقول لمن أضربته.

واعلم: أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين/١٨٧ في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه.

فيجوز فيه الوجهان في الكلام. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾(١) وسميته زيداً، وكنيت زيداً أبا عبدالله، ألا ترى أنك تقول: اخترت من الرجال وسميته بزيد، وكنيته بأبي عبدالله، ومن ذلك قول الشاعر:

استغفرُ اللهَ ذَنْبَاً لَسْتُ مُحصيهُ ... رَبَّ العبادِ إليهِ الوجهُ والعَملُ(٢)

وقال عمرو بن معد يكرب:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَٱفعَلْ ما أُمِرْتَ بهِ ... فقدْ تركتُكَ ذَا مالٍ وذَا نَشَبِ(٣)

---

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) من شواهد سيبويه ٢/١٧ على أنه سمع حذف الجار من ثاني مفعولي - استغفر - الذي تعدى إليه بوساطة الحرف. أراد من ذنب، فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب.

والذنب: هنا اسم جنس بمعنى الجمع، فلذلك قال: لست محصيه. والوجه: القصد، والمراد، وهو بمعنى التوجه.

ولم ينسب هذا البيت لقائل معين، وانظر المقتضب ٢/٣٢١ و٣٣١، والخصائص ٣/٣٤٧، وابن يعيش ٧/٦٣ و٨/٥١، والصاحبي لابن فارس ١٥١، ومعاني القرآن ٢/٣١٤، وأدب الكاتب/٥٣٠، والكامل للمبرد/٢٠٩، وأمالي السيد المرتضى ٣/٤٧.

(٣) من شواهد سيبويه ١/١٧، على حذف حرف الجر من «الخير» وروى: أمرتك الرشد والنشب. المال الثابت كالضياع وغيرها، وهو من نشب الشيء إذا ثبت في موضع ولزمه، وكأنه أراد بالمال هنا الإبل خاصة، فلذلك عطف عليه النشب وقيل: النشب: جميع المال، فيكون على هذا التقدير عطفه على الأول مبالغة وتوكيداً، وسوغ ذلك اختلاف اللفظين. وتركتك. إذا كانت بمعنى: صيرتك، كان «ذا مال» مفعولاً ثانياً، وإذا كانت بمعنى: «خلّفتك»، كان حالاً، وقد للتحقيق.

واختلف في نسبة هذا البيت، فسيبويه نسبه إلى معد يكرب كما فعل ذلك ابن السراج. وغيرهما نسبه إلى عدد من الشعراء، كإياس بن عامر وزرعة بن السائب وخفاف بن ندبة، والعباس بن مرداس، وأعشى طرود «بورن مبرد» انظر المقتضب =

أراد: استغفر الله من ذنب، وأمرتك بالخير، ومن ذلك: دعوته زيداً، إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً فأصل هذا دخول الباء، فإذا حذف حرف الجر عمل الفعل، ومنه: نبئت زيداً، تريد : عن زيدٍ، وأنشد سيبويه في حذف حرف الجر قول المتلمس:

آليتُ/١٨٨ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمُهُ والحَبُّ يأكلُهُ في القريهِ السُّوسُ[1]

وقال: تريد على حب العراق[1]. وقد خولف في ذلك.

قال أبو العباس: إنما هو: آليت أطعم حب العراق، أي: لا أطعم،

= ٢/٣٦، ٨٦، ٣٢١، ٢٣١، وأمالي ابن الشجري ١/٣٦٥، ٢/٢٤٠، وابن يعيش ٢/٤٤ و٨/٥٠، والكامل/٣٢، والمؤتلف والمختلف/١٧، وشروح سقط الزند ٤/١٨٣٣.

(١) من شواهد سيبويه ١/١٧ «على انتصاب» حَبّ العراق .. على التوسع، إذ التقدير. على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما بعده ولم يجعله من «باب زيداً ضربته» والتقدير: أطعمه. وهذه الجملة جواب لـ «آليت» فإن معناه. حلفت، و«لا» لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً وضمير الخطاب في آليت عائد إلى عمرو بن هند الذي أقسم ألا يذوق المتلمس قمح العراق، أي لا يأتيها. ومعنى الشطر الثاني. أن القمح مبتذل ميسور والبخل به قبيح، وأراد بالقرية· الشام، وبالحَب: البُرّ. والمتلمس· هو جرير بن عبد المسيح.
انظر شرح السيرافي ١/٢٨، والمغني ١/١٠٣، و٢/١٥٢، والشعر والشعراء ١/١٨٢، وجمهرة أشعار العرب/١١٣، وروايته: آكله سدلاً من أطعمه. ورواية سيبويه والأعلم «بالقرية» والديوان/١٨٠ ط ـ ليبزك
ورواية الديوان: بالقرية السوس، والهمع ١/١٦٢، والمفصل للزمخشري ٢/٢٩١، وأمالي السيد المرتضى ١/١٣٠.

(١) انظر الكتاب ١/١٧، جعل انتصاب حب العراق على التوسع وإسقاط الخافض وهو «على».

كما تقول: والله أبرح ها هنا، أي: لا أبرح. وخالفه أيضاً في نُبِّأْتُ زيداً فقالَ: زيداً، معناهُ: أعلمتَ زيداً، ونُبِّئْتُ زيداً معناه: أعلمتُ زيداً.

واعلم: أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدي الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأُخذ سماعاً عنهم، ومن ذلك قول الفرزدق:

مِنَا الَّذي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وُجوداً إذا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[1]

والقسم الثاني: وهو الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، هذا الصنف من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك ولا يكون من الأفعال المؤثرة، وإنما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر/١٨٩ يقيناً أو شكاً، وذلك قولك: حسب عبدالله زيداً بكراً، وظن عمروٌ خالداً أخاك، وخال عبدالله زيداً أباك، وعلمت زيداً أخاك، ومثل ذلك: رأى عبدالله زيداً صاحبنا إذا لم ترد رؤية العين. ووجد عبدالله زيداً ذا الحفاظ إذا لم ترد التي في معنى وجدان الضالة[2]. ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت عمراً منطلقاً، فإنما شكك في انطلاق عمرو لا في عمروٍ، وكذلك إذا

---

(١) من شواهد الكتاب ١٨/١ على جواز نيابة ثاني مفعولي «اختار» والأصل: اختير زيد الرجال أو من الرجال، فنصب «الرجال» على نزع الخافض، والزعازع: جمع زعزع كجعفر، وهي الريح التي تهب بشدة، عني بذلك الشتاء. وسماحة وجوداً. مصدران منصوبان على المفعول لأجله كأنه قيل: اختير من الرجال لسماحته وجوده، ويجوز أن يكونا حالين أو تمييزين. وأراد بقوله: مما أباه غالباً، فإنه كان جواداً. ورواية الديوان والمقتضب كرواية المصنف. «منا» بالخرم لحذف الواو. انظر المقتضب ٣٣٠/٤، والهمع ١٦٢/١، والكامل/٢١ ط ليبزك، والديوان/٥١٦.

(٢) في الكتاب ١٨/١ فإن قلت: رأيت فأردت رؤية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة ضربت ولكنك إنما تريد بوجدت علمت وبرأيت ذلك أيضاً.

قلت: علمت زيداً قائماً، فالمخاطب إنما استفاد قيام زيدٍ لا زيداً لأنه يعرف زيداً كما تعرفه أنت، والمخاطبُ والمُخاطِبُ في المفعول الأول سواء، وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ، فلما كانت هذه الأفعال إنما تدخل على المبتدأ والخبر والفائدة في الخبر، والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ، والمفعول الثاني هو الذي كان الخبرَ بقيَ موضعُ الفائدةِ على حالهِ.

واعلم: أن كل فعل متعد، لك ألّا تعديه وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة/١٩٠ لك أن تقول: ضربت ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب. وكذلك ظننت، يجوز أن تقول: ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك.

واعلم: أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر، لا يجوز: ظننت زيداً، وتسكت، حتى تقول: «قائماً» وما أشبه. من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر، كذلك: «ظننت» لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثانٍ. فأما قولهم: ظننت ذاك، فإنما جاز السكوت عليه، لأنه كناية عن الظن، يعني المصدر[1] فكأنه قال: ظننت ذاك الظن، فـ«ذاك»: إشارة إلى المصدر تعمل الظن فيه كما تعمل الأفعال التي لا تتعدى في المصدر إذا قلت: قمت قياماً، ويجوز إذا لم تعد: ظننت أن تقول: ظننت به، تجعله موضع ظنك كما تقول: نزلت به، ويجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر وإن/١٩١ شئت أعملته، تقول: زيدٌ ظننت منطلق. وزيـدٌ منطلقٌ ظننت فتلغي الظن إذا تأخر ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخراً فإذا ألغيت فكأنك قلت: زيدٌ منطلق في ظني، ولا يحسن أن تلغيَهُ إذا تقدم.

---

(١) في الكتاب ١٨/١ «وأما ظننت ذاك» فإنما جاز السكوت عليه لأنك تقول: ظننت فتقتصر كما تقول: ذهبت، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب فـ «ذاك» ها هنا هو الظن، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن.

مسائل من هذا الباب:

تقول: ظننته أخاك قائماً، تريد: ظننت الظن، فتكون الهاء كُناية عن الظن كأنك قلت: ظننت أخاك قائماً الظن، ثم كنيتَ عن الظن، وأجاز بعضهم: ظننتها أخاك قائماً، يريد: الظنة، وكذلك إن جعلت الهاء وقتاً أو مكاناً على السعة، تقول: ظننت زيداً منطلقاً اليوم، ثم تكني عن اليوم فتقول: ظننت زيداً منطلقاً فيه، ثم تحذف حرف الجر على السعة فتقول: ظننته زيداً منطلقاً، تريد: ظننت فيه، والمكان كذلك، وإذا ولي الظن حروف الاستفهام وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله وعمل في الموضع، تقول: علمت أزيدٌ في الدار أم عمرو، وعلمت إن زيداً لقائم، وأخال /١٩٢ لعمرو أخوك، وأحسب ليقومن زيد، ومن النحويين من يجعل ما ولا كـ «أنْ» واللام في هذا المعنى، فيقول: أظن ما زيد منطلقاً، وأحسب لا يقوم زيد، لأنه يقول: والله ما زيد محسناً، ووالله لا يقوم وزيد. وتقول: ظننته زيدٌ قائمٌ، تريد ظننت الأمر والخبر، وهذا الذي يسميه الكوفيون المجهول[1]. وتقول ظننته هند قائمة فتذكر لأنك تريد الأمر والخبر وظننته

(١) يطلق عند الكوفيون على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه، ويسميه البصريون ضمير الشأن والقصة والحديث، ولا خلاف بين الفريقين في مأخذ التسمية فكلاهما يريد به ضميراً لا يعود على شيء تقدم عليه في الذكر، وإنما يعود على الجملة التالية له. ويرى البصريون أن ضمير الشأن إنما يتقدم جملة يكون هو كناية عنها، وتكون هي خبراً عنه، انظر شرح المفصل ١١٤/٣ ومؤدى هذا الكلام. أن خبره يكون جملة دائماً، إلا أن الفراء وسائر الكوفيين يرون جواز الإخبار عنه بالمفرد فيجيزون نحو: كان قائماً زيد، وكان قائماً الزيدان، وكان قائماً الزيدون، ولا يكون هذا الضمير عند الفراء مستأنفاً به حتى يكون قبله «ان» أو بعض أخوات كان أو ظن، ولذلك كان يرد على الكسائي زعمه أن «هو» من قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ هو المجهول أو ضمير الشأن، وكان يرى أنه ضمير اسم الله تعالى، وكان يقول: قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً، لأن الكسائي كان يوافق البصريين على أنه ضمير الشأن.

انظر معاني القرآن ورقة ٢٢٢ وشرح المفصل ١١٤/٣

تقوم هند، ويجوز في القياس: ظننتها زيد قائم، تريد: القصة[١]. ولا أعلمه مسموعاً من العرب. فأما الكوفيون فيجيزون تأنيث المجهول وتذكيره إذا وقع بعده المؤنث، يقولون: ظننته هند قائمة، وظننتها هند قائمة، وتقول: ظننته قائم زيد، والهاء كناية عن المجهول. والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائم[٢] النصب، فيقولون: ظننته قائماً زيدٌ ولا أعرف لذلك وجهاً في القياس ولا السماع من العرب /١٩٣ وتقول: زيدٌ أظنُّ منطلقٌ، فتلغي «أظنُّ» كما عرفتك. وتقول: خلفكَ أحسبُ عمروٌ قامَ، وقائمٌ أظن زيد، فتلغي، وإن شئت أَعملت، والكوفيون لا يجيزون إذا تقدمه ماضٍ أو مستقبل أن يعملوا[٣]. ويجيزون أن يعمل إذا تقدمه اسم أو صفة، والإِلغاء عندهم أحسن.

قال أبو بكر وذلك عندنا سواء. قال الشاعر:

أَبالأَراجيزِ يا ابْنَ اللُّؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأَراجِيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ[٤]

---

(١) أي: ضمير المجهول أو الشأن

(٢) المراد بالفعل الدائم· اسم الفاعل على رأي الكوفيين والبصريين معاً

(٣) في الأصل يعلموا فيها تقديم وتأخير في الحروف

(٤) من شواهد سيبويه ٦١/١ «على رفع» اللؤم والخور «بعد» «خلت» لما تقدم عليها من الخبر ونوى فيها من التأخير والتقدير: وفي الأراجيز اللؤم والخور خلت ذلك والبيت: للعين المنقري، منازل اس زمعة مس بي منقر يهجو رؤبة بن العجاج، وقيل. يهجو العجاج نفسه وبيت اللعين هدا من قصيدة رويها لام، وقبل الشاهد.

أني أنا ابن جلا إن كنتَ تعرفني ... يا رؤب والحية الصماء في الجبل

أبالأراحيز. .

على أن في بيت الشاهد إقواء وهو اختلاف حركة الروي وهكذا رواه السيوطي في الهمع ١٥٣/١، وروى أيضاً:

وفي الأراجيز رأس القول والفشل

وليس في هذه الرواية إقواء، ولكنها لا شاهد فيها

=

فألغى: «خلتُ» ويلغي المصدر كما يلغي الفعل، وتقول: عبد الله ظني قائم وفي ظني، وفيها أظن وظناً مني، فهذا يلغي وهو نصب، تريد: أظن ظناً، وإذا قلت: في ظني «ففي» من صلة كلامك، جعلت ذلك فيما تظن.

وحكي عن بعضهم: أنه جعله من صلة خبر عبد الله لأن قيامه فيما يظن، وتقول: ظننت زيداً طعامَكَ آكلاً، وطعامكَ ظننت زيداً آكلاً. ولا يجوز: ظننت طعامك زيداً آكلاً، من حيث قبح: كانت زيداً الحمّى تأخذ، وهذه /١٩٤ المسألة توافق: كانتْ زيداً الحمى تأخذُ من جهة وتخالفها من جهة، أما الجهة التي تخالفها فإن «كانت» خالية من الفاعل وظننت معها الفاعل، والفعل لا يخلو من الفاعل. والتفريق بينه وبين الفاعل أقبح منه بينه وبين المفعول. والذي يتفقان فيه أن «كان» تدخل على مبتدأ وخبر وظننت تدخل على مبتدأ وخبر، فهما يستويان من هذه الجهة. وقد فرقت بينهما وبين ما عملا فيه بما لم يعملا فيه. فإن أعملت: «ظننت» في مجهول جاز كما جاز في «كان» ورفعت زيداً وخبره فقلت: ظننته طعامك زيدٌ آكلٌ، ويجوز: ظننته آكل زيد طعامك، ويجوز في قول الكوفيين نصب آكل.

وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله يقوم وقاعداً، وظننت عبد الله قاعداً ويقوم. ترفع «يقوم» وأحدهما نسق على الآخر. ولكن إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم لأن العطف أخو التثنية /١٩٥ فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية، كذلك لا يجوز في العطف، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدان، فإنما معناه: زيد وزيد، فلو كانت الأسماء على لفظ واحد لاستغني عن العطف،

= وقوله: يا رؤب، فإن أصله: يا رؤبة فرخم بحذف التاء، وهذا يؤيد ما ذهب إليه جماعة من أن اللعين يهجو بهذه الكلمة رؤبة لا أباه العجاج. وقوله: أبالأراجيز: فإنه يعني القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز. والخور: الضعف. وتوعدني: تتهددني. وانظر شرح السيرافي ٢٥٣/١، وابن يعيش ٨٤/٧، والمفصل للزمخشري ٢٦١، وأمالي السيد المرتضى ٩٠/٤.

وإنما احتيج إلى العطف لاختلاف الأسماء، تقول: جاءني زيد وعمرو لما اختلف الاسمان ولو كان اسم كل واحد منهما عمرو لقلت: جاءني العمران، فالتثنية نظير العطف، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول. جاءني زيد وزيد، فحق الكلم التي يعطف بعضها على بعض أن يكون متى اتفقت ألفاظها جاز تثنيتها، وما ذكروا جائز في التأويل لمضارعة «يَفْعَلُ» لفاعل وهو عندي قبيح لما ذكرت لك. وتقول: ظن ظاناً زيداً أخاك عمرو، تريد: ظن عمرو ظاناً زيداً أخاك، رفعت عمراً وهو المفعول الأول إذ قام مقام الفاعل ونصبت «ظاناً» لأنه المفعول الثاني فبقي على نصبه. ويجوز أن ترفع ظاناً وتنصب عمراً فتقول: ظن ظان زيداً أخاك عمراً، كأنك قلت /١٩٦: ظن رجل ظان زيداً أخاك عمراً، فترفع «ظاناً» بأنه قد قام مقام الفاعل، وتنصب زيداً أخاك به، وتنصب عمراً لأنه مفعول «ظن». وهو خبر ما لم يسم فاعله، وتقول: ظن مظنون عمراً زيداً. كأنك قلت: ظن رجل مظنون عمراً زيداً فترفع «مظنون» بأنه قام مقام الفاعل، وفيه ضمير رجل، والضمير مرتفع بـ «مظنون» وهو الذي قام مقام الفاعل في مظنون، وعمراً منصوب بـ «مظنون»، وزيداً منصوب بـ «ظن». وتقول: ظن مطنون عمرو أخاه زيداً، كأنك قلت: ظن رجل مظنون عمرو أخاه زيداً، و «مظنون» في هذا وما أشبهه من النعوت يسميه الكوفيون خلفاً[1]، يعنون أنه خلف من اسم. ولا بد من أن يكون فيه راجع إلى الاسم المحذوف. والبصريون يقولون: صفة قامت مقام

---

(١) أقسام الكلمة عند الفراء أكثر من الثلاثة المعروفة، فقد جعل كلمة «كلا» ليست قسماً خاصاً بين الأسماء والأفعال، فهي ليست باسم، كما أنها ليست بفعل، وبالطبع ليست بحرف كما هو واضح من كلامه في طبقات الزبيدي ١٤٥، وقال صاحب التصريح ٢٥/١. بأنها تمثل عند الفراء قسماً مستقلاً، وربما كان هذا القسم هو الذي أطلق عليه اسم الخالفة لأنه يطلق على ما يسمى عند البصريين باسم الفعل، وما اسم الفعل إلا كلمة هي بين الأسماء والأفعال لوجود علامات كل منهما فيها، فكلمة «كلا» واسم الفعل يشتركان في هذه الصيغة ولهذا نرى أنهما قسم واحد هو الذي أطلق عليه الكوفيون اسم الخالفة

الموصوف والمعنى واحد، فيرفع «مظنون» بأنه قام مقام الفاعل وهو ما لم يسم فاعله وترفع عمراً بـ «مظنون» لأنه قام مقام الفاعل في مظنون. ونصبت أخاه بـ «مظنون»/١٩٧ ورجعت الهاء إلى الاسم الموصوف الذي «مظنون» خلف منه، ونصبت زيداً بـ«ظن» فكأنك قلت: ظن رجل زيداً، ولو قتل: ظن مظنون عمرو أخاك زيداً، لم يجز، لأن التأويل: ظن رجل مظنون عمرو أخاك زيداً فـ«مظنون» صفة لرجل، ولا بد من أن يكون في الصفة أو فيما تشبثت به الصفة ما يرجع إلى رجل. وليس في هذه المسألة ما يرجع إلى رجل، فمن أجل ذلك لم يجز، ويجوز في قول الكوفيين: ظن زيد قائماً أبوه، على معنى أن يقوم أبوه. ولا يجيز هذا البصريون، لأنه نقض لباب «ظن» وما عليه أصول الكلام، وإنما يجيز هذا الكوفيون فيما عاد عليه ذكره. وينشدون:

أظنُّ ابنَ طُرثُوثٍ عُتيبةُ ذَاهِباً   بعَاديتي تكذابُهُ وجَعائلُه[1]

---

(١) العادية: البئر القديمة. والجعائل: جمع جعالة، وهي هنا الرشوة، والشاهد لذي الرمة. وكان قد اختصم هو وابن طرثوث في بئر فأراد أن يقضي له بها. ورواية الديوان: لعل ابن طرثوب: انظر معاني القرآن ٤١٥/١. والديوان ٤٧٣/١.

باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين

اعلم: أن المفعول الأول في هذا الباب هو الذي كان فاعلاً في الباب الذي قبله فنقلته من فَعَلَ إلى «أفعلَ»، فصار الفاعل مفعولاً، وقد بينت هذا فيما تقدم، تقول /١٩٨ رأى زيد بشراً أخاك، فإذا نقلتها إلى «أفعل» قلت: أرى الله زيداً بشراً أخاك، وأعلم الله زيداً بكراً خير الناس. وقد جاء «فَعَلْتُ» في هذا النحو، تقول: نبأت زيداً عمراً أبا فلان، ولا يجوز الإلغاء في هذا الباب، كما جاز في الباب الذي قبله لأنك إذا قلت: علمت وظننت وما أشبه ذلك فهي أفعال غير واصلة، فإذا قلت: «أعلمت» كانت واصلة، فمن هنا حسن الإلغاء في «ظننت وعلمت» ولم يجز إلغاء: «علمت» لأنك إذا «ظننت» فإنما هو شيء وقع في نفسك لا شيء فعلتَه. وإذا قلت: «أعلمت» فقد أثرت أثراً أوقعته في نفس غيرك. ومع ذلك فإن: «ظننت وعلمت» تدخلان على المبتدأ والخبر، فإذا ألغينا بقي الكلام تاماً مستغنياً بنفسه، تقول: زيداً ظننت منطلقاً، فإذا ألغيت: «ظننت» بقي زيد ومنطلق، فقلت: زيد منطلق، ثم تقول «ظننت» والكلام مستغن، والملغى نظير المحذوف، فلا يجوز أن يلغى من الكلام ما إذا حذفته بقي الكلام غير تام، ولو ألغيت: «أعلمت ورأيت» من /١٩٩ قولك: أريت زيداً بكراً خير الناس، وأعلمت بشراً خالداً شر الناس - والملغى كالمحذوف - لبقي زيد بكر خير الناس، فزيد بغير خبر والكلام غير مؤتلف ولا تام.

واعلم: أن هذه الأفعال المتعدية كلها ما تعدى منها إلى مفعول وما تعدى منها إلى اثنين وما تعدى منها إلى ثلاثة إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدي، تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول من المصدر والظرفين والحال[1]، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً المال إعطاء جميلاً، وأعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً، لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى.

مسائل من هذا الباب:

تقول: سرقت عبد الله الثوب الليلة[2]، فتعدى «سَرَقْتُ» إلى ثلاثة مفعولين، على أن لا تجعل «الليلة» ظرفاً، ولكنك تجعلها مفعولاً على السعة في اللغة كما تقول: يا سارق الليلة زيداً الثوب. فتضيف «سارقاً» إلى الليلة، وإنما تكون الإضافة إلى الأسماء /٢٠٠ لا إلى الظروف، وكذلك حروف الجر، إنما تدخل على الأسماء لا على الظروف، فكل منجر بجار عامل فيه فهو اسم، وتقول: أعلمت زيداً عمراً هندٌ معجبها هو. كان أصل الكلام: علم زيداً عمراً هند معجبها هو. فزيد مرفوع بـ «عَلَم» وعمرو منصوب بأنه المفعول الأول، وهند مرتفعة بالابتداء و«معجبها» هو الخبر، و«هو» هذه كناية عن عمرو وراجعة إليه فلم يجز أن تقول: معجبها ولا تذكر «هو» لأن أسماء الفاعلين إذا جرت على غير من هي له لم يكن بد من إظهار الفاعل. وقد بينا هذا فيما تقدم، و«هند» وخبرها الجملة بأسرها، قامت مقام المفعول الثاني وموضعها نصب، فإذا نقلت «علم» إلى «أعلمت» صار زيد مفعولاً فقلت: أعلمت زيداً عمراً هند معجبها هو، فإن قيل لك أكن عن «هند معجبها هو»

---

(١) في الكتاب ١٩/١ قال سيبويه: واعلم: أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدى تعدت إلى جميع ما تعدى إليه الفعل الدي لا يتعدى الفاعل وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً المال إعطاءً جميلاً

(٢) قال سيبويه ١٩/١ إذا قلت: سرقت عبد الله الثوب الليلة لا تجعله ظرفاً ولكن كما تقول: يا سارق الليلة زيداً الثوب، لم تجعلها ظرفاً.

قلت: أعلمت زيداً عمراً إياه، لأن موضع الخبر نصب. وهذا إذا كنيت عن معنى الجملة لا عن الجملة وتقول: أعلمته زيداً أخاك قائماً، تريد: أعلمت العلم، فتكون الهاء كناية /٢٠١ عن المصدر، كما كانت في «ظننته زيداً أخاك» فإن جعلت الهاء وقتاً أو مكاناً على السعة جاز، كما كان في «ظننته» وقد فسرته في باب مسائل «ظننت». ومن قال ظننته زيد قائم: فجعل الهاء كناية عن الخبر والأمر، وهو الذي يسميه الكوفيون المجهول[1]، لم يجز له أن يقول في «أعلمت زيداً عمراً خير الناس» أعلمته زيداً عمرو خير الناس، لما خبرتك به من أنه يبقى زيد بلا خبر، وإنما يجوز ذلك في الفعل الداخل على المبتدأ والخبر، فلا يجوز هذا في «أعلمت» كما لا يجوز الإلغاء، لأنك تحتاج إلى أن تذكر بعد الهاء خبراً تاماً يكون هو بجملته تلك الهاء، والأفعال المؤثرة، لا يجوز أن يضمر فيها المجهول، إنما تذكر المجهول مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر، نحو: كان، وظننت، وأن وما أشبه ذلك[2]. ألا ترى أن تأويل: ظننته زيد قائم، ظننت الأمر والخبر زيد قائم، وكذلك إذا قلت: إنَّه زيد قائم، فالتأويل: أن الأمر زيد قائم، وكذلك: كان زيد قائم، إذا كان فيها مجهول التأويل /٢٠٢ كان الأمر زيد قائم، ولا يجوز أن تقول: أعلمت الأمر ولا أريت الأمر هو ممتنع من جهتين: من جهة أن زيداً يكون بغير خبر يعود إليه، ولو زدت في المسألة أيضاً ما يرجع إليه ما جاز من الجهة الثانية. وهي أنه لا يجوز: أعلمت الخبر خبراً، إنما يعلم المستخبر وتقول: أعلمت عمراً زيداً ظاناً بكراً أخاك، كأنك قلت: أعلمت عمراً زيداً رجلاً ظاناً بكراً أخاك. فإن رددت إلى ما لم يسم فاعله قلت: أعلم عمرو زيداً ظاناً بكراً أخاك، ولك أن تقيم «زيداً» مقام الفاعل وتنصب عمراً فتقول: أعلم زيد عمراً ظاناً بكراً أخاك، ولا يجوز: أعلم ظان بكراً أخاك

---

(١) يطلق الكوفيون على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه ضمير المجهول الذي يسميه البصريون ضمير الشأن والقصة.

(٢) انظر معاني القرآن /٢٢٢. ورقة.

عمراً زيداً. من أجل أن حق المفعول الثالث أن يكون هو الثاني في المعنى، إذ كان أصله المبتدأ والخبر وقد تقدم تفسير ذلك، فإن كان عمرو هو زيد له إسمان جاز وجعلته /٢٠٣ هو على أن يغني غناه، ويقوم مقامه، كما تقول: زيد عمرو، أي: أن أمره وهو يقوم مقامه جازَ، وإلا فالكلام محالٌ، لأن عمراً لا يكون زيداً.

شرح الثالث: وهو المفعول فيه:

المفعول فيه ينقسم على قسمين: زمان ومكان، أما الزمان فإن جميع الأفعال تتعدى إلى كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة، وذلك أن الأفعال صيغت من المصادر، بأقسام الأزمنة، كما بينا فيما تقدم، فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف وتعتبره بحرف الظرف، أعني. «في» فيحسن معه فتقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم، فأنت تريد معنى «في» وإن لم تذكرها، ولذلك سميت ـ إذا نصبت ـ ظروفاً، لأنها قامت مقام «في» ألا ترى أنك إذا قلت: قمت اليوم، ثم قيل لك: أكن عن اليوم قلت: قمت فيه[1]، وكذلك: يوم الجمعة، ويوم الأحد، والليلة، وليلة السبت، وما أشبه ذلك، وكذلك: نكراتها، نحو قولك: قمت يوماً، وساعة، وليلة، وعشياً، وعشيةً وصباحاً، ومساءً /٢٠٤. فأما سحر إذا أردت به سحر يومك وغدوة، وبكرة، هذه الثلاثة الأحرف فإنها لا تتصرف[2]، تقول: جئتك اليوم سحر، وغدوة وبكرة يا هذا، وسنذكرها في موضعها فيما يتصرف وما لا يتصرف إن شاء الله.

وكل ما جاز أن يكون جواب «متى» فهو زمان ويصلح أن يكون ظرفاً

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٤/ ٣٣٠ واعلم: أن هذه الظروف المتمكنة ـ يعني التي يصح أن تقع مسنداً إليه يجوز أن تجعلها أسماء فتقول: يوم الجمعة قمته في موضع قمت فيه، والفرسخ سرته، ومكانكم جلسته، وإنما هذا اتساع، والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها، وليست مفعولاً بها، وإنما هذا على حذف حرف الإضافة.

(٢) أي: أنها لا تقع مسنداً إليه، فلا تكون إلا ظرفاً

للفعل. يقول القائل: متى قمت؟ فتقول: يوم الجمعة، ومتى صمت؟ فتقول: يوم الخميس، ومتى قدم فلان؟ فتقول· عام كذا وكذا، وكل ما كان جواب متى فالعمل يجوز أن يكون في بعضه وفي كله يقول القائل: متى سرت؟ فتقول: يوم الجمعة، فيجوز أن يكون سرت بعض ذلك اليوم، ويجوز أن يكون قد سرت اليوم كله، «وكم». من أجل أنها سؤال عن عدد تقع على كل معدود، والأزمنة مما يعد فهي يسأل بها عن عدد الأزمنة، فيقول القائل: كم سرت؟ فتقول: ساعة أو يوماً، أو يومين، ولا يسأل «بكم» إلا عن نكرة، «ومتى» لا يسأل بها إلا عن معرفة أو ما قارب المعرفة، يقول القائل /٢٠٥: كم سرت؟ فتقول: شهرين أو شهراً أو يوماً، ولا يجوز أن تقول: الشهر الذي تعلم، ولا اليوم الذي تعلم، لأن هذا من جواب «متى». وأما قولهم: سار الليل والنهار، والدهر، والأبد، فهو وإن كان لفظه لفظ المعارف فهو في جواب «كم» ولا يجوز أن يكون جواب «متى» لأنه إنما يراد به التكثير وليست بأوقات معلومة محدوده، فإذا قالوا: سِيرَ عليه الليل والنهار فكأنهم قالوا: سِيرَ عليه دهراً طويلاً، وكذلك الأبد فإنما يراد به التكثير والعدد، وإلا فالكلام محال.

وذكر سيبويه: أن المحرم وسائر أسماء الشهور أجريت مجرى الدهر، والليل والنهار، وقال لو قلت: شهر رمضان أو شهر ذي الحجة، كان بمنزلة يوم الجمعة أو البارحة، ولصار جواب «متى»[١] فالمحرم عنده بلا ذكر «شهر» يكون في جواب «كم» فإن أضفت شهراً إليه صار في جواب «متى»، وحجته في ذلك استعمال العرب له لذلك قال: وجميع ما ذكرت لك مما يكون مجرى على «متى» يكون مجرى على «كم» ظرفاً[٢] /٢٠٦ وغير ظرف. وبعض ما يكون في «كم» لا يكون في «متى» نحو: الدهر والليل والنهار[٣].

---

(١) انظر الكتاب ١/١١١.

(٢) الكتاب ١/١١١ والنص: وجميع ما ذكرت لك مما يكون على «متى» يكون مجرى على كم ظرفاً وغير ظرف.

(٣) انظر الكتاب ١/١١١.

واعلم: أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين: فمنها ما يكـون اسماً ويكون ظرفاً، ومنها ما لا يكون إلا ظرفاً. فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسماً وظرفاً إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفاً وذلـك ما لم تستعمله العرب مجروراً ولا مرفوعاً. وهذا إنما يؤخذ سماعاً عنهم، فمن ذلك: «سحر» إذا كان معرفة غير مصروف تعني به: سحر يومك، لا يكون إلا ظرفاً وإنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر [و][1] بالألف واللام[2]، أو نكرة، وكذلك تحقير سحر إذا عنيت: سحر يومك لم يكن إلا ظرفاً. تقول: سير عليه سحيراً، وتصرفه، لأن «فعيلاً» منصرف، حيث كان. ومثله ضحى إذا عنيت: ضحى يومك، وصباحاً وعشية وعشاء إذا أردت: عشاء يومك فإنه لم يستعمل إلا ظرفاً، وكذلك: ذات مرة /٢٠٧ وبعيدات بينَ[3]، وبكراً[4]، وضحوة، إذا عنيت ضحوة يومك وعتمة إذا أردت: عتمة ليلتك وذات يوم، وذات مرة وليل ونهار إذا أردت: ليل ليلتك، ونهار نهارك، وذو صباح ظرف. قال سيبويه: أخبرنا بذلك يونس، إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم: ذات ليلة وذات مرة[5]، أي: جاءتا مرفوعتين، فيجوز على هذا أن تنصب نصب المفعول على السعة.

---

(١) أضيفت واواً لأن المعنى يحتاجها

(٢) انظر الكتاب ١ / ١١٥

(٣) في اللسان: أبو عبيد، يقال: لقيته بعيدات إدا لقيته بعد حين، وقيل. بعيدات بين، أي بعيد فراق ودلك إذا كان الرحل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه

(٤) البكر: بمعنى البكرة كما في اللسان

(٥) انظر الكتاب ١/١١٥ قال سيبويه أخبرنا بدلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقاً لذات مرة ودات ليلة، وأما الجيدة العربية فأن يكون بمنزلتها، وقال رجل من خثعم:

عَـزَمْتُ على إقـامـةِ ذي صبـاحٍ   لـشيءٍ مـا يُـسَـوَّدُ مَنْ يَـسُـودُ

فهو على هذه اللغة، يجوز فيه الرفع.

واعلم: أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً وهذه الأسماء تجيء على ضربين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو: جئتك مقدم الحاج، وخفوق النجم وخلافة فلان، وصلاة العصر[١]، فالمراد في جميع هذا: جئتك وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت صلاة العصر.

والآخر: أن يكون اسم الزمان موصوفاً فحذف اتساعاً وأُقيم الوصف مقام الموصوف /٢٠٨ نحو: طويل، وحديث، وكثير، وقليل، وقديم، وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع ولم تكن إلا ظروفاً وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة، فأما قريب فإن سيبويه أجاز فيه الرفع وقال: لأنهم يقولون: لقيته مذ قريب، وكذلك ملى، قال: والنصب عندي عربي كثير[٢]. فإن قلت: سير عليه طويل من الدهر، وشديد من السير فأطلقت الكلام ووصفته، كان أحسن وأقوى وجاز[٣].

قال أبو بكر: وإنما صار أحسن إذا وصف لأنه يصير كالأسماء، لأن الأسماء هي التي توصف وكل ما كان من أسماء الزمان يجوز أن يكون إسماً، وأن يكون ظرفاً، فلك أن تنصبه نصب المفعول على السعة، تقول: قمت اليوم، وقعدت الليلة فتنصبه نصب «زيد» إذا قلت: ضربت زيداً، ويتبين لك هذا في الكناية أنك إذا قلت: قمت اليوم فتنصبه نصب المفعول على

---

(١) قال سيبويه ١١٤/١: هذا باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار وذلك قولك. متى سير عليه، فيقول: مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر، فإنما هو: زمن مقدم الحاج وحين حفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار...

(٢) الكتاب ١/ ١١٦. ونص سيبويه: وقد يحسن أن تقول: سير عليه قريب، لأنك تقول: لقيته مذ قريب، والنصب عربي كثير جيد.. ومن ذلك ملى من النهار والليل، تقول: سير عليه ملى والنصب فيه كالنصب في قريب

(٣) انظر الكتاب ١١٧/١.

السعة فكنيت /٢٠٩ عنه قلت: قمته وإذا نصبته نصب الظروف قلت: قمت فيه. وإذا وقع موقع المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يُسَم فاعلُهُ. ألا تراهم قالوا: صِيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً[١].

مسائل من هذا الباب:

تقول: يوم الجمعة القتال فيه، فيوم الجمعة مرفوع بالابتداء، والقتال فيه الخبر، والهاء راجعة إلى يوم الجمعة، وإذا أضمرته وشغلت الفعل عنه خرج من أن يكون ظرفاً، والظروف متى كني وتحدث عنها زال معنى الظرف، ويجوز: يوم الجمعة القتال فيه، على أن تضمر فعلاً قبل يوم الجمعة يفسره القتال فيه، كأنك قلت: القتال يوم الجمعة القتال فيه، هذا مذهب سيبويه[٢] والبصريين، فلك أن تنصبه نصب الظروف، ونصب المفعول.

وتقول: اليوم الصيام، واليوم القتال، فترفع الصيام والقتال بالابتداء، واليوم خبر الصيام والقتال واليوم منصوب بفعل محذوف كأنك قلت: الصيام يستقر اليوم /٢١٠ أو يكون اليوم وما أشبه ذلك، ولا يجوز أن تقول: زيدٌ اليوم، ويجوز أن تقول: الليلة الهلال[٣]. وقد بينا هذا فيما تقدم عند ذكرنا خبر المبتدأ.

وتقول: اليوم الجمعة، واليوم السبت، لأنه عمل في اليوم، فإن جعلته اسم اليوم رفعت. فأما: اليوم الأحد، واليوم الاثنان إلى الخميس فحق هذا الرفع، لأن هذه كلها أسماء لليوم، ولا يكون عملاً فيها[٤] وإنما كان ذلك في الجمعة والسبت لأن الجمعة بمعنى الاجتماع والسبت بمعنى الانقطاع.

---

(١) انظر الكتاب ١/١١٤.
(٢) انظر الكتاب ١/١١٤ و ٢٠٨.
(٣) في الكتاب ١/٢٠٨ وإن قلت. الليلة الهلال واليوم القتال نصبت، التقديم والتأخير في ذلك سواء، وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول، وكذلك اليوم الجمعة، واليوم السبت، وإن شئت رفعت.
(٤) انظر الكتاب ١/٢٠٨.

وتقول: اليومُ رأس الشهر، واليومَ رأس الشهر، أما النصب فكأنك قلت: اليوم ابتداء الشهر، وأما الرفع فكأنك قلت: اليـوم أول الشهر، فتجعل اليوم هو الأول. وإذا نصبت فالثاني غير الأول.

واعلم: أن أسماء الزمان تضاف إلى الجمل وإلى الفعل[١] والفاعل وإلى الابتداء والخبر، تقول: هذا يوم يقوم زيد، وأجيئك يـوم يخرج الأمـير، وأخرج يوم عبد الله /٢١١ أمير، وتقول: إن يوم عبد الله أمير زيداً جالس، تريد: إن زيداً جالس يوم عبد الله أمير، فإن جعلت في أول كلامك «فيه» قلت: إن يوماً فيه عبد الله خارج زيداً مقيم، فتنصب «زيداً» بـ«أن»، و«مقيم» خبره، و«يوماً» منتصب بأنه ظرف لـ«مقيم» و«فيه عبد الله خارج» صفة ليوم، فإن قلت: إن يوماً فيه عبد الله خارج زيد فيه مقيم، خرج اليوم من أن يكون ظرفاً، وصار اسماً لـ«أنَّ»، وإنما أخرجه من أن يكون ظرفاً: أنك جئت «بفيه» فأخبرت عنه: بأن إقامة زيد فيه، فـ«فيه» الثانية أخرجته عن أن يكون ظرفاً لأنها شغلت مقيماً عنه، ولم تخرجه «فيه» الأولى من أن يكون ظرفاً، لأنها من صلة الكلام، الذي هو صفة «لليوم» فالصفة لا تعمل في الموصوف فيكون متى شغلتها خرج الظرف عما هو عليه وإنما دخلت لتفصل بين يوم خرج فيه عبد الله وبين يوم لم يخرج فيه، فقولك: يوم الجمعة قمت فيه بمنزلة قولك: زيد مررت به، لا فرق في الإخبار عنهما، وتقول: ما اليوم خارجاً فيه عبد الله، وما يوم خارج /٢١٢ فيه عبد الله منطلقاً فيه زيد. وتقول: ما يوماً خارجاً فيه زيد منطلق عمرو، فتنصب يوماً بأنك جعلته ظرفاً للانطلاق، ونصبت «خارجاً»، لأنه صفة لليوم، وأما «منطلق» فإنما رفعته لأنك قدمت خبر «ما».

ومن قال:

يا سَارِقَ اللَّيلةِ أَهْلَ الدَّارِ[٢]

---

(١) الكتاب ٤٦١/١، والمقتضب ٣٤٧/٢.

(٢) من شواهد سيبويه ٨٩/١ على إضافة «سارق» إلى الليلة ونصب «أهل» للاتساع في =

فجر «الليلة» وجعلها مفعولاً بها على السعة فإنه يقول: أما الليلة فأنت سارقها زيداً، وأما اليوم فأنتَ آكله خبزاً، وهذان اليومان أنا ظانهما زيداً عاقلاً، لأنه قد جعله مفعولاً به على السعة، ولا تقول: اليوم أنا معلمه زيداً بشراً منطلقاً، لأنه لا يكون فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل فيشبه هذا به، وقد أجازه بعض الناس. وتقول على هذا القياس: أما الليلة فكأنها زيدٌ منطلقاً، وأما اليوم فليسه زيد منطلقاً، وأما الليلة فليس زيد إياها منطلقاً، وأما اليوم فكأنه زيد منطلقاً، وأما اليوم فكان زيد إياه منطلقاً، تريد في جميع هذا: «في» فتحذف على السعة ولا تقول: أما اليوم فليته زيداً منطلق /٢١٣ تريد: ليت فيه، لأن «ليت» ليست بفعل ولا هذا موضعَ مفعولٍ فيتسع فيهِ. وجميع هذا مذهب الأخفش.

وذكر الأخفش أنه يجوز: أما الليلة فما زيد إياها منطلقاً، لأن «ما» مشبه بالفعل قال: لم يجوزه في «ما» فهو أقيس، لأن «ما» وإن كانت شبهت بالفعل فليست كالفعل.

قال أبو بكر: وهو عندي لا يجوز البتة. وتقول: الليلة أنا أنطلقها،

= الظروف فنصبت نصب المفعول به. وكان بعض النحويين ينصب «الليلة» ويخفض «أهل» فيقول.

يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ

ونقل البغدادي عن ابن خروف: أن أهل الدار منصوب بإسقاط الجار ومفعوله الأول محذوف والمعنى: يا سارق الليلة لأهل الدار متاعاً، فسارق متعد لثلاثة· أحدها· الليلة على السعة، والثاني: بعد إسقاط حرف الجر، والثالث: مفعول حقيقي. وجميع الأفعال متعديها ولازمها يتعدى إلى الأزمنة الثلاثة والأمكنة. قال البغدادي وفيه نظر. وهذا الرجز لم ينسبه أحد لقائل معين.

وانظر: الحجة لأبي على ١/١٤، والمحتسب ٢/٢٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٥٠، والمفصل للزمخشري /٤٥، وشرح الحماسة /٦٥٥، ومعاني الفراء ٢/٨٠، وابن يعيش ٢/٤٥.

تريد: أنا أن أنطلق فيها. وتقول: الليلة أنا منطلقها، تريد: أنا منطلق فيها، ولا يجوز: الليلة أنا إياها منطلق، ولا: اليوم نحن إياه منطلقون، تريد: نحن منطلقون فيه، ولا يجوز: أما اليوم فالقتال إياه، تريد، فيه، وأما الليلة فالرحيل إياها، تريد: فيها، لأن السعة والحذف لا يكونان[1] فيه، كما لا سعة فيه ولا حذف في جميع أحواله، قال الأخفش: ولو تكلمت به العرب لأجزناه.

ذكر المكان:

اعلم: أن الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب /٢١٤ الظروف، لأن الأمكنة: أشخاص له خلق وصور تعرف بها كالجبل والوادي وما أشبه ذلك، وهن بالناس أشبه من الأزمنة لذلك، وإنما الظروف منها التي يتعدى إليها الفعل الذي لا يتعدى، ما كان منها مبهماً خاصة، ومعنى المبهم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره. وهو يلي الاسم من أقطاره نحو: خلف وقدام، وأمام، ووراء وما أشبه ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت خلف المسجد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها وكذلك إذا قلت: قدام زيد. لم يكن لذلك حد ينتهي إليه، فهذا وما أشبهه هو المبهم الذي لااختلاف فيه أنه ظرف.

وأما مكة والمدينة، والمسجد والدار، والبيت فلا يجوز أن يكن ظروفاً، لأن لها أقطاراً محدودة معلومة، تقول: قمت أمامك، وصليت وراءك، ولا يجوز أن تقول: قمت المسجد /٢١٥ ولا قعدت المدينة ولا ما أشبه ذلك، والأمكنة تنقسم قمسين، منها ما استعمل اسماً يتصرف في جميع الإعراب وظرفاً، ومنها ما لا يرفع ولا يكون إلا ظرفاً. فأما الظروف التي تكون اسماً فذكر سيبويه: أنها خلفك وقدامك، وأمامك، وتحتك، وقبالتك، ثم قال:

---

(١) في الأصل «يكون»

وما أشبه ذلك، وقال: ومن ذلك: هو ناحيةً من الدار. ومكاناً صالحاً، وداره ذات اليمين، وشرقي كذا وكذا. قال: وقالوا: منازلهم يميناً وشمالاً، وهو قصدك، وهو حلَةَ الغور، أي قصده، وهما خطان جنابتي أنفها، يعني الخطين اللذين اكتنفا أنف الظبية، وهو موضعه ومكانه صددك، ومعناه القصد وسقبك[١]، وهو قربك وقرابتك[٢]، ثم قال: واعلم: أن هذه الأشياء كلها قد تكون اسماً غير ظرف بمنزلة زيد وعمرو[٣].

وحكى: هم قريب منك وقريباً[٤] منك، وهو وزن الجبل، أي: ناحية منه، وهو زنة الجبل، أي: حذاءه، وقُرابَتك وقُربَك /٢١٦ وحواليه بنو فلان، وقومك أقطار البلاد، قال ومن ذلك قول أبي حية:

إذَا ما نَعَشْنَاهُ علَى الرَّحْلِ يَنْثني مُسالَيْهِ عنهُ مِنْ وراءٍ ومُقدَمِ[٥]

مسالاة: عطفاه[٦].

ومما يجري مجرى ما ذكره سيبويه من الأسماء التي تكون ظروفاً، فرسخ

---

(١) سقبك: قربك، يقال: سقبت الدار واسقبت إذا قربت.

(٢) يقال: هم قرابتك في العلم: أي: قريباً منك.

(٣) انظر الكتاب ١/٢٠٤.

(٤) قال سيبويه: ومن ذلك قول العرب: هم قرابتك، أي: قربك يعني المكان، وهم قرابتك في العلم، أي: قريباً منك في العلم، فصار هذا بمنزلة قول العرب. هو حذاءه وإزاءه وحواليه بنو فلان. الكتاب ١/٢٠٤

(٥) نصب مساليه على الظرف والتقدير: ينثني في مساليه، أي: في عطفيه وناحيتيه، وسميا مسالين، لأنهم أسيلا، أي: سهلا في طول وانحدار فهما كمسيل الماء، وصف الشاعر راكباً أدام السرى حتى غشيه النوم، وغلبه، فجعل ينثني في عطفيه من مقدم الرحل ومؤخره. ومعنى: نعشناه رفعناه، ومنه سمى النعش نعشاً لحمله على الأعناق والهاء في عنه راجعة على الرحل، أي ينثني عن الرحل من رواه ومقدم.
انظر الكتاب ١/٢٠٥، وشرح السيرافي ٢/١٣٦

(٦) الكتاب ١/٢٠٤ ـ ٢٠٥.

وميل، تقول: سرت فرسخاً وفرسخين، وميلاً وميلين، فإن قال قائل: ففرسخ وميل موقت معلوم فلم جعلته مبهماً؟ قيل له: إنما يراد بالمبهم ما لا يعرف له من البلاد موضع ثابت ولا حدود من الأمكنة، فهذا إنما يعرف مقداره. فالإبهام في الفرسخ والميل بعد موجود لأن كل موضع يصلح أن يكون من الفرسخ والميل فافهم الفرق بين المعروف الموضع والمعروف القدر، وكذلك ما كان من الأمكنة مشتقاً من الفعل نحو: دهست المذهب البعيد، وجلست المجلس الكريم.

وأما الظروف التي لا ترفع: فعند، وسوى، وسواء، إذا أردت بها معنى «غير» لم تستعمل إلا ظروفاً. قال سيبويه: إن /٢١٧ سواءك بمنزلة مكانك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر[١]. ودل على أن سواءك ظرف أنك تقول: مررت بمن سواءك، والفرق بين قولك: عندك وخلفك أن خلفك تعرف بها الجهة وعندك لما حضرك من جميع أقطارك، وكذلك سواءك لا تخص مكاناً من مكان فبعداً من الأسماء لاستيلاء الإبهام عليهما.

واعلم: أن الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه، فمن ذلك قولك: زيد دون الدار وفوق الدار إنما تريد: مكاناً دون الدار ومكاناً فوق الدار ثم يتسع ذلك فتقول: زيد دون عمرو، وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك، وإنما الأصل المكان. ومما اتسعوا فيه قولهم: هو مني بمنزلة الولد، إنما أخبرت أنه في أقرب المواضع وإن لم ترد البقعة من الأرض، وهو مني منزلة الشغاف ومزجر الكلب، ومقعد القابلة ومناط الثريا[٢] ومعقد الإزار.

---

(١) الكتاب ١/٢٠٢ ـ ١٠٣. قال سيبويه: ومن ذلك أيضاً: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك إذا حعلته في معنى بدلك ولا يكون اسماً إلا في الشعر. قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة «غير» قال الشاعر

ولا ينطقُ الفحشاءَ مَنْ كان منهُم   إذا قعدوا مِنا ولا من سَوائنا

(٢) مناط الثريا: فإنما معناه: هذا أبعد البعد.

قال سيبويـه[1]: أجرى مجـرى: هو مني مكـان كذا، ولكنـه/٢١٨ حذف. ودرج السيول، ورجع أدراجه، وقال: إنما يستعمل من هذا الباب ما استعلمت العرب، وأما ما يـرتفع من هذا الباب فقولك: هو مني فرسخان، وأنت مني يومان، وميلان وأنت مني عدوة[2] الفرس، وغلوة[3] السهم[4]، هذا كله مرفوع، لا يجوز فيه إلا ذاك ، وإنما فصله من الباب الذي قبله أنك تريد: ها هنا، بيني وبينك فرسخان ولم ترد أنت في هذا المكان، لأن ذلك لا معنى له، فما كان في هذا المعنى فهذا مجراه نحو: أنت مني[5] فوت اليد، ودعوة الرجل.

قال سيبيويه: وأما أنت مرأى ومسمع، فرفع لأنهم جعلوه الأول[6]، وبعض الناس ينصب مرأى ومسمعاً، فأما قولهم: داري من خلف دارك فرسخاً فانتصب فرسخ لأن ما خلف دارك الخبر وفرسخاً على جهة التمييز فإن شئت قلت: داري خلف دارك فرسخان، تلغي «خلف». قال سيبويه: وزعم يونس: أن أبا عمرو[7] كان يقول[8]/٢١٩: داري من خلف دارك

---

(١) الكتاب ١/٢٠٦.

(٢) عدوة الفرس: أن تجعل ذلك مسافة ما بينك وبينه.

(٣) غلوة السهم: يقال غلا السهم نفسه إذا ارتفع في ذهابه وجاوز المدى، وكـذلك الحجر، وكل مرماة من ذلك غلوة.

(٤) انظر الكتاب ١/٢٠٦، قال سيبويه: ومن ذلك قول العرب: هو مني درج السيل، أي مكان درج السيل من السيل، ويقال: رجع أدراجه أي رجع في الطريق الذي جاء منه.

(٥) فوت اليد: يريد أنه يقرب ما بينه وبينه.

(٦) الكتاب جـ ١/٢٠٧. نص سيبيوية: فإنما رفعوه لأنهم جعلوه هو الأول حتى صار بمنزلة قولهم: أنت مني قريب.

(٧) أبو عمرو: أبـو عمرو بن العلاء اسمه: زبان بن العلاء التميمي المازني، كان من أكثر الناس علما بالعربية وغريبها، وبالقراءات، نحوياً لُغوياً ثقة مرضياً، تُوفي سنة ١٥٤ هـ، ترجمته في مراتب النحويين /١٣، وأخبار النحويين/٢٢.

(٨) الكتاب ١/٢٠٨.

فرسخان، شبهه: بدارك مني فرسخان. قال: وتقول في البعد زيد مني مناط الثريا، كما قال:

وإنَّ بني حَـرْبٍ كـمَا قَـد عَلِمْتُمُ   مَنـاطَ الثُرَيَّـا قَد تَعَلَّت نُجُـومُها[1]

واعلم: أنه لا يجوز: أنت مي مربط الفرس وموضع الحمار، لأن ذلك شيء غير معروف في تقريب ولا تبعيد، وجميع الظروف من الأمكنة خاصة تتضمن الجثث دون ظرف الأزمنة، تقول: زيد خلفَكَ، والركب أمامَكَ، والناس عنَدَكَ، وقد مضى تفسير هذا، ذلك أن تجعل الظروف من المكان مفعولات على السعة كما فعلت ذلك في الأزمنة.

مسائل من هذا الباب:

تقول: وَسْطَ رأسه دهن، لأنك تخبر عن شيء فيه وليس به، هذا إذا أسكنت السين كان ظرفاً[2]، فإنْ حركت السين فقلت: وسَطَ، لم يكن ظرفاً، تقول: وسط رأسه صلب، فترفع لأنك إنما تخبر عن بعض الرأس، فوسط إذا أردت به الشيء الذي هو اسمه وجعلته بمنزلة البعض فهو اسم وحركت / ٢٢٠ السين وكان كسائر الأسماء، وإذا أردت به الظرف وأسكنت

---

(١) من شواهد سيبويه ٢٠٦/١ على نصب «مناط الثريا» على الظرفية ومناط الثريا: معلقها في السماء. وهو نطت الشيء أنوطه إذا علقته

بني حرب: آل سفيان بن حرب.

يقول: هم في ارتفاع المنزلة وعلو المرتبة كالثريا إذا استعلت وصارت على قمة الرأس

والبيت للأحوص وهو بالخاء المعجمة والحاء المهملة، يمدح آل سفيان بن حرب وقد نسبه ابن الشجري لعبد الرحمن بن حسان

وانظر: المقتضب ٢٤٣/٤. وأمالي ابن الشجري ٢٥٤/٢ والمؤتلف والمختلف/٤٧

(٢) قال المبرد. وتقول. وسط رأسك دهن يا فتى، لأنك أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع فأسكنت السين ونصبت، لأنه ظرف، انظر: المقتضب ٣٤١/٤. والكتاب ٢٤/١.

السين تقول: ضربت وَسْطَهُ، وَوَسْطَ الدار واسع، وهذا في وَسَطِ الكتاب، لأن ما كان معه حرف الجر فهو اسم بمنزلة زيد وعمرو.

وأما قول الشاعر[1]:

هَبَّتْ شَمالاً فذِكرى ما ذكرتكُمُ عِنْدَ الصَّفَاةِ التي شرقيَّ حَوَرانَا

فإنه جعل الصفاة في ذلك الموضع، ولو رفع الشرقي لكان جيداً بجعل الصفاة هي الشرق بعينه، ونقول: زيد خلفك وهو الأجود. فإن جعلت زيداً هو الخلف، قلت: زيد خلفك، فرفعت. وتقول: سير بزيد فرسخان يومين، وإن شئت: فرسخين يومان، أي: ذلك أقمته مقام الفاعل على سعة الكلام وصلح.

وتقول: ضربت زيداً يوم الجمعة عندك ضرباً شديداً، فالضرب مصدر، ويوم الجمعة ظرف من الزمان، وعندك ظرف من المكان، وقولك: شديداً نعت للمصدر، ليقع فيه فائدة. فإذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله، رفعت زيداً وأقررت/٢٢١ الكلام على ما هو عليه، لأنه لا سبيل إلى أن تجعل شيئاً من هذه التي ذكرنا من ظرف أو مصدر في مكان الفاعل، والاسم الصحيح معها، فإن أدخلت «شاغلاً» من حروف الإضافة كنت مخيراً بين هذه الأشياء وبينه. فإن شئت نصبت الظرف والمصدر وأقمت الاسم الذي

---

(١) من شواهد سيبويه ١/١١٣، ٢٠١. على نصب «شرقي» على الظرف، إذ لا يسوغ هنا رفعه لحذف الضمير، ولو أظهر فقال: هي التي شرقي حورانا لجاز الرفع على الاتساع. ورواية سيبويه: هبت جنوباً

وصف أنه تغرب عن أهله ومن يحبه وصار في شق الشمال فكلما هبت الشمال ذكرهم لهبوبها من شقهم.

وحوران: مدينة من مدن الشام. وأضمر الريح في «هبت» لدلالة الشمال عليها.

وما زائدة مؤكدة، والتقدير: فذكرتكم ذكرى. والصفاة: الصخرة الملساء، وهي هنا موضع بعينه والبيت من قصيدة طويلة لجرير في هجاء الأخطل.

وانظر: الكامل للمبرد/٤٦٨. وشروح سقط الزند ٣/١١٩٤، والديوان/٥٩٦.

معه حرف الإضافة مقام الفاعل، وإن شئت أقمت أحدها ذلك المقام إذا كان متصرفاً في بابه، فإن كان بمنزلة عند وذات مرة وما أشبه ذلك لم يقم شيء منها مقام الفاعل، ولم يقع له ضمير كضمير المصادر والظروف المتمكنة[1]، وأجود ذلك أن يقوم المتصرف من الظروف والمصادر مقام الفاعل إذا كان معرفة أو نكرة موصوفة، لأنك تقرب ذلك من الأسماء وتقول: سير على بعيرك فرسخان يوم الجمعة، فإن شئت نصبت «يوم الجمعة» على الظرف وهو الوجه، وإن شئت نصبته على أنه مفعول على السعة، كما رفعت الفرسخين على ذلك، وتقول: الفرسخان سير بزيد يوم الجمعة فإن قدمت يوم الجمعة وهو/٢٢٢ ظرف قلت: يوم الجمعة سير بزيد فيه فرسخان، وإن قدمت: يوم الجمعة على أنه مفعول، قلت: يوم الجمعة سيرهُ بزيد فرسخان، وإن قدمت يوم الجمعة والفرسخين ويوم الجمعة ظرف قلت: الفرسخان يوم الجمعة سيرا فيه بزيد، وإن جعلت يوم الجمعة مفعولاً قلت: سيراه. فإن أقمت يوم الجمعة مقام الفاعل قلت: الفرسخان يوم الجمعة سير بزيد فيهما، فإن جعلت الفرسخين مفعولين على السعة قلت: الفرسخان يوم الجمعة سيرهما بزيد، فإن زدت في المسألة خلفك قلت: سير بزيد فرسخان يوم الجمعة خلفك، فإذا قدمت الخلف مع تقديمك الفرسخين واليوم وأقمت الفرسخين مقام الفاعل وجعلت الخلف واليوم ظرفين قلت: الفرسخان يوم الجمعة خلفك سيرا بزيد فيه فيه، وإن جعلتهما مفعولين على السعة قلت: الفرسخان يوم الجمعة خلفك سيراه بزيد إياه، ترد أحد الضميرين المنصوبين إلى اليوم والآخر/٢٢٣ إلى خلف، وأن لا تجعل الخلف مفعولاً ولا مرفوعاً أحسن، وذلك لأنه من الظروف المقاربة للإبهام، وكذلك أمام ويمين وشمال، فإذا

(١) الذي منعها من التمكن أنها لا تخص موضعاً، ولا تكون إلا مضافة، فإذا قلت: جلست عند زيد ـ فإنما معناه الموضع الذي فيه زيد، فحيث انتقل زيد فذلك الموضع يقال له عند زيد.

قلت: عندك قام زيد فقيل لك أكن عن «عندك» لم يجز لأنك لا تقول: قمت في عندك، فلذلك لم توقعه على ضمير وإنما دخلت «من» على «عند» من بين سائر حروف الجر، كما دخلت على «لدن»[1].

وقال أبو العباس وإنما خصت «من» بذلك لأنها لابتداء الغاية[2]، فهي أصل حروف الإضافة.

واعلم: أنَّ الأشياءَ التي يسميها البصريونَ ظروفاً يسميهـا الكسائي صفة[3]، والفراء[4] يسميها محال ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض: أمام، وقدام، وخلف، وقبل وبعد، وتلقاء وتجاه، وحذاء، وإزاء، ووراء، ممدودات. ومع وعن وفي وعلى ومن، وإلى، وبين، ودون، وعند، وتحت، وفوق وقباله، وحيال، وقبـل، وشطر وقـرب، ووسَطَ، ووسْـطَ، ومِثـل، ومَثَلَ وسـوى/٢٢٤ وسواء ممـدودة، ومتى في معنى وَسْطَ، والباء الزائدة، والكاف الزائدة، وحول وحوالي، وأَجْلٌ، وإجلٌ، وإجلىَ مقصورٌ، وجَلَل[5]، وجِلالٌ في معناها، وحذاء ممدود ومقصور، وبَدْل، وَبَدلٌ، ورئد

---

(١) قد ورد دخول «من» على لدن وعند في قوله تعالى: ﴿إتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً﴾.

(٢) انظر المقتضب ١/٤٤ وجـ ٤/١٣٦.

(٣) ويعني بها الكوفيون: الظرف الذي يطلقه البصريون على نحو: أمام وخلف، ويمين، وشمال وغيرها من ظروف المكان، وعلى نحو: يوم، وليلة وقبل، وبعد من ظروف الزمان، ومجافاة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح فلم تعرف العربية كلمة، «الظرف» بهذا المعنى لأن الظروف فيها هو الوعاء. واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات غني بالتأثر الفلسفي، وانظر الإنصاف مسألة ٦٠ ومفاتيح العلوم/٣٥.

(٤) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد، أخذ عن الكسائي، وكان فقيهاً عالماً في النحو واللغة، مات سنة «٢٠٧» هـ. ترجمته في نزهة الألباء/١٣٤ ومعجم الأدباء جـ٢/٩.

(٥) جُللٌ، وجِلال: جمع جلة وهي القفة الكبيرة.

وهو القرنُ ومكانُ، وقُرابُ، وَلِدة[١]، وشبهَ وخدن[٢]، وقرن وقَرْن وميتاء[٣] وميداء والمعنى واحد ممدود ومنا[٤] مقصورٌ بمنزلة حذاء ولـدى، فيخلطون الحروف بالأسماء، والشاذ بـالشائـع، وقد تقـدم تبيين الفـرق بين الاسم والحرف، وبين الشاذ والمستعمل، فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغواً[٥]، ولم يجز في الخبر إلا الرفع وذلك قولك: فيك عبد الله راغب، ومنك أخواك هاربان، وإليك قومك قاصدون، لأن «منك وفيك وإليك» في هذه المسائل لا تكون محلاً[٦] ولا يتم بها الكلام، وقد أجاز الكوفيون: فيك راغباً عبد الله، شبهها الفراء/٢٢٥ بالصفة التامة لتقدم «راغب» على عبدالله. وذهب الكسائي إلى أن المعنى: فيك رغبةٌ عبد الله.

واستضعفوا أن يقولوا: فيكَ عبدُ الله راغباً، وقد أنشدوا بيتاً جاءَ فيهِ مثلُ هذا منصوباً في التأخير:

فَـلَا تَلْحَنِي فِيهَـا فـإنَّ بِحُبِّهـا أَخَاكَ مُصَابَ القَلبِ جَمّاً بلابِلُهُ[٧]

---

(١) لِدة: الترب وهو الذي تربى معك.

(٢) الخِدن: الحبيب والصاحب، للمذكر والمؤنث. والجمع أخدان.

(٣) ميداء وميتاء: ميداء الشيء قياسه ومبلغه، ويقال: هذا ميـداء ذاك وبميدائـه أي بحذائه.

(٤) المن: لغة في المنا الذي يوزن، والمن والمنا: هو رطلان: وقال ابن بري: والمن أيضاً الفترة.

(٥) اللغو: ما كان فضلة، وسمى لغوا لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنياً عنه لا حاجة إليه.

(٦) لأن الخبر هنا محذوف، والاستقرار أو مستقر حذف اختصارا.

(٧) من شواهد سيبويه ١/٢٨٠ على جواز تقديم معمول خبر «إن» على اسمها إذا كان مجروراً، والظرف يساويه في ذلك. ورواية «جم» بالرفع.

وتلحني: يقال: لحيت الرجل إذا لمته. والجم الكثير، والبلابل. الأحزان وشغل البال. واحدها: بلبال، يقول: لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أُصيب قلبي بها واستولى عليه حبها فالعذل لا يصرفني عنها. ولم ينسب هذا البيت لقائل معين. =

فنصب «مصاب القلب» على التشبيه بقولك: إن بالباب أخاك واقفاً، وتقول: في الدار عبد الله قائماً، فتعيد «فيها» توكيداً، ويجوز أن ترفع «قائماً» فتقول: في الدار عبد الله قائم فيها، ولا يجيز الكوفيون الرفع، قالوا: لأن الفعل لا يوصف بصفتين متفقتين، لأنك لو قلت: عبد الله قائم في الدار فيها، لم يكنْ يحسنُ أنْ تكرَر «في» مرتين بمعنى.

وهذا الذي اعتلوا به لازم في النصب لأنه قد أعاد «في»، والتأكيد إنما هو إعادة للكلمة أو ما كان في معناها، فإن استقبح التكرير سقط التأكيد ويجيزون في قولك: عبد الله في الدار قائم في البيت، الرفع والنصب لاختلاف/٢٢٦ الصفتين، وتقول: له عليَّ عشرون درهماً، فلك أن تجعل «له» الخبر، ولك أن تجعل «عليَّ» الخبر. وتلغي أيما شئتَ.

شرح الرابع من المنصوبات، وهو المفعول له:

اعلم: أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر[1] نحو قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وجئتك مخافة فلان، «فجئتك» غير مشتق من «مخافة» فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو «خفتك» مأخوذة من مخافة، وجئتك ليست مأخوذة من مخافة، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب.

قال سيبويه: إن هذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل له: لِمَ فعلتَ

وانظر شرح السيرافي ٣/٥. والمغني ٢/٧٧٣ تحقيق الدكتور مازن المبارك. وابن عقيل جـ ١ /١٣٧. والهمع جـ ١ /١٣٥.

(١) الكتاب ١/١٨٤ قال سيبويه: هذا باب: ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان، وليس بصفةٍ لما قبله، ولا منه فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهماً وذلك قولك. فعلت ذاك حذار الشر. وفعلت ذاك مخافة فلان وادحار فلان.

كذا وكذا؟ فقال: لِكَذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله[1]، ومن ذلك: فعلت ذاك أجل كذا وكذا وصنعت ذلك ادخار فلان، قال حاتم[2]: /٢٢٧.

وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وأُصْفَحُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا[3]

وقال الحرث بن هُشام:

فَصفُحْتُ عَنْهُم والأَحِبَّةُ فِيهِمُ طَمَعاً لهَم بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفسِدِ[4]

وقال النابغة:

وحَلَّتْ بيُوتي في يَفَاعٍ مُمنَّعٍ يُخَالُ به راعي الحمولةِ طَائرا
حِذاراً عَلَى أنْ لا تُصَابَ مقَادتي ولا نِسوتي حَتَّى يَمُتْنَ حرَائِرا[5]

---

(١) انظر الكتاب ١/١٨٥ ـ ١٨٦.

(٢) انظر الكتاب ٢/١٨٤ «ونص سيبويه»: وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان.

(٣) من شواهد سيبويه جـ ١/١٨٤ و٤٦٤ «على نصب» الادخار والتكرم على المفعول له والتقدير: لادخاره وللتكرم. فحذف حرف الجر ووصل الفعل ونصب.
والعوراء: الكلمة القبيحة أو الفعلة.
يقول: إذا جهل على الكريم احتملت جهلة إبقاء عليه وادخاراً له، وإن سبني اللئيم أعرضت عن شتمه إكراماً لنفسي.
وانظر المقتضب ٢/٣٤٨. والكامل /١٦٥. وشرح السيرافي ٢/١٠٩، والنوادر/١١٠، ومعاني القرآن ٢/٥. وشروح سقط الزند/٦١٩، وابن يعيش ٢/٥٤، وديوان حاتم/١٠٨.

(٤) من شواهد سيبويه جـ ١/١٨٥ «على نصب» طمعاً على المفعول له.
يقول هذا معتذراً من فراره يوم قتل أبو جهل أخوه ببدر، وهو من أحسن الاعتذار فيما يأتيه الرجل من قبيح الفعل، أي لم أفر جبنا ولم أصفح عنهم خوفاً وضعفاً ولكن طمعاً في أن أعدلهم وأعاقبهم بيوم أوقع بهم فيه فتفسد أحوالهم. انظر. شرح السيرافي ٢/٣١٠ وابن يعيش ٢/٨٩

(٥) من شواهد سيبويه ١/١٨٥ «على نصب» حذاراً على المفعول له
اليفاع: ما ارتفع من الأرض. والحرائر: جمع حرة على غير قياس وقيل: واحدتها =

وقال العجاج:

يَـرْكَـبُ كُـلَّ عَـاقِـرٍ جُمْـهُـورِ مَـخَـافَـةً وزَعَـلَ المَـحْبُـورِ[1]

يصف ثور الوحش، والعاقر هنا: الرملة التي لا تنبت، أي: يركب هذا الثور كل عاقر مخافة الرماة، والزعل: النشاط، أي يركب خوفاً ونشاطاً، والمحبور: المسرور.

واعلم: أن هذا المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة كشعر حاتم، ولا يصلح أن يكون حالاً كما تقول: جئتك مشياً لا يجوز أن تقول: جئتك خوفاً، تريد: خائفاً وأنت تريد معنى للخوف، ومن أجل الخوف، وإنما يجوز: جئتك خوفاً، إذا أردت الحال فقط، أي: جئتك في حال خوفي، أي: خائفاً، ولا يجوز أيضاً في هذا المصدر الذي تنصبه نصب المفعول له أن تقيمه مقام ما لم يسم فاعله/٢٢٨.

قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ : أبو عمر[2] يذهب إلى أنه ما جاء في معنى لـ«كذا» لا يقوم مقام الفاعل، ولو قام مقام الفاعل لجاز: سير عليه مخافة الشر، فلو جاز: سير فيه المخافة لم يكن إلا رفعاً فكان مخافة وما أشبهه لم يجيء إلا نكرة

= حريرة بمعنى حرة وهو غريب. والحمولة: الإبل التي قد أطاقت الحمل.

يقول: من أجل حذاري أن تصاب مقادتي. أي: لئلا أقاد إليك أنا ونسوتي نزلت هذا الجبل.

والبيتان من قصيدة للنابغة الذبياني يقولها للنعمان وكان واجداً عليه وانظر. شرح السيرافي ٢/١١٠ وشرح ابن يعيش جـ ٢/٥٤، والتهذيب للأزهري جـ ٥/٩١، والديوان/٤٠.

(١) من شواهد سيبويه ١/١٨٥ على نصب «مخافة» وزعل وعلى أنهما مفعولان لأجله وهذا رجز للعجاج. وانظر شرح السيرافي ٢/١١٠، والتمام في تفسير أشعار هذيل: ٨٩ والاقتضاب للبطلوسي: ٢٢٠، وابن يعيش ٣/٥٤. والخزانة ١/٤٨٨، وديوان العجاج/٢٨.

(٢) أي: الجرمي. وقد مرت ترجمته/١١٦ من الأصل.

فأشبه مع خرج مخرج مع لا يقوم مقام الفاعل نحو: الحال والتمييز، ولو جاز لما أشبه «مخافة الشر» أن يقوم مقام الفاعل لجاز سير «بزيد راكب»، فأقمت «راكباً» مقام الفاعل، ومخافة الشر، وإن أضفته إلى معرفةٍ فهو بمنزلةِ «مثلِكَ» وغيرِكَ، وضارب زيد غداً نكرة.

قال أبو بكر: وقرأت بخط أبي العباس في كتابه: أخطأ الرياشي[1] في قوله: مخافة الشر ونحوه «حال» أقبح الخطأ، لأن باب لـ «كذا» يكون معرفة ونكرة، وهذا خلاف قول سيبويه، لأن سيبويه بجعله معرفة ونكرة إذا لم تضفه أو تدخله الألف[2]/ ٢٢٩ واللام كمجراه في سائر الكلام لأنه لا يكون حالاً، قال سيبويه: حسن فيه الألف واللام لأنه ليس بحال فيكون في موضع فاعل، حالاً، وأنه لا يبتدأ به ولا يبنى على مبتدأ[3] لأنه عنده تفسير لما قبله وليس منه. وأنه انتصب كما انتصب الدرهم في قولك عشرون درهماً.

شرح الخامس، وهو المفعول معه:

اعلم: أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو[4] والواو هي التي دلت على معنى «مع» لأنها لا تكون في العطف بمعنى «مع» وهي ها هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى «مع»، ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض. فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ولا في الأفعال وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه. وكان مع ذلك أنها في العطف لا تمنع الفعل الذي قبلها أن يعمل فيما بعدها/ ٢٣٠ فاستجازوا في هذا الباب إعمال الفعل ما بعدها في الأسماء وإن لم يكن قبلها ما

---

(١) أبو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي مولى محمد بن سليمان بن علي، قرأ على المازني، وكان عالماً بالرواية، واللغة والشعر. مات سنة «٢٥٧ هـ» ترجمته في إنباه الرواة ٢/٣٦٨، المنتظم ٥/٥ ـ ٦ وبغية الوعاة ٢٧٥ وإشارة التعيين ورقة «٢٣».

(٢) الكتاب ١/١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) الكتاب ١/١٨٦ وجـ ١/١٨٤.

(٤) هذا مذهب سيبويه انظر الكتاب ١/١٠٥

يعطف عليه وذلك قولهم: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.

قال سيبويه: إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، والفصيل مفعول معه. والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى. ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها. ومثل ذلك: ما زلت وزيداً، أي: ما زلت بزيد حتى فَعَلَ، فهو مفعول به[1]، فقد عمل ما قبل الواو، فيما بعدها والمعنى معنى الباء، ومعنى «مع» أيضاً يصلح في هذه المسألة. لأن الباء يقرب معناها من معنى «مع»[2] إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء ومعنى «مع» المصاحبة ومن ذلك: ما زلت أسير والنيل واستوى الماء والخشبة، أي مع الخشبة وبالخشبة وجاء البرد والطيالسة، أي مع الطيالسة، وأنشد سيبويه:

وكُــونُــوا أَنْــتُــمْ وَبَــنِي أَبِيــكُــمْ مَكَــانَ الكُلْيَتَــيْنِ مِنَ الــطِّحَــالِ[3]

---

(١) الكتاب جـ ١/١٥٠. قال: وما زلت أسير والنيل، أي: مع النيل، واستوى الماء والخشبة، أي: بالخشبة، وجاء البرد والطيالسة، أي: مع الطيالسة.

(٢) تكون الباء بمعنى «مع» وهي التي يقال لها باء المصاحبة، نحو: دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشترى الدار بآلاتها. قيل: ولا تكون بهذا المعنى إلا مستقراً أي: كائنين بالكفر وكائنة بآلاتها، والظاهر لا مانع من كونها لغواً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اهبط بسلام منا﴾، أي· إنزل مع سلام، والفرق بينها وبين الإلصاق، أن الإلصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس. وانظر: شرح التصريح ٢/١٢، وتحفة الإخوان ١٦.

(٣) من شواهد سيبويه ١/١٥٠ على أرجحية النصب على المعية، لأن العطف حسن من جهة اللفظ وفيه تكلف من جهة المعنى، لأن المراد: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون، فإذا عطفت كان التقدير: كونوا لبني أبيكم وليكن بنو أبيكم لكم، وذلك خلاف المقصود قال العيني. قوله: وبنى أبيكم أراد بهم الإخوة والمعنى: كونوا أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال.

وأراد الشاعر بهذا الحث على الائتلاف والتقارب في المذهب. وضرب لهم مثلاً بقرب الكليتين من الطحال. ولم ينسب هذا البيت لقائل معين.

=

وقال كعيب بنُ جعيل:

فَكــانَ وإِيَّـاهَــا كَحَـرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الماءِ إذ لاقاهُ حَتَّى تقـدَّدا[1]

قال: وإن قلت: ما صنعت أنت وأبوك، جاز لكل الرفع والنصب، لأنك أكدت التاء التي هي اسمك بأنت. وقبيح أن تقول: ما صنعت وأبوك، فتعطف على التاء وإنما قبح لأنك قد بنيتها مع الفعل وأسكنت لها ما كان في الفعل متحركاً، وهو لام الفعل، فإذا عطفت عليها فكأنك عطفت على الفعل وهو على قبحه يجوز، وكذلك لو قلت: اذهب وأخوك، كان قبيحاً حتى تقول: أنت لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر.

فقد دلك استقباحهم العطف على المضمرات الاسم ليس بمعطوف على ما قبله في قولهم: ما صنعت وأباك. ومما يدلك على أن هذا الباب كان حقه خفض المفعول بحرف جر، أنك تجد الأفعال التي لا تتعدى، والأفعال التي قد تعدت إلى مفعولاتها/٢٣٢ جميعاً، فاستوفت ما لها، تتعدى إليه فتقول: استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة، فلولا توسط الواو وإنها في معنى حرف الجر، لم يجز، ولكن الحرف لما كان غير عامل عمل الفعل فيما بعدها، ولا يجوز التقديم للمفعول في هذا الباب، لا تقول: والخشبة استوى الماء، لأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه، كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف وقد أخرجت الواو في هذا الباب عن حدها، ومن شأنهم إذا أخـرجوا

= وانظر. مجالس ثعلب /٢٥، وشرح السيرافي ٧٩/٢، والمفصل للزمخشري ٥٦، وابن يعيش ٤٨/٢، والعيني ١٠٢/٣.

(١) من شواهد الكتاب ١٥٠/١، على قوله: «إياها» والمعنى. فكان معها، يقول: كان غرضاً إليها فلما لقيها قتله الحب سروراً بها فكان كالحران وهو الشديد العطش أمكنه الماء وهو بآخر رمق، فلم يفق عنه حتى انقد بطنه، أي: انشق، يقال: قددت الأديم إذا شققته وهذا مثل.

الشيء عن حده الذي كان له الزموه حالاً واحدة وسنفرد فصلاً في هذا الكتاب لذكر التقديم والتأخير وما يحسن منه ويجوز وما يقبح ولا يجوز إن شاء الله[1].

وهذا الباب، والباب الذي قبله، أعني: بابي المفعول له والمفعول معه، كان حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر، ولكنه حذف فيهما ولم يجريا/٢٣٣ مجرى الظروف في التصرف في الإعراب وفي إقامتها مقام الفاعل، فيدلك ترك العرب لذلك، أنهما بابان وضعا في[2] غير موضعهما وأن ذلك اتساع منهم فيهما، لأن المفعولات التي تقدم ذكرها وجدناها كلها تقدم وتؤخر، وتقام مقام الفاعل، وتبتدأ، ويخبر عنها، إلا أشياء منها مخصوصة. وقد تقدم تبييننا إياها في مواضعها.

ويفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن باب المفعول له إذا قلت: جئتك طلب الخير، إن في «جئتك» دليلاً على أن ذلك لشيء. وإذا قلت: ما صنعت وأباك، فليس في «صنعت» دليل على أن ذلك مع شيء لأن لكل فاعل غرضاً له فعل ذلك الفعل، وليس لكل فاعل مصاحب لا بد منه، ولا يجوز حذف الواو في ما صنعت وأباك، كما جاز حذف اللام في قولك: فعلت ذاك حذار الشر، تريد: لحذار الشر، لأن حذف اللام لا يلبس، وحذف/٢٣٤ الواو يلبس. ألا ترى أنك لو قلت: ما صنعت أباك، صار الأب مفعولاً به.

القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات:

وهو المشبه بالمفعول: المشبه بالمفعول ينقسم على قسمين. فالقسم الأول قد يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى. والقسم الثاني: ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع.

---

(١) سوف يذكر هذا الباب في أول الجزء الثاني من هذا الكتاب، وهو باب التقديم والتأخير ٧١/٣ من الأصل.

(٢) أضفت كلمة «في» لأن المعنى يقتضيها.

ذكر ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى:

هذا النوع ينقسم على ثلاثة أضرب: فمنه ما العامل فيه فعل حقيقي، ومنه ما العامل فيه شيء على وزن الفعل، ويتصرف تصرفه وليس بفعل في الحقيقة، ومنه ما العامل فيه حرف جامد غير متصرف.

* * *

ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي:

وهو صنفان يسميها النحويون الحال والتمييز: فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك: جاء عبد الله راكباً، وقام أخوك منتصباً، وجلس بكر متكئاً[1]. فعبد الله مرتفع «بجاء» والمعنى: جاء عبد الله في هذه الحال، وراكب/٢٣٥ منتصب لشبهه بالمفعول، لأنه جيء به بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله، وإن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت: قمت فلا بد من أن يكون قد قمت على حال من أحوال الفعل، فأشبه: جاء عبد الله راكباً. ضرب عبد الله رجلاً وراكب، هو عبد الله، ليس هو غيره، وجاء وقام فعل حقيقي، تقول: جاء يجيء، وهو جاء وقام، يقوم وهو قائم، والحال تعرفها وتعتبرها بإدخال «كيف» على الفعل والفاعل تقول: كيف جاء عبد الله، فيكون الجواب: راكباً، وإنما سميت الحال، لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه، تطاول الوقت أو قصر. ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال ويبتدأ بها.

والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفةً متصفة/٢٣٦ غير ملازمة. ولا يجوز أن تكون خلقة، لا يجوز أن تقول: جاءني زيد أحمر ولا

(١) في الأصل متمكناً، وهو تحريف أثناء النسخ.

أخوك، ولا جاءني عمرو طويلاً، فإن قلت: متطاولاً أو متحاولاً، جاز لأن ذلك شيء يفعله وليس بخلقة.

ولا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة، وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعرفة وفرقاً بينه وبين غيره، والفرق بين الحال وبين الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة، والخبر، وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد القائم، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم، ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم. وتقول: مررت بالفرزدق قائماً، وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره، فقولك: قائماً، إنما ضممت به إلى الأخبار/٢٣٧ بالمرور خبراً آخر متصلاً به مفيداً.

فهذا فرق ما بين الصفة والحال، وهو أن الصفة لا تكون إلا لاسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان، والحال قد تكون للاسم المشترك والاسم المفرد، وكذلك الأمر في النكرة إذا قلت: جاءني رجل من أصحابك راكباً، إذا أردت الزيادة في الفائدة والخبر، وإن أردت الصفة خفضت فقلت: مررت برجل من أصحابك راكبٍ، وقبيح أن تكون الحال من نكرة، لأنه كالخبر عن النكرة، والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها إلا بما قدمنا ذكره في هذا الكتاب؛ فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال، كما جاز في الخبر، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام. تقول: جاءني رجل من بني تميم راكباً. وما أشبه ذلك.

واعلم: أن الحال يجوز أن تكون من المفعول كما تكون من الفاعل، تقول: ضربت زيداً قائماً، فتجعل قائماً لزيد. ويجوز أن تكون /٢٣٨ الحال من التاء في «ضربتُ»، إلا أنك إذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه، لم يجز ذلك إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت، فإن كان غير معلوم لم يجز، وتكون الحال من المجرور كما تكون من المنصوب إن كان العامل في الموضع فعلاً، فتقول: مررت بزيد راكباً، فإن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر، لم يجز أن تقدم الحال على

المجرور إذا كانت له، فتقول: مررت راكباً بزيد، إذا كان «راكباً» حالاً لك، وإن كان لزيدٍ، لَمْ يجز، لأن العامل في «زيدٍ» الباءُ، فلمّا كانَ الفِعْل لا يصلُ إلى زيدٍ إلا بحرفِ جر لم يجز أن يعمل في حالهِ قبل ذكر الحرف.

والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول، والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً[1]، يقولون: جاءني راكباً أخوك، وراكباً جاءني أخوك، وضربت زيداً راكباً، وراكباً ضربت زيداً، فإن كان العامل معنى. لم يجز تقديم الحال تقول: زيد فيها/٢٣٩ قائماً، فالعامل في «قائم» معنى الفعل، لأن الفعل غير موجود. ولا يجوز أن تقول: قائماً زيد فيها، ولا زيدٌ قائماً فيها.

والكوفيون لايقدمون الحال في أول الكلام، لأن فيها ذكراً من الأسماء، فإن كانت لمكنى، جاز تقديمها[2]، فيشبهها البصريون بنصب التمييز، ويُشَبّهها الكسائي بالوقت.

وقال الفراء: هي بتأويل جزاء، وكان الكسائي يقول: رأيت زيداً ظريفاً،

---

(١) قال المبرد: وإذا كان العامل في الحال فعلاً، صلح تقديمها وتأخيرها، لتصريف العامل فيها، فقلت: جاء زيدٌ راكباً، وراكباً جاء زيد، وجاء راكباً زيد. قال الله عز وجل: ﴿خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون من الأجداث﴾.
انظر المقتضب ٤/٣٠٠.
وذكر ابن هشام: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه نحو: ﴿خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون﴾ وقوله:
عدس ما لعباد عليك امارة نجوتِ وهذا تحملينَ طليقُ
أي· وهذا طليق محمولاً لك. المغني ٢/٤٦٢

(٢) يذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ـ أي إذا كان صاحب الحال ـ الذي هو الفاعل للفعل مثلاً اسماً ظاهراً ـ نحو راكباً جاء زيد، ويجوز مع المضمر نحو· راكباً جئت، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر. ألا ترى، أنك إذا قلت: راكباً جاء زيد كان في «راكباً» ضمير زيد وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المطهر لا يجوز الانصاف ١/١٤٣.

فينصب «ظريفاً» على القطع، ومعنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه.

واعلم: أنه يجوز لك أن تقيم الفعل مقام اسم الفاعل في هذا الباب إذا كان في معناه وكنت إنما تريد به الحال المصاحبة للفعل، تقول: جاءني زيد يضحك، أي: ضاحكاً. وضربت زيداً يقوم، وإنما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضر من الزمان.

فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل «قد» على الماضي فيصلح حينئذ/ ٢٤٠ أن يكون حالاً، تقول: رأيت زيداً قد ركب، أي: راكباً، إلا أنك إنما تأتي «بقد» في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقعاً، فتأتي «بقد» ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل ومر منه جزء والحال معلوم منها أنها تتطاول، فإنما صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه، ولولا ذلك لم يجز، فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال، فهذا تأويله ولا بد من أن يكون معه «قَدْ»، إما ظاهرةً[1]، وإما مضمرةً لتؤذَن بابتداء الفعلِ الذي كان متوقعاً.

* * *

مسائل من هذا الباب:

تقول: زيد في الدار قائماً. فتنصب «قائماً» بمعنى الفعل الذي وقع في الدار، لأن المعنى: استقر زيد في الدار، فإن جعلت في الدار للقيام ولم تجعله لزيد قلت: زيد في الدار قائم، لأنك إنما أردت: زيد قائم في الدار، فجعلت: «قائماً» خبراً عن زيد، وجعلت: «في الدار» ظرفاً لقائم، فمن قال هذا، قال: إن زيداً في الدار قائم، ومن قال: الأول، قال: إن زيداً في الدار/ ٢٤١ قائماً، فيكون: «في الدار» الخبر، ثم خَبَّرَ على أي حال وقع استقراره في الدار، ونظير ذلك قوله

---

(١) في الأصل «ظاهراً».

تعالى: ﴿إنّ المتقين في جناتٍ وعيونٍ آخذين﴾[1]، فالخبر قوله: «في جناتٍ وعيونٍ» و«آخذين»: حال، وقال عز وجل: ﴿وفي النّارِ هم خالدون﴾[2]، لأن المعنى: وهم خالدون في النار، فخالدون: الخبر، و«في النار»: ظرف للخلود.

وتقول: جاء راكباً زيد، كما تقول: ضرب عمراً زيد، وراكباً جاء زيد، كما تقول: عمراً ضرب زيد، وقائماً زيداً رأيتُ، كما تقولُ: الدرهمُ زيداً أعطيت، وضربتُ قائماً زيداً.

قال أبو العباس[3]: وقول الله تعالى عندنا: على تقدير الحال، والله أعلم، وذلك قوله: ﴿خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون من الأجداثِ﴾[4]، وكذلك هذا البيت:

مُـزبِـداً يَخْـطُر مـا لَمْ يَـرَنـي ... وإذَا يَـخلوُ لَـهُ لـحمـي رَتَـعْ[5]

---

(١) الذاريات: ١٥.

(٢) التوبة: ١٧.

(٣) انظر المقتضب ١٦٨/٤، وقول الله ـ عز وجل ـ عندنا: على تقديم الحال ـ والله أعلم ـ وذلك.﴿خُشَّعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث﴾.

(٤) القمر: ٧، في البحر المحيط ١٧٥/٨ انتصب: «خُشَّعاً» على الحال من ضمير «يخرجون» والعامل فيه «يخرجون»، لأنه فعل متصرف وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي، لأنه لا يجيز تقديم الحال على الفعل وإن كان متصرفاً، وقد قالت العرب: شتى تؤوب الحلبة. وقيل: هو حال من الضمير المحرور في «عهم» من قوله: «فَتَولَّ عنهم». وقيل: مفعول «بيدعُ» وفيه بعد.
وانظر الهمع ٢٤١/١ ـ ٢٤٢.

(٥) الشاهد فيه نصب «مزبداً» على الحال مع تقدمه على عامله ومزبداً: من أزبد الجمل: إذا ظهر الزبد على مشافره وقت هياجه. ويخطر من الخطر ـ بسكون الطاء وهو ضرب الفحل بذنبه إذا هاج. والبيت من قصيدة من المفضلية «٤٠» وهي من أغلى الشعر وأنفسه، لسويد بن كاهل اليشكري /١٩١ ـ ٢٠٢ وفي شرحها للأنباري /٣٨١ ـ ٤٠٩. والبيت في الأصول، وفي المقتضب ١٧٠/٤، مركب من بيتين، وروايتهما:

مـزبـد يخـطر مـا لم يـرني ... فـإذا أسمعتـه صـوتي انقمـع
ويحـيـيـني إذا لاقـيـتـه ... وإذا يخـلوُ لـه لحـمي رتـعْ =

قال: ومن كلام العرب: رأيت زيداً مصعداً منحدراً، ورأيتُ /٢٤٢ زيداً ماشياً راكباً[١]، إذا كان أحدُهما ماشياً والآخر راكباً، وأحدكما مصعداً والآخر منحدراً. تعني أنك إذا قلت: رأيت زيداً مصعداً منحدراً، أن تكون أنت المصعد وزيد المنحدر، فيكون «مصعداً» حالاً للتاء، و«منحدراً» حالاً لزيد، وكيف قدرت بعد أن يعلم السامع من المصعد ومن المنحدر، جاز، وتقول: هذا زيد قائماً، وذاك عبد الله راكباً، فالعاملُ معنى الفعل، وهو التنبيه كأنك قلت: أنتبه له راكباً، وإذا قلت: ذاك زيد قائماً، فإنما ذاك للإشارة، كأنك قلت: أشير لك إليه راكباً، ولا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل، لأنها كالمفعول فيها[٢]، وفي كتاب الله: ﴿وهذا بَعْلي شيخاً﴾[٣].

ولو قلت: زيد أخوك قائماً، وعبد الله أبوك ضاحكاً /٢٤٣ كان غير جائز. وذلك أنه ليس ها هنا فعل ولا معنى فعل، ولا يستقيم أن يكون أباه أو أخاه من النسب في حال، ولا يكون أباه أو أخاه في أخرى[٤]، ولكنك إن قلت: زيدٌ أخوك قائماً، فأردت: أخاه من الصداقة، جاز، لأن فيه معنى فعل، كأنك قلت: زيد يؤاخيك قائماً، فإذا كان العامل غير فعل ولكن شيء في معناه لم تقدم الحال على العامل، لأن هذا لا يعمل مثله في المفعول وذلك

= والرواية: برفع «مزبد» في المفضليات والشعر والشعراء ١/٤٢١، وطبقات الشعراء ٣٥، والأغاني ١١/١٦٥، واللآلي: ٣١٣، والإصابة لابن حجر ٣/١٧٣، والتهذيب ٥/١٠٤ وروايته: وإذا أمكنه لحمي رتع

(١) انظر المقتضب ٤/١٦٩.

(٢) انظر الكتاب ١ /٢٥٦. باب ما ينتصب لأنه خبر للمصروف.

(٣) هود: ٧٢ وقرىء في الشواذ: شيخ بالرفع ـ الإتحاف /٢٥٩ وانظر الكتاب ١/٢٥٨.

(٤) في المقتضب ٤/١٦٨ «ولا يستقيم أن يكون أباه في حال، ولا يكون أباه في حال أخرى».

قولك: زيدٌ في الدار قائماً، لا تقول: زيدٌ قائماً في الدار[١]، وتقول: هذا قائماً حسن، ولا تقول: قائماً هذا حسن[٢]، وتقول: رأيت زيداً ضارباً عمراً، وأنت تريد رؤية العين، ثم تقدم الحال فتقول: ضارباً عمراً رأيت زيداً، وتقول: أقبل عبد الله شاتماً أخاه، ثم تقدم الحال فتقول: شاتماً أخاه أقبل عبد الله، وقوم يجيزون: ضربت يقوم زيداً، ولا يجيزون: ضربت قائماً / ٢٤٤ زيداً، إلا وقائم حال من التاء. لأن «قائماً» يلبس ولا يعلم أهو حال من التاء أم من زيد، والفعل يبين فيه لمن الحال. والإلباس متى وقع لم يجز، لأن الكلام وضع للإبانة، إلا أن هذه المسألة إن علم السامع من القائم جاز التقديم، كما ذكرنا فيما تقدم، تقول: جاءني زيد فرسك راكباً، وجاءني زيدٌ فيك راغباً، وتقول: فيها قائمين أخواك، تنصب «قائمين» على الحال، ولا يجوز التقديم لما أخبرتك، ولا يجوز: جالساً مررت بزيد[٣]، لأن العامل الباء وقد بنيته فيما مضى، ومحال أن يكون: «جالس» حالاً من التاء، لأن المرور يناقض الجلوس، إلا أن يكون محمولاً في قبة أو سفينة، وما أشبه ذلك، تقول: لقي عبد الله زيداً راكبين، ولا يجوز أن تقول: الراكبان ولا الراكبين وأنت تريد النعت، وذلك لاختلاف إعراب المنعوتين، فاعلم.

---

(١) لا يجوز هذا إلا برفع «قائم»، لأنك جعلت في «الدار» للقيام، ولم تجعله لزيد لأنك إنما أردت. زيد قائم في الدار. فجعلت: «قائماً» خبراً عن زيد وجعلت «في الدار» ظرفاً لقائم.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٧٧.

(٣) جالساً مررت بزيد «يجوز إذا كان «راكباً» لك، فإن أردت أن يكون لزيد لم يجز لأن العامل الباء، قال سيبويه جـ ١/٢٧٧» ومن ثم صار: مررت قائماً برجل، ولا يجوز، لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل والعامل الباء، ولو حسن هذا، لحسن قائماً هذا رجل، فإن قال: أقول: مررت بقائماً رجل، فهذا أخبث من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور، وانظر أمالي ابن الشجري جـ ٢/٢٨٠ - ٢٨١ وشرح الكافية جـ ١/١٨٩، وقال ابن مالك:

وسبق حالٍ ما بحرف جر قَدْ   أبو ولا امنعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

والأخفش /٢٤٥ يذكر في باب الحال: هذا بسراً أطيب منه تمراً[1] وهذا عبد الله مقبلاً أفضل منه جالساً، قال: وتقول: هذا بسر أطيب منه عنب، فهذا: اسم مبتدأ، والبسر: خبره، وأطيب: مبتدأ ثانٍ، وعنب: خبر له، قال: وكذلك ما كان من هذا النحو لا يتحول فهو رفع، وما كان يتحول فهو نصب، وإنما قلنا: لا يتحول، لأن البسر لا يصير عنباً والذي يتحول قولك: هذا بسراً أطيب منه تمراً، وهذا عنباً أطيب منه زبيباً، وأما الذي لا يتحول فنحو قولك: هذا بسر أطيب منه عنب، وهذا زبيب أطيب منه تمر، «فأطيب منه»: مبتدأ، وتمر: خبره، وإن شئت قلت: «تمر» هو المبتدأ، و«أطيب منه»: خبر مقدم، وتقول: مررت بزيد واقفاً فتنصب «واقفاً» على الحال، والكوفيون يجيزون نصبه على الخبر، يجعلونه كنصب خبر «كان» وخبر الظن، ويجيزون فيه إدخال الألف واللام، ويكون: مررت عندهم على ضربين: مررت بزيد فتكون تامة، ومررت /٢٤٦ بزيد أخاك، فتكون ناقصة إن أسقطت الأخ كنقصان «كان» إذا قلت: كان زيد أخاك، ثم أسقطت الأخ كان ناقصاً حتى تجيء به. وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام العرب ولا موجود في ما يوجبه القياس.

وأجاز الأخفش: إن في الدار قائمين أخويك، وقال: هذه الحال، ليست متقدمة، لأنها حال لقولك «في الدار» ألا ترى أنك لو قلت: قائمين في الدار أخواك، لم يجز، لأن: «في الدار» ليس بفعل. وتقول: جلسَ

---

(١) في المقتضب جـ ٣/٣٥١ قولك. هذا بسراً أطيب منه تمراً، فإن أومأت إليه وهو بسر، تريد: هذا إذ صار بسراً أطيب منه إذا صار تمراً، وإن أومأت إليه وهو تمر قلت. هذا بسراً أطيب منه تمراً، أي هذا إذ كان بسراً أطيب منه إذ صار تمراً، فإنما على هذا يوجه، لأن الانتقال فيه موجود، فإن أومأت إلى عنب قلت: هذا عنب أطيب منه بسر، ولم يجز إلا الرفع، لأنه لا ينتقل. فتقول: هذا عنب أطيب منه بسر، تريد: هذا عنب البسر أطيب منه.

وانظر: أمالي ابن الشجري جـ ٢/٢٨٥، والكافية للرضي ١/١٩٠ ـ ١٩١.

عبد الله آكلاً طعامك، فالكسائي يجيز تقديم «طعامك» على «آكلٍ» فيقول: جلسَ عبد الله طعامك آكلاً، ولم يجزه الفراء، وحكي عن أبي العباس محمد ابن يزيد: أنه أجاز هذه المسألة.

* * *

باب التمييز

الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل، والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحماً، وتصبب عرقاً /٢٤٧ وطبت بذلك نفساً، وامتلأ الإناء ماءً، وضقت به ذرعاً، فالماء هو الذي ملأ الإناء، والنفس هي التي طابت، والعَرَق هو الـذي تصبب، فلفظهُ لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل. وكذلك: ما جاء في معنى الفعل، وقام مقامه نحو قولك: زيد أفرهم عبداً، وهو أحسنهم وجهاً، فالفاره في الحقيقة هو العبد، والحسن هو الوجه، إلا أن قولك: أفره وأحسن في اللفظ لزيد وفيه ضميره، والعبد غير زيد، والوجه إنما هو بعضه، إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراهة للعبد، فإذا قلت: أنت أفره العبيد، فأضفت، فقد قدمته على العبيد، ولا بدّ من أن يكون ـ إذا أضفته ـ واحداً منهم. فإذا قلت: أنت أفره عبد في الناس، فمعناه: أنت أفره من كل عبد، إذا أفردوا عبداً عبداً، كما تقول: هذا خير اثنين في الناس، أي: إذا كان الناس اثنين اثنين[2].

---

(١) ويقال له التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد وإزالة اللبس

(٢) قال المبرد ٣/٣٤. وإذا قلت: أفره عبد في الناس، فإنما معناه: أنت أفره من كل عبد، إذا أفردوا عبداً عبداً، كمال تقول: هذا خير اثنين في الناس، إذا كان الناس اثنين اثنين.

واعلم: أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون /٢٤٨ إلا نكرات تدل على الأجناس، وأن العوامل فيها إذا كن أفعالاً، أو في معاني الأفعال، كنت بالخيار في الاسم المميز، إن شئت جمعته، وإن شئت وحّدته، تقول: طبتم بذلك نفساً، وإن شئت أنفساً، قال الله تعالى: ﴿فإن طِبْنَ لكم عن شيءٍ منه نفساً﴾[1]، وقال تعالى: ﴿قل هل نُنَبِّئُكم بالأخسرين أعمالاً﴾[2] فتقول على هذا: هو أفره الناس عبيداً وأجود الناس دوراً.

قال أبو العباس: ولا يجوز عندي: عشرون دراهم يا فتى، والفصل بينهما أنك إذا قلت: عشرون فقد أتيت على العدد، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس. فإذا قلت: هو أفره الناس عبداً، جاز أن تعني عبداً واحداً، فمن ثم اختير وحسن إذا أردت الجماعة ـ أن تقول: عبيداً[3]، وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً، جاز تقديمه عند المازني[4] وأبي العباس[5]، وكان سيبويه لا يجيزه[6] والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه، لأنه يراه

---

(١) النساء: ٤.

(٢) الكهف: ١٠٣ وانظر سيبويه ١٠٣/١

(٣) انظر: المقتضب ٣٤/٣.

(٤) المازني: هو أبو عثمان بكر بن عثمان المازني أستاذ المبرد. مات سنة ٢٤٩ هـ وقيل: ٢٣٦ ترجمته في طبقات الزبيدي ١٤٣، معجم الأدباء جـ١٠٧/٧، وإنباه الرواة جـ ٢٤٦/١.

(٥) انظر المقتضب جـ ٣٦/٣ قال المبرد: واعلم: أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرف الفعل فقلت: تفقأت شحماً، وتصببت عرقاً، فإن شئت قدمت فقلت: شحماً تفقأت، وعرقاً تصبب، وقال: وتقول: راكباً جاء زيد، لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العالم فعلاً وهذا رأي أبي عثمان المازني.

(٦) انظر الكتاب جـ ١٠٥/١: لا يجيز سيبويه تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً، لأنه يراه كقولك عشرون درهماً، وهذا أفرهم عبداً. قال: حاء مس الفعل ما أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره، مما قد تعدى إلى مفعول وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقأت شحماً، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم

كقولك /٢٤٩: عشرون درهماً، وهذا أفرههم عبداً، فكما لا يجوز: درهماً عشرون، ولا: عبداً هذا أفرههم، لا يجوز هذا[1]، ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمنزلة ذلك، لأن قولك: عشرون درهماً، إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل[2].

وقال الشاعر فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً:

أتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حبيبها ... ومَا كانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ[3]

فعلى هذا تقول: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت، وما أشبه ذلك، وأما قولك: الحسن وجهاً، والكريم أبا فإن أصحابنا[4] يشبهونه: بالضارب رجلاً وقد قدمت تفسيره في هذا الكتاب، وغير ممتنع عندي أن ينتصب على التمييز أيضاً، بل الأصل ينبغي أن يكون هذا. وذلك الفرع، لأنك قد بينت بالوجه

= المفعول فيه فتقول: ماء امتلأت، كما لا تقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة، ولا في هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول وإنما هو بمنزلة الأفعال. وإنما أصله: امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم...

(١) انظر الكتاب ١٠٥/١.

(٢) يشير إلى قول المبرد في المقتضب جـ ٣٦/٣ وهو يرد على سيبويه، لأنه يراه - أي: سيبويه - كقولك: عشرون درهماً وهذا أفرههم عبداً، وليس هذا بمنزلة ذلك لأن: عشرين درهماً، إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل.

(٣) الشاهد فيه تقديم التمييز «نفساً» على عامله تطيب

والشاهد للمخبل السعدي ربيع بن ربيعة بن مالك. وقيل: لأعشى همدان، ولقيس ابن معاذ. ويروي:

أتـؤذنُ سلمى بـالـفـراقِ حبيبَـهـا ... ولمْ تَـكُ نفس بـالـفـراقِ تـطيبُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ويرى أتهجر ليلى.. بدلاً من سلمى.

وانظر: المقتضب ٣٧/٣. وشرح السيرافي ٢٥/١ والخصائص ٢٨/٢ والإنصاف ٤٤٧، وابن يعيش ٧٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٠٤/١.

(٤) أي: البصريون.

الحسن منه، كما بينت في قولك: هو أحسنهم وجهاً، وكذلك يجري عندي /٢٥٠ قولهم: هو العقور كلباً وما أشبه، فإذا نصبت هذا على تقدير التمييز لم يجز أن تدخل عليه الألف واللام، فإذا نصبته على تقدير المفعول والتشبيه بقولك: الضارب رجلاً جاز أن تدخل عليه الألف واللام، وكان الفراء لا يجيز إدخال الألف واللام في وجه وهو منصوب، إلا وفيما قبله الألف واللام نحو قولك: مررت بالرجل الحسن الوجه وهو كله جائز لك أن تنصبه تشبيهاً بالمفعول.

مسائل من هذا الباب:

تقول: زيد أفضل منك أباً، فالفضل في الأصل للأب كأنك قلت: زيد يفضل أبوه أباك، ثم نقلت الفضل إلى زيد وجئت بالأب مفسراً[1]، ولك أن تؤخر «منك» فتقول: زيد أفضل أباً منك، وإن حذفت «منك»، وجئت بعد أفضل بشيء يصلح أن يكون مفسراً، فإن كان هو الأول فأضف أفضل إليه، واخفضه، وإن كان غيره فانصبه /٢٥١ واضمره نحو قولك: علمك أحسن علم تخفض «علماً» لأنك تريد: أحسن العلوم وهو بعضها، وتقول: زيد أحسن علماً، تريد: أحسن منك علماً، فالعلم غير زيد فلم تجز إضافته وإذا قلت: أنت أفره عبد في الناس، فإنما معناه: أنت أحد هؤلاء العبيد الذين فضلتهم.

ولا يضاف «أفعل» إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك: عمرو أقوى الناس، ولو قلت: عمرو أقوى الأسد لم يجز وكان محالاً، لأنه ليس منها[2]،

(١) أي: تمييزاً وهو من مصطلحات الكوفيين.

(٢) في المقتضب: ٣٨/٢٣ ولا يضاف «أفعل» إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك. الخليفة أفضل بني هاشم، ولو قلت. الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً، لأنه ليس منهم، وكذلك هذا خير ثوب في الثياب، إذا عنيت ثوباً وهذا خير منك ثوباً، إذا عنيت رجلاً.

ولذلك لا يجوز أن تقول: زيد أفضل إخوته، لأن هذا كلام محال يلزم منه أن يكون هو أخا نفسه، فإن أدخلت «من» فيه جاز فقلت: عمرو أقوى من الأسد أفضل من إخوته، ولكن يجوز أن تقول: زيد أفضل الإخوة إذا كان واحداً من الإخوة، وتقول: هذا الثوب خير ثوب في اللباس، إذا كان هذا هو الثوب، فإن كان هذا رجلاً قلت: هذا الرجل /٢٥٢ خير منك ثوباً، لأن الرجل غير الثوب، وتقول: ما أنت بأحسن وجهاً مني، ولا أفره عبداً، فإن قصدت قصد الوجه بعينه قلت: ما هذا أحسن وجه رأيته، إنما تعني الوجوه إذا ميزت وجهاً.

وقال أبو العباس ـ رحمه الله ـ: فأما قولهم: حسبك بزيد رجلاً، وأكرم به فارساً وما أشبه ذلك، ثم تقول: حسبك به من رجل وأكرم به من فارس، ولله دره من شاعر، وأنت لا تقول: عشرون من درهم، ولا هو أفره منك من[1] عبد، فالفصل بينهما أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت «من» لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك لو قلت: أكرِم به فارساً، وحسبك به خطيباً[2]، لجاز أن تعني في هذه الحال، وكذلك إذا قلت: كم ضربت رجلاً، وكم ضربت من رجل، جاز ذلك لأن «كم» قد يتراخى عنها مميزها، فإن قلت: كم ضربتَ رجلاً؟ لم يدر السامع /٢٥٣ أردت: كم مرة

---

(١) المقتضب ٣٥/٣، قال المبرد: ومن التمييز: ويحه رجلاً، لله دره فارساً، وحسبك به شجاعاً، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل «من» توكيداً لذلك الذكر، فتقول: ويحه من رجل، ولله دره من فارس وحسبك به من شجاع. ولا يجوز: عشرون من درهم، ولا: هو أفرههم من عبد، لأنه لم يذكره في الأول

(٢) قال سيبويه: باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير وذلك قولك: ويحه رجلاً، ولله دره رجلاً، وحسبك به رجلاً، وما أشبه ذلك، وإن شئت قلت: ويحه من رجل، وحسبك به من رجل، ولله دره من رجل، فتدخل «من» ها هنا كدخولها في «كم» توكيداً. وانتصب الرجل لأنه ليس من الكلام الأول، وعمل فيه الكلام الأول. فصارت الهاء بمنزلة التنوين. الكتاب جـ ٢٩٩/١.

ضربتَ رجلاً واحداً، أم: كم ضربت من رجل، فدخول «من» قد أزال الشك، وقال في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخرِجُكُم طفلاً﴾[1]، وقوله: ﴿فإن طِبْنَ لكم عن شيءٍ منه نفساً﴾[2]: أن التمييز إذا لم يسم عدداً معلوماً: كالعشرين والثلاثين جاز تبيينه بالواحد للدلالة على الجنس، وبالجميع إذا وقع الإلباس ولا إلباس في هذا الموضع، لقوله: ﴿فإن طِبْنَ لكم﴾، ولقوله: ﴿ثم يُخْرِجَكم﴾، وقال: وقد قال قوم «طفلاً» حال وهذا أحسن، إلا أن الحال إذا وقعت موقع التمييز لزمها ما لزمه كما أن المصدر إذا وقع موقع الحال لم يكن إلا نكرة، تقول: جاء زيد مشياً، فهو مصدر ومعناه ماشياً، وهذا كقوله تعالى: ﴿يأتيك سعياً﴾،[3] لأنه في هذه الحال.

واعلم: أن «أفعل منك» لا يثنى ولا يجمع، وقد مضى ذكر هذا، تقول: مررت برجل أفضل منك، وبرجلين أفضل منك، وبقوم أفضل منك /٢٥٤، وكذلك المؤنث. وأفضل موضعه خفض على النعت، إلا أنه لا ينصرف، فإن أضفته جرى على وجهين، إذا أردت: أنه يزيد على غيره في الفضل، فهو مثل الذي معه «من» فتوحده، تقول: مررت برجل أفضل الناس وأفضل رجل في معنى أفضل الرجال، وكذلك التثنية والجمع، تقول: مررت برجلين أفضل رجلين، وبنساء أفضل نساء. والوجه الآخر أن تجعل أفضل إسماً ويثنى ويجمع في الإضافة ولا يكون فيه معنى «من كذا» فإذا كان بهذه الصفة جاز أن تدخله الألف واللام إذا لم تضفه، ويثنى ويجمع ويؤنث.

---

(١) غافر ٦٧. وفي تأويل مشكل القرآن /٢١٩. أنه من وضع المفرد موضع الجمع. وفي المخصص جـ ٣١/١: قد يقع الطفل على الجميع، وفي البحر المحيط جـ ٣٤٦/٦: يوصف بالطفل المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، يقال أيضاً: طفل وطفلان وأطفال

(٢) النساء: ٤. وانظر المقتضب ١٧٣/٢. فالآيتان مذكورتان ولكن شرحهما غير موجود.

(٣) البقرة: ٢٦٠.

ويعرف بالإضافة، فتقول: جاءني الأفضل، والأفضلان، والأفضلون، وهذان أفضلا أصحابك، وهؤلاء أفاضل أصحابك، فإذا كان على هذا لم تقع معه «من» وكانت أنثاه على «فعلى» وتثنيتها الفضليان، والفضلين وتجمع الفضل والفضليات، قال سيبويه: لا تقول: نسوة صغر[1]، ولا قوم /٢٥٥ أصاغر إلا بالألف واللام، وأفعل التي معها «منك» لا تنصرف[2] وإن أضفتها إلى معرفة ألا ترى أنك تقول: مررت برجل أفضل الناس، فلو كانت معرفة ما جاز أن تصف بها النكرة، ولا يجوز أن تسقط من أفعل «من» إذا جعلته إسماً أو نعتاً، تقول: جاءني رجل أفضل منك، ومررت برجل أفضل منك، فلا تسقطها، فإن كان خبراً، جاز حذفها وأنت تريد: أفضل منك، وزيد أفضل، وهند أفضل.

قال أبو بكر: جاز حذف «من» لأن حذف الخبر كله جائز والصفة تبيين، ولا يجوز فيه حذف «من» كما لا يجوز حذف الصفة، لأن الصفة تبيين وليس لك أن تبهم إذا أردت أن تبين.

الضرب الثاني: المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى: هذا الضرب العامل فيه ما كان على لفظ الفعل، وتصرف تصرفه، وجرى مجراه وليس به فهو خبر «كان وأخواتها»، ألا ترى أنك /٢٥٦ إذا قلت: كان عبد الله

انظر الكتاب ١٤/٢ تابع ٢٧٦/٥ قال سيبويه: قلت: ما بال أُخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال ـ أي: الخليل ـ لأن أُخر خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطول، والوسط، والكبر، لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة، ألا ترى أنك لا تقول: نسوة صغر، ولا هؤلاء نسوة وسط ولا تقول: هؤلاء قوم أصاغر، فلما خالفت الأصل جاءت صفة بغير الألف واللام، وتركوا صرفها كما تركوا صرف لُكَع حين أرادوا: يا ألكع، وفُسَق حين أرادوا: يا فاسق .

انظر: الكتاب ١٤/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٥/٢

منطلقاً، فالمنطلق هو عبد الله، وقد مضى شرح ذلك في الأسماء المرفوعات إذ لم يمكن أن تخلى الأسماء من الأخبار فيها. فقد غنينا عن إعادة ذلك في هذا الموضوع.

الضرب الثالث: الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف، الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف[1] وهي: إنَّ ولكن وليت ولعلَّ وكأنَّ.

فإنَّ: توكيد الحديث وهي موصلة للقسم لأنك لا تقول: والله زيد منطلق، فإنْ أدخلت «إنَّ» اتصلت بالقسم فقلت: والله إنَّ زيداً منطلق[2]، وإذا خففت فهي كذلك، إلا أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً لما ذهب منها فتقول: إنْ زيداً لقائم، ولا بدّ من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضاً ولئلا تلتبس بالنفي.

ولكنَّ: ثقيلة وخفيفة توجب بها عبد نفي، ويستدرك بها، فهي تحقيق وعطف حال على حال تخالفها.

وليت: تمن /٢٥٧.

ولعل: معناها التوقع لمرجو أو مخوف.

---

(١) كان سيبويه قد أشار إلى أن الحروف المشبهة خمسة، فهو لم يذكر أن المفتوحة الهمزة حين عدد الحروف المشبهة بالفعل، ولكن المتتبع لأمثلة الكتاب وشواهده يرى سيبويه يذكرها أحياناً وهو يتحدث عن مكسورة الهمزة. وقد أفرد باباً خاصاً لاستعمالات «إنّ وأنَّ» في آخر الجزء الأول، كل هذا يدل على أنه يراها حرفاً واحداً تُكسر همزته في مواطن، وتفتح في مواطن أخرى، انظر الكتاب: ١/٢٨٥ و١/٤٦١ والمقتضب ٤/١٠٧.

(٢) كلام ابن السراج صريح في أنه إذا وقعت «إنَّ» في جواب القسم وجب كسر همزتها وإن لم يكن في خبرها اللام.

وقال سيبويه: لعل وعسى: طمع وإشفاق[١].

وكأنَّ: معناها التشبيه إنما هي الكاف التي تكون للتشبيه دخلت على «أن»[٢].

وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب، ألا ترى أن الفعل الماضي كله مبني على الفتح، فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر، فتقول: إن زيداً أخوك، ولعل بكراً منطلق، ولأنَّ زيداً الأسد، فإنّ: تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله نحو: ضرب زيداً رجل، وأعلمت هذه الأحرف في المبتدأ والخبر، كما أعلمت «كان» وفرق بين عمليهما: بأن قدم المنصوب بالحروف على المرفوع، كأنهم جعلوا ذلك فرقاً بين الحرف والفعل، فإن قال قائل: إن «إنَّ» إنما عملت في الاسم فقط فنصبته وتركت الخبر على حاله كما كان مع الابتداء، وهو قول الكوفيين[٣]. قيل له: الدليل على أنها هي الرافعة /٢٥٨ للخبر، أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه ومع ذلك أنا وجدنا كلما عمل في المبتدأ رفعاً أو نصباً، علم في خبره، ألا ترى إلى ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في

---

(١) الكتاب ١/٢٨٧ و ٢/٦٧.

(٢) والذي قال بتركيب «كأن» هو الخليل، قال سيبويه وسألت الخليل عن «كأن» فزعم: أنها «أنَّ» لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع «أنَّ» بمنزلة كلمة واحدة، وكذلك يراها سيبويه مركبة أيضاً، قال وهو يتحدث عن زيادة اللام في «لعل»، وكذلك: كأن، دخلت الكاف فيها للتشبيه ومثل ذلك: «كأن وكذا»، انظر الكتاب ١/٢٨٧ و ٢/٦٧.

(٣) مذهب الكوفيين أنها لم تعمل في الخبر، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها، وذلك لأن الأصل في هذه الحروف أن لا تنصب الاسم إنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف، لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل، وينبغي في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول. انظر الإنصاف جـ ١/١٠٤ وارتشاف الضرب /٥٨٣.

خبره، وكذلك: كان وأخواتها، فكما جاز لك في المبتدأ والخبر، جاز مع «ان» لا فرق بينهما في ذلك، إلا أن الذي كـان مبتدأ ينتصب بأن وأخواتها. ولا يجوز أن يقدم خبرها ولا اسمها عليها، ولا يجوز أيضاً أن تفصل بينها وبين اسمها بخبرها إلا أن يكون ظرفاً، لا يجوز أن تقول: إن منطلق زيداً، تريد: إن زيداً منطلق[٢]، ويجوز أن تقول: إن في الدار زيداً، وإن خلفك عمراً، لأنهم اتسعوا في الظروف وخصوها بذلك، وإنما حسن تقديم الظرف إذا كان خبراً، لأنَّ الظرفَ ليسَ مما تعملُ فيه «إنَّ» ولكثرتهِ في الاستعمال.

وإذا /٢٥٩ اجتمع في هذه الحروف المعروفة والنكرة، فالاختيار أن يكون الاسم المعرفة، والخبر النكرة، كما كان ذلك في المبتدأ، لا فرق بينها في ذلك[١]، واللام تدخل على خبر «إن» خاصه مؤكدة له ولا تدخل في خبر أخواتها، وإذا دخلت لم تغير الكلام عما كان عليه، تقول: إنَّ زيداً لقائم، وإنَّ زيداً لفيك راغب، وإنَّ عمراً لطعامك آكل، وإن شئت قلت: إنَّ زيداً فيك لراغب، وإنَّ عمراً طعامك لآكل، ولكنه لا بدّ من أن يكون خبر «إنَّ» بعد اللام، لأنه كان موضعها أن تقع موقع «إنَّ» لأنها للتأكيـد، ووصلة للقسم مثل إن فلما أزالتها «إن» عن موضعها وهو المبتدأ أُدخلت على الخبر، فما كان بعدها فهي داخلة عليه، فإن قدمت الخبر لم يجز أن تدخل اللام فيما بعـده لا يصلح أن تقول: إنَّ زيـداً لفيك راغب، ولا: إنَّ زيـداً أكل لطعامك، وتدخل هذه /٢٦٠ اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر. تقول: إنَّ في الدار لزيداً، وإنَّ خلفك لعمراً، قال الله تعالى: ﴿وإنَّ لنا لَلآخِرَةَ والأُولى﴾[٢].

---

(٢) لا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها حرف جامد، لا تقول فيه: فعل، ولا فاعل كما كنت تقول في «كان» يكون، وهو كائن. وانظر الكتاب ١/ ٢٨٠، ذلك في إشارته إلى جواز تقديم الخبر في «إنّ وأخواتها» إذا كان طرفاً أو جاراً ومجروراً.

(١) لأن «إنَّ وأخواتها» تدخل على الابتداء والخبر فقصتها قصتها

(٢) الليل: ١٣.

واعلم: أنهم يقولون: إنه زيد منطلق، يريدون: أن الأمر زيد منطلق، وإنما أظهروا المضمر المجهول في «إن وظننت» خاصة، ولم يظهروا في «كان» لأن المرفوع ينستر في الفعل، والمنصوب يظهر ضميره، فمن قال: كان زيد منطلق، قال: إنه زيد منطلق، وإنه أمة الله ذاهبة، وإنه قام عمرو، والكوفيون يقولون: إنه قام عمرو، هذه الهاء عماد ويسمونها المجهول[1]. ويجوز أن تحذف الهاء وأنت تريدها فتقول: إنَّ زيداً منطلق، تريد: إنه، وإن حذفت الهاء فقبيح أن يلي إن فعل يقبح أن تقول: إن قام زيد، وإن يقوم عمرو[2]، تريد: إنه، فإن فصلت بينها وبين الفعل بظرف، جاز ذلك /٢٦١، فقلت: إن خلفك قام زيد، ويقوم عمرو، وإن اليوم خرج أخوك ويخرج عمرو، وقال الفراء: اسم إن في المعنى، وقال الكسائي: هي معلقة، وأصحابنا[3] يجيزون: إن قائماً زيد، وإن قائماً الزيدان، وإن قائماً الزيدون، ينصبون «قائماً» بإنَّ، ويرفعون «زيداً» بقائم على أنه فاعل. ويقولون: الفاعل سد مسد الخبر، كما أن «قائماً» قام مقام الاسم.

وتدخل «ما» زائدة على «إن» على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها، لا تغير إعراباً، تقول: إنما زيداً منطلق وتدخل على «إن» كافة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل، فتقول: إنما زيد منطلق، «فإنما»: ها هنا بمنزلة «فعل» ملغى مثل: أشهد لزيد خير منك.

---

(١) يطلق الكوفيون على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه هذه التسمية ويسميه البصريون: ضمير الشأن والقصة والحديث.
وانظر: شرح المفصل ١١٤/٣

(٢) لا يجوز هذا لبعده، وذلك أن موضع الأخبار إنما هو للأسماء، لأن الخبر إنما هو الابتداء في المعنى، ثم إن «أن» مشبهة بالفعل، فلا يجوز أن تلي الفعل، كما لا يلي فعل فعلاً، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة: كاد يقدم زيد، لأن في كاد ضميراً حائلاً بينها وبين الفعل

(٣) أي: البصريون.

قال سيبويه: وأما ليتما زيداً منطلق، فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة ينشد هذا البيت رفعاً[١]:

قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامَ لَنَا   إلى حَمَامَتِينَا وَنِصفه فَقَدِ[٢]

قال، وأما لعلّما فهو بمنزلة كأنما، قال ابن كراع:

تَحَلَّلْ وعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وانظُرَنْ   أبا جُعَلٍ لعلَّما أنْتَ حَالِمُ[٣]

قال الخليل: إنما لا تعمل في ما بعدها كما أن «أرى» إذا كانت لغواً لم تعمل، ونظير «إنما» قول المرار:

---

(١) انظر الكتاب ٢٨٢/١

(٢) من شواهد الكتاب ٢٨٢/١. ويروى: «الحمام» بالرفع كرواية المصنف وبالنصب فمن رفع جعل «ما» بمعنى الذي وهي منصوبة «بليت» وهدا: خبر مبتدأ مضمر، تقديره: الذي هو هذا، ومثله: ما بعوضة. فيمن رفع، ويجوز أن تكون «ما» كافة فترفع «هذا» بالابتداء ويكون «الحمام» بدلاً منه. فإن جعلت «ما» زائدة نصبت وهي في «ليت» أحسن وفي «أن» إذا وصلت بها قبيح. ويروى: أو نصفه فقد.. والبيت للنابغة الذبياني في وصف ما كان من زرقاء اليمامة حين نظرت إلى القطا طائرة فأحصت عددها وخبرها مشهور.

وانظر الخزانة ٢٩٧/٤، وشواهد العيني ٢٥٤/٢. وشعراء النصرانية /٦٦٤ والمغني جـ ٦٦/١، تحقيق: د مازن المبارك. وشرح ابن يعيش ٥٨/٨ وديوان النابغة /٤٥.

(٣) من شواهد الكتاب جـ ٢٨٣/١، على إلغاء «لعل» لأنها جعلت مع «ما» من حروف الابتداء.

يقول: هذا هازئاً برجل توعده، أي: أنك كالحالم في وعيدك لي ويمينك على مضرتي فتحلل من يمينك، أي: استثن وعالج ذات نفسك من ذهاب عقلك وتعاطيك ما ليس في وسعك.

والبيت لسويد بن كراع العكلي. وانظر ابن يعيش ٥٤/٨ والخزانة ٢٩٧/٤.

أَعَــلاقَـةً أمَّ الــوَلِيـدِ بَعْــدَمَــا   أفْنَانُ رأسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ [(١)]

جعل «بعد» مع «ما» بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعده، والفرق بين إن وإنما في المعنى أن إنما تجيء لتحقير الخبر، قال سيبويه تقول: إنما سرت حتى أدخلها، إذا كنت محتقراً لسيرك إلى الدخول[(٢)].

و «أن» المفتوحة الألف عملها كعمل «إن» المكسورة الألف، إلا أن الموضع الذي تقع فيه المكسورة خلاف الموضع الذي تقع فيه المفتوحة، ونحن نفرد باباً لذكر الفتح والكسر يلي هذا الباب إن شاء الله، «وأن» المفتوحة مع ما /٢٦٣ بعدها بمنزلة المصدر، تقول: قد علمت أن زيداً منطلق، فهو بمنزلة قولك: علمت انطلاق زيد، وعرفت أن زيداً قائم، كقولك: عرفت قيام زيد.

---

(١) من شواهد سيبويه أيضاً ٢٨٣/١. على زيادة «ما» وجعلها كافة «لبعد» عن الإضافة. وكذلك في جـ١/ ٦٠ «على نصب» أم الوليد بعلاقة فإنه اسم مصدر «لتعلق» وعمل عمل المصدر.

والعلاقة: الحب. والأفنان: جمع فنن وهو الغصن، وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة. والثغام. نبات له خيوط طوال دقاق من أصل واحد. وإذا جفت أبيضت كلها. ويشبه بها الشيب والمخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد. وصغر الوليد ليدل على شباب المرآة، ولأن صغر ولدها لا يكون إلا في عصر شبابها. والبيت للمرار المقعسي.

وانظر المقتضب ٥٤/٢. وإصلاح المنطق /٤٥. والتمام في تفسير أشعار هذيل /٢١٠. وأمالي ابن الشجري ٢٤٢/٢. وجمهرة الأمثال للعسكري ٣٨/٢. واللسان «ثغم» وشرح الرضي على الكافية ٣٥٩/٢. والمغني ٣٤٤/١ وشرح الشافية ٢٧٣/١. والخزانة ٤٩٣/٤.

(٢) انظر الكتاب ٤١٥/١. ذكر سيبويه هذا المثال تحت باب «حتى» من الأدوات الناصبة للفعل المضارع، لكن ابن السراج ذكره تحت باب «إن وأخواتها» وذلك لاتصاله بهذا الموضوع وعلاقته به.

واعلم: أنَّ «إن وأن» تخففان، فإذا خففتا فلك أن تعملهما، ولك أن لا تعملهما أما من لم يعملهما، فالحجة له: أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة. فلما خففت زال الوزن والشبه. والحجة لمن أعمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل. فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف. فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً، وذلك قولك: لم يك زيد منطلقاً، فعمل عمله، والنون فيه، والأقيس في «أن»: أن يرفع ما بعدها إذا خففت وكان الخليل يقرأ: ﴿إن هذا لساحران﴾[1] فيؤدي خط المصحف[2]، ولا بدّ من إدخال اللام على الخبر إذا خففت إن المكسورة تقول: إنِ الزيدان لمنطلقان، وإنْ هذا لمنطلقان /٢٦٤ كيلا يلتبس «بإن» التي تكون نفياً في قولك: إن زيد قائم، تريد: ما زيد بقائم وإذا نصب الاسم بعدها لم يحتج إلى اللام، لأن النصب دليل، فكان سيبويه لا يرى في «إن» إذا كانت بمعنى «ما» إلا رفع الخبر[3]، لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف

---

(١) طه: ٦٣.

(٢) في الإتحاف ص /٣٠٤. فنافع وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف بتشديد «إنّ»، وهذان بالألف وتخفيف النون، وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف «إن» وهذان بالألف مع تشديد النون. وقرأ حفص كذلك، إلا أنه خفف نون «هذان».

وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطاً، وذلك أن «إن» المخففة أهملت، وهذان: مبتدأ، وساحران: الخبر، واللام للفرق بين النافية والمخففة

وقرأ أبو عمرو: إنَّ بتشديد النون، وهذين بالياء مع تخفيف النون، وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب لكن استكملت من حيث خط المصحف، وذلك أنّ هذين رسم بغير ألف ولا ياء. ولا يرد بهذا على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة وتواترها. وانظر البحر المحيط ٦/٢٥٥.

(٣) قال سيبويه ١/٤٧٥ وتكون «إن» في معنى «ما» قال الله عز وجل: ﴿إن الكافرون إلا في غرور﴾، أي: ما الكافرون إلا في غرور، ولم يمثل لها سيبويه في حالة إعمالها.

الاستفهام، ولا تغير الكلام وذلك مذهب بني تميم.

قال أبو العباس وغيره: نجيز نصب الخبر على التشبيه بـ «ليس» كما فعل ذلك في ما[1].

قال أبو بكر: وهذا هو القول، لأنه لا فصل بينهما وبين «ما» في المعنى[2].

قال أبو علي الفارسي[3]: القول غير هذا، ولـ «إنْ» المخففة أربعة مواضع: «إن» التي تكون في الجزاء نحو: إن تأتني آتك. والثاني: أن تكون في معنى «ما» نفياً تقول: إن زيد منطلق، تريد: ما زيد منطلق. والثالث: أن تدخل زائدة مع «ما» فتردها إلى /٢٦٥ الابتداء، كما تدخل «ما» على إن الثقيلة فتمنعها عملها وذلك قولك: ما إن يقوم زيد، وما إن زيد منطلق، ولا يكون الخبر إلا مرفوعاً، قال الشاعر فروة بن مسيك:

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[4]

---

(١) انظر المقتضب ٣٦٢/٢

(٢) هذه الجملة للمبرد، قال في المقتضب ٣٦٢/٢: وغير سيبويه يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس كما فعل ذلك في «ما» وهذا هو القول لأنه لا فصل بينهما وبين «ما» في المعنى.

(٣) أظن هذا من عمل الناسخ لأن أبا علي تلميذ ابن السراج وربما أخذ الأستاذ عن تلميذه النابه.

(٤) من شواهد سيبويه ٤٧٥/١ و ٣٠٥/٢ على زيادة «إن» بعد «ما» وكفها عن العمل كما تكف «ما» إنَّ عن العمل في قولك: إنَّما.. والطب: العلة والسبب. أي لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الدولة عنا.

وانظر المقتضب جـ ٥٠/١ والصاحبي /١٠٣ والخصائص جـ١٠٨/٣ والمنصف جـ١٢٨/٣ والسيرة لابن هشام /٩٥٠. والروض الأنف. والمحتسب جـ ٩٢/١ والوحشيات /٢٧ وشرح الكافية للرضي جـ ٢٤٦/١.

الرابع: أن تكون مخففة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك لما خبرتك به، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إنْ كلُّ نَفْسٍ لما عليها حَافظٌ﴾[1]، وقوله: ﴿وإن كانوا يقولون﴾[2]، وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام، إلا أن تدخلها توكيداً كما تدخلها في «إن» الثقيلة، لأن اللبس قد زال. وأما «أن المخففة» من المفتوحة الألف إذا خففتها من أن المشددة فالاختيار أن ترفع ما بعدها على أن تضمر فيها الهاء، لأن المفتوحة وما بعدها مصدر فلا معنى لها في الابتداء، والمكسورة إنما دخلت على الابتداء/٢٦٦ وخبره.

وأن الخفيفة تكون في الكلام على أربعة أوجه: فوجه: أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدراً نحو قولك: أريد أن تقوم، أي: أريد قيامك.

والثاني: أن تكون في معنى «أي» التي تقع للعبارة والتفسير وذلك قوله تعالى: ﴿وانطلق الملأ منهم أنِ امشوا﴾[3]. ومثله: ﴿أنِ اعبدوا الله ربي وربكم﴾[4].

والثالث: أن تكون فيه زائدة مؤكدة وذلك قولك: لما أن جاء زيد

---

(١) الطارق: ٤. وقراءة تشديد «لما» ليس لها تخريج سوى أن تكون «إن» نافية ولما بمعنى إلا، أنظر البحر المحيط جـ ٤٥٤/٨ وجـ٣٣٤/٧، والكشاف ٢٠٢/٤ والمغني ٢٢٠/١، وقراءة تخفيف الميم من «لما» تكون «إن» فيها مخففة و«ما» زائدة. والقراءتان سبعيتان. النشر جـ٣٩٩/٢.

(٢) الصافات: ١٦٧.

(٣) سورة ص: ٦ «في سيبويه ٤٧٩/١» باب ما تكون أن فيه بمنزلة أي وذلك قوله عز وجل: ﴿وانطلق الملأ منهم أنِ امشوا واصبروا﴾ زعم الخليل: أنه بمنزلة أي، لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي - وانظر: المقتضب ٤٩/١.

(٤) المائدة: ١١٧.

قمت: والله أن لو فعلت لأكرمتك، قال الله تعالى: ﴿ولما أن جاءت رُسُلُنا﴾[١].

والرابع: أن تكون مخففة من الثقيلة وذلك قوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أنِ الحمد لله رب العالمين﴾[٢]. ولو نصبت بها وهي مخففة لجاز.

قال سيبويه: لا تخففها أبداً في الكلام وبعدها الأسماء إلا وأنتَ تريد الثقيلة تضمر فيها الاسم - يعني الهاء - قال: ولو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون إذا اضطروا في الشعر[٣]/٢٦٧ يريدون معنى «كأن» ولم يريدوا الإضمار وذلك قوله:

كأنْ وَرِيْدَيهِ رِشَاءُ خُلْبِ[٤]

قال: وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى «إن»، فلما اضطر إلى التخفيف ولم يضمر لم يغير ذلك التخفيف أن ينصب بها كما أنك قد تحذف من الفعل

---

(١) العنكبوت: ٣٣.

(٢) يونس: ١٠«وفي سيبويه جـ ١/ ٤٨٠ وأما قوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أنِ الحمدُ لله رب العالمين﴾، وآخر قولهم: أن لا إله إلا الله فعلى قوله: أنه لا إله إلا الله. وعلى أنه الحمد لله».

(٣) أنظر الكتاب جـ ١/ ٢٨٠.

(٤) من شواهد سيبويه جـ ١/ ٤٨٠. على تخفيف «كأن» ونصبها الاسم وجوز الرفع أيضاً على إلغاء العمل.

والوريدان: عرقان في الرقبة، والرشاء: الحبل، والخلب: الليف. وقيل. البئر البعيدة القعر.

والرجز: كما نسبه العيني إلى رؤبة بن العجاج، وبعده:

غادرته مجدلاً كالكلب.

وانظر: المقتضب ١/ ٥٠. الإنصاف جـ ١/ ١١٣. والمفصل للزمخشري/ ٣٠١. وابن يعيش جـ ٨/ ٨٣. واللسان ١/ ٣٥٢.

فلا يتغير عن عمله نحو: لم يكن صالحاً، ولم يك صالحاً، ومثل ذلك ـ يعني الأول ـ قول الأعشى:

في فتيةٍ كسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أنْ هالكٌ كلُّ منْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[1]

كأنه قال: إنه هالك، وإن شئت رفعت في قول الشاعر: كأن وريداه رشاء خلب[2].

واعلم: أنه قبيح أن يلي «إن» المخففة الفعل إذا حذفت الهاء وأنت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل، قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد: حتى تفصل بين أن والفعل/٢٦٨ بشيء يكون عوضاً من الاسم نحو: لا، وقد، والسين،

---

(١) من شواهد سيبويه جـ ٢٨٢/١، ٤٤٠، ٤٨٠، جـ ١٢٣/٢، على تخفيف «أن» واسمها ضمير الشأن محذوف. وقوله: هالك: خبر مقدم، وكل: مبتدأ مؤخر، والجملة منها في محل رفع خبر «أن»، يريد: أنهم كالسيوف في المضاء والعزم أو في صباحة الوجوه، تبرق كالسيوف. وخصّ سيوف الهند لحسن صقالتها.

ويحفى: من الحفاء، وهو المشي بلا نعل ولا خف، وأراد به الفقير. وينتعل: يلبس النعل، وأراد به الغني.

والمعنى. قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم غنيهم وفقيرهم فهم يبادرون إلى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم.

وقيل: أن الشاهد مصنوع والرواية الصحيحة في هي:

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل..

وفي هذه الرواية شاهد أيضاً، إذ ان تقدير الكلام: أنه ليس يدفع.. والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى. ورواية الديوان:

أنْ ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

وانظر: المقتضب ٩/٣. وشرح السيرافي ٤٩/٤ والخصائص ٤٤١/٢. وأمالي ابن الشجري ٢/٢. وابن يعيش ٧٤/٨. والعيني ٢٨٧/٢. والخزانة ٥٤٧/٣. والديوان/٥٩.

(٢) أنظر الكتاب ٤٨٠/١ والرفع على إلغاء العمل بعد التخفيف.

تقول: قد عرفت أن لا يقوم زيد، وأن سيقوم زيد، وأن قد قام زيد، كأنه قال: عرفت أنه لا يقوم زيد، وأنه سيقوم زيد، وأنه قد قام زيد، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾[1]، وقوله: ﴿أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً﴾[2]. . وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراً، فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء، ولا يصلون إلى «قد» هنا، ولا إلى «السين» لو قلت: أما أن يغفر الله لك. لجاز لأنه دعاء، ولا تصل هنا إلى السين، ومع هذا كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه: أنه، وإنه لا يحذف في غير هذا الموضع. وسمعناهم يقولون[3]: أما أن جزاك الله خيراً، شبهوه «بأنه» أضمروا فيها كما أضمروا في «أن» فلما جازت «أن» كانت هذه أجوز.

واعلم: أنك إذا عطفت اسماً على/٢٦٩ أن وما عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الإشراك بينه وبين ما عملت فيه أن ولك أن ترفع، تحمله على الابتداء، يعني - موضع ان - فتقول: إن زيداً منطلق وعمراً وعمرو، لأن معنى: إن زيداً منطلق، زيد منطلق، قال الله تعالى: ﴿أنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسولهُ﴾[4]. ولك أن تحمله على الاسم المضمر في «منطلق» وذلك ضعيف إلا أن تأتي «بهو» توكيداً للمضمر، فتقول: إن زيداً منطلق هو وعمرو، وإن شئت حملت الكلام على الأول فقلت: إن زيداً منطلق وعمراً ظريف.

ولعل وكأن وليت: ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إن إلا أنه لا

---

(١) المزمل: ٢٠، واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها.

(٢) طه: ٨٩، قراءة نصب الفعل من الشواذ، ابن خالويه/٨٩ وقال أبو حيان: الرؤية من الأبصار، البحر المحيط ٦/٢٦٩.

(٣) أنظر: الكتاب ١/٤٨١.

(٤) التوبة: ٣. وانظر الكتاب ١/٢٨٥.

يرفع بعدهن شيء على الابتداء، وقال سيبويه: ومن ثم اختار الناس: ليت زيداً منطلق وعمراً، وضعف عندهم أن يحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا «هو»، ولم تكن ليت واجبة ولا لعل[1]/ ٢٧٠ ولا كأن فقبح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس في معناه[2]، يعني أنكَ لو قلت: ليت زيداً منطلق وعمرو، فرفعت عمراً كما ترفعه إذا قلت: إن زيداً منطلق وعمرو، فعطفت عمراً على الموضع، لم يصلح من أجل أن ليت وكأن ولعل لها معان غير معنى الابتداء، وإن: إنما تؤكد الخبر والمعنى معنى الابتداء والخبر، ولم تزل الحديث عن وجوبه وما كان ـ ليه. وإذا كان خبر إن فعلاً ماضياً، لم يجز أن تدخل عليه اللام التي تدخل على خبرها إذا كان اسماً، تقول: إنّ عمراً لقائم، وإنّ بكراً لأخوك، ولا يجوز أن تقيم «قام» مقام «قائم» فتقول: إن زيداً لقامَ، وأنت تريد هذه اللام، لأن هذه اللام، لام الابتداء.

تقول: والله لزيد في الدار، ولعمرو أخوك فإذا دخلت إن أزيلت إلى الخبر، والدليل على ذلك قولهم: قد علمت إنّ زيداً لمنطلق، فلولا/ ٢٧١ اللام لانفتحت أن، وإنما انكسرت لأن اللام مقدرة بين علمت وإن، ألا ترى أنك تقول: قد علمت لزيد منطلق أقحمت اللام بين الفعل والابتداء، لأنها لام الابتداء، فلما أدخلت «أن» وهي تدخل على المبتدأ وخبره تأكيداً كدخول اللام للتأكيد لم يجمعوا بين تأكدين وأزالوها إلى الخبر، فإن كان الخبر اسماً كالمبتدأ أو مضارعاً للاسم دخلت عليه وإن لم يكن كذلك لم تدخل عليه، قال الله تعالى: ﴿ وإنَّ ربَّك لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[3]، أي لحاكم، فإن قال

---

(١) انظر الكتاب جـ ٢٨٦/١.

الكتاب ٢٨٦/١، ونص سيبويه... فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة «أن».

(٢) النحل: ١٢٤، قال سيبويه: وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله

(٣) ليفعل، فيوافق قولك لفاعل.

قائل: أراني أقول: لأقومن، ولتنطلقن، فابدأ باللام وأدخلها على الفعل؟ قيل له: ليست هذه اللام تلك اللام، هذه تلحقها النون وتلزمها وليست الأسماء داخلة في هذا الضرب فإذا سمعت: والله لقامَ زيد، فهذه اللام هي التي إذا دخلت على المستقبل كان معها النون، كما قال امرؤ القيس:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حلفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا، فَمَا إن مِنْ حَديثٍ ولا صَالي[1]

قال/٢٧٢: ويقال: إنه أراد: لقد ناموا، فلما جاء «بقد» قربت الفعل من الحاضر، فهذه اللام التي تكون معها النون غير مقدر فيها الابتداء. تقول: قد علمت أن زيداً ليقومن، وأن زيداً لقائم، فلا تكسر أن كما تكسرها في قولك: أشهد إن محمداً لرسول الله. واعلم إن بكراً ليعلم ذلك، قال سيبويه: إن هذه اللام دخلت على جهة الشذوذ[2].

قال سيبويه: وقد يستقيم في الكلام: إن زيداً ليضرب وليذهب[3]، ولم يقع «ضرب» والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين، ولا يجوز أن تدخل «إنّ» على «أنّ»[4]، كما لا يدخل تأنيث على تأنيث، ولا استفهام على

---

(١) الشاهد فيه حذف «قد» من «لناموا» على الشذوذ، وقد ذكر انب هشام: أن ابن عصفور قال: إن القسم إذا أُجيب بماض متصرف مثبت، فإن كان قريباً من الحال جيء باللام و«قد» جميعاً، نحو: تالله لقد آثرك الله علينا، وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها كقوله: حلفت لها بالله.

والصالي: المستدفىء.

وانظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ ٢٠/٩، والمغني جـ ١٨٨/١ تحقيق د. مازن المبارك، والخزانة جـ ٢٢١/٤. والشعر والشعراء/١٣٦. وروايته: وما إن من حديث ولا صالي. والتهذيب للأزهري جـ ٦٦/٥. والمفصل للزمخشري/١٢.

(٢) أنظر الكتاب ٤٧٣/١.

(٣) أنظر الكتاب ٤٧٣/١.

(٤) قال سيبويه: اعلم: أنه ليس يحسن أن تلي أنّ إنّ، ولا إن أن، ألا ترى أنك لا تقول: إن إنك ذاهب في الكتاب، ولا تقول: قد عرفت أن إنك منطلق في الكتاب، وإنما قبح هذا ها هنا كما قبح في الابتداء. فهو يرى أن كل واحدة منهما لا تستغني عن =

استفهام، فحرف التأكيد كذلك لا يجوز أن يدخل حرف تأكيد على حرف مثله، لا يجوز أن تقول: إن إنكَ منطلق يسرني/٢٧٣ تريد: إن انطلاقكَ يسرني. فإن فصلتَ بينهما فقلت: إن عندي أنك منطلق جاز. قال الله عز وجل: ﴿ إن لك أن لاتجوعَ فيها ولا تعرى، وأنَّك لا تَظْمأُ فيها ولا تضحى ﴾[1]،، فإنَّ هي التي فتحت أن وموضع أن في قوله: ﴿وأنك لا تظمأ فيها﴾، وما علمت فيه نصب بأن الأولى كما تقول: إن في الدار لزيداً، فحسن إذا فرقت بين التأكيدين. ومن قرأ: ﴿وأنكَ لا تظمأ﴾، وجُعلهُ مستأنفاً، كقولكَ: إن في الدارِ زيداً وعمرو منطلق، لأن الكلام إذا تم فلك أن تستأنف ما بعده، فإن قال قائل: من أين قلت في قوله تعالى: ﴿ وإنَّ ربك لَيَحْكُمُ ﴾[2] أن الفعل المضارع وقع موقع «حاكم»، ولم تقل إن الموضع للفعل، وإنما وقع الاسم موقعه بمضارعته له؟ قيل له: لو كان حق اللام أن تدخل على الفعل وما ضارع الفعل لكان دخولها على الماضي/٢٧٤ أولى، لأنه فعل كما أن المضارع فعل. ومع ذلك إنها قد تدخل على الاسم

= الاسم والخبر، كما أن المبتدأ لا يستغني عن الخبر، والجملة يتعذر أن تكون في آن واحد اسماً وخبراً لأنَّ وأنَّ على السواء. الكتاب ١/٤٦٣.

أما السيرافي فيرى المانع هو: أنهما جميعاً للتأكيد، يجريان مجرى واحد فكرهوا الجمع بينهما، كما كرهوا الجمع بين اللام وإن، وهذا لا يختلف عن رأي ابن السراج أنظر شرح الكتاب جـ ٤/٢٢.

(١) طه: ١١٨ ـ ١١٩. في سيبويه ١/٤٦٣، وتقول: إن لك هذا على وأنك لا تؤذي، كأنك قلت: وإن لك ألا تؤذي، وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على أن لك، وقد قرىء هذا الحرف على وجهين، قال بضعهم: وإنك لا تظمأ فيها، وقال بعضهم: «وأنك» القراءتان: فتح همزة أنك وكسرها سبعيتان.

الفتح بالعطف على ألا تجوع والكسر بالعطف على جملة أن الأولى أو على الاستئناف.

أنظر: النشر ٢/٣٢٢، الإتحاف ٣٠٨. الكشاف ٢/٤٤٤. البحر المحيط ٦/٢٨٤.

(٢) النحل: ١٢٤.

الذي لا يضارع الفعل، نحو قولك: إن الله لربنا، وإن زيداً لأخوك، فليس هنا فعل ولا مضارع لفعل. ولا يجوز أن تُدخل هذه اللام على حرف الجزاء، لا تقول: إن زيداً، لأن أتاني أكرمته، ولا ما أشبه ذلك. ولا تدخل على النفي، ولا على الحال، ولا على الصفة، ولا على التوكيد، ولا على الفعل الماضي كما قلنا، إلا أن يكون معه «قد».

ولكنَّ الثقيلة التي تعمل عمل «إن» يستدرك بها بعد النفي وبعد الإيجاب، يعني إذا كان بعدها جملة تامة كالذي قبلها نحو قولك: ما جاءني زيدٌ، لكن عمراً قد جاء، وتكلم عمرو لكن بكراً لم يتكلم.

ولكن الخفيفة إذا ابتدأت ما بعدها وقعت أيضاً بعد الإيجاب والنفي للاستدراك. فأما إذا كانت «لكن» عاطفة اسماً مفرداً على اسم/٢٧٥ لم يجز أن تقع إلا بعد نفي، لا يجوز أن تقول: جاءني زيد لكن عمرو، وأنت تريد عطف عمرو على زيد[١].

مسائل من هذا الباب:

تقول: إن عبد الله الظريف منطلق، فإن لم تذكر «منطلق» وجعلت الظريف خبراً رفعته فقلت: إن عبد الله الظريف[٢]، كما كنت تقول: كان زيدٌ الظريف ذاهباً، وإذا لم تجيء بالذاهب قلت: كان زيدٌ الظريف، وتقول: إن فيها زيداً قائماً، إذا جعلت «فيها» الخبر، ونصبت «قائماً» على الحال. فإن جعلت «قائماً» الخبر والظرف «فيها» رفعت فقلت: إن فيها زيداً قائم، وكذلك إن زيداً فيها قائمٌ وقائماً، تقول: إن بك زيداً مأخوذ، وإن لك زيداً واقف، لا يجوز إلا الرفع، لأن «بك ولكل» لا يكونان خبراً لزيد[٣]، فلو قلت: إن زيداً بكَ، وإن زيداً لك، لم يكن كلاماً تاماً، وأنت

---

(١) بل القول الصحيح: ما جاءني زيد لكن عمرو هذا في المفرد أما إذا عطفت بها جملة جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب، تقول: قد جاءني زيد لكن عمرو لم يأتني.

(٢) وذلك لأن الخبر لا بد منه، وله وضع الكلام، والصفة تبيين وتركها جائز.

(٣) لأن المتعلق مخصوص لا يفهم المراد به إلا ذكر «لا» للإلغاء.

تريد هذه المعاني، فإن أردت بأن زيداً لك/٢٧٦ أي ملك لك، وما أشبه ذلك، جاز، ومثل ذلك: إن فيك زيداً لراغب، ولو قلت: إن فيك زيداً راغباً، لم يصلح وإنما تنصب الحال بعد تمام الكلام، وتقول: إن اليوم زيداً منطلق، لا يجوز إلا الرفع، لأن «اليوم» لا يكون خبراً لزيد، وتقول: إن اليوم فيك زيد ذاهب، فتنصب «اليوم» بإن، لأنه ليس هنا بظرف، إذ صار في الكلام ما يعود إليه. وتقول: إن زيداً لفيها قائماً. وإن شئت ألغيت «لفيها» فقلت: إن زيداً لفيها قائم واللام تدخل على الظرف خبراً كان أو ملغى، مقدماً على الخبر خاصة، ويدلك على ذلك قول الشاعر وهو أبو زبيد:

إن أمـراً خصني عمـداً مـودتـه على التنائي لعندي غير مكفور[1]

وإذا قلت: إن زيداً فيها لقائم، فليس «فيها» إلا الرفع، لأن اللام لا بُدَّ من/٢٧٧ أن يكون خبر إن بعدها على كل حال، وكذلك: إن فيها زيداً لقائم، وروى الخليل: أن ناساً يقولون: إن بك زيد مأخوذ، فقال: هذا على: إنه بك زيد مأخوذ وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قول ابن صريم اليشكري:

وَيَـوْمـاً تُـوافِينَـا بِـوَجْـهٍ مقسَّم كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السلمِ[2]

---

(١) من شواهد الكتاب ١/٢٨١. على إلغاء الظرف وهو «عندي» والمكفور هنا: من كفر النعمة. وجحودها، وأراد: خصني بمودته فحذف وأوصل الفعل فنصب، والبيت لأبي زبيد يمدح أخاه لأمه وليد بن عقبة.

وانظر: شرح السيرافي ٣/٥، ابن يعيش ٨/٦٤. والهمع جـ ١/١١٦ والمغني جـ ٢/٧٥٢. تحقيق د. مازن المبارك.

(٢) من شواهد سيبويه ١/٢٨١ على رفع ظبية على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف «كأن» والتقدير: كأنها ظبية. ويجوز نصب «الظبية» «بكأن» تشبيها بالفعل إذا حذف بعضه وعمل نحو. لم يك زيد منطلقاً. والخبر محذوف لعلم السامع، والتقدير: كأن ظبية تعطو هذه المرأة. ويجوز جر الظبية على تقدير: كظبية و«أن» زائدة مؤكدة.

=

وقال آخر:

وَوَجْــه مُـشْــرِقِ النَّــحْــرِ كـأنْ ثَــدْيـاهُ حُــقَّــانِ(١)

لأنه لا يحسن ها هنا إلا الإضمار.

= والموافاة: الإتيان. والمقسم - بضم الميم وفتح القاف والسين - المحسن من القسامة وهو الحسن، يقال فلان: قسيم الوجه ومقسمه، أي: حسنه، وتعطو: تتناول وعداه «بإلى» لتضمنه معنى تميل. والوارق. اسم فاعل، وفعله أورق وهو نادر. والسلم: شجر العضاة، وصف امرأة حسنة الوجه، فشبهها بظبية مخصبة، تأتي إلى الشجر الكثير الأوراق فتتناول منه ما تشاء وذلك أدعى لسمنتها وتمام خلقها.

وانظر: الكامل /٤٩، وشرح السيرافي ٤/٥٠، والمحتسب ١/٣٠٨، وابن يعيش ٨٣/٨، والتصريح ١/٢٣٤، والعيني ٢/٣٠١، والخزانة ٤/٣٦٥، والمغني ٣٢/١.

(١) من شواهد سيبويه ١/٢٨١ على تخفيف «كأن» وحذف اسمها ورفع الاسم المذكور بعدها على أنه مبتدأ، والجملة منه ومن خبره خبر «كأن» والتقدير: كأنه ثديا حقان.

ويجوز أن تقول: كأن ثدييه حقان على الأعمال، وقد ورد كذلك في رواية أخرى.

والهاء في ثدييه عائدة على النحر أو الوجه لأن فيه رواية أخرى: ونحر مشرق اللون.

والمراد: كأن ثديي صاحبه حقان في نهودهما. واكتنازهما. ومشرق: من أشرق أي أضاء. والنحر: موضع القلادة من الصدر والحق بالضم، ويقال أيضاً حقة معروفة.

ولم ينسب لقائل معين. وانظر: شرح السيرافي ٣/٦، وأمالي ابن الشجري ٢٣٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٨، وشرح ابن عقيل ١٤٧، والخزانة ٣٥٨/٤.

وزعم الخليل: أن هذا يشبه قول الفرزدق:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِّياً عَرَفْت قَرَابتي ... وَلَكِنَّ زِنجيٌ عَظِيمُ المشافِرِ[1]

قال سيبويه: والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. ولكنه أضمر هذا. قال: والنصب أجود، لأنه لو أراد الإضمار لخفف ولجعل المضمر مبتدأ كقولك: ما أنت صالحاً ولكن طالح: وتقول: إن مالاً وإن ولداً، وإن عدداً، أي: إن لهم[2]/٢٧٨ مالاً، والذي أضمرت «لهم» وقال الأعشى:

إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلاً ... وإنَّ في السفر إذ مَضَوْا مَهَلاً[3]

---

(١) من شواهد سيبويه ١/٢٨٢ و٢٨٤ على جواز حذف اسم «لكن» والتقدير: ولكنك زنجي، ويجوز نصب «زنجي» «بلكن» على إضمار الخبر وهو أقيس. والتقدير: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. والبيت في هجاء رجل من ضَبَّة اسمه: أيوب بن عيسى فنفاه عنها ونسبه إلى الزنج. وأصل المشفر للبعير فاستعاره للإنسان لما قصد به تشنيع الخلق. والقرابة التي بين ضَبَّة وبينه، أنه من تميم بن مر بن أد ابن طابخة وضَبَّة هو ابن أد بن طابخة. وقافية البيت اشتهرت عند النحويين كذا وصوابه:

«ولكن زنجياً عظيماً مشافره» وبعد:

مقتت له بالرحم بيني وبينه ... فألفيته مني بعيداً أواصره

ورواية الديوان، ولو كنت .... ولكن زنجي.

وانظر: مجالس ثعلب ١/١٠٥ وشرح السيرافي ٣/٦ والمحتسب ٢/١٨٢ وجمهرة اللغة ٣/٤٩٠، والأغاني ١٩/٢٤، والمخصص ٧/٤٨، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري/١٤٥، وابن يعيش ٨/٨٢، والمغني ١/٣٢٣ والإنصاف /١٨، والديوان/٤٨١.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٨٢ و٢٨٤.

(٣) من شواهد الكتاب ١/٢٨٤، على جواز حذف خبر «إن» للعلم ولا يشترط في ذلك أن يكون الاسم معرفة، بل هو جائز سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، وسواء كررت «إن» أم لم تكرر وزعم الكوفيون: أنه يشترط تنكير الاسم، وزعم الفراء، أنه يشترط تكرير «إن» ويروى: إذ مضوا مهلاً. =

وتقول: إن غيرها إبلا وشاء، كأنه قال: إن لنا غيرها إبلا وشاء، وإن عندنا غيرها إبلا وشاء، فالذي يضمر هذا النحو وما أشبهه، ونصبت إبلا وشاء على التمييز، والتبيين، كانتصاب الفارس إذا قلت: ما مثله من الناس فارساً، ومثل ذلك قول الشاعر:

يا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبَا رواجِعَا[1]

كأنه قال: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا أو أقبلت رواجعاً. وقال الكسائي: أضمر «كانت»[2]، وتقول: إن قريباً منك زيداً، إذا جعلت «قريباً» ظرفاً، وإن جعلته اسماً قلت: إن قريباً منك زيد، فيكون الأول هو

والمحل والمرتحل: مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال، أو اسما زمان، أي: أن لنا في الدنيا حلولاً، وإن لنا عنها ارتحالاً. والسفر: اسم جمع مسافر وقيل جمع سافر. والمهل: السبق. والبيت مطلع قصيدة للأعشى في المدح. وانظر المقتضب ٤/١٣٠، وشرح السيرافي ٣/٨، والخصائص ٢/٣٧٣، وأمالي الشجري ١/٣٢٢ وابن يعيش ٨/٨٤، والمغني ١/٨٧ تحقيق: د. مازن المبارك، والسيوطي /٨٤ والأغاني ٩/١٢١ وروايته: وإن في السفر من مضى مهلاً. والخزانة ٤/٣٨١. والمحتسب ١/٣٤٩، والديوان ١٧٠.

(١) من شواهد سيبويه ١/٢٨٤ على نصب «رواجعا» على الحال، وحذف الخبر ويستدل به الكوفيون - الفراء خاصة - على نصب المبتدأ والخبر «بليت». ولم ينسب هذا الرجز لقائل معين، وقد نسب في حاشية المغني تحقيق الدكتور مازن المبارك إلى العجاج ولم يوجد في ديوانه وانظر شرح السيرافي ٣/٩ والتمام في تفسير أشعار هذيل /١٦٥، وابن يعيش ٨/٨٤ والمغني ١/٣١٦، والخزانة ٤/٢٩٠.

(٢) الكسائي يقدر «رواجعا» خبراً لكان المحذوفة، لأن «كان» تستعمل كثيراً هنا. قال تعالى: ﴿يا ليتها كانت القاضية﴾. وقال: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾. والفراء يجعل «ليت» ناصبة للمبتدأ والخبر معاً، وانظر المغني ١/٣٦١ تحقيق الدكتور مازن المبارك، وشرح المفصل ٨/٨٤، والخزانة ٤/٢٩١، والهمع ١/١٣٤.

الآخر. وإذا كان ظرفاً كان غيره. وتقول: إن بعيداً منك زيد، والوجه: أن تجعل المعرفة اسم إن[1] فتقول: إن زيداً بعيد منك.

قال سيبويه: وإن شئت/٢٧٩ قلت: إن بعيداً منك زيداً، وقلما[2] يكون بعيد منك ظرفاً. وإنما قل هذا لأنك لا تقول إن بعدك زيداً، وتقول إن قربك زيداً[3]، فالدنو أشد تمكناً في الظروف من البعد، لأن حق الظرف أن يكون محيطاً بالجسم من أقطاره.

وزعم يونس: أن العرب تقول: إن بدلك زيداً، أي: إن مكانك زيداً[4]، وإن جعلت البدل بمنزلة البديل، قلت: إن بدلك زيد، أي إن بديلك[5] زيد، وتقول: إن ألفاً في دراهمك بيض، إذا جعلت: «بيضاً» خبراً، فإن وصفت بها «ألفاً» قلت: إن ألفاً في دراهمك بيضاً، يجوز لك أن تفصل بين الصفة والموصوف وتقول: إن زيداً منطلق وعمراً ظريف فتعطف عمراً على «إن» ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ولو أَنَّ ما في الأرضِ من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ يَمُدُّهُ من بعدِهِ سبعةُ أَبْحُرٍ﴾[6]. وقد رفعه قوم ولم يجعلوا /٢٨٠ الواو عاطفة على تأويل «إذ»[7] كقولك: لو ضربت عبد الله وزيد قائم

---

(١) قال المبرد: والمعرفة والنكرة ها هنا واحد، وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعنى بأن تقدم له خبراً، أو يجري القول على لسانه، وانظر المقتضب ٤/١٣٠.

(٢) في الأصل: وقل ما.

(٣) انظر الكتاب ١/٢٨٤ - ٢٨٥.

(٤) المصدر السابق ١/٢٨٥.

(٥) في الأصل «بدلك».

(٦) لقمان: ٢٧.

(٧) في الكتاب ١/٤٧. وأما قوله - عز وجل -: ﴿يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسُهم﴾، فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال. كأنه قال إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً، ولم يرد أن يجعلها واو عطف، إنما هي واو الابتداء. وانظر المقتضب ٤/١٢٥.

ما ضرك، أي: لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال، فكأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ما نَفِدتْ كلمات الله، وتقول: إن زيداً منطلق وعمراً فتعطف على زيد وتستغني بخبر الأول، إذ كان الثاني في مثل حاله، قال رؤبة:

إنَّ الرَّبيعَ الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا[1]

أراد: وإن الصيوف يدا أبي العباس فاكتفى بخبر الأول.

ولك أن ترفع على الموضع لأن موضع إن الابتداء فتقول: إن زيداً منطلق وعمرو، لأن الموضع للابتداء وإنما دخلت إن مؤكدة للكلام. وتقول: إن قومك فيها أجمعون. وإن قومك فيها كلهم ففي «فيها» اسم مضمر مرفوع كالذي يكون في الفعل/٢٨١ إذا قلت: إن قومك ينطلقون أجمعون، فإذا قلت: إن زيداً فيها، وإن زيداً يقول ذلك، ثم قلت: نفسه. فالنصب أحسن. فإذا أردت حمله على المضمر قلت: إن زيداً يقول ذاك هو نفسه، فإذا قلت: إن زيداً منطلق لا عمرو، فتفسيره كتفسيره مع الواو في النصب والرفع وذلك قولك: إن زيداً منطلق لا عمراً، وإن زيداً منطلق لا عمرو، ولكن بمنزلة إن، وتقول: إن زيداً فيها لا بل عمرو، وإن شئت نصبت، و«لا بل» تجري مجرى الواو، ولا تقول: إن زيداً منطلق العاقل اللبيب، إذا جعلته صفة لزيد، ويجوز أن تقول: إن زيداً منطلق العاقل اللبيب فترفع.

---

(١) من شواهد سيبويه ٢٨٥/١، على العطف على اسم أن بالنصب. والجواد: بفتح الجيم وسكون الواو: المطر الغزير.

مدح الشاعر: عبد الله السفاح، وأراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن. وفي هذا الرجز عكس التشبيه. والأصل أن يدي أبي العباس الربيع والخريف والصيوف. وانظر المقتضب ١١١/٤، وشرح السيرافي ١٠/٣، والتصريح ٢٢٦/١، والعيني ٢٦١/١، وديوان رؤبة/١٧٩. وذكر هناك على أنه مما نسب إليه مع بيتين آخرين من الرجز، والهمع ١٤٤/٢.

قال سيبويه: والرفع على وجهين: على الاسم المضمر في «منطلق» كأنه بدل منه، كقولك: مررت به زيد - يعني أنه يجعله بدلاً من المضمر في منطلق. قال: وإن شاء رفعه على معنى: مررت به زيد، إذا كان جواب[1]/٢٨٢ من هو فتقول: زيد كأنه قيل له من هو؟ فقال: العاقل اللبيب، وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: ﴿قل إنَّ رَبِّي يقذفُ بالحقِّ علاّمُ الغُيوبِ﴾[2]، وعلامَ الغيوب. وتقول: إن هذا أخاك منطلق، فتنصب أخاك على ضربين من التقدير: على عطف البيان وهو كالصفة، وعلى البدل، فمن قال هذا قال: إن الذي رأيت أخاك ذاهب، ولا يكون الأخ صفة «الذي»، لأن أخاك أخص من الذي. فلا يكون صفة وإنما حق الصفة أن تكون أعم من الموصوف. قال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء «كان»[3].

قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله: ﴿وَيَكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافِرُون﴾[4] و﴿وَيْكَأَنَّ الله﴾[5]، فزعم: أنها وي مفصولة من «كأن»، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا، والله أعلم. قال: وأما المفسرون فقالوا: ﴿ألم تر أن الله﴾[6]، وقال/٢٨٣ زيد بن عمرو بن نفيل.

---

(١) الكتاب ١/٢٨٦.
(٢) سبأ: ٤٨ وقراءة ﴿علاّم الغيوب﴾ بالنصب من الشواذ. ابن خالويه /١٢٢. وفي البحر المحيط ٢٩٢/٧ قرأ الجمهور ﴿علاّمُ الغيوب﴾ بالرفع. فالظاهر أنه خبر ثانٍ وهو ظاهر قول الزجاج. وقال الزمخشري رفعه محمول على محل «أن» واسمها أو على المستكن في «يقذف» أو هو خبر مبتدأ محذوف
(٣) انظر الكتاب ١/٢٩٠.
(٤)(٥) القصص: ٨٢
(٦) انظر الكتاب ١/٢٩٠

سـألتـاني الـطَّلاق إذْ رأتَـانـي قَـلَّ مـالي قَـدْ جِئْتُمـاني بنكـر
ويَ كـأنْ مَنْ يَكُنْ لَه نَشَبٌ يُحبَـ ـبْ ومَنْ يفتقرْ يَعشْ عَيْش ضُـرٍّ[1]

قال[2] وناس من العرب، يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنكَ وزيد ذاهبان وذلك: أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال هم كما قال زهير:

بَدَا لي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شيئاً إذَا كَانَ جَائِيـا[3]

---

(١) من شواهد سيبويه ١/٢٩٠. على تركيب «ويكأن» من «وي» التعجبية، و«كأن» المخففة من المثقلة. وفيها شاهد: على أن أسماء الأفعال ترد للتندم. وذكر الأعلم: أن بعض النحويين زعم: أن قولهم: ويكأنْ بمعنى: ويلك إعلم أن.. فحذفت اللام من «ويلك» كما قال عنترة: قيل الفوارس ويك عنتر أقدم. وحذف «إعلم» لعلم المخاطب مع كثرة الاستعمال. وهذا القول مردود لما يقع فيه من كثرة التغيير. وقوله: سألتاني أبدل فيه الهمزة ألفا صورة، أو يكون استعمل لغة من يقول: سلته أساله مثل: خفته أخافه، وهما يتساولان وهي لغة معروفة وعليها قراءة من قرأ: سال سائل بعذاب واقع. والنشب: المال، ويروى: سألتاني الطلاق أن رأتاني...

وانظر شرح السيرافي ١/٢٣٤، والمقتضب ٢/١٥٥، تحقيق د: مازن المبارك، ٢/١٣٩، والصاحبي لابن فارس /١٤٧، ومجالس ثعلب ٣٨٩، وابن يعيش ٤/٧٦، ومعاني القرآن ٢/ ٣١٢.

(٢) يعني سيبويه: انظر الكتاب ١/٢٩٠، وانظر الدرر اللوامع للشنقيطي ٣/١٤٠، والخزانه ٣/٩٥.

(٣) من شواهد الكتاب ١/١٥٤ على عطف «سابق» بالجر على «مدرك» على توهم الباء فيه. ورواية سيبويه: ولا سابقاً شيئاً، والديوان: ولا سابقي شيء.

وانظر الكتاب ٢/٢٧٨، والمقتضب ٢/٣٣٩، وشرح السيرافي ٣/١٦، والانصاف ١١١، وابن يعيش ٨/٦٩، والمفصل للزمخشري ٢٥٦، والعيني ٢/٢٦٢، والخزانة ٣/٦٦٥، والديوان ٢٨٧.

فأضمر الباء وأعلمها، وأما قولهم: ﴿والصابئون﴾[١] فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ فقال: والصابئون بعد ما مضى الخبر، قال الشاعر:

وإلاَّ فاعْلَمُوا أنَا وأَنْتُم ... بُغَاة ما بَقِيْنَا في شِقَاقِ[٢]

كأنه قال: فاعلموا أنا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك. وتقول: إن القائم أبوه منطلقة جاريته، نصبت القائم بإن، ورفعت الأب بفعله وهو القيام ورفعت «منطلقةٌ»، لأنه خبر إن، ورفعت الجارية بالانطلاق، لأنه فعلها. ويجوز أن/٢٨٤ تكون الجارية مرفوعة بالابتداء، وخبرها: «منطلقة» والجملة خبر «إن» فيكون التقدير: إن القائم أبوه جاريته منطلقة، إلا أنك قدمت وأخرت ويقول: إن القائم وأخوه قاعد، فترفع الأخ بعطفك إياه على المضمر في «قائم» والوجه إذا أردت أن تعطفه على المضمر المرفوع أن تؤكد ذلك المضمر، فتقول: إن القائم هو وأخوه قاعدٌ. وإنما قلت: «قاعد» لأن الأخ لم يدخل في «إن» وإنما دخل في صلة القائم فصار بمنزلة قولك: إن الذي قام مع أخيه قاعدٌ، ونظير ذلك أن المتروك هو وأخوه مريضين

---

(١) المائدة: ٦٦ والآية: ﴿إنَّ الذين آمنُوا والذينَ هادوا والصابئون والنصارى﴾ هذا على التقديم والتأخير عند البصريين، أما الكوفيون فيرون أن «الصابئين» معطوف على موضع «أن» قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخر﴾. وانظر الإنصاف ١٠٨/١، وابن يعيش ٦٩/٨.

(٢) من شواهد الكتاب ٢٩٠/١ على رفع قوله بغاة على التقديم والتأخير فأنتم: مبتدأ، والخبر محذوف لعلم السامع، والتقدير: نحن بغاة ما بقينا وأنتم، والذي سوغ حذف الأول لدلالة الثاني عليه، والبغاة: جمع باغٍ، وهو الساعي بالفساد والشقاق: الخلاف وأصله أن يأتي كل واحد من الفريقين ما يشق على صاحبه، أو يكون كل واحد منهما في شق غير شق صاحبه. والشق: الجانب. والبيت لبشر بن أبي خازم الأسدي: وانظر: معاني القرآن ٣١١/١، وشرح السيرافي ١٦/٣، وابن يعيش ٧٠/٨، والإنصاف ١٠٨/١، والتصريح ٣٢٨/١، وشرح شواهد الألفية للعاملي /١١٢، والخزانة ٣١٥/٤.

صحيح، ولو أردت أن تدخل الأخ في «إن «لقلت: إن المتروك مريضاً وأخاه صحيحان، وتقول: إن زيداً كان منطلقاً، نصبت زيداً «بإن» وجعلت ضميره في «كان». وكان وما عملت فيه في موضع خبر «إن» وإن شئت رفعت «منطلقاً» على وجهين:

أحدهما: أن تلغي «كان»/٢٨٥ وقد مضى ذكر ذلك.

والوجه الثاني: أن تضمر المفعول به في «كان»، وهو قبيح، وتجعل منطلقاً اسم «كان» فكأنك قلت: إن زيداً كأنه منطلق.

وقبحه من وجهين: أحدهما: حذف الهاء، وهو كقولك: إن زيداً ضرب عمرو، تريد: ضربه، والوجه الآخر: أنك جعلت منطلقاً هو الاسم «لكان»، وهو نكرة وجعلت الخبر الضمير وهو معرفة فلو كان: إن زيداً كان أخوك تريد: كأنه أخوك، كان أسهل وهو مع دلك قبيح لحذف الهاء، وتقول: إن أفضلهم الضارب أخاً له - كان صالحاً - ، فقولك: كان «صالحاً» صفة لقولك: «أخا له» لأن النكرات توصف بالجمل، ولا يجوز أن تقول: إن أفضلهم الضارب أخاه كان صالحاً، فتجعل. «كان صالحاً» صفة لأخيه، وهو معرفة، فإن قال قائل: فإنها نكرة مثلها فأجز ذلك على أن تجعله حالاً فذاك قبيحٌ والأخفش يجيزه على قبحه/٢٨٦ وقد تأولوا على ذلك قول الله تعالى: ﴿أو جاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1] وتأويل ذلك عند

(١) النساء: ٩٠، وقوع الفعل الماضي حالاً من عير تقدير «قد» وهو مذهب الكوفيين والأخفش، وقد عقد ابن الأنباري لدلك مسألة في الانصاف /١٦٠ - ١٦٤ وقد جهد ابن الأنباري في تضعيف مذهب الكوفيين وإن كان مرتكزاً على أساس متين من القياس والسماع.

والمتبع لأبي حيان في البحر المحيط يجده في مواضع كثيرة يرجح مذهب الكوفيين، ولا يقدر «قد» مع الماضي فيقول ٣١٧/٣ جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير «قد» ويقول ٣٥٥/٦ ولا يحتاج إلى إضمار «قد» لأنه قد كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بعير «قد» فساغ القياس عليه

=

أبي العباس: على الدعاء وأنه من الله تعالى إيجاب عليهم. وقال: القراءة الصحيحة التي جل أهل العلم عليها إنما هي: ﴿أو جاؤكم حَصِرَةً صدورُهم﴾[1].

وقال الأخفش: أقول: إن في الدار جالساً أخواك، فانصب «جالساً» «بإن» وارفع «الأخوين» بفعلهما واستغنى بهما عن خبر «إن» كما أقول: أذاهب أخواكَ فارفع «أذاهب» بالابتداء، وأخواك بفعلهما واستغنى عن خبر الابتداء، لأن . خبر الابتداء إنما جيء به ليتم به الكلام.

قال: وكذلك تقول: إن بك واثقاً أخواك، وإن شئت «واثقين أخواك» فجعلت «واثقين» اسم «إن»، ولا يجوز: أن بك واثقين أخويك، فتنصب «واثقين» على الحال، لأن الحال لا يجوز في هذا، لأنك لا تقول: إن بك أخويك، وتسكت. وتقول: إن فيها قائماً أخواك، وإن شئت/٢٨٧ قائمين أخويك، فتنصب أخويك «بأن» وقائمين على الحال، وفيها خبر «إن» وهو خبر مقدم، وإذا ولي «قائم» إن، ولم يكن بينهما ظرف لم يجز توحيده عند الكوفيين، وصار اسماً لا يفصل بينه وبين عمله بخبر إن وذلك قولك: إن قائمين الزيدان، وإن قائمين الزيدون.

= ويقول في ٣٥٥/٦ «أيضاً» ولا يحتاج إلى إضمار «قد» فقد كثر وقوع الماضي حالاً بغير «قد» كثرة ينبغي القياس عليها.

ويقول ٤٩٣/٧ وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير «قد» وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل.

(١) هذه جرأة من المبرد فصنيعه هذا يشعر بأن قراءة «حصرت» بالتاء المفتوحة ليست بصحيحة مع أن القراء السبعة اتفقوا عليها، ولم يقرأ «حصرة» إلا يعقوب من العشرة.

انظر: النشر ٢٥١/٢، والاتحاف/١٩٣، والمقتضب ج ١٢٥/٤.

وأجاز الفراء: إن قائماً الزيدان وإن قائماً الزيدون، على معنى إن من قام الزيدان. وإن من قام الزيدون.

وأجاز البصريون إن قائماً الزيدان والزيدون على ما تقدم ذكره، ولا يجيز الكوفيون. إن آكلاً زيد طعامك، إذا كان المنصوب بعد زيد، وهذا جائز عند البصريين، فإن قلت: إن آكلاً طعامك زيدٌ، كانت المسألة جائزة في كل قول، وكذلك كل منصوب، من مصدر أو وقت أو حال أو ظرف، فإن قلت/٢٨٨: خلفك آكلاً زيد، استوى القولان في تأخير الطعام بعد زيد فقلت: إن خلفك آكلاً زيد طعامك، ولك أن تؤخر «آكلاً»، والظروف من الزمان في ذا كالظروف من المكان.

والفراء[١] يجيز: إن هذا وزيد قائمان، وإن الذي عندك وزيد قائمان، وإنك وزيد قائمان، إذا كان اسم «إن» لا يتبين فيه الإعراب نحو هذا وما ذكرناه في هذه المسائل، وعلى ذلك ينشدون هذا البيت[٢]:

---

(١) قال الفراء: ولا أستحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان، لتبين الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف «إن» وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:

فمن يَـكُ أمسى بـالمـدينـةِ رحله ... فـإني وقـيـاراً بهـا لـغـريـبُ

وقيار: ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته: «إن عمراً وزيداً قائمان» لأن قياراً قد عطف على اسم مكنى عنه والمكنى لا إعراب له فيسهل ذلك فيه كما سهل في «الدين» إذا عطفت عليه «الصابئون». وهذا أقوى من الصابئين، لأن المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال، والذين قد يقال: اللذون فيرفع في حال. معاني القرآن جـ ٣١١/١.

(٢) من شواهد الكتاب ٨/١. على أن قوله: «وقيار» مبتدأ حذف خبره، والجملة على هذا اعتراضية بين اسم إن وخبرها، وتقدير الكلام· فإني وقيار كذلك لغريب.

ويروى البيت: وقياراً بالعطف على اسم «إن» وقيار هو فرس الشاعر أو غلامه وقيل. هو اسم جملة.

والمعنى: من يك مقيماً بالمدينة فلست على صفته وإني غريب عنها والبيت لضابىء ابن الحارث البرجمي من أبيات قالها في سجنه بالمدينة على عهد عثمان وذلك لقذفه المحصنات.

=

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحلهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

فيرفع «قياراً» وينصب، وكذلك لو قال: الغريبان، فإفراد الفعل وتثنيته في هذا عندهم سواء.

والكسائي يجيز الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمكنى، فإن نعت اسم إن أو أكدته أو أبدلت منه، فالنصب عندنا لا يجوز غيره، وإنما الرفع جاء عندنا على الغلط[1].

وقد قال الفراء: يجوز أن تقول: إنهم أجمعون قومك على/٢٨٩ الغلط لما كان معناه: هم أجمعون قومك، وإنه نفسه يقوم، يجوز أن ترفع توكيد ما لا يتبين فيه الإعراب، وهو وأصحابه كثيراً ما يقيسون على الأشياء الشاذة.

وقال قوم: إن الاختيار مع الواو التثنية في قولك: إن زيداً وعمراً قائمان، ويجوز: قائم، مع ثم والفاء التوحيد، ويجوز التثنية، يجوز: إن زيداً ثم عمراً قائم، وقائمان. وإن زيداً فعمراً قائم وقائمان. ومع «أو» «ولا» التوحيد، لا غير، لأن الخبر عن أحدهما خاصة دون الآخر.

واعلم: أن الهاء التي تسمى المجهولة في قولك: إنه قام بكر، وفي كل موضع تستعمل فيه، فهي موحدة لا ينسق عليها، ولا تكون منها حال منصوبة ولا توكيد، ولا تؤنث ولا تثنى، ولا تجمع، ولا تذكر، وما بعدها مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل. وقوم يقولون: إنها إذا كانت مع مؤنث أنثت،

= وانظر: معاني القرآن ٣١١/١، وشروح سقط الزند ١٧٧٣/٤، وابن يعيش ٦٨/٨، والخزانة ٣٢٣/٤.

(١) يشير إلى قول سيبويه: واعلم: أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان، وانظر الكتاب ٢٩٠/١
ووجه الغلط أنهم رأوا أن معنى: إنهم: ذاهبون هم ذاهبون، فاعتقد سقوط «أن» من اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع.

وذكرت نحو قولك: إنه قائمة جاريتك/٣٩٠ وإنها قائمة جاريتك. وقالوا: إذا قلت: إنه قائم جواريك، ذكرت لا غير، فإن جئت بما يصلح للمذكر والمؤنث أنثت وذكرت نحو قولك: إنه في الدار جاريتك، وإنها في الدار جاريتك.

وحُكي عن الفراء أنه قال: لا أُجيز: إنه قام، لأن هاء العماد إنما دخلت لشيئين، لاسم وخبر، وكان يجيز فيما لم يسم فاعله: إنه ضُرِب، وقال: لأن الضمة تدل على آخر.

والكسائي يجيز: إنه قام، قال: والبغداديون إذا وليت أن النكرات أضمروا الهاء ولم تضمر[1] الهاء إلا صفة متقدمة، وإن جاؤوا بعدها بأفعال ـ يعنون بالأفعال اسم الفاعل ـ أتبعوها إذا كانت نكرة ورفعوها إذا كانت معرفة كقولهم: إن رجلاً قائماً، وإن رجلاً أخوك، وإذا أضمروا الخبر لم ينسقوا عليها بالمعرفة فلا يقولون: إن رجلاً وزيداً، لأن خبر المعرفة لا يُضمر عندهم ويقولون: كل أداة ناصبة/٢٩١ أو جازمة لا تدخل عليها اللام مع «إن»، فإن كانت الأداة لا تعمل شيئاً دخلت اللام عليها.

وقد أجاز الفراء حذف الخبر في: «إن الرجل»، وإن المرأة، وإن الفأرة وإن الذبابة ولا يجيزه إلا بتكرير «إن»[2].

ويقولون: «ليت» تنصب الأسماء والأفعال، أي: الأخبار نحو: ليت زيداً قائماً، وقال الكسائي: أضمرت: «كان»[3].

---

(١) حذفت «يضمروا» لأنها زائدة.

(٢) هذا مذهب سيبويه والبصريين، قال: هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكن مستقراً لها وموضعاً لو أظهرته وليس هذا المضمر نفس المظهر. وذلك: إن مالاً، وإن ولداً، أي: إن لهم مالاً، فالذي أضمرت «لهم». وانظر الكتاب ١/٢٨٤.

(٣) إذا قلت: ليت زيداً قائماً، فالتقدير عند الكسائي: ليت زيداً كان قائماً، بإضمار =

وقالوا: «لعل» تكون بمعنى: «كي»[1] وبمعنى: خليق، وبمعنى: ظننت، وقالوا: والدليل على ظننت أن تجيء بالشيئين، والدليل على «عسى» أن تجيء بأن، وقالوا: «ليت» قد ذهب بها إلى «لو» وأولوها الفعل الماضي، وليتني أكثر من ليتي، ولعلي أكثر من لعلني، وإنني وإني سواءٌ.

وذكر سيبويه: لهنك لرجل صدق[2]، قال: وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين وليس كل العرب تتكلم بها في «إن»، ولكنهم/٢٩٢ أبدلوا الهاء مكان الألف كقولك: هرقت[3]. ولحقت هذه اللام «إن» كما لحقت «ما» حين قلت: «إن زيداً لما لينطلقن فلحقت» اللام في اليمين والثانية لام «إن» وفي: لما لينطلقن اللام الأولى: لام «لئن»، والثانية: لام اليمين. والدليل على ذلك النون التي معها. وقال: قول العرب في الجواب إنه، فهو بمنزلة أجل[4] وإذا وصلت قلت: إنَّ يا فتى.

= «كان»، لأنها تستعمل هنا كثيراً، نحو قوله تعالى: ﴿ يا ليتها كانت القاضية ﴾، و ﴿ياليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾. أما الفراء: فأجاز نصب الاسمين جميعاً بإن قال: ليت زيداً قائماً. على معنى «تمنيت» فكأنه قال: أتمنى زيداً قائماً، أو تمنيت زيداً قائماً، كأنه يلمح الفعل الذي ناب عنه الحرف. وانظر ابن يعيش ٨/٦٤.

(١) تأتي لعل بمعنى: «كي» للتعليل، كقولك: ابعث إليّ بدابتك لعلّي أركبها، أي. كي أركبها، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ لعلكم تتقون ﴾، ﴿ لعلكم تعقلوا ﴾، ﴿ لعلكم تذكرون ﴾، أي: كي تتقوا، وكي تعقلوا، وكي تذكروا، قال الكسائي والأخفش: ومنه لعله يتذكر،

انظر التصريح حـ ٢١٣/١.

(٢) أنظر الكتاب ٤٧٤/١

(٣) من قال: هراق، فالهاء عنده بدل من همزة «أراق» على حد: هردت أن أفعل في أردت وبطائره ومن قال: إهراق، فجمع بين الهمزة والهاء، فالهاء عنده زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين على حد صيعهم في «اسطاع» وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠

(٤) قال سيبويه: وأما قول العرب في الجواب: إنَّه بمنزلة أجل، وإدا وصلت قلت إنَّ يا فتى وهي بمنزلة أجل، قال الشاعر. =

واعلم: أن «إنَّ وأخواتها» قد يجوز أن تفصل بينها وبين، أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه، لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده وذلك قولك: إن زيداً فافهم ما أقول رجل صالح، وإن عمراً والله ظالم، وإن زيداً هو المسكين مرجوم، لأن هذا في الرفع يجري مجرى/٢٩٣ المدح والذم في النصب وعلى ذلك يتأول قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، إنا لا نُضيع أجر من أحسن عملاً أولئك لهم جنات عدن﴾[1]، فأولئك هو الخبر.

ومذهب الكوفيين والبغداديين في «إن» التي تجاب باللام، يقولون: هي بمنزلة «ما» وإلا وقد قال الفراء: إنها بمنزلة «قد» وتدخل أبداً على آخر الكلام، نحو قولك: إن زيداً لقائم، تريد: ما زيد إلا قائم، وقد قيل: إنه، يريد: قد قام زيد، وكذلك: إن ضرب زيد لعمراً، وإن أكل زيد لطعامك، وكان الكسائي يقول: هي مع الأسماء والصفات - يعني بالصفات الظروف - إن المثقلة خففت، ومع الأفعال بمعنى ما وإلا، وقال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضي قالوا: وقد حكى: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه، وقد حُكي مع الأسماء وأنشدوا[2]:

فقلت:

إن القوم الذي أنَا مِنهم لأَهل مَقَامَاتٍ وشَاء وجامِلِ[3]

= ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه

الكتاب ١/٤٧٥ و٢/٢٧٩.

(١) الكهف: ٣٠.

(٢) رد ما ذهب إليه الكسائي بسماع الإعمال. يؤيد ذلك ما ذكره سيبويه من جواز إعمالها مع التخفيف، فحال «إن» المخففة كحالها وهي مشددة في جميع الأحكام إلا في شيء واحد، وهو أنها لا تعمل في الضمير بخلاف المشددة، تقول: إنكَ قائم، ولا تقول: إنك قائمٌ، وانظر الارتشاف/٥٨٣. والأشباه والنظائر ٢/٦١.

(٣) لم أعثر لهذا الشاهد على ترجمة في كتب النحو واللغة والأدب

وكل ما كان من صلة الثاني لم تدخل اللام عليه، وكل ما كان من صلة الأول أدخلت اللام عليه نحو قولك: إن ظننت زيداً لفي الدار قائماً، فإن كان في الدار من صلة الظن دخل عليها، وإن كان من صلة «قائم» دخلت اللام على «قائم» يعنون أن اللام إنما تدخل على ما هو في الأصل خبر المبتدأ، ألا ترى أنه لو خلا الكلام من «ظننت»: كان زيد في الدار قائماً، فزيد مبتدأ وفي الدار خبره وقائم حال، والعامل فيه «في الدار» فهو من صلة «في الدار» فاستقبحوا أن يدخلوا اللام على «قائم» لأنه من صلة الثاني، وهو الخبر. وقالوا: كل أخوات الظن وكان على هذا المذهب، وكذلك صلة الثاني في قولك: إن ضربت رجلاً لقائماً، لا يدخلون/٢٩٥ عليها اللام، و«قائماً» صلة رجل هذا خطأ عندهم، وعند غيرهم، ولا يجوز: إن زال زيد لقائماً، لأنه لا يجوز، زال زيدٌ قائماً، وتقول: إن كان زيدٌ لقائماً.

باب كسر ألف إن وفتحها[1]

ألف إن تكسر في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعاً، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يجز لأنها إنما تشبه فعلاً داخلاً على جملة، وتلك الجملة مبتدأ وخبر، والجملة التي بعد «إنَّ» لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف، ألا ترى أنك تقول: إن عمراً منطلق، فهذا موضع يصلح أن يبتدأ الكلام فيه فتقول: عمرو منطلق، ويصلح أن يقع الفعل موقع المبتدأ، فتقول: انطلق عمرو، وهذه الجملة لا موضع لها من الإعراب، لأنها غير مبنيةٍ على شيء. و«إنَّ» المكسورة تكون مبتدأة ولا يعمل فيها ما قبلها وهي كلام تام/٢٩٦ مع ما بعدها، وتدخل اللام في خبرها[2]، ولا تدخل اللام في خبر «إن» إذا كانت

---

(١) الذي يجمع بين «إن وأن» هو العمل وحده، وذلك لو تتبعنا المواضع التي تفتح فيها الهمزة والتي تكسر لوجدناها تختلف اختلافاً كلياً. فإن ما بعد المكسورة كلام تام لفظاً ومعنى، وهو يأتي لتحقيق مضمون الجملة بخلاف المفتوحة، لأن ما بعدها مفرد معنى، ولذلك تتعين المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، قال سيبويه: وأما إن فهي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في «أن» كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء.

وانظر الكتاب ٤٦١/١، والسيرافي ١٨/٤.

(٢) لا يجوز مع لام الابتداء إلا كسر «إن» لأن لها صدر الكلام، وإنما أُخرت إلى موضع الخبر، لئلا يجمع بين حرفي تأكيد، وموضعها واحد لما في ذلك من إيهام الفساد

«إن» محمولة على ما قبلها. واللام إذا وليت الظن والعلم علقت الفعل فلم تعمل نحو قولك: قد علمت إن زيداً لمنطلق، وأظن إن زيداً لقائم، فهذا إنما يكون في العلم والظن ونحوه. ولا يجوز في غير ذلك من الأفعال، لا تقول: وعدتك إنك لخارج، إنما تدخل في الموضع الذي تدخل فيه أيهم، فتعلق الفعل، ألا ترى أنك تقول: قد علمت أيهم في الدار، وكل موضع تقع فيه «إن» بمعنى اليمين وصلة القسم[1] فهي مكسورة فمن ذلك قولهم إذا أرادوا معنى اليمين: أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك، وهؤلاء الذين إن أجبتهم لأشجع من شجعائكم، قال الله تعالى: ﴿وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتِحَهُ لتنوء بالعُصبة﴾[2]/٢٩٧ «فإن» تدخل صلة «للذي» لأن صلة الذي لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف جر. فإذا وقعت إن بعد القول حكاية فهي أيضاً مكسورة، لأنك تحكي الكلام مبتدأ، والحكاية لا تغير الكلام عما كان عليه تقول: قال عمرو: إن زيداً خير منك.

قال سيبويه: كان عيسى يقرأ هذا الحرف: ﴿فدعا ربَّه أَنِّي مغلوبٌ﴾[3]

= باختلاف المعنى وإن أحدهما أحق بالتقديم من الآخر فأخرت اللام إلى موضع الخبر. . .

وانظر شرح الرماني ٢/٧.

(١) تكسر همزة «إن» في جواب القسم ليفصل بين القسم والمقسم عليه، لأن هذا موقع لا يصلح فيه إلا الكسر كما لا يصلح إذا تقدم كلام دخوله وخروجه واحد في إنه لا يجوز أن يعمل في «إن» لأنه موضع قطع عن الكلام الأول كقولك: قد تكلم الناس في أمور كثيرة إني لأعجب منها، فهذا موضع قطع عن الكلام الأول فهو بمنزلة: إني لأتعجب من أمور كثيرة قد تكلم الناس فيها .

وانظر شرح الرماني ٢/١٨٣.

(٢) القصص: ٧٦. وانظر الكتاب ١/٤٧٣ وقال الله عز وجل: ﴿وآتيناهُ من الكنوزِ ما إنَّ مَفاتِحَهُ لتنوءُ بالعُصْبَة أولى القوةِ﴾. «فإن» صلة «لما» وتكسر همزة «إن» الواقعة في بدء جملة الصلة.

(٣) القمر: ١٠.

أراد أن يحكي كما قال: ﴿والذين اتخذوا من دونِه أَولياءَ ما نَعْبُدُهُمْ﴾[١] كأنه قال والله أعلم: قالوا: ما نعبدهم[٢]، فعلى هذا عندي قراءة: ﴿فدعا ربه أني مغلوب﴾، أي: دعا ربه فقال: إني مغلوب. وتكسر أيضاً بعد إلا في قولك: ما قدم علينا أمير إلا إنَّهُ مكرم لي، لأنه ليس هنا شيءٌ يعمل في «إن» ولا يجوز أن تكون عليه. قال:

قال سيبويه: ودخول اللام ها هنا يدلك على أنه موضع ابتداء[٣] قال الله تعالى/٢٩٨: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ المُرْسَلِينَ، إلاّ إنَّهم لَيَأْكُلونَ الطَّعامَ﴾[٤]، فإن زال ما بعد إلا عن الابتداء وبنيته على شيء فتحت تقول: ما غضبت عليك إلا أنك فاسق، كأنك قلت: إلا لأنك فاسق، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُم أَنْ تُقْبَل مِنْهُم نَفَقاتُهم إلاَّ أَنَّهم كَفَرُوا بالله﴾[٥]. فإنما حمله على «منعهم» أي: ما منعهم إلا أنهم كفروا، فموضع: أنهم كفروا؛ رفع، أي: ما منعهم إلا كفرُهم، فلما صار لها موضع فتحت.

و «حتى»:

تبتدأ بعدها الأسماء وهي معلقة لا تعمل في «إن» وذلك قولك: قد قاله القوم حتى إن زيداً يقوله: وانطلق الناس حتى إن عمراً لمنطلق. وأحال[٦] سيبويه أن تقع المفتوحة ها هنا، وكذلك إذا قلت: مررت فإذا إنَّهُ

---

(١) الزمر: ٣. وانظر الكتاب ٤٧١/١: كأنه قال والله أعلم: قالوا: ما نعبدهم، ويزعمون: أنها في قراءة ابن مسعود كذا. ومثل ذلك كثير في القرآن.

(٢) انظر الكتاب ٤٧١/١.

(٣) أنظر الكتاب ٤٧٢/١. وشرح الرماني ١٨٤/٢.

(٤) الفرقان: ٢٠. وفي الكتاب ٤٧٢/١، ودخول اللام ها هنا يدلك على أنه موضع ابتداء.

(٥) التوبة: ٥٤.

(٦) قال سيبويه: ولو أردت أن تقول: حتى أن في هذا الموضع ـ أي موضع الابتداء كنت محيلاً، لأن أن وصلتها بمنزلة الانطلاق.
الكتاب ٤٧١/١، وشرح الرماني ١٨٤/٢.

يقول ذاك، قال: وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت[1] كما أخبرتك به:

وكُنْتُ أُرى زيداً ـ كَما قِيلَ ـ سَيداً   إِذَا إِنَّـهُ عَبْـدُ القَفَـا واللَّهَـازِمِ

وإذا/٢٩٩ ذكرت «إن» بعد واو الوقت كسرت، لأنه موضع ابتداء نحو قولك: رأيته شاباً وإنه يومئذ يفخر.

ذكر أن المفتوحة:

أن المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر وهي تجعل الكلام: شأناً وقصة وحديثاً، ألا ترى أنك إذا قلت: علمت أنك منطلق، فإنما هو: علمت انطلاقك، فكأنك قلت: علمت الحديث، ويقول القائل: ما الخبر؟ فيقول المجيب: الخبر أن الأمير قادم.

فهي لا تكون مبتدأة ولا بد من أن تكون قد عمل فيها عامل أو تكون مبنية على قبلها، لا تريد بها الابتداء، تقول: بلغني أنك منطلق، «فأن» في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: بلغني انطلاقك، وتقول: قد عرفت أنك قادم، «فأن» في موضع اسم منصوب، كأنك قلت: عرفت قدومك، وتقول: جئتك لأنك[2] كريم/٣٠٠ «فأن» في موضع اسم مخفوض، كأنك قلت:

---

(١) من شواهد سيبويه ٤٧١/١. على جواز فتح همزة أن وكسرها بعد إذا فالكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا، فالتقدير إذا هو عبد القفا، والفتح على تأويل المصدر: فإذا العبودية حاصلة... والمعنى: كنت أظن زيداً سيداً شريفاً كما قيل فيه، فظهر أنه لئيم. ومعنى قوله: عبد القفا واللهازم، أي: إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه تبينت عبوديته ولؤمه، لأن القفا موضع الصفع واللِّهزمة موضع اللكز، وهي بُضَيْعة في أصل الحنك الأسفل

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

وانظر المقتضب ٣٥١/٢، وشرح الرماني ١٨٣/٢، والخصائص ٢٦٩/٢، وابن يعيش ٦١/٨.

(٢) وهذا الموقع الذي يدخل فيه حرف الجر على «أن».

جئت لكرمك، و«أن» إذا كانت مكسورة بمنزلة الفعل. وإذا كانت مفتوحة بمنزلة الاسم، والفعل لا يعمل في الفعل، فلذلك لا يعمل الفعل في «إن» المكسورة، ويعمل في «أن» المفتوحة لما صارت بمعنى المصدر، والمصدر اسم.

قال سيبويه: يقبح أن تقول: أنك منطلق بلغني، أو عرفت[1]. وإنما استقبح ذلك - وإن أردت تقديم الفعل لامتناعهم - من الابتداء بأن المفتوحة لأنها إنما هي بمنزلة «أنْ» الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر. وما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه، فلا يجوز أن يتصرف تصرف «أن» الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها. فأما «أنْ» الخفيفة التي تنصب الفعل فإنها يبتدأ بها، لأن الفعل صلة لها، وقد نابت هي والفعل عن مصدر ذلك الفعل، ولا يلي أن الخفيفة الناصبة للفعل إلا الفعل، و«أنَّ» الشديدة ليست كذلك لأنه/٣٠١ لا يليها إلا الاسم، وهي بعد للتأكيد، كما إن «إن» المكسورة للتأكيد، تقول: إن يقوم زيد خير لك، ولا يجوز: أنْ زيد قائم خير لك، قال الله تعالى: ﴿وأَنْ تَصُومُوا خيرٌ لَكُم﴾[2]، وتقول: ليت أن زيداً منطلق، فأصل هذا الابتداء والخبر، فينوب عن خبر «ليت» ولا يجوز: أن يقوم زيد، حتى يأتي بخبر، وأنت مع «أن» تلفظ بالفعل، ومع «أن» المشددة قد يجوز أن لا تلفظ بالفعل، نحو قولك: قد علمت أن زيداً أخوك، والمواضع التي تقع فيها أن المفتوحة لا تقع فيها «إن» المكسورة، فمتى وجدتها يقعان في موقع واحد، فاعلم: أن المعنى والتأويل مختلف. وإذا وقعت أن موقع المصدر الذي تدخل عليه لام الجر فتحتها، نحو: جئتك أنك، تريد

---

(١) الكتاب ١/٤٦٣. ونص الكتاب: ألا ترى أنه قبيح أن تقول. إنك منطلق بلغني أو عرفت، لأن الكلام بعد أن وإن غير مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن، وإنما كرهوا ابتداء «أن» لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها «إن» ولئلا يشبهوها بأن الخفيفة، لأن أن والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه والمصادر تعمل فيها إن وأن

(٢) البقرة: ١٨٤.

الخبر[1]، ويقول الرجل للرجل: لِمَ فعلتَ ذلك؟ فيقول: لِمَ[2] أنه ظريف، تريد: لأنه.

قال سيبويه: سألت الخليل[3] عن قوله: ﴿ وَأَنَّ هٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً وَأَنَاْ رَبُّكُمْ فاتقون ﴾[4]/٣٠٢ فقال: إنما هو على حذف اللام[5]، وقال عز وجل: ﴿ ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه أني لكم نذير مبين ﴾[6]: إنما أراد: بأني، وإذا عطفت «إن» على أن، وقد عمل في الأولى الفعل ففتحها فتحتَ المعطوفَ أيضاً، إلا أن تريد أن تستأنف ما بعد حرف العطف، وتأتي بجملة نحو قولك: قد عرفتُ أنه ذاهب، ثم إنه معجل فتحت الثانية لأن «عرفت» قد عمل فيها، وتقول قد عرفتُ أنه منطلق ثم إنني أخبرتك أنه معجل، لأنك ابتدأت «بأني». وإن جئت بها بعد واو الوقت كسرت، كما أخبرتك وتقع بعد «لو» مفتوحة فتقول: لو أنك في الدار لجئتك.

قال سيبويه: «فأن» مبنية على «لو» كما كانت مبنية على «لولا» تقول:

(١) أي: لأنك تريد الخبر.
(٢) في الأصل «لما». وانظر الكتاب ١/٤٦٣.
(٣) انظر الكتاب ١/٤٦٤.
(٤) المؤمنون: ٥٢. قال شعيب: الآية في الأصل: ﴿ وأنا ربكم فاعبدون ﴾ وكذلك جاءت في نسختين خطيتين من أصول سيبويه كما ذكر عبد السلام هارون، والصواب ﴿ وأنا ربكم فاتقون ﴾ كما أثبتنا، وهي الآية ٥٢ من سورة المؤمنين، فإنها هي التي اختلف فيها القراء فبعضهم قرأ بكسر همزة إن وبعضهم قرأ بفتحها بخلاف الآية في سورة الأنبياء (٩٢) فإنهم اتفقوا على قراءتها بكسر الهمزة. وفي البحر المحيط ٦/٤٠٨ - ٤٠٩: قرأ الكوفيون بكسر الهمزة والتشديد على الاستئناف والحرميان وأبو عمرو بالفتح والتشديد، أي: ولأن وابن عامر بالفتح والتخفيف. وانظر النشر ٢/٣٢٧، والإتحاف/٣١٩.
(٥) انظر الكتاب ١/٤٦٤، وفي المقتضب ٢/٢٤٧: وزعم قوم من النحويين: أن موضع إن خفض في هذه الآية وما أشبهها. وأن اللام مضمرة وليس هذا بشيء.
(٦) هود. ٢٥، قال شعيب: قرأ ابن كثير وأبو عمرو، والكسائي ﴿ أني لكم نذير ﴾ بفتح الألف، وقرأ الباقون بالكسر، «حجة القراءات» ص ٣٣٧

لولا أني منطلق لفعلت، «فأن» مبنية على «لولا» كما تبنى عليها الأسماء، وقال في لو، كأنك قلت: لو ذاك، وهذا تمثيل، وإن كانوا لا يبنون على «لو»، غير أن كما كان «تسلم» في قولك بذي تسلم في[1]/٣٠٣ موضع اسم.

قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ: إن «لو» إنما تجيء على هيئة الجزاء، فإذا قلت: لو أكرمتني لزرتك فلا بد من الجواب، لأن معناها: إن الزيارة امتنعت لامتناع الكرامة فلا بد من الجواب، لأنه علة الامتناع[2]، و«إن» المكسورة لا يجوز أن تقع هنا كما لا يجوز أن تقع بعد حروف الجزاء، لأنها إنما أشبهت الفعل في اللفظ والعمل لا في المعنى، و«أن» المفتوحة مع صلتها مصدر في الحقيقة فوقوعها على ضربين: أحدهما أن المصدر يدل على فعله فيجري منه ويعمل عمله فقد صح معناها في هذا الوجه. فإن قال قائل إذا قلت: لو أنك جئتني لأكرمتك فلِمَ لا تقول: لو مجيئك لأكرمتك؟ قيل له: لأن الفعل الذي قد لفظت به من صلة «أن» والمصدر ليس كذلك، ألا ترى أنك تقول: ظننت أنك منطلق فتعديه إلى «أن» وهي وصلتها اسم واحد، لأنه قد صار لها اسم وخبر فدلت بهما على المفعولين. وغيرهما من الأسماء/٣٠٤ لا بد معه من مفعول ثان. والوجه الآخر أن الأسماء تقع بعد «لو» على تقديم الفعل الذي بعدها، فقد وليتها على حال وإن كان ذلك من أجل ما بعدها، فلذلك وليتها «أن» لأنها اسم وامتنعت المكسورة، لأنها حرف جاء لمعنى التوكيد، والحروف لا تلي «لو» فمما وليها من الأسماء قوله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون﴾[3]. وقال جرير:

لَـوْ غَيْـرُكُم عَلقَ الـزُّبيـرُ بِحبْلِه   أدى الجِوَارَ إلى بني العَوَّامِ[4]

---

(١) انظر الكتاب ٤٦٢/١

(٢) انظر المقتضب ٧٦/٣.

(٣) الإسراء: ١٠٠ وتكملة الآية: ﴿خزائن رحمة ربي﴾

(٤) الشاهد فيه. أن «لو» لا يليها إلا الفعل ظاهراً، وأما إن وليها مضمر فذلك خاص بالشعر كالبيت، والأصل: لو علق بغيركم فالنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده، لأنه =

وفي المثل: لو ذات سوارٍ لطمتني[1]... وكذلك: لو أنك جئت، أي: لو وقع مجيئك، لأن المعنى عليه، قال سيبويه: سألته - يعني الخليل - عن قول العرب: ما رأيته مذ أنَّ الله خلقني. فقال: إن في موضع اسم كأنك قلت: مذ ذاك[2]، فإن كان الفعل أو غيره يصل باللام جاز تقديمه وتأخيره، لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعنى وذلك نحو قوله/٣٠٥ تعالى: ﴿وأن المساجد لله ولا تدعوا مع الله أحداً﴾[3] أي: ولأن المساجد، وإنما جاز ذلك لأن اللام مقدرة قبل «أن» وهي العاملة في «أن» لا الفعل، وكل موضع تقع فيه «أن»، تقع فيه «إنما» وما ابتدىء بعدها صلة لها كما أن ما ابتدىء بعد الذي صلة له ولا تكون هي عاملة فيما بعدها، كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قل إنما يُوحى إليّ أنّما إلهُكم إلهٌ

= للفعل. وكذلك كل شيء للفعل. نحو. الاستفهام والأمر والنهي. والخطاب في البيت للفرزدق وقومه، يعيرهم بقتل ابن جرموز للزبير في جوارهم. قال المبرد: «فغيركم» يختار فيها النصب، لأن سببها في موضع نصب. وانظر المقتضب ٣/٧٨، والكامل/١٨٥، والكافية للرضي ٢/٣٢٥، والمغني ١/٢٩٦، والديوان ٥٥٣.

(١) معناه: لو ظلمني من كان كفؤاً لهان عليّ، ولكن ظلمني من هو دوني، وقيل: أراد: لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرة، ولأن العرب قلما تُلبس الإماء السوار. وفي حاشية الأمير على المغني ١/٢١٢. أصله لحاتم الطائي أسر في حي من العرب، فقالت له امرأة رب المنزل: أقصد ناقة، وكان من عادة العرب أكل دم الفصاد في المجاعة فنحرها، وقال: هذا فصدي. فلطمته جارية فقال ذلك .. وانظر مقدمة ديوان حاتم/٢٦، ومجمع الأمثال ٢/١٧٤، قال المبرد والصحيح من روايتهم: لو غير ذات سوار لطمتني، وفيه خبر لحاتم، وانظر المقتضب ٣/٧٧، وفي الكامل/١٨٥: لو ذات سوار لطمتني كرواية ابن السراج.

(٢) أجاز الأخفش الكسر ومنعه بعضهم، لأن الجملة بعدها بتأويل مصدر. أما سيبويه وابن السراج فقد جوّزا الفتح ساكتين عن إجازته وامتناعه، ولم يقل أحد بتعيين الكسر وامتناع الفتح.

وانظر الكتاب ١/٤٦٢، وشرح السيرافي ٣/١٣٨ ورقة.

(٣) الجن: ١٨، وانظر الكتاب ١/٤٦٤.

واحدٌ﴾[1]، فلو قلت: يوحي إليّ أن إلهكم إله واحد، كان حسناً، فأما إنما مكسورة فلا تكون اسماً وإنما هي -فيما زعم الخليل-: بمنزلة فعل ملغى، مثل: أشهد لزيد خير منك[2]. والموضع الذي لا يجوز أن يكون فيه «أن» لا تكون «إنما» إلا مبتدأة مكسورة مثل قولك: وجدتك إنما أنت صاحب كل خنيّ، لأنك لو قلت: وجدتك أنك صاحب كل خنيّ لم يجز.

«وإنما وأن» يُصيّران الكلام: شأناً وقصةً وحديثاً، ولا يكون الحديث الرجل/٣٠٦ ولا زيداً ولا ما أشبه ذلك من الأسماء. ويجوز أن تبدل مما قبلها إذا كان ما قبلها حديثاً وقصةً، تقول: بلغتني قصتك أنك فاعل، وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون، فقولك: «أنهم منطلقون» هو الحديث. وقد تبدل من شيء ليس هو الحديث ولا القصة لاشتمال المعنى عليه نحو قوله عز وجل: ﴿وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾[3]. «فأن» مبدلة من إحدى الطائفتين موضوعة في مكانها، كأنك قلت: وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم، وهذا يتّضِح إذا ذكرنا البدل في موضعه إن شاء الله.

ذكر المواضع التي تقع فيها إن وأن:

المفتوحة والمكسورة والتأويل والمعنى مختلف.

تقول: إمّا أنه ذاهب وإمّا أنه منطلق. فتفتح وتكسر، قال سيبويه: وسألت الخليل عن ذاك فقال: إذا فتحت فإنك تجعله كقولك: حقاً أنه منطلق، وإذا كسرت فكأنه قال: إلا/٣٠٧ أنه ذاهب. وتقول: أمَا والله إنه ذاهب، كأنك قلت: قد علمت والله إنه ذاهب. وأمَا والله أنه ذاهب، كقولك: إلا أنه والله ذاهب. قال: وسألته عن قوله تعالى: ﴿وما يُشعِركم

(١) الأنبياء: ١٠٨.
(٢) انظر الكتاب ١/٤٦٦.
(٣) الأنفال: ٧.

أنَّها إذا جاءت لا يُؤْمِنون ﴾[١]، ما يمنعه أن يكون كقولك: ما يدريك أنه يفعل، فقال: لا يحسن ذا في هذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب، فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون قال: ولو كان: «وما يشعركم أنها» كان ذلك عذراً لهم، وأهل المدينة يقرأون: أنَّها، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: إئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك. فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. وتقول: إن لك هذا على وأنك لا تؤذي، فكأنه قال: وإن لك أنك لا تؤذي، وإن شاء ابتدأ[٢]. وقد قرىء هذا الحرف على وجهين: ﴿ وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى ﴾[٣]. وتقول: /٣٠٨ إذا أردت أن تخبر ما يعني المتكلم، أي: إني نَجْدٌ إذا ابتدأت، كما تقول: أنا نَجْدٌ، وإذا شئت قلت، أي: أني نَجْدٌ. كأنك قلت: أي: لأني نَجْدٌ. وتقول: ذاك وإن لك عندي ما أحببت[٤]، قال الله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ فذوقُوه وإنَّ لِلكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾[٥]. كأنه قال: يعلى الأمر ذلك، وإن لك. قال سيبويه: ولو جاءت مبتدأة لجاز.

قال: وسألت الخليل عن قوله: ﴿ وإنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً وأَنَا رَبُّكُمْ فاتَّقون ﴾[٦]. فقال: إنما هو على حذف اللام قال: ولو قرأها قارىء:

---

(١) الأنعام: ١٠٩، وانظر الكتاب ١٠٠/٤٦٢

(٢) انظر الكتاب ١/٤٦٢ - ٤٦٣

(٣) طه: ١١٨ - ١١٩ في سيبويه ١/٤٦٣ وقد قرىء هذا الحرف على وجهين: قال بعضهم: ﴿ وأنك لا تظمأ فيها ﴾ وقال بعضهم: ﴿ وإنك ﴾. القراءتان بفتح همزة «إنك» وكسرها سبعيّتان، الفتح بالعطف على: «ألا تجوع» والكسر بالعطف على جملة أن الأولى أو على الاستئناف انظر النشر ٢/٣٢٢، الكشاف ٢/٤٤٩، البحر المحيط ٦/٢٨٤.

(٤) انظر الكتاب ١/٤٦٣.

(٥) الأنفال: ١٤.

(٦) المؤمنون: ٥٢، فاعبدون والصواب ما أثبتنا، انظر ص ٣٢٤ ق ٤ والآية من سورة المؤمنين (٥٢).

(وإنَّ) كان جيداً[١]. وتقول: لبيك إنَّ الحمد والنعمة لك، وإن شئت قلت: أنَّ الحمد، قال ابن الأطنابة:

أَبْلِغِ الحارِثَ بنَ ظَالم المو عِدِ والناذرَ النذورِ عليّا
إنما تَقْتُلُ النِّيامَ ولا تقتُل يقظانَ ذا سلاحٍ كميا[٢]

وإن شئتَ قلت: إنما تقتل النيامَ على الابتداء زعم ذلك[٣] الخليل.

وقال الخليل[٤]/٣٠٩: في قوله: ﴿ألم يعلموا أَنَّه من يُحادِدِ الله وَرَسُولَه، فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[٥]، قال: ولو قال: فإن كانت عربية جيدة[٦]. وتقول: أول ما أقول أني أحمد الله، كأنك قلت: أول ما أقول الحمدُ لله. و«إن» في موضعه، فإن أردت أن تحكي قلت: أول ما أقول: إني أحمد الله، وتقول: مررت فإذا إنه عبد، وإذا أنه عبد، تريد: مررت فإذا العبودية به واللؤم،

---

(١) قرأ الكوفيون بكسر الهمزة والتشديد على الاستئناف. انظر البحر المحيط ٤٠٩/٦.

(٢) من شواهد الكتاب ٤٦٥/١ - ٤٦٦ على فتح همزة «إن» حملا على «أبلغ» وجريها مجرى «أن» لأن ما فيها صلة فلا تغيرها عن جواز الفتح والكسر.

يقول هذا للحارث بن ظالم المري، وكان قد توعده بالقتل وندر دمه إن ظفر به، وإنما قال: تقتل النيام لأنه قتل خالد بن جعفر بن كلاب غيلة وهو نائم في قبته، ولما سمع الحارث هذا أقبل في سلاحه واستصرخ عمرو بن الأطنابة، فلما نعد عن الحي قال له: ألست يقظان ذا سلاح، قال: أجل، قال: فإني الحارث بن ظالم فاستخذي له، ومَنَّ عليه الحارثُ بن ظالم وخلّى سبيله. والكمي: الشجاع. وانظر شرح السيرافي ٢٣/٤، والاشتقاق ٤٥٣/٢، والمفصل للزمخشري/٤٦٥، وابن يعيش ٥٦/٨

(٣) أضفت كلمة «ذلك» لأن المعنى يقتضيها.

(٤) انظر الكتاب ٤٦٦/١.

(٥) التوبة: ٦٣.

والقراءة بكسر الهمزة من «فأن» من الشواذ، انظر البحر ٦٥/٥، وانظر الكتاب ٤٦٧/١.

(٦) انظر: الكتاب ٤٦٧/١.

والكسر على جعلها مبتدأة بعد الفاء، لأن ما بعد فاء المجازاة ابتداء.

وقد عرفت أمورك حتى إنك أحمق، كأنه قال: حتى حمقكم، وهذا قول الخليل[١].

مسائل في فتح ألف (أن) وكسرها:

تقول: قد علمت أنك إذا فعلت ذاك أنك سوف تعبط، ويجوز أن تكسر، تريد معنى الفاء، وتقول: أحقاً أنك ذاهب والحق أنك ذاهب، وأكبر[٢] ظنك أنك ذاهب، وأجهد رأيك أنك ذاهب، وكذلك هما إذا كانا خبراً غير استفهام، حملوه على: أفي حقٍ أنك ذاهب، قال العبدي[٣]/ ٣١٠:

أَحَقّاً أن جِيرَتَنا استَقَلُّوا   فنِيَّتُنا ونيَّتُهُم فَرِيقُ[٤]

قال: فريق ولم يقل فريقان، كما يقال للجماعة: هم صديق. وقال تعالى: ﴿عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[٥] ولم يقل: قعيدان، والرفع في

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٧٣.

(٢) في الكتاب ١/٤٦٨. وكذلك: أأكبر ظنك.

(٣) انظر: الكتاب ١/٤٦٨.

(٤) من شواهد سيبويه ١/٤٦٨، على أن «حقاً» منصوب على الظرفية ولذا تفتح بعدها همزة «إن».

ويروى ألم تر أن حيرتنا.. ولا شاهد فيه حينئذ والمعنى: أحقاً أنهم ارتحلوا، فإن وجهتنا ووجهتهم مفترقان. ومعنى استقلوا: نهضوا مرتفعين مرتحلين، والنية: الجهة التي ينوونها، والفريق: يقع للواحد والمذكر وغيره: كصديق، والبيت نسبه المصنف للعبدي، وقد نسب إلى المفضل السكري من عبد القيس واسمه عياض بن معشر بن سمي.

وانظر: المغني ١/٥٦، تحقيق د مازن المبارك، والهمع ٢/٧١، والتصريح ١/٢٢١، والأشموني ١/٤٨٤، وابن سلام/٢٣٣، والدرر اللوامع ٢/٨٧، والعيني ٢/٢٣٥، ونسبه إلى رجل من عبد القيس.

(٥) سورة ق: ١٧.

جميع هذا قويّ، إن شئت قلت: أحق أنك ذاهب، وأكبر ظني أنك ذاهب، تجعل الآخر هو الأول.

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان[١] لِمَ لا تقول: يوم الجمعة أنك منطلق، قال: هذا يجيزه قوم - وهم قليل - على التقديم والتأخير، يجيزون: أنك منطلق يوم الجمعة، وإنما كان الوجه: يوم الجمعة أنك منطلق، لأنهم يريدون: في يوم الجمعة انطلاقك، قلت: فلِمَ أجازوا: أما يوم الجمعة فإنك منطلق، قال: لأن ما بعد الفاء مبتدأ، ونصب «يومَ الجمعة» بالمعنى الذي أحدثته أما كأنه قال: مهما يكن من شيء يوم الجمعة فإنك منطلق، وهو نحو قولك: زيد في الدار «اليوم» نصبت اليوم بمعنى الاستقرار في قولك: في الدار، قلت: أتجيز كيف إنك صانع، على قولك: كيف أنت صانع؟ قال: من أجازه/٣١١ في يوم الجمعة أجازه ها هنا.

قال أبو العباس: لا يجوز هذا في «كيف» لأن كَيف لا ناصب لها، قال: قال أبو عثمان: قرأ سعيد بن جبير: ﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[٢]، ففتح إن وجعل اللام زائدة، كما زيدت في قوله:

أُم الحُلَيسِ لعجوزٌ شهربهْ[٣]...

---

(١) هو أبو عثمان بكر بن عثمان المازني أستاذ المبرد، عالماً بالنحو متسعاً في الرواية مات سنة: ٢٤٩ هـ، وقيل: سنة «٢٣٦ هـ» ترجمته في أخبار النحويين/٥٧، وفهرست ابن النديم/٦٧، وتاريخ بغداد ٩٣/٧، ووفيات الأعيان ٢٥٤/١، وطبقات النحويين للزبيدي/٩٢، ونزهة الألباء/١٢٤، ومعجم الأدباء ١٠٧/٧، وإنباه الرواة ٢٤٦/١.

(٢) الفرقان: ٢٠ وانظر الخزانة ٣٢٨/٤. وقال ابن السراج في الأصول: قال أبو عثمان. وقرأ سعيد ابن جبير: ﴿ إلا أنهم ليأكلون الطعام ﴾ فتح «إن» وجعل اللام زائدة كما زيدت في قوله. أم الحليس لعجوز شهربه.

(٣) الشاهد فيه زيادة اللام في «لعجوز» على توهم «إن» لكثرة دخولها على المبتدأ.

والحليس: بضم الحاء وفتح اللام - وهو تصغير «حلس» بكسر الحاء وسكون اللام - وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وأصل هذه كنية الأتان، شهر به: العجوز =

وتقول: قد علمت أن زيداً لينطلقن، فتفتح، لأن هذه لام القسم وليست لام «إن» التي في قولك: قد علمت إن زيداً ليقوم، لأن هذه لام الابتداء، والأولى لام اليمين، فليست من «إن» في شيء.

قال أبو عثمان: في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾[1] إن «مِثْلَ» و«ما» جُعِلا اسماً واحداً مثل: خمسة عشر، وإن كانت ما زائدة، وأنشد:

وتَـدَاعـى مَـنـخـرَاهُ بِـدَم مثلَ ما أثمرَ حُماضُ الجبَل[2]

قال سيبويه والنحويون يقولون: إنما بناه ـ يعني مثل ـ لأنه أضافه إلى غير متمكن وهو قوله: إنكم، وإن شاء أعربَ «مثلاً» لأنها كانت معربة قبل الإضافة فترفع فتقول: مثل ما أنكم، كما تقول في «يومئذ» من البناء والإعراب/٣١٢ فتعربه كما كان قبل الإضافة ويبينه. لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن وأن الأول كان مبهماً. فإنما حصر بالثاني. وكذلك:

= الكبير الطاعنة في السن وأراد من رضاها بعظم الرقبة بدل اللحم أنها خرفت فهي لا تميز بين الحسن والقبيح، وذلك لأن لحم الرقبة مرذول مستقذر عندهم. ونسب هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج، وانظر الاشتقاق/٥٤٤، ابن يعيش ٣/١٣٠، واللسان ١/٤٩٢، مادة «حلس».

(١) الذاريات: ٢٣. قرأ حمزة والكسائي «مثلُ» بالرفع على الصفة «لحق» والباقون على النصب. انظر ابن يعيش ٨/١٣٥، والكتاب ١/٢٧٠.

(٢) لم أعثر على قائل هذا البيت، قال ابن يعيش: أنشد أبو عثمان البيت: وتداعى منخراه... قال: أبو عثمان: سيبويه والنحويون يقولون: إنما بني «مثل» لأنه أُضيف إلى غير معرب، وهو: أنكم. وقال أبو عمر الجرمي: هو حال من النكرة وهو «حق» والمذهب الأول وهو رأي سيبويه، وما ذهب إليه الجرمي صحيح، إلا أنه لا ينفك من ضعف لأن الحال من النكرة ضعيف، وفي اللسان: وأنشد ابن بري: فتداعى منخراه... والحماض: بقلة برية تنبت أيام الربيع في مسائل الماء ولها ثمرة حمراء وهي من ذكور البقول. وانظر ابن يعيش ٨/١٣٥، واللسان «حمض» وأمالي ابن الشجري ٢/٢٦٦

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا[1]

وكذلك:

لم يَمْنَعِ الشّربَ منها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَال[2]

وكل المبهمات كذلك، ولا يدخل في هذا: ضربني غلام خمسة عشر رجلاً، لأن الغلام مخصوص معلوم غير مبهم بمنزلة وحين ونحو ذلك، وأبو عمرو يختار أن يكون نصب: ﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾ على أنه حال للنكرة «الحقّ» ولا اختلاف في جوازه على ما قال. وتقول: إن زيداً إنه منطلق،

(١) من شواهد الكتاب ١/٣٦٩. على إضافة «حين» إلى الفعل وبناؤها معه على الفتح، وإعرابها على الأصل جائز.

وهذا صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه:

. . وقلت ألما أصح والشيب وازع

والوازع: الناهي. وأوقع الفعل على المشيب اتساعاً وصف أنه بكى على الديار في حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على صباه وطربه.

وانظر معاني القرآن ١/٣٢٧، والكامل/١٠٥، وشرح السيرافي ١/٤٨، والجمهرة ٣/٤٩٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٦٤، والارتشاف/٢٧٨، وابن يعيش ٨/١٣٦، والديوان ١١٠.

(٢) من شواهد سيبويه ١/٦٩ على بناء «غير» على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن وإن كانت في موضع رفع وذلك إن «أن» حرف توصل بالفعل، وإنما تأولت اسماً مع ما بعدها من صلتها لأنها دلت على المصدر ونابت منابه في المعنى، فلما أضفت «غير» إليها مع لزومها للإضافة بنيت معها، وإعرابها على الأصل جائز.

والأوقال: الأعالي، ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه. والمعنى. لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها صوت حمامة على أغصان ذات ثمرات.

والبيت لرجل من كنانة، وقيل: لأبي قيس بن الأسلت ـ صفي بن عامر ـ وينسب للشماخ معقل بن ضرار وليس موجوداً في ديوانه. وانظر معاني القرآن ١/٣٨٣، وشرح السيرافي ٣/١١٦، والمفصل للزمخشري/١٢٥، وأمالي الشجري ١/٤٦، والارتشاف/٢٢٨، والإنصاف/١٣٠، وابن يعيش ٨/١٣٤، والمغني ١/١٧١، والعيني ١/٢٣٣.

كأنك قلت: إن زيداً هو منطلق. والمكسورة والمفتوحة مجازهما، واحد، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهالَةٍ، ثُمَّ تَابوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكِ، وأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1]، وقال عبدالله بن وهب الفزاري الأسدي جاهلي/٣١٣:

زَعَمَتْ هُنَيْدَةُ أنهـا صَـرَمَتْ حَبْلي وَوَصْـلُ الغَـانِيَـاتِ غُـرُورُ
إنـي وحـالِـك إنَّنـي لمشيّـعٌ صُلْبُ القنـاةِ بصرحكن جَـدَيـر

قال سيبويه[2]: وسألته ـ يعني الخليل ـ عن شد ما أنك ذاهب بمنزلة: حقاً أنك ذاهب؟ فقال: هذا بمنزلة حقاً إنك ذاهب، كما تقول: أما إنك ذاهب بمنزلة: حقاً إنك، وكما كانت «لو» بمنزلة «لولا» ولا يبدأ بعدها من الأسماء سوى «إن» نحو: لو أنك ذاهب ولولا يبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة «لولا» وإن لم يجز فيها ما يجوز فيها، وإن شئت جعلت: شد ما كنِعْمَ ما، كأنك قلت: نعم العملُ أنك تقول الحق قال: وسألته عن قوله. كما أنَّه لا يعلم ذلك فتجاوزَ الله عنه، وذلك حق، كما أنك ها هنا، فزعم أنَّ العاملة في «أنَّ» الكاف وما لغوٌ، إلا أن «ما» لا تحذف من ها هنا[3] كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ «كأن» التي للتشبيه، كما ألزموا النون «لأفعلن» واللام في قولهم: إن كان ليفعل: كراهية أن يلتبس اللفظان، ويدلك[4] على/٣١٤ أن الكاف هي[5] العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنك هنا، ففتحوا «أن» وبعض العرب يرفع «مثل» حدثنا به يونس[6]، فما أيضاً لَغْو، لأنك تقول:

---

(١) النحل: ١١٩.
(٢) لم أعثر لهما على مرجع نحوي أو لغوي.
(٣) انظر الكتاب ١/٤٧٠.
(٤) انظر الكتاب ١/٤٧٠.
(٥) أضفت كلمة «هي».
(٦) انظر الكتاب ١/٤٧٠.

مثل ما أنك ها هنا، ولو جاءت «ما» مسقطة من الكاف في الشعر جاز. قال النابغة الجعدي:

قُـرُومٌ تَسَامَى عِنْـدَ بَابِ دِفَـاعِـه   كَأَنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ فيقتلا[1]

يريد: كما أنه يؤخذ المرء، قال أبو عثمان: أنا لا أنشده إلا «كأن» يؤخذ المرء. فأنصُب يؤخذ، لأنها «أن» التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه، ألا ترى أنه نسق عليه «يقتل» فنصبه، لذلك.

قال سيبويه: سألته - يعني الخليل - هل يجوز: إنه لحق كما أنك ها هنا على حد قولك: كما أنت ها هنا؟ فقال: لا، لأن أن لا يبتدأ بها في كل موضع، ألا ترى أنك لا تقول: يوم الجمعة أنك ذاهب، ولا: كيف أنك صانع «فكما» بتلك المنزلة[2]، قال: وسألتُ الخليل عن قوله: أحقاً أنه لذاهب، فقال: لا يجوز كما لا يجوز يوم الجمعة انه لذاهب[3]/٣١٥. وقال: يجوز في الشعر: أشهد أنهُ ذاهب، يشبهه بقوله والله انه ذاهب[4]، لأن معناه معنى اليمين، كما أنه إذا قال: أشهد أنتَ ذاهب، ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء، وهو قبيح ضعيف إلا باللام، ومثل ذلك في الضعف: علمت أن

---

(١) من شواهد الكتاب حـ ١/٤٧٠، حذف «ما» ضرورة من قوله «كأن» يؤخذ، والتقدير عنده كما أنه يؤخذ وقد خولف في هذا التقدير، وجعلت أن الناصبة للفعل، ونصب يؤخذ بعدها، واستدل صاحب هذا القول على ذلك بقوله: فيقتلا بالنصب، وجعلت الكاف جارة لأن على تقدير: دفاعه كأخذ المرء وقتله، قال الأعلم وكلا القولين منهما خارج. والآخر منهما أقرب وأسهل. القروم: السادة واصل القرم الفحل من الإبل. ومعنى: تسامى، يفخر بعضهم على بعض ويسمو بنسبه وعشيرته

وانظر: الأشباه والنظائر ٢/٣٠٠ والرواية «قروم تسامى عند باب رفاعة».

(٢) الكتاب ١/٤٧٢.

(٣) الكتاب ١/٤٧٤.

(٤) في الكتاب ١/٤٧٤ وقد يجوز في الشعر: أشهد أن زيداً ذاهب، يشبهها بقوله: والله أنه لذاهب «أدخل اللام على ذاهب».

زيداً ذاهب، كما أنه ضعيف: قد علمت عمرو خير منك، ولكنه على إرادة اللام، كما قال تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾[1]... وهو على اليمين، وكان في هذا حسن حين طال الكلام، يعني أن التأويل: ﴿ والشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾[2]، لقد أفلح.

قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ: والبغداديون يقولون: والله ان زيداً منطلق، فيفتحون «إن» وهو عندي القياس، لأنه قسم، فكأنه قال: أحلف بالله على ذاك، أشهد أنك منطلق. قال: والقول عندي في قوله تعالى: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾[3] ـ والله أعلم ـ أن «لا» زائدة للتوكيد، وجرم فعل ماض فكأنه قال: ـ والله أعلم ـ: جرم أن لهم النار وزيادة «لا» في/٣١٦ هذا الموضع كزيادتها في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾[4] وإنما تقول: لا يستوي عبدالله وزيد، وكقوله تعالى: ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدُ ﴾[5] ونحوه من الفواتح.

---

(١) الشمس: ٩، في إعراب ثلاثين سورة/١٠٠، وقد أفلح، ها هنا لام مصمرة هي جواب القسم والأصل· لقد أفلح. وانظر التبيان لابن القيم/١٨

(٢) الشمس: ١

(٣) النحل: ٦٢، في سيبويه جـ١/٤٦٩، وأما قوله عز وجل. ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾، فإن جرم عملت فيها لأنها فعل ومعناها: لقد حق عليهم أن لهم النار، لقد استحق أن لهم النار.

وقول المفسرين: معناها: حقاً أن لهم النار يدلك على أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت. فجرم قد عملت في أن سيبويه وابن السراج على أن فتح همزة أن واجب بعد «لا جرم» وهو ما جاء في القرآن الكريم في الآيات الخمس في القراءات السبعية وغيرها يجيز كسر الهمزة بعد «لا جرم» وقد قرىء في الشواذ بالكسر في قوله تعالى: ﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾ لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون: شواذ ابن خالويه/٧٢، البحر المحيط جـ٥/٤٨٤، ٥٠٦

(٤) فصلت: ٣٤.

(٥) البلد: ١.

وتقول: أما جهد رأيي فإنك راحل، وأما يوم الجمعة فإنك سائر، لأن معنى «أما» مهما يكن[١] من شيء فإنك سائر يوم الجمعة، فما بعد الفاء يقع مبتدأ، ألا ترى أنك تقول: أما زيداً فضربت، على التقديم، لأن المعنى: مهما يكن من[٢] شيء فزيداً ضربت، وفضربت.

قال أبو العباس: فيلزم سيبويه أن يقول على هذا : أما زيداً فإنك ضارب[٣].

قال سيبويه وإذا قلت: أما حقاً فإنك قائم وأما أكبر ظني فإنك منطلق فعلى الفعل لا على الظرف، لأنك لم تضطر إلى أن تجعلها ظرفاً إذا كانت، «أما» إنما وضعت على التقديم لما بعد الفاء، فصار التقدير: مهما يكن من شيء فإنك ذاهب حقاً[٤]، وفيها قال نظر/٣١٧ وشغب: ولا يجوز عندي على هذا أن يقول: أما هنداً فإن عمراً ضارب، لأن تقدير الاسم الذي يلي «أما» أن يلي الفاء ملاصقاً لها. فما جاز أن يلاصق الفاء جاز أن يلي «أما» وما لم يجز أن يلاصقها لم يجز أن يلي «أما» فلا يجوز أن تقول: مهما يكن من شيء فإن هنداً عمراً ضارب، فتنصب هنداً بضارب، ويجوز أن تقول: مهما يكن من شيء فإن أكبر ظني عمراً ذاهب، فيكون: أكبر ظني، ظرفاً «لذاهب» وهذا إنما أجازه مع إما لأنهم وضعوها في أول أحوالها على التقديم والتأخير، صار حكمها حكم ما لا تأخير فيه، ولو كان موضع يجوز أن يقدم فيه ولا يقدم لم يجز أن يعمل ما بعد «أن» في ما قبلها وعلى ذلك ففيه نظر كثير، والأقيس في قولك: أما حقاً فإنك قائم: أن تعمل معنى «أما» في «حقاً» كأنك قلت: مهما يكن من شيء حقاً فإنك قائم، وأحسبه قول/٣١٨ المازني.

---

(١) في الأصل «في».

(٢) في الأصل «في»

(٣) انظر: المقتضب ٢/٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٤) انظر: الكتاب ١/٤٦٨ ـ ٤٦٩.

وتقول: أيقول: إنَّ عمراً منطلق، إذا أردت معنى: أتظن، كأنك قلت: أتظن أن عمراً منطلق، فإن أردت الحكاية قلت: أتقول: إنَّ، وتقول: ظننت زيداً أنه منطلق، لأن المعنى: ظننت زيداً هو منطلق، ولا يجوز فيه الفتح، لأنه يصير معناه: ظننت زيداً، الانطلاق، ولو قلت: ظننت أمرك أنك منطلق، جاز، كأنك قلت: ظننت أمرك الانطلاق، والأخفش يقول: إذا حسن في موضع «إن» وما عملت فيه «ذاك» فافتحها نحو قولك: بلغني أنه ظريف، لأنك تقول: بلغني ذاك، قال: وما لم يحسن فيه «ذاك» فاكسرها، قال: وتقول: أما أنه منطلق، لأنه لا يحسن ها هنا أما ذاك، ثم أجازه بعد على معنى: حقاً أنه منطلق، وقال: لأن أما في المعنى: «حقاً» لأنها تأكيد فكأنه ذكر حقاً فجعلها ظرفاً، قال: وقد قال ناس: حقاً إنك ذاهب على قولهم: إنك/٣١٩ منطلق حقاً فتنصب «حقاً» على المصدر، كأنه قال: أحِقُّ ذاك حقاً، قال: وهذا قبيح وهو من كلام العرب.

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثنى:

المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام. تقول: جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني القوم: كلام تام، وهو فعل وفاعل، فلو جاز أن تذكر «زيداً» بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً. لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر، فلما توسطت «إلا» حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا، فالمستثنى بعض المستثنى منهم، ألا ترى أن زيداً من القوم، فهو بعضهم، فتقول على ذلك: ضربت القومَ إلا زيداً، ومررت بالقومِ إلا زيداً، فكأنك قلت في جميع ذلك: أستثني زيداً، فكل ما استثنيته/٣٢٠ «بألا» بعد كلام موجب فهو منصوبٌ، وألا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول، فهي تشبه حرف النفي، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فالمعنى: قام القوم لا زيد، إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف، أن الاستثناء لا يكون إلا بعضاً من كلّ، والمعطوف يكون غير

الأول، ويجوز أيضاً في المعطوف أن تعطف على واحد، نحو قولك: قام زيد لا عمرو، ولا يجوز أن تقول في الاستثناء: قام زيد إلا عمرو[١].

لا يكون المستثنى إلا بعضاً من كل، وشيئاً من أشياء، و«لا» إنما تأتي لتنفي عن الثاني ما وجب للأول، و«إلا» تخرج الثاني مما دخل فيه الأول موجباً كان أو منفياً، ومعناها الاستثناء، والاسم المستثنى منه مع ما تستثنيه منه بمنزلة اسم مضاف، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني قومك إلا قليلاً منهم، فهو بمنزلة قولك: جاءني أكثر قومك، فكأنه اسم مضاف، لا يتم إلا بالإضافة، فإن فرغت الفعل/٣٢١ لما بعد إلا عمل فيما بعدها، لأنك إنما تنصب المستثنى إذا كان اسماً من الأسماء وهو بعضها، فأما إذا فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيما بعد إلا، وزال ما كنت تستثني منه[٢]، وذلك نحو قولك: ما قام إلا زيد، وما قعد إلا بكر، فزيد مرتفع بقام وبكر مرتفع بقعد، وكذلك: ما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بعمرو، ولما فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيه. فإذا قلت: ما قام أحد إلا زيد، فإنما رفعت، لأنك قدرت إبدال زيد من «أحد». فكأنك قلت: ما قام إلا زيد، وكذلك البدل من المنصوب والمخفوض، تقول: ما ضربت إلا أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيد، فالمبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، وهذا يبين في باب البدل، فإن لم تقدر البدل وجعلت قولك: ما قام أحد كلاماً تاماً لا ينوي فيه الإبدال من «أحد» نصبت فقلت: ما قام أحد إلا زيداً[٣]،

---

(١) في الأصل «لا».

(٢) انظر الكتاب ١/٣٦٠.. فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق «إلا» فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيداً. وما مررت إلا بزيد، تجري الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيد، وما لقيت زيداً، وما مررت بزيد، ولكنك أدخلت «إلا» لتوجب الأفعال لهذه الأسماء وتنفي ما سواها.

(٣) فإن لم تقدر البدل وجعلت قولك «ما قام أحد» كلاماً تاماً، لا تنوي فيه الإبدال من =

والقياس عندي إذا قال قائل: قام القوم/٣٢٢ إلا أباك، فنفيت هذا الكلام، أن تقول: ما قام القوم إلا أباك، لأن حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله وهيئته، فأما إن كان لم يقصد إلى نفي هذا الكلام الموجب بتمامه وبني كلامه على البدل قال: ما قام القوم إلا أبوك، فإن قدمت المستثنى لم يكن إلا النصب نحو قولك: ما لي إلا أباك صديق، وما فيها إلا زيداً أحداً، لأنه قد بطل البدل فلم يتقدم ما يبدل فيه، لأن البدل كالنعت إنما يجري على ما قبله، فإن أوقعت استثناء بعد استثناء قلت: ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً. فتنصب عمراً، لأنه، لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان، يرتفعان به بغير حرف عطف، فهذا مما يبصرك أن النصب واجب بعد استغناء الرافع بالمرفوع. ولك أن تقول: ما أتاني أحد إلا زيد إلا عمراً، وإلا زيداً إلا عمرو، فتنصب أيهما شئت وترفع الآخر. وتقول: ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد. فإن استثنيت/٣٢٣ بعد الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين نحو: أعطيتُ زيداً درهماً، قلت: أعطيتُ الناس الدراهم إلا زيداً، ولا يجوز أن تقول: إلا عمراً الدنانير، لأن حرف الاستثناء إنما تستثني به واحداً، فإن قلت: ما أعطيتُ أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً[1]، وأردت الاستثناء أيضاً لم يجز، فإن أردت البدل، جاز، فأبدلت عمراً من أحد ودانقاً من قولك: درهماً، فكأنك قلت: ما أعطيت إلا عمراً دانقاً.

واعلم: أنهم قد يحذفون المستثنى استخفافاً نحو قولهم: ليس إلا، وليس غير، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذلك.

= «أحد» ثم استثنيت، نصبت فقلت: ما قام أحد إلا زيداً فعلى هذا يكون للزوم النصب بعد النفي شيئان التراخي وعروض الاستثناء وانظر التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/٢٤٧

(١) ذهب ابن السراج في: ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً إلى إبدال المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب أو هو على أن تجعل أحدهما بدلاً، والثاني معمول عامل مضمر، فيكون «إلا زيداً» بدلاً من «أحد» وانظر. التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/٢٤٧.

واعلم أيضاً: أنهم ربما يحملون في هذا الباب الاسم على الموضع وذلك قولهم: ما أتاني من أحد إلا زيد، وما رأيت من أحد إلا زيداً، لأنه يقبح أن تقول: ما أتاني إلا من زيد. فإذا قلت لا أحد فيها إلا عبدالله، فلا بد من إجرائه على الموضع، ورفعه، لأن أحداً مبني مع «لا» وسنذكره في بابه إن شاء الله.

ولا يجوز أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، لا يجوز ما أنا زيداً/٣٢٤ إلا ضارب، تريد؛ ما أنا إلا ضاربٌ زيداً، وقد جاءت ألفاظ قامت مقام «إلا» وأصل الاستثناء «لا لا» ونحن نفرد لها باباً إن شاء الله.

ولا يجوز أن تستثني النكرة من النكرات في الموجب، لا تقول: جاءني قوم إلا رجلاً، لأن هذا لا فائدة في استثنائه، فإن نَعَتَّه أو خَصَصْتَه، جاز، وهذا امتناعه من جهة الفائدة، فمتى وقعت الفائدة جاز.

هذا باب ما جاء من الكلم في معنى إلا

اعلم: أنه قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ما فيه إلا:

أما الأول من ذلك: فما جاء من الأسماء، نحو: غير وسوى، وقوم يحكون: سوى وسواء[1] ويضمون إليها: بيد، بمعنى: غير، وحكم «غير» إذا أوقعتها موقع إلا أن تعربها بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد إلا، تقول: أتاني القوم غير زيد، لأنك كنت تقول: أتاني القوم إلا زيداً، وتقول: ما جاءني أحد غير زيد لأنك كنت/٣٢٥ تقول: أتاني القوم إلا زيداً. وتقول: ما جاءني أحد غير زيد، لأنك كنت تقول: ما جاءني أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً غير زيد، كما تقول: ما رأيت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحد غير

(١) في الكتاب ٣٧٧/١ وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل: أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك. وما أتاني أحد مكانك إلا أن في سواك معنى الاستثناء. وقال المبرد ٢٤٩/٤ في المقتضب: ومما لا يكون إلا ظرفاً، ويقبح أن يكون اسماً سوى وسواء ممدودة بمعنى «سوى».

زيد، كما تقول: ما مررت بأحد إلا زيد فتعرب «غيراً» بإعراب زيد في هذه المسائل بعد إلا، وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا، جاز بغير، ولا يجوز أن تكون غير بمنزلة الاسم الذي تبتدأ بعد إلا، في قولك: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، لا يجوز أن تقول: ما مررت بأحد غير زيد خير منه، وأنت تريد ذلك المعنى، وإنما أدخلوا فيها معنى الاستثناء في كل موضع يصلح أن يكون صفة، وكذلك «إلا» أقاموها مقام غير، إذا كانت صفة، كما أقاموا غير مقام إلا إذا كانت استثناء، وأصل غير في هذا الباب، أن تكون صفة، والاستثناء عارض فيها، وأصل «إلا» الاستثناء، والصفة عارضة فيها[1] ٣٢٦/ شبهت بغير لما شبهت غير بها، فتقول على هذا إذا جعلت غير صفة: جاءني القوم غير زيد، ومررت بالقوم غير أخويك، ورأيت القوم غير أصحابك، تجري غير مجرى «مثل» في الإعراب والصفة، وكذلك إن جعلت إلا بمعنى غير قلت: جاءني القوم إلا زيد، ومررت بالقوم إلا زيد، ورأيت القوم إلا زيداً، تنصبه نصب غير على الصفة لا على الاستثناء. وزعم الخليل ويونس: أنه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمرو، فيجريه على موضع غير، لا على ما بعد غير، والوجه الجر وذلك أن: غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه حملوه على الموضع[2]، ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غير زيد وإلا عمرو ولا يقبح: كأنك قلت: ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو.

واعلم: أن إلا لا يجوز أن تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جماعة أو واحد في معنى الجماعة، إما/٣٢٧ نكرة وإما ما فيه الألف واللام على غير معهود، لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغير فضارعتها لذلك ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع، لأنهما لا يجتمعان فيه، كما أن غير لا تدخل في الاستثناء إلا في

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٧٠ باب ما يكون إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا» وانظر: المقتضب جـ ٤/ ٤١٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٥ في هذا باب ما أجرى على موضع غير لا على ما بعد غير.

الموضع الذي ضارعت فيه إلا، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل غيرك، ولا تقع إلا في مكانها، لا يجوز أن تقول: جاءني رجل إلا زيد، تريد غير زيد على الوصف، والاستثناء ها هنا محال، ولكن تقول: ما يحسن بالرجل إلا زيد أن يفعل كذا، لأن الرجل: جنس، ومعناها بالرجل الذي هو غير زيد، كما قال لبيد:

إنما يُجزَى الفتى غيرُ الجَمَل[1]

وكذلك: مررت بالقوم إلا زيد، كما قال:

أُنيخَتْ فـألقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيل بها الأَصْوَات إلا بُغَامُها[2]

(١) من شواهد سيبويه ١/٣٧٠ على نعت «الفتى» وهو معرفة «بغير» وإن كانت نكرة، والذي سوغ هذا أن التعريف بالألف واللام يكون للجنس، فلا يخص واحداً بعينه، فهو مقارب للنكرة، وإن غيراً مضافة إلى معرفة فقاربت المعارف لذلك وإن كانت نكرة.

والشاهد عجز بيت صدره:

وإذا أقـرضت قـرضـاً فـاجـزه وإنمـا يجـزى الفتى ليس الجمـل

ويروى:

وعلى هذه الرواية استشهد البغداديـون على أن ليس عـاطفة وانـظر: المقتضب ٤/٤١٠، ومجالس ثعلب/٥١٥، والصاحبي/١٤١وشرح السيرافي ٣/١١٦، وحماسة البحتري/٢٥٢ والأمثال للميداني/٢٤، والعيني ٤/١٧٦، والديوان/١٢ طبعة فيينا.

(٢) من شواهد سيبويه ١/٣٧٠، على وقوع «إلا» صفة. قال الأعلم: والمعنى: قليل بها الأصوات غير بغامها، أي: الأصوات التي هي غير صوت الناقة. وأصل البغـام للظبي فاستعاره للناقة. ويجوز أن يكون البغام بدلاً من الأصوات على أن يكون «قليل» بمعنى النفي، فكأنه قال: ليس بها صوت إلا بغامها. ولما كانت «إلا» التي تقع صفة في صورة الحرف الاستثنائي نقل إعرابها الذي تستحقه إلى ما بعدها فـرفع «بغامها» إنما هو بطريق النقل من «إلا».

وأنختها: أبركتها. والبلدة الأولى الصدر، والثانية: الأرض. أي: بركت فألقت صدرها على الأرض. وبغام الظبية: صوتها، وكذا بغام الناقة صوت لا تفصح به. والبيت لذي الرمة في وصف ناقة بركت بصـدرها عـلى الأرض. وانظر المقتضب =

وذكر سيبويه قولهم: أتاني القوم سواك، وحكى عن الخليل أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، إلا أن في سواك معنى[١]/٣٢٨ الاستثناء وسواء تنصب في هذا كله، لأنها تجري مجرى الظروف وتخفض ما بعدها. وأما الثاني: فما جاء من الأفعال في موضع الاستثناء وهي: لا يكون، وليس، وعدا، وخلا، فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار وذلك قولك: أتاني القوم ليس زيداً، وأتوني لا يكون عمراً، وما أتاني أحد لا يكون زيداً، كأنه قال: ليس بعضهم زيداً. وترك «بعضاً» استغناءً بعلم المخاطب، والخليل يجيز في ليس ولا يكون أن تجعلهما صفتين، وذلك قولك: ما أتاني أحد ليس زيداً، وما أتاني رجل لا يكون عمراً، فيدلك على أنه صفة أن بعضهم يقول: ما أتاني امرأة لا تكون فلانة، وما أتتني امرأة ليست فلانة[٢].

وأما «عدا» و«خلا» فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في «ليس». ولا «يكون»، وذلك قولُك: ما أتاني أحد خلا زيداً، وأتاني القومُ عدا عمراً، فإن أدخلت «ما» على عدا وخلا، وقلت: /٣٢٩ أتاني القومُ ما عدا زيداً، وأتي ما خلا زيداً، «فما» هنا اسم، وخلا وعدا صلة له، قال ولا توصل إلا بفعل[٣].

قال سيبويه: وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيد، فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلامهم و«أن يكون» في موضع اسم مستثنى، والدليل على أن «أن يكون» هنا ليس فيها معنى الاستثناء أن ليس وخلا، وعدا لا يقَعْنَ هنا،

= ٤٠٩/٤. وشرح السيرافي ٧١/١. والمغني ٧٥/١، والمسلسل ١٩٩، واللسان ٨١/٤، والديوان ٦٣٨.

(١) انظر: الكتاب ٣٧٧/١.

(٢) المصدر السابق ٣٧٦/١ ـ ٣٧٧.

(٣) انظر: الكتاب ٣٧٧/١.

ومثل الرفع قوله تعالى: ﴿إلا أن تكونَ تجارةً عَنْ تراضٍ منكم﴾[1]، وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون[2].

وأما الثالث: فما جاء من الحروف في معنى «إلا» قال سيبويه: من ذلك «حاشا» وذكر أنه حرف يجر ما بعده كما تجرُّ «حتى» ما بعدها وفيه معنى الاستثناء، قال: وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدِ الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن «ما» اسم ولا يكون صلتها إلا الفعل وهي «ما» التي في قولك: أفعل ما[3] فعلت[4].

وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد[5]: قال: سمعتُ أعرابياً/ ٣٣٠ يقول: اللهم أغفر لي، ولمن سَمِعَ حاشا الشيطان وأبا الأصبع، نصب بـ «حاشا»[6].

---

(١) النساء: ٣٩، وقراءة رفع «تجارة» ونصبها من السبعة، فعاصم وحده نصب «تجارة». «فكان» ناقصة واسمها ضمير مستتر، أي: المبايعة، والباقون بالرفع. النشر ٢/٢٣٧، والبحر المحيط ٢/٣٥٣.

(٢) انظر: الكتاب ١ /٣٧٧.

(٣) «ما» هنا بمعنى الذي.

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٧٧.

(٥) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، كما كان أيضاً من تلاميذ المفضل الضبي الكوفي، وله كتاب النوادر في اللغة، تُوفي سنة «٢١٤ هـ» أو «٢١٥ هـ»، ترجمته في تاريخ بغداد ٩/٧٧، ونزهة الألباء/١٧٣، والإرشاد لياقوت ٤/١٣٨ وبغية الوعاة/٢٥٤، وأخبار النحويين البصريين/٤١.

(٦) أنكر سيبويه فعلية «حاشا» وقال بحرفيتها خلافاً للمبرد الذي يجيز الأمرين في «حاشا» فقد جاء في المقتضب: أما ما كان من ذلك اسماً فغير وسوى وسواء. وما كان حرفاً سوى إلا فحاشا وخلا، وما كان فعلاً فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف. انظر الكتاب ١/٣٥٩، والمقتضب ٤/٤٩١.

قال أبو العباس: إنما حاشا بمنزلة خلا، ولأن خلا إذا أردت به الفعل إنما معناه جاوزه من قولك: خلا يخلو، وكذلك حاشا يحاشي، وكذلك قولك: أنت أحب الناس إليّ ولا أُحاشي أحداً، أي: ولا أستثني أحداً، وتصييرها فعلاً بمنزلة خلا في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي، وأنشد قول النابغة:

وَلَا أُرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشبِهُهُ ... ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[1]

والبغداديون أيضاً يجيزون النصب والجر بـ «حاشا».

واعلم: أن من الاستثناء ما يكون منقطعاً من الأول، وليس ببعض له وهذا الذي يكون «إلا» فيه بمعنى لكن. ونحن نفرد له باباً يلي هذا الباب إن شاء الله.

---

(١) استشهد بهذا البيت لمذهب الجرمي والمبرد من أن «حاشا» كما تكون حرفاً تكون فعلاً بدليل تصرفها في مثل هذا البيت.

والضمير البارز المتصل في قوله: يشبهه راجع إلى النعمان بن المنذر ممدوح النابغة، والبيت من قصيدة له يمدحه ويعتذر له. وانظر مجالس ثعلب/٥٠٤ وشرح السيرافي ١٢٩/٣، وابن يعيش ٨٥/٢، والمغني ١٣٠/١، وأمالي ابن الشجري ٨٥/٢، والإنصاف/٢٧٨ والديوان/٤٢.

باب الاستثناء المنقطع من الأول

إلا في تأويل «لكن» إذا كان الاستثناء منقطعاً عند البصريين[1]. ومعنى سوى عند/٣٣١ الكوفيين، والاختيار فيه النصب في كل وجه[2]. وربما ارتفع ما قبل إلا، وهي لغة بني تميم، وإنما ضارعت إلا «لكن»، لأن «لكن» للاستدراك بعد النفي، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول، فمن ها هنا تشابها، تقول: ما قام أحدٌ إلا زيد، فزيد قد قام ويفرق بينهما: أنّ لكن لا يجوز أن تدخل بعد واجب، إلا لترك قصة إلى قصة تامة نحو قولك: جاءني عبدالله لكن زيد لم يجيء، ولو قلت: مررت بعبدالله لكن عمرو، لم يجز، وليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح، لأن الاستثناء الصحيح، إنما هو أن يقع جمع يوهم أن كل جنسه داخل فيه، ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر بمستثنيه منه ليعرف أنه لم

---

(١) قال سيبويه: هذا باب ما يكون إلا على معنى «ولكن» فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿لا عاصم اليوم من الله إلا من رحم﴾، أي: ولكن من رحم. انظر الكتاب ٣٦٦/١.

(٢) في الكتاب ٣٦٣/١. هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهي لغة أهل الحجاز وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، جاءوا به على معنى ولكن حماراً وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم، وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها إلا حمارٌ، أرادوا: ليس فيها إلا حمار ولكنه ذكر أحداً توكيداً.
وانظر المقتضب ٤١٢/٤ - ٤١٣.

يدخل فيهم، نحو: جاءني القوم إلا زيداً، فإن قال: ما جاءني زيد إلا عمراً، فلا يجوز إلا على معنى لكن/٣٣٢.

واعلم: أن إلا في كل موضع على معناها في الاستثناء، وأنها لا بد من أن تخرج بعضاً من كل، فإذا كان الاستثناء منقطعاً، فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل على ما يُستَثْنى منه فتفقد هذا فإنه يدقّ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ لا عاصِمَ اليومَ منْ أمرِ الله إلاَّ مَنْ رَحِمَ ﴾[1]، فالعاصم الفاعل، من رحم ليس بعاصم ولكنه دلّ على العصمة والنجاة. فكأنه قال ـ والله اعلم ـ: لكن من رحم يُعصم أو معصوم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلا كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إيمانُها إلاَّ قومَ يُونُسَ ﴾[2]، وهذا الضرب في القرآن كثير. ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام، وما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرَّ، «فما نفع» مع الفعل بمنزلة اسم[3]. ولولا «ما» لم يجز الفعل هنا بعد إلا وإنما حسن هذا الكلام، لأنه لما قال: ما زاد دل على قوله هو على حاله، فكأنه/٣٣٣[4] قال: هو على حاله إلا ما نقص، وكذلك دل بقوله: ما نفع على ما هو على أمره إلا ما ضرَّ وقال الشاعر:

نَجَـا سَالِم والنَّفْسُ مِنْـهُ بِشِدْقـهِ ولم يَنْجُ إلا جَفْنَ سيفٍ ومئزَرا[5]

---

(١) هود: ٤٣ الاستثناء في الآية يكون منقطعاً إذا أبقى عاصم على أصل معناه، ويكون المراد عن رحم المعصوم أما إذا أريد بمعنى من رحم الله تعالى، أي الراحم، أو أريد بعاصم معنى معصوم فاعل بمعنى مفعول أو صيغة نسب، أي: ذي عصمة أو قدر حذف مضاف، أي: مكان من رحم ـ كان الاستثناء متصلاً ـ وانظر: العكبري ٢١/٢، والبحر المحيط ٢٢٧/٥، وابن يعيش ٨١/٢، وشرح الكافية للرضي ٢١٠/١، والكشاف ٢١٧/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢١٥/٤.

(٢) يونس: ٩٨. أي: ولكن قوم يونس. وانظر الكتاب ٣٦٦/١.

(٣) نحو النقصان والضرر.

(٤) انظر الكتاب ٣٦٧/١.

(٥) الشاهد فيه نصب «جفن» على الاستثناء، وإلا هنا بمعنى: لكن وهو لحذيفة بن أنس =

فقوله: نجا، ولم ينج، كقولك: أفلت ولم يفلت، أي: لم يفلت إفلاتاً صحيحاً كقولك: تكلمت ولم أتكلم، ثم قال: إلا جفن سيف ومئزرا، كأنه قال: لكن جفن سيف ومئزراً، وقال الآخر:

وما بالرَّبعِ من أحدِ

ثم قال: إلا أَوَ آرِيَّ[1]...

فهذا كأنه كما قال: من أحد اجتزأ بالبعض من الكل، فكأنه قال: ما

= الهذلي وقيل: لأبي خراش. ويروى: نجا عامر، أي: نجا والنفس في شدقه، وزعم يونس: أن معناه: لم ينج إلا بجفن سيف. وانظر الجمهرة ٢/٣٦٦. والصاحبي/٨.

(١) من شواهد سيبويه ١/٣٦٤، على إبدال الأواري بالرفع من موضع «أحد» على لغة تميم في المنقطع. وهما بيتان للنابغة الذبياني روى منها عجز البيت الأول وقسماً من صدر البيت الثاني وهما بتمامهما:

وقفت فيها أصيلالا أُسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد
إلا أواري لأيا ما أبينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

والأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وروي البيت الأول:

وقفتُ فيها أصيلًا كي أُسائلها

كما روي:

وقفت فيها طويلًا ووقفت فيها أصيلانا

وفيه ثلاثة أقوال:

١ ـ أنه مصغر أصيل على غير قياس كأنه تصغير أصلان.

٢ ـ أنه تصغير أصلان جمع أصيل، كرغفان جمع رغيف، وفيه أن جمع الكثرة لا يصغر إلا برده إلى المفرد.

٣ ـ أنه مصغر أصلان وهو اسم مفرد بمعنى الأصيل، مثل التكلان والغفران. وفيه رواية أخرى: أصيلالا على إبدال النون لاماً.

والربع: محلة القوم ومنزلهم أينما كانوا، والمربع كجعفر منزلهم في الربع.

والأواري: جمع آرية بمد الهمزة: وتشديد الياء، وهي التي تحبس فيها الخيل من وتد أو حبل. والنؤى: حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء ويبعده. والمظلومة: أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة لأنها في فلاة.

بالربع من شيء واكتفى بأحد لأنه من الاستثناء فساغ ذلك له لأنه لم يلبس.

وأما قول الشاعر:

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ فَلَبُونُه جربت مَعًا وأَغَدَّتِ

إلا كَنَاشِرَةِ الَّذِي ضَيَّعْتُمُ كالغُصْنِ في غُلوائِهِ المتنبِّتِ[1]

وقال الآخر:

كَلَّا وَبَيْتِ الله حتى يُنْزِلُوا مِنْ رأسِ شاهقةٍ إلينا الأسْوَدا

= وانظر: المقتضب ٤/٤١٤، ومعاني القرآن ١/٤٨٠، وإصلاح المنطق ٤٧ وابن يعيش ٢/٨٠، وشرح المعلقات للزوزني/١٩٦، وشرح القصائد السبع ٢٤٢، والإنصاف/٢٦٩، والديوان ١٦.

(١) من شواهد سيبويه ١/٣٧٨، على الاستثناء المنقطع ثم قال: كأنه قال: ولكن هذا كناشرة، وكان المبرد يجعل الكاف في قوله: «كناشرة» زائدة، ولا يحتاج إلى زيادتها لأنه أراد ناشرة، وكذلك فعل ابن جني في سر صناعة الإعراب كما فعل المبرد وابن السراج، وورواية سيبويه: من كان أشرك. . .

وفالج: هو فالج بن مازن أساء إليه بعض بني مازن حتى رحل عنهم إلى بني ولحق ببني ذكوان بن بهثة بن سليم بن قيس عيلان فنسب إليهم.

وناشرة: رجل من بني مازن ضيق عليه قومه فانتقل عنهم إلى بني أسد، فدعا هذا الشاعر المازني على بني مازن حيث اضطروه إلى الخروج عنهم، واستثنى ناشرة منهم لأنه لم يرض فعلهم، ولأنه امتحن محنة فالج بهم.

أغدّت: صارت فيها الغدة. وهي كالذبحة تعتري البعير فلا تلبثه فالهمزة للصيرورة. والغلواء: سرعة الشباب، وهو من الغلو أي: الارتفاع. المتنبت: المنمى المغذى، وقيل: هنا المتأصل. ونسب الشعر في سيبويه وشراحه إلى عنز بن دحاجة المازني. ونسب ابن سيده البيت الثاني إلى الأعشى وليس في ديوانه. وللأعشى تائية على هذا الروي، ولكنها من بحر الطويل. والبيتان من الكامل. وانظر المقتضب ٤/٤١٧، وسر صناعة الإعراب ١/٣٠١، والمخصص لابن سيده ١٦/٦٨، والمفضليات/٢٠٩، واللسان «نبت».

ثم قال:

إلا كَخَـارِجَـةِ المكلّفِ نفسَـــه   وابنى قبيصة أن أَغِيبَ ويُشْهدا[١]

فإن الكاف زائدة كزيادتها في قول الله تعالى: ﴿لَيْس كَمِثْلِه شيءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[٢]

---

(١) الشاهد فيه زيادة الكاف عند المصنف. وكذلك عند المبرد وابن جني. وتقديره: إلا خارجة، وهو من الاستثناء المنقطع عن الأول معناه «لكن».

ولم ينسبها سيبويه لقائل معين وكذلك المحققون لكتاب.

والبيتان من قصيدة للأعشى في ديوانه/٢٢٧ - ٢٣٣، قالها لكسرى حين أراد منهم رهائن، والاستثناء من قوله:

آليت لا نعـطيـه من أبنـائنـا   رهناً فيفسـدهم كمن قـد أفسـدا

والمعنى: آليت ألا نجيبه إلى ما يسألنا من تقديم الرهائن من أبنائنا، إلا ما سبق من أمر خارجة - وهو رجل من شيبان - الذي يكلف نفسه أن يحضر حين أغيب، وابني قبيصة اللذين أخذ منهما الخوف فأرهقا أنفسهما وحملا إليك الرهائن، والخائف جدير بأن يرهق نفسه. وانظر: الكتاب ٣٦٨/١، والمقتضب ٤١٨/٤، وسر صناعة الإعراب ٣٠٢/١، وشرح المفضليات ٢٠٩.

(٢) الشورى: ١١. «في الروض الأنف ٤٧/١» الكاف تكون حرف جر وتكون اسماً بمعنى. «مثل». ويدلك على أنها حرف وقوعها صلة للذي. وتكون اسماً بمعنى: «مثل» ويدلك على أنها تكون اسماً دخول حرف الجر عليها وإذا دخلت على مثل، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ﴾، فهي إذن حرف إذ لا يستقيم أن يقال: مثل مثله..

وفي البحر المحيط ٥٠١/٧ تقول العرب: مثلك لا يفعل كذا، يريدون به المخاطب، كأنهم إذا أنفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص وهو من باب المبالغة. فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء وما ذهب إليه الطبري وغيره من أن مثلاً زائدة للتوكيد ليس بجيد، لأن مثلاً اسم، والأسماء لا تزاد بخلاف الكاف فإنها حرف فتصلح للزيادة. ويحتمل أيضاً أن يراد بالمثل الصفة وذلك سائغ.. فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره وهذا محمل سهل، والوجه الأول أعوص. أنظر: شرح الكافية ٣١٩/٢، والمغني ١٥٣/١، وسر الصناعة ٢٩١/١ - ٢٩٢، والخزانة ٢٧٣/٤.

وكقول رؤبة:

لواحقُ الأقرابِ فيها كالمقَق[1]

والمقق: الطول وإنما المعنى: فيها طول، كما يقال: فلان كذا الهيئة، أي: ذو الهيئة.

مسائل من باب الاستثناء:

تقول: ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلا زيد. وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً، هذا وجه الكلام، وإن حَمَلْتَه على الإضمار الذي في الفعل، أعني: المضمر في «يقول» فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ، فعربي. قال عديُّ بن زيد:

فـي لَيْلَةٍ لا نَـرَى بـهـا أَحَـدَاً   يَحْكِي علينـا إلا كَـواكِبُـهـا[2]

---

(١) الشاهد فيه زيادة الكاف، لأن المقق معناه: الطول فلا يقال في الشيء كالطول، وإنما يقال: فيه طول، فكأنه قال: مقق، أي: طول.

ونقل البغدادي عن ابن السراج قوله: أما مجيء الكاف حرفاً زائداً لغير معنى التشبيه فكقولهم ـ فيما حدثناه عن أبي العباس ـ: فلان كذي الهيئة، يريدون: فلان ذو الهيئة فموضع المجرور رفع، ومنه: لواحق الاقراب فيها كالمقق، أي: فيها مقق، لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولاً، وليس يريد أن شيئاً مثل الطول نفسه. ومنه: ليس كمثله شيء.

اللواحق: جمع لاحقة اسم فاعل من لحق كسمع لحوقاً: ضمر وهزل: والأقراب: جمع قرب بضمه فسكون وبضمتين: الخاصرة. يريد أنها خماص البطون، وضمير «فيها» للأقراب.

وانظر: المقتضب ٤/١١٩، وشرح الحماسة ٤/١٦٤٩، وارتشاف الضرب ٢٥٩، والخزانة ٤/٢٦٦، و١/٣٨، وديوان رؤبة ١٠٦.

(٢) من شواهد سيبويه ١/٣٦١ على إبدال «كواكبها» من الضمير المستتر في «يحكي» لأنه منفي في المعنى. ولو نصب على البدل من «أحد» لكان أحسن لأن أحداً منفي في اللفظ والمعنى.

=

وإنما تكلَّموا بذلك لأن «تقول» في المعنى منفي، إذ كان وصفاً لمنفي أو خبراً، كما قالوا: قد عَرَفْتُ زيداً أبو من هو، لأن معناه معنى المستفهم عنه. ويجوز: ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيدٌ، ولا أحدٌ منهم اتخذت عنده يداً إلا زيد، رفعت زيداً في المسألة الأولى على البدل من المضمر في فيها/٣٢٥ المرفوع وخفضته في الثانية على البدل من الهاء المخفوضة. في «عنده» وتقول: ما ضربتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً، لا يكون في ذلك إلا النصب، لأن القول غير منفي هنا، وإنما أخبرت: أنك ضربت ممن يقول ذاك زيداً، والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيد. ولكنك قلت: رأيت أو ظننت، ونحوهما لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت، ولو جعلت: رأيت من رؤية العين، كان بمنزلة «ضربت».

قال الخليل: ألا ترى أنك تقول: ما رأيته يقول ذلك إلا زيد، وما أظنُّه يقوله إلا عمرو، فهذا يدلك على أنك إنما انتحيت على القول[1]، وتقول: قل رجل يقول ذاك إلا زيد، وليس «زيد» بدلاً من الرجل في «قل».

قال سيبويه: لكن «قل رجل» في موضع «أقل رجل»، ومعناه كمعناه، وأقل رجل مبتدأ[2]/٣٣٣ مبنى عليه. والمستثنى بدل منه لأنه يدخله في شيء

= قال ابن الشجري: وجدت هذا البيت في كتاب لُغوي منسوباً إلى عدي بن زيد. وتصفحت نسختين من ديوان شعر عدي فلم أجده فيهما، وجدت له قصيدة على هذا الوزن وهذه القافية. وقال البغدادي: إنما هذا البيت لأُحيحة بن الجلاح الأنصاري أثبتها الأصبهاني في الأغاني. ثم ذكرها والقافية فيها مرفوعة. ويحكي علينا: بمعنى يروي، و«على» بمعنى عن أو ضمن «يحكي» معنى «يتم» وانظر المقتضب ٤٠٢/٤، وأمالي ابن الشجري ٧٣/٢، والأغاني ١١٥/١٣، والمغني ١٥٣/١، والخزانة ١٨/٢، ومهذب الأغاني ١١٣/١، وملحقات ديوان عدي بن زيد/١٩٤.

(١) انظر: الكتاب ٣٦١/١.

(٢) المصدر السابق ٣٦١/١.

يخرج منه من سواه، وكذلك أقل من وقل من إذا جعلت من بمزلة رجل، قال حدثنا بذلك يونس عن العرب. يجعلونه نكرة[1] - يعني من - قال أبو العباس: إذا قلت: قل رجل يقول ذاك إلا زيد، فهذا نفي. كثر رجل[2] يقول ذاك إلا زيد وليست هذه قل التي تريد بها قل الشيء وإنما تريد ما يقول ذاك إلا زيد. والدليل على أن رجل في معنى رجال، أنك لو قلت: قل زيد إلا زيد، لم يجز لأنك لا تستثني واحداً من واحد هو هو، وقولك: إلا زيداً يدلُّ على معنى أقل رجل[3] فهو بدل من قولك: قل رجل. وتقول: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، من قبل «أن بشيء» في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبح أن يحمله على الباء صار كأنه[4]/٣٣٧ بدل من اسم مرفوع، وبشيء في لغة أهل الحجاز في موضع اسم منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، استوت اللغتان وصارت «ما» على أقيس الوجهين[5]، وهي لغة تميم.

وتقول: لا أحد فيها إلا عبدالله، تحمل عبدالله على موضع «لا» دون

---

(١) المصدر السابق ١/٣٦١.
والنص في الكتاب: ... وكذلك أقل من يقول ذلك وقل من يقول ذاك، إذا جعلت «من» بمنزلة رجل. حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة.

(٢) المقتضب ٤/٤٠٥.

(٣) للنحويين كلام طويل في إعراب قولهم: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد.
فأقل مبتدأ لا خبر له واستغنى، لأنه شابه حرف النفي عند ابن جني، أو لأنه بمعنى الفعل في قولهم: قل رجل يقول ذاك إلا زيد عند النحاس، واستغنى بصفة المضاف إليه عن الخبر، ولا يجوز أن تكون جملة: «يقول ذاك» خبراً للمبتدأ لأنها جرت على المضاف إليه في تثنيته وجمعه وتأنيثه يقولون: أقل امرأة تقول ذاك، وأقل امرأتين تقولان ذاك، وأقل رجال يقولون ذاك. انظر: الخصائص ٢/١٢٤، والأشباه ٢/٤٥، والخزانة ٢/٢٦، وشرح الكافية ١/٧٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٦٢.

(٥) المصدر السابق ١/٣٦٢، لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به فكأنك قلت: ما أنت إلا شيء لا يعبأ به.

لفظه وكذلك تقول: ما أتاني من أحد إلا عبدالله، ألا ترى أنك تقول: ما أتاني من أحد لا عبدُالله ولا زيدٌ، من قبل أنه خطأ أن تحمل المعرفة على «من» في هذا الموضع كما تقول: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ ولا عمروٌ، لأن المعرفة لا تحمل على «لا»[1]. وتقول: ما فيها إلا زيد، وما علمت أن فيها إلا زيداً، ولا يجوز: ما إلا زيد فيها، ولا ما علمت أن إلا زيداً فيها[2]، وإنما حسن لما قدمت وفصلت بين أن وإلا لطول الكلام، كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتحسن. ولا يجوز أن تقول: ما علمت أن إلا زيداً فيها، من أجل أنك/٣٣٨ لم تفصل بين «أن» وإلا كما فصَلْت في قولك ما علمت أن فيها إلا زيداً.

قال سيبويه: وتقول إن أحداً لا يقول ذاك وهو خبيث ضعيف[3] فمن أجاز هذا قال: إن أحداً لا يقول هذا إلا زيداً، حمله على «إن»، وتقول: لا أحد رأيته إلا زيد، وإن بنيت جعلت «رأيته» خبراً لأحد أو صفة. وتقول ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً كأنه قال: قد قالوا ذاك إلا زيداً. وتقول: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا و«أن» في موضع اسم مرفوع قال الشاعر:

لـم يَمْـنَـعِ الشَّـربَ مـنـهـا غَـيْـرَ أن هَـتَـفـت
حَـمَـامَـةٌ فـي غُـصُـونٍ ذَاتِ أَوْقَـالِ[4]

وناس يقولون: غير أن نطقت[5]، وقد مضى تفسيره.

---

(١) المصدر السابق ٣٦٢/١ وذلك لأن هذا الكلام جواب لقوله: هل من أحد أو هل أتاك من أحد.

(٢) لأنك إذا قلبته وجعلته يلي «أن» و«ما» في لغة أهل الحجاز قبح ولم يجز لأنها ليست بفعل فيحتمل قلبها كما لم يجز فيهما التقديم والتأخير.

(٣) الكتاب ٣٦٣/١، لأن أحداً لا يستعمل في الواجب وإنما نفيت بعد أن أوجبت.

(٤) مر تفسير هذا البيت، انظر ٣١٢ من المخطوط وهو لأبي قيس بن رفاعة. ورواه سيبويه ٣٦٩/١ غير أن نطقت.

(٥) انظر: الكتاب ٣٦٩/١.

وتقول: ما أتاني زيد إلا عمرو، إذا أردت بذكرك زيداً: بعض من نَفَيْتَ توكيداً للنفي، فهي بمنزلة ما لم تذكره، ولا يجوز أن تقول: ما زيد إلا قام، فإن قلت: ما زيد إلا يقوم كان جيداً/٣٣٩ وذلك أن الموضع موضع خبر والخبر اسم، فلو كان: ما زيداً إلا يقوم، كان جيداً لمضارعة يفعل الأسماء. ولم يقولوا: أكثر من ذلك.

قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ: والتقدير: ما زيد شيئاً إلا ذا فلا يجوز أن يقع بعد إلا شيء إلا اسم في معنى شيء الذي هو حدُّ زيد، لأنه واحد من شيء، لأنه شيء في معنى جماعة، وتقدره: ما زيد شيئاً من الأشياء إلا قائم، فلا يجوز أن يقع بعد «إلا» إلا اسم أو مضارع له، ومن ها هنا وجب أن تقول ما زيد إلا الجبن آكل وإلا الخبز آكله هو، وفيمن قال زيداً ضربته: قال: ما زيد إلا الخبز آكله، ولا يجوز: ما الخبز إلا زيد آكل. لا يجوز أن تعمل الفعل الذي بعد إلا في الاسم الذي قبلها بوجه من الوجوه لأن الاستثناء إنما يجيء بعد مضي الابتداء، لأن المعنى: ما الخبز شيئاً إلا زيد آكله، فإن حذفت الهاء من «آكله» أضمرتها ورفعت الخبز. لا يجوز إلا ذلك/٣٤٠. فإن قلت: ما زيد إلا قد قام، فهو أمثل ولو لم يجزه مجيز كان قاصداً فيه إلى مثل ترك إجازة ما قبله لأن «قد» إنما أكدت وصارت جواباً لتوقع خبر والفعل الماضي على حاله، ومن أجازه فعلى وجه أن «قد» لما زادت ضارع الفعل بالزيادة التي قبله الأفعال المضارعة والأسماء، لأن الأفعال المضارعة يدخلها السين، وسوف والأسماء يدخلها الألف واللام، فتقول: ما زيد إلا قد قام، ألا ترى أن «قد» إذا لحقت الفعل الماضي صلح أن يكون حالاً، نحو: جاء زيد قد ركب دابة، ولولا «قد» كان قبيحاً فإن قيل: ألست تقول: ما جاءني زيد إلا تكلم بجميل، فقد وقع الفعل الماضي بعد إلا، قيل: إنما جاز وجاد لأنه ليس قبله اسم يكون خبراً له وإنما معناه: كلما جاءني زيد تكلم «بجميل» فإن قال: فأنت قد تقول: ما تأتيني إلا قلت حسناً، وما تحدثني إلى صدقت، فمن أين وقع الماضي بعد إلا/٣٤١ والذي قبله مضارع؟ قيل: فالمضارع الذي قبله في معنى الماضي، لأنه حكاية الحال،

ألا ترى أن معناه: كلما حدثتني صدقتني، وكلما جئتني قلت: حقاً، ولو قلت: ما زيد إلا أنا ضارب، لأضمرت الهاء في «ضارب» لأن زيداً لا سبيل لضارب عليه لأن تقديره: ما زيد شيئاً إلا أنا ضاربه، فإن كانت ما الحجازية فهي الرافعة لزيد، وإن كانت التميمية فإنما جاء الفعل بعد أن عمل الابتداء فصار بمنزلة قولك، كان زيد ضربت، في أنه لا بد من الهاء في «ضربت» وتقول: ما كان أخاك إلا زيد، وما ضرب أباك إلا زيد، لأن الفعل فارغ لما بعده فتقديره، ما كان أحد أخاك إلا عمرو، وما كان أخوك أحداً إلا زيداً[1]، فما بعد «إلا» من فاعل أو مفعول مستثنياً من اسم في النية أو خبر، ولا يجوز: ما منطلقاً إلا كان زيد، من حيث استحال ما زيداً إلا ضرب عمرو، وتقول ما كان زيد قائماً إلا أبوه وما زيد قائماً إلا أبوه لأن «ما» في قائم منفي/٣٤٢ في المعنى، والأب هو الفاعل، كما تقول: ما قام إلا زيد. فإن قلت: ما زيد قائماً أحد إلا أبوه، كان جيداً، لأن الاستثناء معلق بما قبله غير منفصل منه، ونظير ذلك: زيد ما قام أحد إلا أبوه، وزيد ما كان أحد قائماً إلا أبوه. وتقول: ما أظنُّ أحداً قائماً إلا أبوك، والنصب في الأب أجود على البدل من «أحد» ولو قلت: ما زيد قائماً أحد إليه إلا أبوه، كان أجود حتى يكون الاستثناء فضلة. ويقول: إن أخويك ليسا منطلقاً إلا أبوهما، كما تقول: إن أخويك ليسا منطلقة جاريتهما، وكذلك: إن أخويك ليسا منطلقاً أحد إلا أبوهما، كما تقول: مررت برجالٍ ليسوا إلا منطلقاً آباؤهم.

قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ: يزعم البغداديون: أن قولهم: إلا في الاستثناء، إنما هي إن ولا[2]، ولكنهم خففوا إن لكثرة الاستعمال، ويقولون

---

(١) فما بعد إلا من زيداً جملة زائدة مقحمة أظنها من عمل الناسخ.

(٢) مذهب الفراء: أن «إلا» مركبة من إن ولا العاطفة حذفت النون الثانية من إن وأدغمت الأولى في لام لا، فإذا انتصب الاسم بعدها فبإن وإذا تبع ما قبلها بالإعراب فبلا العاطفة فكأن أصل قام القوم إلا زيداً، قام القوم إلا زيداً لا قام. أي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل إلا ونقضه نفياً كان ذلك الحكم أو إثباتاً فهو كقولك: كان =

إذا قلنا: ما جاءني أحد إلا زيد. فإنما رفعنا زيداً «بلا» وإن نصبنا فبإن. ونحن في ذلك مخيرون في هذا لأنه قد/٣٤٣ اجتمع عاملان «إن ولا» فنحن نعمل أيهما شئنا وكذلك يقولون جاءني القوم إلا زيد وإلا زيداً، ولا يعرفون ما نقول نحن أن رفعه على الوصف في معنى غير فيلزمهم أن يقولوا: ما جاءني إلا زيداً إذا أعملوا «إن» وهم لا يقولون[1] به، فسألناهم: لِمَ[2] ذلك؟ فقالوا: لأن أحداً مضمرة، قلت ذاك أجدر أن يجوز النصب، كما يجوز إذا أظهرت أحداً، فلم يكن في ذاك وما يتولد فيه من المسائل حجة، وهذا فاسد من كل وجه ذكرنا إياه يجعل له حظاً فيما يلتفت إليه ويجب على قولهم أن تنصب النكرات في الاستثناء بلا تنوين لأن: لا، تنصب النكرات بلا تنوين، قال سيبويه: إذا قلت لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا، الدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ونظير ذلك قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ[3] لَفَسَدَتَا﴾[4] ومثل ذلك قوله: ﴿لا يستَوي القاعدونَ من المؤمنينَ غيرُ أُولي الضَررِ﴾[5] ومثله قول لبيد: /٣٣٥:

وإذا جُوزِيتَ قَرْضاً فَاْجِزِهِ إنّما يَجْزِي الفَتَى غَيْرُ الجَمَلِ[6]

قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ: لو كان معنا إلا زيداً لغلبنا أجود كلام وأحسنه، والدليل على جودته أنه بمنزلة النفي، نحو قولك: ما جاءني أحد إلا

= زيداً أسد الأصل عند بعضهم إن زيداً كأسد فقدموا الكاف وركبوها مع إن. انظر الإنصاف/١٥٠، وشرح الكافية ٢٤٧/٢، وشرح المفصل ٧٧/٢.

(١) في الأصل: لا يقولوا.

(٢) في الأصل «لما».

(٣) انظر: الكتاب ٣٧٠/١.

(٤) الأنبياء: ٢٢ وانظر: الإنصاف ١٧٥/١، والعكبري ٦٩/٢، والبحر المحيط ٣٠٤/٦ ـ ٣٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢٧٧/١.

(٥) النساء: ٩٥.

(٦) مرَّ هذا الشاعر ص ٣٤٨.

زيد وما جاءني إلا زيد، أنك لو قلت: لو كان معنا أحد إلا زيد لهلكنا فزيد معك كما قال تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾(١) والله تعالى فيهما(٢). وتقول: لو كان لنا إلا زيداً أحد لهلكنا، كما تقول: ما جاءني إلا زيداً أحد، والدليل على جودة الاستثناء أيضاً أنه لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفاً إلا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز. ألا ترى أنك تقول: ما جاءني أحد إلا زيد، على الوصف إن شئت، وكذلك: جاءني القوم إلا زيد على ذلك، ولو/٣٤٥ قلت: جاءني رجلاً إلا زيد، تريد: غير زيد على الوصف لم يجز، لأن الاستثناء هنا محال وتقول: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً، لأن معنى: ما أكل أحد إلا الخبز أنه قد أكل الخبز كل إنسان، فكأنك قلت: أكل الخبز كل إنسان، فكأنك قلت: أكل الخبز، كل إنسان إلا زيداً، وكذلك ما مسلوب أحد إلا ثوباً إلا زيداً، لأنك أردت: كل إنسان سلب ثوباً إلا زيداً، وتقول: ما ضربت أحداً إلا قائماً فتنصب «قائماً» على الحال، وكذلك: ما مررت بأحد إلا «قائماً»، وما جاءني أحد إلا راكباً فإن قلت: ما مررت بأحد إلا قائماً إلا زيداً، نصبت: زيداً، ولم يجز أن تبدله من «أحد» لأن المعنى: مررت بكل أحد قائم، وإن شئت: قائماً إلا زيداً، وتقول: ما مر بي البعير إلا إبلك، وذهب الدنانير إلا دنانيرك، وفي كتاب الله تعالى: ﴿ والعصرِ إِنَّ الإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ إلاّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ ﴾(٣). قال الأخفش: لو قلت: أين إلا زيداً قومك/٣٤٦ وكيف إلا زيداً قومك. لجاز لأن هذا بمنزلة أها هنا إلا زيداً قومك، ويجيز ضرب إلا زيد قومك أصحابنا، على أن يستثنى زيداً من الفاعلين. وقال: لو استثنيته من المفعولين لم يحسن، لأنك لم تجيء للمفعولين بذكر في أول الكلام و«ضرب» هو من ذكر الفاعلين لأن الفعل «لهم».

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٤٠٨، والانتصار لابن ولاد/١٢٣.

(٣) العصر.

واعلم: أنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه الحروف، إلا ويكون الثاني اسماً، مثل قولك: قام القوم إلا خلا زيداً، هذا لا يجوز أن تجمع بين إلا وخلا فإن قلت: إلا ما خلا زيداً، وإلا ما عدا جاز[١]، ولا يجوز إلا حاش زيداً، والكسائي: يجيزه إذا خفض «بحاشا»، والبغداديون يجيزون في: ما عندي إلا أباك أحداً، الرفع والنصب في «أبيك»، يجيزون: ما عندي إلا أبوك أحد. وقد مضى ذكر هذا، وما يجوز فيه وما لا يجوز.

وإذا قلت: ما قام القوم إلا زيد، وهل قام القوم إلا زيد، فالرفع عند/٣٤٧ البصريين على البدل[٢]، وعند الكوفيين على العطف[٣]، ويقولون: إذا اجتمعت «إلا وغير» فاجعل إحداهما تتبع ما قبلها وإحداهما استثناء، فيقولون: ما جاءني أحد إلا زيد غير عمرو، ترفع زيداً وتنصب «غير» وهذا عندنا إنما انتصب الثاني، لأنه لا يجوز أن يرفع بالفعل فاعلان وقد مضى تفسير ذلك، وإذا نَسَقْتَ جاز رفعهما جميعاً فقلت: ما جاءني أحد إلا زيد وغير عمرو، قال الشاعر:

مَـا بِالمَـدِينَـةِ دَارٌ غَيْـرُ وَاحِـدَةٍ   دَار الخليفـةِ إلا دَارُ مَرْوَانَـا[٤]

---

(١) لأن «ما» اسم فلا توصل «إلا» بالفعل فخلا وعدا هنا صلة «لما».

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٦٠.

(٣) لأن الكوفيين يذهبون إلى أن «إلا» تكون بمعنى «الواو» واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُون للناسِ عليكُم حُجَّةٌ إلاَّ الذينَ ظَلَمُوا منهم﴾ أي: ولا الذين ظلموا، يعني: والذين ظلموا لا تكون لهم حجة أيضاً. ويأبى البصريون هذا. وانظر: الإنصاف/١٥٥ ـ ١٥٦.

(٤) من شواهد سيبويه ١/٣٧٣ على جعل «غير» نعتا للدار فلذلك رفع ما بعد «إلا». والمعنى: ما بالمدينة دار غير واحدة، وهي دار الخليفة إلا دار مروان وما بعد «إلا» بدل من دار الأولى، ولو جعل «غير واحدة» استثناء بمنزلة، إلا واحدة. لجاز نصبها على الاستثناء ورفعها على البدل.

وأراد مروان بن الحكم. =

ترفع «غير» وتنصب دارَ مروان، ولك أن تنصبها جميعاً على قولك: ما جاءني أحد إلا زيداً، ورفعها جميعاً، لا يجوز إلا على أن تجعل «غير» نعتاً فيصير الكلام، كأنك، قلت: ما بالمدينة دار كبيرة إلا دار مروان. ولا يجوز أن يقع بعد إلا شيئان مختلفان على غير جهة البدل/٣٤٨ لا يجوز: ما أكل إلا عبدالله طعامَكَ. ولا ما أكل إلا طعامك عبدالله، وقد مضى تفسير هذا فإن جعلت «إلا» بمعنى غير فقد أجازه قوم.

وإذا قال القائل: الذي له عندي مائة دِرهم إلا درهَمَين، فقد أقر بثمانية وتسعينَ، وإذا قال: الذي له عندي مائة إلا درهمان فقد أقر بمئة، لأن المعنى: له عندي مائة غير درهمين. وكذلك لو قال: له عليَّ مائة غير ألف. كان له مائة، ألا ترى أنه لو قال: له عليَّ مائة مثل درهمين، جاز أن يكون المعنى: أن المائة درهمان.

وكذلك لو قال: له عليَّ مئة مثل ألف، كان عليه ألف، «فغير» نقيض مثل، وإذا قلت: ما له عندي إلا درهمين، فأردت أن تقر بما بعد «إلا» رفعته لأنك إذا قلت: ما له عندي مئة إلا درهمان، فإنما رفعت درهمان، بأن جعلته بدلاً من «مئة» فكأنك قلت: ما له عندي إلا درهمان، وإذا نصبت فقلت: ما له عندي مئة إلا درهمين، فما أقررت بشيء لأن «عندي» لم ترفع شيئاً فيثبت له عندك/٣٤٩ فكأنك قلت: ما له عندي ثمانية وتسعون.

كذلك إذا قلت ما لك عليّ عشرون إلا درهماً، فإذا قلت: ما لك عشرون إلا خمسة، فأنت تريد: ما لك إلا خمسة، وتقول: لك عليّ عشرة إلا خمسة ما خلا درهماً فالذي له ستة. وكل استثناء فهو مما يليه والأول: حط، والثاني: زيادة، وكذلك جميع العدد، فالدرهم مستثنى من الخمسة فصار

= وقد نسب سيبويه هذا الشاهد إلى الفرزدق وليس في ديوانه. وفي الديوان قصيدتان من بحر الشاهد ورويه. ص/٨٧٥ ـ ٨٧٧.

وانظر: معاني القرآن ١/٩٠، والمقتضب ٤/٤٢٥، وشرح السيرافي ٣/٣٠٦، والأبيات المشكلة للفارقي/٢٧١.

المستثنى أربعة. ولا ينسق على حروف الاستثناء «بلا» لا تقول: قام القوم ليس زيداً ولا عمراً، ولا: قام القوم غير زيد ولا عمرو، والنفي في جميع العربية ينسق عليه «بلا»[1] إلا في الاستثناء، وقال بعضهم: «لا سيما» يجيء شبيهاً بالاستثناء وحكي: ولا سيما يوم ويوماً، من رفع جعله في صلة «ما» ومن خفض خفض بشيء. ها هنا وجعل «ما» زائدة[2] للتوكيد والسي/٣٥٠. والمثل ومن نصب جعله ظرفاً وحكي عن الأحمر[3]: أنه كان يجيز: ما قام صغير، وما خلا أخاك كبير، وإنما قاسه على قول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِي ولا خلا الجن بها إنسي[4]

---

(١) في الأصل «بولا».

(٢) في الكتاب ١/٣٥٠ قال سيبويه: وسألت الخليل عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم: أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، و«ما» لغو وقال: ولا سيما زيد كقولهم: دع ما زيد، وكقوله مثلاً، ما بعوضة في هذا الموضع بمنزلة مثل فمن ثم عملت فيه «لا» كما تعمل رب في «مثل».

فالجر: بالإضافة إلى «سي» وما زائدة، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، ولا تكون «ما» اسم موصول محلها الجر بالإضافة إلى «سي» وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول، والنصب على التمييز «لسي» وما لغو، وهذا الوجه الأخير لم يذكره ابن السراج، وإنما قال: ومن نصب جعله ظرفاً.

(٣) الأحمر: علي بن الحسن، والأحمر في الأصل صفة للرجل الذي فيه الحمرة، صاحب الكسائي، وهو أحد من اشتهر بالنحو واتساع الحفظ، وكان فطناً، مات بطريق مكة قبل الفراء بمدة سنة «١٩٤ هـ»، ومات الفراء سنة: «٢٠٤ هـ»، ترجمته في تاريخ بغداد جـ١٢/١٠٤ ـ ١٠٥، وطبقات الزبيدي/٩٥، ومعجم الأدباء جـ١٣/٥ ـ ١١، والأنساب/٢٠، وإنباه الرواة جـ٢/٣١٣.

(٤) الشاهد فيه جواز تقديم المستثنى، لأن تقدم المستثنى غير المنسوب شاذ، والأصل: ولا بها إنسي خلا الجن. قال ابن الأنباري: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو: إلا طعامك ما أكل زيد، نص عليه الكسائي وإليه ذهب الزجاج في بعض المواضع. واستدلوا بهذا البيت ونحوه، ومنعه البصريون، وأجابوا عن البيت بأن تقديره: «وبلدة ليس بها طورى ولا إنسي ما خلا الجن».

فحذف إنسياً وأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفصيل لما أضمره. وقيل: تقديره: =

وليس كما ظن لأن إنسي مرتفع «بها» على مذهبهم، ولو قلت: ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله، إذا كان أبو عبد الله زيداً كان جيداً.

قال أبو بكر: قد كنا قلنا عند افتتاحنا ذكرنا الأسماء المنصوبات أنها تنقسم قسمة أولى على ضربين. وأن الضرب الأول: هو العام الكثير. وقد ذكرناه بجميع أقسامه وبقي الضرب الآخر وهو «إلا»، ونحن ذاكرون إن شاء الله الضرب الآخر من الأسماء المنصوبة من القسمة الأولى. هذا الضرب كل اسم نذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة قد تما بالإضافة والنون وحالت النون بينهما أو /٣٥١ الإضافة ولولاها لصلح أن يضاف إليه والفرق بين هذا الضرب من التمييز وبين التمييز الذي قبله أن المنصوب هنا ينتصب عند تمام الاسم وذلك ينتصب عند تمام الكلام، وهذا الضرب أكثر ما يكون في نوعين بميزان المقادير والأعداد، وقد نصبوا أشياء نصب الأسماء بعد المقادير.

= ولا بها إنسي حلا الجن، فيها مقدرة بعد «إلا» وتقديم المستثنى للضرورة فلا يكون فيه حجة

وهذان بيتان من الرجز للعجاج. والبلدة: الأرض، يقال هـذه بلدتنا، أي: أرضنا. وقوله ليس بها طورى: أي: ليس بها أحد، ولا يجيء «طورى» إلا مع النفي. ويـروى. وليس بها طوئي واسطر: النـوادر/٢٦٦، والمنصف ٦٢/٣، والإنصاف/٢٧٤، وشرح الكافية للرضي ٢٠٩/١، والخزانة ٣/٢، وأمالي القالي ٢٥١/١، وديوان العجاج/٦٨.

باب تمييز المقادير

المقدرات بالمقادير على ثلاثة أضرب: ممسوح، ومكيل، وموزون. أما ما كان منها على معنى المساحة، فقولهم: ما في السماء قدر راحة سحاباً، جعل قدر الراحة شيئاً معلوماً، نحو: ما يمسح به ما في الأرض وكل ما كان في هذا المعنى فهذا حكمه. وأما ما كان على معنى الكيل فقولهم: عندي قفيزان براً وما أشبه ذلك. وأما ما كان على معنى الوزن فقولهم: عندي منوان سمناً وعندي رطل زيتاً. فالتمييز إنما هو فيما يحتمل أن يكون أنواعاً، ألا ترى أنك إذا قلت: عندي مناً ورطل، وأنت تريد: مقدار مناً ومقدار رطل لا الرطل والمن[1] اللذين[2] /٣٥٢ يوزن بهما جاز أن يكون ذلك المقدار من كل شيء يوزن من الذهب والفضة والسمن والزيت، وجميع الموزونات، وكذلك الذراع يجوز أن يكون مقدار الذراع من الأرضين والثياب ومن كل ما يمسح، وكذلك القفيز والمكيل يصلح أن يكال به الحنطة، والشعير والتراب وكل ما يكال. فأما قولهم: لي مثله رجلاً، فمشبه بذلك، لأن المثل مقدار، فذلك الأصل، ولكنهم يتسعون في الكلام فيقولون: لي مثله رجلاً، وهم يريدون: في شجاعته وغنائه أو غير ذلك. فإذا قلت: لي مثله زيداً، فذلك على بابه، إنما يريد: مثل شيء في وزنه وقدره، والهاء في مثله حالت بين مثل وبين زيد

(١) في الأصل «المنا».
(٢) في الأصل «الذي».

أن تضيفه إليه، وكذلك النون في «منوان» فنصبته كما نصبت المفعول لما حال الفاعل بينه وبين الفعل بينه وبين الفعل. ولولا المضاف، والنون لأضفته إليه، لأن كل إسم يلي إسماً ليس بخبر له، ولا /٣٥٣ صفة ولا بدل منه فحقه الإضافة، وسيتضح لك ذلك في باب الخفض إن شاء الله.

ومثل ذلك: عليه شعر كلبين ديناً، فالشعر مقدار، وكذلك: لي ملء الدار خيراً منك، ولي ملء الدار أمثالك، لأن خيراً منك وأمثالك نكرتان[1]، وإن شئت قلت لي ملء الدار رجلاً، وأنت تريد: رجالاً، وكل مميز مفسر في المقادير والأعداد وغيرها. «فمن» تحسن فيه إذا رددته إلى الجنس تقول: لي مثله من الرجال، وما في السماء قدر راحة من السحاب ولله دره من الرجال، وعندي عشرون من الدراهم، ومنه، ما تدخل فيه «من» وتقره على إفراده، كقولك: لله دره من رجل.

قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ: أما قولهم: حسبك بزيد رجلاً، وأكرم به فارساً، وحسبك بزيدٍ من رجل، وأكرم به من فارس، ولله دره من شاعر، وأنت، لا تقول: عشرون من درهم، ولا هو أفره من عبد، فالفصل بينهما: أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال، فأدخلت[2] /٣٤٥ «من» لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك لو قلت: أكرم به فارساً، وحسبك به خطيباً، لجاز أن تعني في هذه الحال، وكذلك إذا قلت: كم ضربت رجلاً، وكم ضربت من رجل. جاز ذلك، لأن «كم» قد يتراخى عنها مميزها. وإذا قلت: كم ضربت، لم يدر السامع أردت: كم مرةً ضربت رجلاً واحداً، أم: كم ضربت من رجل، فدخول «من» قد أزال الشك. ويجوز أن تقول: عندي رطل زيت وخمسة أثواب، على البدل لأنه جائز أن تقول: عندي زيت رطل، وأثواب خمسة فتوخوها على هذا المعنى، وجائز الرفع في: لي مثله رجل،

---

(١) في الأصل «نكرة».

(٢) انظر: المقتضب ٣/٣٤ ـ ٣٥.

تريد: رجل مثله، فأما الذي ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير فقولك: ويحه رجلاً، ولله دره رجلاً، وحسبك به رجلاً. قال العباس بن مرداس:

ومــرةً يحميهم إذا مـا تبــدَّدوا ويطعنهم شزراً فأبرحتَ فارسا[1]

قال سيبويه: كأنه قال: فكفى بك فارساً، وإنما يريد: كفيت فارساً[2] /٣٥٥ ودخلت هذه الباء توكيداً، ومن ذلك قول الأعشى:

فأَبْرَحْتَ رَبّاً وَأُبرَحْتَ جَارَاً[3]

---

(١) من شواهد سيبويه ٢٩٩/١ على نصب «فارس» على التمييز للنوع الذي أوجب له فيه المدح، والمعنى: فأبرحت، أي بالغت وتناهيت في الفروسية، وأصل أبـرحت من البراح وهو المتسع من الأرض المنكشف، أي: تبين فضلك بتبيين البراح من الأرض وما نبت فيه. فإذا تبددت الخليل، أي: تفرقت للغارة، ردها وحمي منها. والشزر: الطعن في جانب، فإن كان مستقيماً فهو من اليسر. والشزر أشد منه لأن مقاتل الإنسان فيه جانبيه. وقد استشهد به: على أن الكوفيين قالوا: أن «أفعل» بدون من صيغ التعجب.

وانـظر المقتضب ١٥١/٢، ورواه: ومرة يـرميهم إذا ما تبـدوا.. والأصمعيات /٢٣٧، الأغـاني ٣١٥/١٤، والخزانـة ٥١٨/٣، وشروح سقط الـزند ٢٤٨/١. والديوان تحقيق د. يحيى الجبوري /٧١.

(٢) انظر الكتاب ١٩٩/١.

(٣) من شواهد سيبويه ٢٩٩/١، على نصب «رباً وجاراً» على التمييز، والمعنى: أبرحت من رب ومن جار، أي: بلغت غاية الفضل في هذا النوع. وأراد بالرب الملك الممدوح، وكل من ملك شيئاً فهو ربه. يشير إلى ابنته التي تحدث عنها تقول له وقد حزم أمره على الرحلة لممدوحه، أيّ أب كنت لي أعتز برعايته، وأيّ جار كنت أجد الأنس في قربه.

وضبط صاحب اللسان تاء الفاعل في «أبرحت» بالكسر بناء على أن هذا خطاب لابنته ولكن الرواية في الديوان تدل على أنه من ابنته له، وكذا فعل ابن السراج.

وانظر: نوادر أبي زيد /٥٥، والتهذيب ١٩/٥، وشـرح الحماسة ١٢٦٣/٣، والحماسة /٣٣٤، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢٠٥/١، والفاخر للمفضل بن سلمة =

ومثله: أكرم به رجلاً. وإذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل «من» توكيداً لذلك الذكر، تقول: ويحه من رجل، ولله در زيد من فارس، وحسبك به من شجاع ولا يجوز: عشرون من درهم، ولا هو أفرههم من عبد، لأنه لم يذكره في الأول ومعنى قولهم: ذكر منه، أن رجلاً هو الهاء في ويحه. وفارس هو زيد، والدرهم ليس هو العشرون والعبد ليس هو زيد، ولا الأفره، لأن الأفره خبر زيد.

* * *

= /٢١٤، وشروح سقط الزند ١/٢٤٨. والجمهرة ١/١٦، وارتشاف الضرب /٢٤٤، والديوان /٤٩.

باب تمييز الأعداد

اعلم: أن الأعداد كالمقادير تحتاج إلى ما يميزها كحاجتها. وهي تجيء على ضربين: منها ما حقه الإضافة إلى المعدود، وذلك ما كان منه يلحقه التنوين ومنها ما لا يضاف، وهو ما كان فيه نون أو بني إسم منه مع اسم فجعلا بمنزلة اسم واحد. أما المضاف فما كان منها من الثلاثة إلى العشرة فأنت تضيفه /٣٥٦ إلى الجمع الذي بني لأدنى العدد نحو: ثلاثة أثواب وأربعة أفلس، وخمسة أكلب، وعشرة أجمال. فأفعل وأفعال مما بني لأقل العدد[١] وأقل العدد هو العشرة فما دونها ذلك أن تدخل في المضاف إليه الألف واللام، لأنه يكون الأول به معرفة فتقول: ثلاثة الأثواب، وعشرة الأفلس. ومن ذلك مئة وألف، لأن المئة نظير عشرة لأنها عشر عشرات، والألف نظير المئة لأنه عشر مئات.

قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ: ولكنك أضفت إلى المميز: لأن التنوين غير لازم في المئة، والألف والنون في عشرين لازمة، لأنها تثبت في الوقف وتثبت مع الألف واللام، فإذا زدت على العشرة شيئاً جعل مع الأول اسماً واحداً وبنيا على الفتح، ويكون في موضع عدد فيه نون، وذلك قولك: أحد

---

(١) إذا كان المذكر من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدل على أقل العدد: أفعل، وأفعال وأفعلة وفعلة، وهذان الأخيران لم يذكرهما ابن السراج نحو: أحمرة وأقفزة وأجربة، وفعلة نحو: صبية، وغلمة، وفتية.

عشر درهماً، وخمسة عشر ديناراً، ويدلك على أن عشر قد قامت مقام التنوين قولهم: إثنا عشر درهماً، ألا ترى أن عشر قد عاقبت النون فلم تجتمعا، فهذا[1] /٣٥٧ على ذلك إلى تسعة عشر، فإذا ضاعفت أدنى العقود وهو عشرة كان له اسم من لفظه ولحقته الواو والنـون والياء والنـون، نحو: عشرون وثلاثون، إلى تسعين، والذي يبين به هذه العقود لا يكون إلا واحداً نكرة، تقول: عشرون ثوباً، وتسعون غلاماً. فإذا بلغت المئة تركت التنوين وأضفت المئة إلى واحد مفسر ووجب ذلك في المئة لأنها تشبه عشرة وعشرين، أما شبهها بعشرة فلأنها عشر عشرات فوجب لها من هذه الجهة الإضافة، وأما شبهها بعشرين وتسعين فلأنها العقد الذي يلي تسعين، فوجب أن يكون مميزها واحداً، فأُضيفت إلى واحد لذلك إلا أنك تدخل عليه الألف واللام، إن شئت. لأن الأول يكون به معرفة، وكذلك ألفَ حكمهُ حكمُ مئة وتثنيتها فتقول: مئتا درهم وألفا درهم، وقدْ جاءَ بعضُ هذا منوناً منصوباً ما بعده في الشعر، قال الربيع:

إذَا عــاشَ الفَتى مئتين عــامــاً   فقـد ذهبَ البشاشـةُ والفَتـاءُ[2]

---

(١) انظر: المقتضب ٢/١٦٨.

(٢) من شواهد الكتاب ١/٢٩٣، ونسبه سيبويه إلى الربيع بن ضبع الفزاري ١/١٠٦، ثم عاد في ١/٢٩٣ فنسبه إلى يزيد بن ضبة. وذكر المسرة بدلاً من البشاشة في الشطر الثاني. والشاهد فيه إثبات النون في «مئتين» ضرورة ونصب ما بعدها بها وكـان الواجب حذفها وخفض ما بعدها إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين، ونحوها مما يثبت نونه ونصب ما بعدها بها. وصف الشاعر هرمه وذهاب مسرته ولذته وكان قد عمر نيفاً على المئتين فيما يروي. ومعنى: ذهب: أودى وانقطع، والفتاء: المصدر من الشباب ممدود. يقال أنه لفتى بين الفتاء كقولك بين الشباب.

وانظر: المقتضب ٢/١٦٩، ورواه المبرد: ذهب اللذاذة، ومجالس ثعلب /٣٣٢، وشرح السيرافي ٢/٣٥، والمخصص لابن سيدة ١٥/٣٨، وأمالي القالي ٣/٢١٤، ومقاييس اللغة ٤/٤٧٤. والمعمرين للسجستاني /٧ واللسـان «فتا» وأمـالي السيد المرتضى ١/١٥٥، وأدب الكاتب لابن قتيبة /٢٩٥، والخزانة ٣/٣٠٦.

قال ٣٥٨/ سيبويه: وأما تسع مئة وثلاث مئة فكان حقه مئين أو مئات ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر[١]. وقال: اختص هذا إلى تسع مئة ثم ذكر: أنهم قد يختصونَ الشيءَ بما لا يكون لنظائرهِ، فذكَر: لدُن وغدوة وما شعرت به شعرة، وليت شعري، والعَمْرُ، والعُمْرُ، ولا يقولون إلا لعمرك في اليمين، وذكر مع ذلك أنه قد جاء في الشعر الواحد يراد به الجمع[٢] وأنشد:

في حَلقُكُم عَظمٌ وقَد شَجِيَنا[٣]

يريد في حلوقكم. وقال آخر:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإنَّ زمانَكم زَمَنٌ خَمِيصُ[٤]

---

(١) نص الكتاب ١٠٧/١ وأما ثلاث مئة إلى تسع مئة فكان ينبغي أن يكون مئين أو مئات، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين به العدد واحد لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد.

(٢) انظر: الكتاب ١٠٧/١.

(٣) من شواهد سيبويه ١٠٧/١. وهو عجز بيت تكملته:

لا تنكر القتل وقد سبينا... في حلقكم...

والشاهد فيه: وضع الحلق موضع الحلوق. وصف: أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه، ويقول: لا تنكروا قتلنا لكم وقد سبيتم منا ففي حلوقكم عظم بقتلنا لكم وقد شجينا نحن أيضاً، أي: غصصنا بسببكم لمن سبيتم منا، وهذا نسبه الأعلم: إلى المسيّب بن زيد مناة الغنوي، وانظر المقتضب ١٧٢/٢، وابن يعيش ٢٢/٦، والخزانة ٣٧٩/٣ والمخصص ٣١/١.

(٤) من شواهد سيبويه ١٠٨/١، وضع البطن في موضع البطون. وصف شدة الزمان وكلبه فقال: كلوا في بعض بطونكم ولا تملؤها حتى تعتادوا ذلك وتعفوا عن كثرة الأكل وتقنعوا باليسير فإن الزمان ذو مخمصة وجدب والخميص: الجائع. الصفة للزمن، والمعنى لأهله. وتعفوا مجزوم بجواب الأمر. والبيت من الأبيات الخمسين التي لا يعرف قائلها.

وانظر: معاني القرآن ١٠٢/٢، والمقتضب ١٧٢/٢، والمحتسب ٨٧/٢، =

واعلم: أن «كم» اسم عدد مبهم فما يفسرها بمنزلة ما يفسر العدد وقد أفردت لها باباً يلي هذا الباب.

= والمخصص لابن سيدة، وأمالي ابن الشجري ١/٣١١ والمفصل للزمخشري /١٢٣ والصاحبي /١٨٠، والخزانة ٣/٣٧٩.

باب كم

اعلم: أن لـ«كم» موضعين: تكون في أحدهما استفهاماً وفي الآخر خبراً، فأما إذا كانت استفهاماً، فهي فيه بمنزلة: عشرين وما أشبهه من الأعداد التي فيها /٢٥٩ نون تنصب ما يفسرها، تقول: كم درهماً لك، كما تقول: أعشرون درهماً لك، أثلاثون درهماً لك، فينتصب الدرهم بعد «كم» كما انتصب بعد عشرين وثلاثين، لأن «كم» اسم ينتظمُ العدد كلهُ وخص الاستفهام بالنصب ليكون فرقاً بينه وبين الخبر، لأن العدد على ضربين: منه ما يضاف إلى المعدود، ومنه ما لا يضاف كما ذكرنا، فجعلت «كم» في الاستفهام بمنزلة ما لا يضاف منه وذلك نحو: خمسة عشر، وعشرين، فخمسة عشر أيضاً بمنزلة اسم منون، ألا ترى أنه لا يضاف إلى ما يفسره، فإذا قلت: كم درهماً لك، فإنما أردت: كم لك من الدراهم، كما أنك لما قلت: عشرون درهماً إنما أردت: عشرون من الدراهم، ولكنهم حذفوا «من» استخفافاً كما قالوا: هذا أول فارس في الناس، وإنما يريدون: هذا أول الفرسان.

قال الخليل: إن: كم درهماً لك، أقوى من قولك: كم لك درهماً وذلك أن قولك: أعشرون[1] /٢٦٠ لك درهماً أقبح، إلا أنها في «كم» عربية

(١) في الكتاب ٢٩١/١، قال سيبويه: وزعم - يعني الخليل -: أن كم درهماً لك، أقوى من: كم لك درهماً. وإن كانت عربية جيدة.

جيدة، وذلك قبيح في عشرين، إلا أن الشاعر قد قال[1]:

عـلى أنني بعـد مـا قـد مضى ثـلاثـونَ للهجـرِ حـولاً كميـلا

واعلم: أن «كم» لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر، ولا يجوز أن تبنيها على فعل، وأنها تكون فاعلة في المعنى ومفعولة ومبتدأة وظرفاً، كما يكون سائر الأعداد في التقدير لا يجوز أن تقول: رأيت كم رجلاً، فتقدم عليها ما يعمل فيها. فأما كونها فاعلة فقولك: كم رجلاً أتاني، وأما كونها مفعولة فقولك: كم رجلاً ضربت، وأما كونها مبتدأة فقولـك: كم دانقاً دراهمك.

واعلم: أنه لك ألا تذكر ما تفسر به «كم» كما جاز لك ذلك في العدد تقول: كم درهم لك، فالتقدير: كم قيراطاً درهم لك، ولا تذكر القيراط،

---

(١) من شواهد الكتاب ٢٩٢/١ وذكر بعده هذا البيت:

يـذكـرنـيـك حـنـين الـعَـجُـول ونـوح الحـمـامـةِ تـدعـو هـديلا

فقد فصل بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورة، فجعل سيبويه هذا تقوية لما يجوز في كم من الفصل عوضاً لما منعته من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير لتضمنها معنى الاستفهام والتصدير بها لذلك، والثلاثون ونحوها من العدد لا تمنع من التقديم والتأخير. والكميل: الكامل، والعجول من الإبل: الواله التي فقدت ولدها بذبح أو موت أو هبة، وقيل: الناقة التي ألقت ولدها قبل أن يتم بشهر أو شهرين. ونوح الحمامة: صوت تستقبل به صاحبها لأن أصل النوح التقابل. والهديل: تجعله العرب مرة فرخاً ومرة الطائر نفسه ومرة ثالثة الصوت، فيكون مفعولاً مطلقاً على الأخير، ومعنى البيتين: لم أنس عهدك على بعده، وكلما حنت عجول أو صاحت حمامة رقت نفسي. فذكرتك، وخبر «أنني» جملة يذكرنيك والبيت ينسب للعباس بن مرداس.

وانـظر: المقتضب ٥٥/٣. ومجالس ثعلب /٤٩٢، وشـرح السيـرافي ١٨/٣ والإنصاف /٣٠٨، والمغني /٦٣٣، وابن يعيش ١٣٠/٤، والمسلسل /٣٧٠ والعيني ٤٨٩/٤، والخزانة ٥٧٣/١، وديوان العباس بن مرداس /١٣٦، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري.

وتقول: كم غلمانك والمعنى كم /٣٦١ غلاماً غلمانك، ولا يجوز إلا الرفع في غلمانك لأنه معرفة. ولا يكون التمييز بالمعرفة، فكأنك قلت: أعشرون غلمانك، وأما كونها ظرفاً فقولك: كم ليلة سرت، كأنك قلت: أعشرين ليلة سرت، وكم يوماً أقمت، كأنك قلت: أثلاثين يوماً أقمت، فكم عدد.

والعدد: حكمه حكم المعدود الذي عددته به. فإن كان المعدود زماناً فهو زمان، وإن كان حيواناً فهو حيوان. وإن كان غير ذلك، فحكمه حكمه. ولا يجوز: كم غلماناً لك، كما لا يجوز: أعشرون غلماناً لك.

قال: وحكى الأخفش: أن الكوفيين يجيزونه[1]، وإذا قلت: كم عبد الله ماكث «فكم» ظرف، فكأنك قلت: كم يوماً عبد الله ماكث فكم أيام، وعبد الله يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت: كم رجلاً ضرب عبد الله، وتقول: كم غلمان لك، فتجعل «لك» صفة لهم[2] والمعنى: كم غلاماً غلمان لك.

قال سيبويه: وسألته - يعني الخليل - عن قولهم: على كم جذع بيتك مبني[3] /٣٦٢ فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس. يعني نصب جذع. قال: فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى: «مِن» ولكنهم حذفوا ها هنا تخفيفاً على اللسان. وصارت «على» عوضاً منها[4] أما «كم» التي تكونُ خبراً فهي في الكثير نظيره: «رُبَّ» في التقليل، إلا أن «كم»: اسم، ورب: حرف، وهي في الخبر بمنزلة إسم لعدد غير منون نحو: مئتي درهم، فهي

---

(١) أجاز الكوفيون جمع تمييز «كم» الاستفهامية نحو: كم شهوداً لك.. والذي أوهم الجمع عنده يحمل على الحال عند سيبويه، انظر الكتاب ٢٩٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم /٢٩٠.

(٢) الكتاب ٢٩٢/١، ونص سيبويه: وإن شئت قلت: كم غلمان لك «فتجعل غلمان» في موضع خبر «كم» وتجعل لك صفة لهم.

(٣) انظر: الكتاب ٢٩٣/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٩٣/١.

مضافة وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب، جعلوها في الاستفهام بمنزلة: عشرين، وفي الخبر بمنزلة: ثلاثة، تجر ما بعدها ولا تعمل «كم» في الخبر إلاّ فيما تعمل فيه «رب» في اسم نكرة لا يجوز أن تدخل فيه الألف واللام كما فعلت ذلك في مئة الدرهم وما أشبهها، ولا تعمل إلا في نكرة نصبت أو خفضت فتقول: كم رجل قد لقيت، وكم درهم قد أعطيت. وإن شئت قلت: كم رجال قد لقيت، وكم غلمان قد وهبت، فيجوز الجمع إذا كانت خبراً، ولا يجوز إذا كانت استفهاماً أن تفسر /٣٦٣ بجميع. وتقول العرب: كم رجل أفضل منك، تجعله خبر «كم»، وحكى ذلك: يونس عن أبي عمرو[1]، وكم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور، كما قلت: عشرون درهماً أو بجمع منكور نحو: ثلاثة أثواب. وهذا جائز في التي تقع في الخبر. فأما التي في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين[2]، وناس من العرب يعملونها في الخبر كعملها في الاستفهام فينصبون كأنهم يقدرون التنوين، ومعناها منونة وغير منونة سواء. وبعض العرب ينشد:

كَمْ عمةً لَكَ يَـا جَرِيـرُ وخَالـةً   فَدْعَاءُ قَدْ حلَبَتْ عليَّ عِشَارِي[3]

---

(١) انظر: الكتاب ٢٩٣/١.

(٢) انظر: الكتاب ٢٩٣/١.

(٣) من شواهد الكتاب ٢٥٣/١، ٢٩٣.

والمبرد يرى أن «كم» استفهامية في البيت، وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي، ولكنه على سبيل التهكم والسخرية. فكأنه يقول لجرير: أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشارى. فقد ذهب عني عددها. وكم: مبتدأ، خبرها: جملة «قد حلبت» وأفرد الضمير مراعاة للفظ «كم».

والفدع: إعوجاج في رسغ اليد من كثرة الحلب أو في رسغ الرجل من كثرة الرعي والعشار: جمع عشراء وهي الناقة الحامل في شهرها العاشر

والبيت للفرزدق في هجاء جرير.

وانظر: المقتضب ٥٨/٣، والموجز لابن السراج /٤٤، وشرح السيرافي ١٩/٣، =

وهم كثير منهم الفرزدق، وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه: رفع، ونصب، وخفض، فإذا قلت: كم عمة، فعلى معنى: رُبَّ، فإن قلت: كم عمةً فعلى وجهين: على ما قال سيبويه في لغة من ينصب في الخبر، وعلى الاستفهام[1]، فإن قلتَ: كم عمةٌ، فرفعتَ أوقعتَ «كم» على الزمان فقلت: كم يوماً عمة /٣٦٤ لك وخالة قد حلبت عليّ عشاري، أو كم مرة ونحو ذلك.

واعلم: أنك إذا قلت: كم عمة، فلست تقصد إلى واحدة بعينها. وكذلك إذا نصبت. فإن رفعت لم يكن إلا واحدة، لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجميع. فإذا رفعت فإنما المعنى: كم دانقاً هذا الدرهم الذي أسألك عنه، فالدرهم واحد، لأنه خبر وليس بتمييز، وإذا فصلت بين كم وبين الاسم وبشيء استغنى عليه السكوت، أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، وانصب لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، قال زهير:

تَـؤُمُّ سَـنـانـاً وكَـمْ دُونَـهُ من الأرضِ مُحدَوْدِباً غَارُهَا[2]

والجمل للزجاجي /١٤٨، وابن يعيش ١٣٣/٤، وشرح الكافية للرضي ٩٣/٢، والمغني ٢٠٢/١، والنقائض /٣٣، والديوان /٤٥١.

(١) انظر: الكتاب ٣٩٤/١.

(٢) من شواهد سيبويه ٢٩٥/١. على فصل «كم» من المجرور بها ونصبه على التمييز لقبح الفصل بين الجار والمجرور. والغار: هنا الغائر من الأرض والمطمئن، وجعله محدودباً لما يتصل به من الأكمام ومتون الأرض. وقيل في الغائر: غار، كما قيل في الشائك شاك. وفي السائر سار. وصف ناقة له فقال: تؤم سناناً، هذا الممدوح على بعد المسافة بينها وبينه.

وانظر: المحتسب ١٣٨/١، وشرح السيرافي ١٩/٣، والمفصل للزمخشري /١٨١، وابن يعيش ١٢٩/٤، والإنصاف /١٧٣، وشواهد الألفية للعاملي /٤٠٨، ولم يوجد في ديوان زهير المطبوع.

وإن شئت رفعت فجعلت: كم مراراً، وأنشد سيبويه:

كَمْ بِجُودٍ مقرفٍ نَالَ العُلى ... وكَرِيمٍ بخلهُ قد وضَعَهْ[١]

يفصل بين كم وبين مقرف بالظرف، وأجاز في مقرف الرفع والنصب[٢] /٢٦٥ أيضاً على ما فسرنا.

واعلم: أنك إذا قلت: كم من درهم عندك، فلا يجوز أن تقول: عندك عشرون من درهم. وقد أجروا مجرى «كم» في الاستفهام فنصبوا قولهم: له كذا وكذا درهماً كأنهم قالوا: له عدد ذا دراهم. قال سيبويه: هو كناية للعدد بمنزلة فلان في الحيوان، وهو مبهم وصار ذا من كذا بمنزلة التنوين، لأن المجرور بمنزلة التنوين. قال! وكذلك، كأين رجلاً قد رأيت، قال: زعم ذلك يونس. وكائن قد أتاني رجلاً، إلا أن أكثر العرب إنما تتكلم بها مع[٣] «من» قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾[٤]، فإن حذفت «من» فالكلام عربي جيد.

---

(١) من شواهد سيبويه ٢٩٦/١، على جواز الرفع والنصب والجر في «مقرف» فالرفع على أن تجعل «كم» ظرفاً ويكون لتكثير المرار وترفع المقرف، بالابتداء وما بعده خبر، والتقدير: كم مرة مقرف نال العلى. والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين «كم» في الجر. وأما الجر فعلى جواز الفصل. بين «كم» وما عملت فيه بالمجرور ضرورة.

وموقع «كم» في الموضعين رفع بالابتداء والتقدير كثير من المقرفين نال العلى بجوده.

والمقرف: النذل اللئيم الأب، يريد قد يرفع اللئيم بجوده ويتضع الكريم الأب ببخله.

ونسب الشاهد إلى أنس بن زنيم وإلى عبد الله بن كويز، ولأبي الأسود الدؤلي وانظر: المقتضب ٦١/٣، وشرح السيرافي ١٩/٣، وابن يعيش ١٣٢/٤، والإنصاف ١٩٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٩٦/١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٩٧/١.

(٤) الحج: ٤٨.

مسائل من هذه الأبواب:

تقول: عندي رطل زيتاً ورطل زيت، فمن نصب فعلى التمييز ومن خفض أضاف، ومن رفع اتبع، وكل هذا جائز في المقادير، وكذلك: بيت تبنٍ وجرة زيتٍ، فإن قلت: شاة لحمٍ وجبة خزٍ فالإضافة، لأنك لم ترد: مقدار شاة لحماً، ومقدار جبة خزاً، فإن أردت هذا المعنى جاز /٣٦٦ النصب، وتقول: عندي زق عسل سمناً، تضيف الأول وتنصب الثاني تريد: مقدار زق عسل سمناً، ولا يجوز عندي ملء زق عسلاً سمناً إلا في بدل الغلط خاصة لأنه لا يكون عندك ملء زق سمناً وملؤه عسلاً لأنه من أيهما امتلأ فقد شغله عن الآخر، ومن ذلك قوله جل وعز: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِياماً﴾[1] و﴿مِلءُ الأَرْضِ ذَهَباً﴾[2] ويجوز: ملءُ الأرضِ ذهبٌ في غير القرآن. وتقول: عندي رطلان زيتاً، والرطلان زيتاً، ورطلا زيت، ولا يجوز: الرطلا زيت، لأنه لا يجمع بين الألف واللام والإضافة، وكان الكسائي يضيفه ويدخل الألف واللام في كل ما كان مفسراً، ويجيز أيضاً: الرطل الزيت، والرطل الزيت، والخمسة الأثواب، والخمسة الأثواب، فإذا قال: رجل السوء، وزن السبعة، لم يجز أن تدخل عليه الألف واللام، لأن إضافته صحيحة، والبصريون يأبون إدخال الألف واللام في جميع هذا، والفراء أيضاً يأباه إلا مع الضارب الرجل /٣٦٧ والحسن الوجه، وقد مضى تفسير هذا. فإذا قلت: ماء فرات، وتمر شهرير، ورطب بَرْنِيّ[3] قضيبا عوسج[4]، ونخلتا برني، فكان ليس بمقدار معروف مشهور، فكلام العرب الخفض والاختيار فيه الإضافة أو الإتباع ولا يجوز فيه التمييز إذ لم يكن

---

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) آل عمران: ٩١.

(٣) البَرْنِيّ: ضرب من التمر أصفر مدور، وهو أجود التمر.

(٤) العوسج: شجر شاك نجدي له جناة حمراء واحدته عوسجة.

مقداراً. وتقول: كم مثله لك، وكم خيراً منه لك، وكم غيره مثله لك انتصب «غير» بكم وانتصب المثل لأنه صفة له ومثله وغيره نكرة، وإن كانا مضافين إلى معرفة وقد ذكر هذا.

ولم يجز يونس والخليل: كم غلماناً لك، لأنك لا تقول: أعشرون غلماناً لك، إلا على وجه: لك مئة بيضاً، وعليك راقود خلا، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلماناً، ويقبح أن تقول: كم غلماناً لك[1]، لأن: لك، سبب نصب: غلمان، ولا يجوز أن يتقدم عليها كما لم يجز: زيد قائماً فيها، وقد بينا: أن العامل إذا كان معنى لم يجز أن يتقدم مفعوله عليه.

وتقول: كم أتاني لا رجل ولا رجلان، وكم عبد لك /٣٦٨ لا عبد ولا عبدان فهذا محمول على «كَمْ» وموضعُها مِنَ الإعرابِ لا على ما تعملُ فيهِ كم كأنك قلت: عشرونَ أتوني لا رجلٌ ولا رجلان[2] ولو قلت: كم لا رجل ولا رجلين في الخبر والاستفهام، كان غير جائز. وتقول: كم منهم شاهد على فلان، إذا جعلت شاهداً خبراً «لكم» وكذلك هو في الخبر أيضاً، تقول: كم مأخوذ بك، إذا أردت أن تجعل: مأخوذاً بك في موضع «لك» إذا قلت: كم لك، لأن «لك» لا تعمل فيه «كم»، ولكنه مبني عليها[3] - خبر لها - وتقول: كم رجل قد رأيته أفضل من زيد، لأنك جعلت «أفضل» خبراً عن «كم» لأن «كم» اسم مبتدأ.

---

(١) انظر: الكتاب ٢٩٢/٢. وقد ذكر سيبويه: عشرون ثياباً، بدلاً من: أعشرون غلماناً.

(٢) في الكتاب ٢٩٦/١ وتقول: كم قد أتاني لا رجل ولا رجلان، وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان، فهذا محمول على ما حمل عليه «كم» لا على ما عمل فيه «كم» كأنك قلت: لا رجل أتاني ولا رجلان ولا عبد ولا عبدان وذاك لأن «كم» تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المذكور كما قلت: عشرون درهماً، أو بجمع فتكون نحو: ثلاثة أثواب.

(٣) انظر: الكتاب ٢٩٧/١.

فأما «رُبَّ» إذا قلت: رُب رجل أفضل منك، فلا يكون لها خبرٌ لأنها حرف جر، وكم: لا تكون إلا اسماً وتقول: كم امرأة قد قامت، ولا يجوز أن تقول: كم امرأة قد قمن لأن المعنى: كم من مرة امرأة قد قامت. فإن كانت «امرأة» مميزة فقلت: كم امرأة قد قامت، جاز أن تقول: قامت وقمن لجعل الفعل مرة على لفظ المفسر ومرة على معنى «كم» وقال /٣٦٩ الله جل وعز: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمٰوَاتِ لا تُغني شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً ﴾[1] فردوه إلى معنى «كم» وقال جل ثناؤه: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها، فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً ﴾[2] فجاء على لفظ المفسر، فإدخالك «من» وإخراجها واحد لأنك تريد التفسير. وتقول: كم ناقة لك وفصيلَها وفصيلُها، نصباً ورفعاً، من رفع اتبع ما في لك ومن نصب اتبع الناقة، وإنما جاز في فصيلها النصب وهو مضاف إلى الضمير لأن التأويل: وفصيلا لها، كما قيل: كل شاة وسخلتها بدرهم، فالتأويل وسخلة لها، كما قالوا: رُب رجل وأخيه، والمعنى: وأخ له، فإذا قلت: كم ناقة وفصيلها لك فلا يجوز في الفصيل إلا النصب كأنك قلت: كم ناقة وكم فصيل ناقة لك، وتقول: كم رجلاً قد رأيت وامرأة على لفظ «رجل»، ويجوز: ونساءه لأن المعنى: رجال لكل رجل امرأة، والفراء يقول: كم رجلاً قد رأيت ونساءه، وكم رجل قد رأيت ونسائه ويقول: تأويل «رجل» جمع فلا أرد عليه بالتوحيد.

---

(١) النجم: ٢٦.

(٢) الأعراف: ٤ دخول «من» في الآيتين الكريمتين مع «كم» الخبرية كثير وذلك لموافقته جراً للمميز المضاف إليه. أما مميز «كم» الاستفهامية فقد أنكر بعض النحويين جره «بمن» في نظم ولا نثر ويرد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ سَلْ بَني إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾.

قال أبو حيان في البحر المحيط ١٢٧/٢: «من» آية تمييز «لِكم» ويجوز دخول «من» على تمييز «كم» الاستفهامية والخبرية سواء وليها أم فصل عنها، والفصل بينهما بجملة وبظرف وبمجرور جائز على ما قرر في النحو. وانظر: الكشاف ١٢٨/٢، وشرح الكافية ٩١/٢، والمغني ١٠٩/٢ - ١١٠.

قال أبو بكر: ويجوز عندي: كم رجلاً رأيت ونساءهم /٣٧٠ لأن المعنى: كم رجالاً رأيت ونساء لهم. وتقول: كم زيد قائم، وبكم ثوبك مصبوغ، تريد: كم مرة أو ساعة زيد قائم، وما أشبه ذلك، وبكم درهماً أو ديناراً ثوبك مصبوغ وما أشبه ذلك.

قال الفراء: إذا قلت: عندي خمسة أثواباً، فهو أشبه شيء بقولك: مررت برجل حسن وجهاً.

قال أبو بكر: وليس هو عند أصحابنا[1] كذلك، لأن وجهاً عندهم منصوب بأنه مشبه بالمفعول، لأن حسن يشبه اسم الفاعل. وقد مضى ذكر هذا. والنصب في قولهم: خمسة أثواباً شاذ، إنما يجوز مثله في ضرورة شاعر.

وقال أحمد بن يحيى[2] ـ رحمه الله ـ: كل منصوب على التفسير فقد جعل ما قبله في تأويل الفعل، ولذلك قلت: عندي خمسة وزناً وعدداً فجعلت لها مصدراً. فتأويله عندي ما يعد به الدرهم خمسة، وكذلك في كل التفسير ترده تقديره إلى أن تقدره الفعل: فإن قال قائل: فأنت تقول: ما /٣٧١ أحسنك من الرجال، وما أحسنك من رجل فيثبتهما إذاً فيه فرق، إذا قلت: ما أحسنك من الرجال فإنما تريد: أنتَ حَسَنٌ مِن بينهم، ومِن جماعتِهم، وإذا قلتَ: مِنْ رجل ففيها مَذاهب.

أما مذهب أبي العباس محمد بن يزيد ـ رحمه الله ـ فيقول: فصلوا بين الحال والتمييز، وقد مضى ذكر ذلك. وقال غيره: تكون «من» هنا لابتداء الغاية كأنك قلت: ما أحسنك من أول أحوالك يوصف بها الرجل إلى غاية النهاية، ومذهب آخر أن تكون «من» تبعيضاً للجنس المميز برجل رجل كأنك

---

(١) أي: البصريون، لأنهم يرون أن الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل.

(٢) أحمد بن يحيى: أبو العباس الملقب بثعلب، كبير نحاة الكوفة في عصره. مات سنة «٢٩١ هـ» وترجمته مستوفاة في: إنباه الرواة ١/١٣٨، وطبقات الزبيدي /١٥٥، ونزهة الألباء /٢٩٣، ومعجم الأدباء ٥/١٠٢.

قلت: ما أحسنك من الرجال إذا ميزوا رجلاً رجلاً، فجعلت رجلاً موحداً ليدل على تمييز الرجال بهذا الإفراد وكذلك: ما أحسنك من رجلين. كأنك قلت: من الرجال إذا ميزوا رجلين رجلين. والقياس على مذهب الكسائي: عندي الخمسة الألف الدرهم، فيجعل الخمسة مضافة إلى الألف، والألف مضافة إلى الدرهم، وذا عندنا لا يجوز، وتقول على مذهبهم: عندي الخمسة /٣٧٢ العشر الألْف الدرهم، فتفتح الخمسة والعشر، وتنصب الألْف على التفسير وتضيفه إلى الدرهم. وهذا لا يجوز لما قدمنا ذكره. وتقول: عندي عشرون رجلاً صالحاً، وعندي عشرون رجلاً صالحون، ولا يجوز: صالحين على أن تجعله صفة رجل، فإن كان جمعاً على لفظ الواحد جاز فيه وجهان: تقول: عندي عشرون درهماً جياداً وجياد، من رفع جعله صفة للعشرين ومن نصب أتبعه المفسر وهذا البيت ينشد على وجهين:

فِيهَا اثْنَتَانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً ... سُوداً كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحمِ[1]

يروى: سود، وتقول: عندي ثلاث نسوة وعجوزان، وشابة وعجوزين وشابة. ترده مرة على ثلاث ومرة على نسوة وإذا قلت: خمستك أو خمسة أثوابك لم تخرج منه مفسراً، لأنه قد أضيف وعلم. ويجيز البغداديون: خمسة دراهمك، ودرهمك ينوي في الأول الإضافة، وهذا إنما يجوز عندي مثله في ضرورة الشاعر، قالوا /٣٧٣: وقد سمع: برئت إليك من خمسة وعشري

---

(١) من نصب «سود» ورفعها، على الصفة والتمييز، ويروى: خلية موضع حلوبة، فلا شاهد فيه حينئذٍ والخلية أن يعطف على الحوار ثلاث من النوق ثم يتخلى الراعي بواحدة منهن فتلك الخلية، والحلوبة: التي يحتلبون فهي محلوبة وفيه الشاهد، فإن «فعولاً» إذا كان بمعنى مفعول جاز فيه لحاق التاء وحذفها، فإن كان بمعنى فاعل لم يجز فيه إلا حذف التاء، تقول: امرأة صبور وشكور، وشذ من ذلك قولهم: عدوّة، فهو مؤنث عدو. قال سيبويه: شبهوا عدوة بصديقة. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٣، وشعراء النصرانية /٨١٠، والعيني ٤٨٧/٤، والخزانة ٣١٠/٣. والديوان /٢١٦، وشرح الديوان /١٤٤، والمعلقات السبع ١٦٥.

النخاسين، قالوا: ولا يجوز مع المكنى، وتقول: عندي خمسةٌ وزناً، تنصب وترفع، من نصب فعلى المصدر، ومن رفع جعله نعتاً. كأنه قال: خمسة موزونة، وإذا قالوا: عندي عشرون وزن سبعة، نصبوا ورفعوا مثل ذلك، وكذلك إن أدخلوا الألف واللام قالوا: عندي العشرون وزنُ السبعة، ووزنَ السبعة، النصب والرفع وكان الأخفش يجيز: كم رجلاً عنـدك وعبيده، يعطف «عبيده» على المضمر الذي في «عندكَ» ويرفعهُ، قال: ولو قلت: كَمْ رجلاً وعبيدهُ عندك على التقديمِ والتأخير جاز، كأنك قلت: كم رجلاً عندك وعبيده قال الشاعر:

أَلا يَـا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِـرْقٍ عَلَيْـكِ وَرَحْمَـةُ اللهِ السَّـلامُ[1]

وقال يزيدُ بنُ الحكم الثقفي:

جَمَعْتَ وَبُخـلاً غِيبَـةً ونَمِيمَـةً ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْها بِمُرْعَوِي[2]

قال: وقد فسروا الآية في كتاب الله جل وعز: ﴿إنَّ الذينَ آمَنُوا

---

(١) الشاهد فيه قوله «ورحمة» عطف على الضمير المستكن في «عليك» الراجع إلى «السلام» لأنه في التقدير: السلام حصل عليك، فحذف «حصل» ونقل ضميره إلى «عليك» واستتر فيه، ولو كان الفعل محذوفاً مع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه، وروي الشطر الثاني: برود الظل شاعكم السلام، وحينئذٍ فلا شاهد فيه.

وذات عرق: موضع بالحجاز وميقات أهل العراق للإحرام بالحج. وقوله: نخلة كناية عن المرأة، وأصل هذه الكناية أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: نهى الشعراء عن ذكر النساء في أشعارهم لما في ذلك من الفضيحة

والبيت للأحوص، وانظر: الخصائص ٣٨٦/٢، والجمل للزجاجي ١٥٩ ومجالس ثعلب ٢٣٩، وأمالي ابن الشجري ١٨٠/١، والمغني ٣٩٥/١.

(٢) الشاهد فيه على ما في البيت قبله من العطف، وقد أجاز ابن جني في الخصائص تقديم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحب متمسكاً بهذا البيت. والأصل: جمعت غيبة وفحشاً، والأولى المنع رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة، ويروى: ثلاث خلال لست عنها بمرعوي، وكذلك خصال ثلاث لست عنها بمرعوى.

=

وَالَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصارى مَنْ آمَنَ بِاللهِ واليوم الآخر﴾(١) والصابئون [كذلك] /٢٧٤ وتقول: كم يسرك أن لك درهماً. فتنصب الدرهم، وتعني: درهماً واحداً، ولو قلت: كم يسرك أن لك من «درهم» لم يجز، لأن «أن» لا اسم لها، وكذلك لو قلت: كم درهماً يسرك أن لك، لم يجز، وتصحيح المسألة: كم يسرك أنه لك من درهم، تريد: كم من درهم يسرك أنه لك، وتقول: كم تزعم أن إلى زيد درهماً قد دفع، تنصب درهماً «بأن» ودرهم ها هنا واحد، وكم مرار، تريد: كم مرة تزعم، وتقول: كم عندك قائماً رجلاً، تنصب «قائماً» على الحال، وتجعل خبر «كم» «عندك» وهو قبيح، لأنك قد فصلت بين «كم» وبين ما عملت فيه، وتقول: كم مالك إلا درهمان، إذا كنت تستقله، وكم عطاؤك إلا خمسون، كأنك قلت: كم درهماً مالك إلا درهمان، وكم درهماً عطاؤك إلا خمسون، فهذا في الاستقلال كقول القائل: هل الأمير إلا عبد الله، وهل الدنيا إلا شيء زائل /٣٧٥ وتقول: كم ثلاثة ستة إلا ثلاثتان، وكم خمسة عشرة إلا خمستان، وكم رجلاً أصحابك إلا خمسون إذا كنت تستقل عددهم، ويكون ما بعد إلا تفسيراً «لكم» وترفعه إذا كانت «كم» رفعاً، وتنصب إذا كانت «كم» نصباً، وتجره إذا كانت «كم» جراً، يقول: كم ثلاثة وجدت ستة إلا ثلاثين، وبكم درهماً أرضك إلا ألف، وكذلك: كم ثلاثة ستة إلا ثلاثتان، وكم عشرون خمسة إلا أربع خمسات. هذا على الاستثناء، تجعل ما بعد إلا بدلاً من «كم» كأنك

= والغيبة: عدوان الجواب، والغيبة: أن يتكلم الإنسان خلف إنسان بما يغمه لو سمعه، والنميمة: إفساد الكلام وتزينه بالكذب، [ومرعوي] يقال: ارْعَوَى عن القبح: رجع عنه. . . والشاعر يعاتب ابن عمه. وانظر: الخصائص ٣٨٣/٢، وأمالي ابن الشجري ١٧٧/١، والقالي ٦٧/١، والتصريح ٣٤٤/١، والهمع ٢٢٠/١ والأشموني ١٣٧/٢، والعيني ٨٦/٣، والخزانة ٤٩٦/١.

(١) المائدة: ٦٩ عطف «الصابئون» على موضع اسم «إن» قبل تمام الخبر وهو قوله: ﴿من آمن بالله واليوم الآخر﴾.

قلت: هل بشيء أرضك إلا ألف، وهل شيئاً وجدت ستة إلا ثلاثين فاعتبر هذا، بهذا.

قال أبو بكر: قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقداراً كافياً فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب، لأنه كتاب أصول ونحن نفرد كتاباً لتفريع الأصول ومزج بعضها ببعض، ونسميه كتاب الفروع ليكون فروع هذه الأصول، إن أخر الله في الأجل وأعان /٣٧٦، وإذا فرغنا من الرفع والنصب فلنذكر الضم والفتح اللذين يضارعانها إن شاء الله.

* * *

ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين[1] يضارعان المعرب:

أعلم: أن الضم الذي يضارع الرفع هو الضم الذي يطرد في الأسماء ولا يخص اسماً بعينه، كما أن الفعل هو الذي يرفع الأسماء ولا يخص اسماً بعينه، وهذا الضرب إنما يكون في النداء، وأما الفتح الذي يشبه النصب، فما كان على هذا المنهاج مطرداً في الأسماء ولا يخص اسماً بعينه، وهذا الضرب إنما يكون في النفي «بلا»، وسنذكر كل واحد منهما في بابه، إن شاء الله.

---

(١) في الأصل «الذين»

باب النداء

الحروف التي ينادى بها خمسة[1]: يا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف، وهذه ينبه بها المدعو، إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخى عنهم أو للإنسان المعروض أو النائم المستثقل/٣٧٧، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها، ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً، وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء، إلا في المبهم والنكرة فلا يحسن أن تقول: هذا وأنت، تريد: يا هذا، ولا رجل، وأنت تريد: يا رجل، ويجوز حذف: يا، من النكرة في الشعر. والندبة يلزمها: يا، ووا، «ووا» يخص بها المندوب. وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك وتعرض فيه الاستغاثة والتعجب والمدح والندبة وسنذكر ذلك في مواضعه، والأسماء المناداة تنقسم على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومضارع للمضاف بطوله.

---

(١) في الكتاب ١/٣٢٥: فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأي، والألف، نحو قولك: أحار بن عمرو، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخى عنهم أو للإنسان المعرض عنهم، الذين يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد...

شرح الأول:

وهو الاسم المفرد في النداء، الاسم المفرد ينقسم على ضربين: معرفة ونكرة، فالمعرفة: هو المضموم في النداء، والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين:

إحداهما /٣٧٨: ما كان اسماً علماً قبل النداء، نحو: زيد وعمرو فهو على معرفته.

وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء نحو: يا رجل أقبل، صار معرفة بالخطاب وأنه في معنى: يا أيها الرجل.

فهذان الضربان هما اللذان يُضَمّان في النداء، تقول: يا زيد، ويا عمرو، ويا بكر، ويا جعفر، ويا رجل أقبل، ويا غلام تعال. فأما: يا زيد، فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النداء معرفة كما كان، ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه، ويحيل قول من قال: أنه معرفة بالنداء فقط، إنك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكاً، كما تقول: يا فرزدق أقبل، ولو كنت لا تعرف أحداً له مثل هذا الاسم ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به. ومن قال إذا قلت: يا زيد، أنه معرفة بالنداء[1]، فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندي، أما حسنه: فأن /٣٧٩ يعني: أن أول ما يوضع الاسم ليعرف به الإنسان أنه ينادي به فيقول له أبوه أو من سماه مبتدأ: يا فلان، وإذا كرر ذلك عليه، علم أنه اسمه، ولولا التكرير أيضاً ما علم، فمن قال: أن الاسم معرفة بالنداء، أي: أصله أنه به صار يعرف المسمى، فحسن، وإن كان أراد: أن التعريف الذي كان فيه قد زال وحدث بالنداء تعريف آخر، فقد بينا وجه الإحالة فيه ويلزم قائل هذا القول شناعات أخر عندي.

---

(١) انظر: المقتضب ٤/٢٠٥.

وأما قولك: يا رجل. فهذا كان نكرة لا شك فيه قبل النداء، وإنما صار باختصاصك له وإقبالك عليه في معنى: يا أيها الرجل، فرفع، وإنما ادعى من قال: أن: يا زيد معرفة بالنداء(١) لا بالتعريف الذي كان له. قيل: أنه وُجِد الألف واللام لا يثبتان مع «يا» في التعريف في التثنية، ألا ترى أنك تقول: يا زيدان أقبلا، ولولا «يا» لقلت: الزيدان إذا أردت التعريف، وإنما حذفت الألف واللام استغناء «بيا» عنهما، إذ كانتا آلة للتعريف، كما حذفنا/ ٣٨٠ من النكرة في النداء أيضاً. ووجدنا ما ينوب عنهما فليس ينادي شيءٌ مما فيه الألف واللام إلا الله عز وجل(٢).

قال سيبويه: وذلك من أجل أن هذا الاسم لا تفارقه الألف واللام وكثر في كلام العرب(٣).

وأما الاسم النكرة الذي بقي على نكرته فلم يتعرف بتسمية ولا نداء فإذا ناديته فهو منصوب، تقول: يا رجلاً أقبل، ويا غلاماً تعال، وكذلك إن قلت: يا رجلاً عاقلاً تعالى، فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها، ومعنى هذا أنك لم تدع رجلاً بعينه، فمن أجابك فقد أطاعك، ألا ترى أنه يقول: من هو وراء حائط ولا يدري من وراؤه من الناس: يا رجلاً أغثني، ويا غلاماً كلمني، كما يقول: الضرير يا رجلاً خذ بيدي فهو ليس يقصدُ واحداً بعينهِ، بَل من أخذَ بيدِهِ فهو بغيتُهُ قال الشاعر:

فيــا رَاكِبــاً إمــا عَــرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   نَدامَايَ مِنْ نَجْرَان أنْ لا تَلاقِيا(٤).

---

(١) يرد على المبرد، انظر: المقتضب ٤/ ٢٠٥.

(٢) لأن الألف واللام إنما يدخلان للتعريف والنداء تعريف لأنك لا تنادي إلا من قد عرفته، فكرهوا الجمع بين تعرفين وأما الألف واللام في اسم الله تعالى فمن نفس الاسم.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٠٩.

(٤) من شواهد سيبويه ١/ ٣١٢. على نصب «راكب» لأنه منادى منكور إذ لم يقصد به راكباً بعينه. وإنما التمس راكباً من الركبان يبلغ قومه تحيته، ولو أراد راكباً بعينه لبناه =

وإنما أعربت النكرة ولم تبن لأنها لم تخرج عن بابها إلى/٣٨١ غير بابها كما خرجت المعرفة، فإن قال قائل: ما علمنا أن قولهم: يا زيد مبني على الضم وليس بمعرب مرفوع[1] قيل: يدل على أنه غير معرب أن موضعه نصب، والدليل على ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب، تقول: يا عبدَ الله، وأن الصفة قد تنصب على الموضع تقول: يا زيدُ الطويلَ، فلو كانت الضمة إعراباً لما جاز أن تنصبه إذا أضفناه، ولا أن تنصب وصفه، لكنا نقول: أنه مضموم، مضارع للمرفوع، ويشبهه من أجل أن كل اسم متمكن يقع في هذا الموضع يضم فأشبه من أجل ذلك المرفوع «بقام» يعني الفاعل، لأن كل اسم متمكن يلي «قام» فهو مرفوع، فلهذا حسن أن تتبعه النعت فتقول: يا زيدٌ الطويلٌ كما تقول: قام زدٌ الطويلٌ، يا زيد وعمرو، فتعطف كما تعطف على المرفوع.

= على الضم ولم يجز تنوينه ونصبه لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه. والراكب: راكب الإبل، ولا تسمى العرب راكباً على الإطلاق إلا راكب البعير والناقة والجمع رُكْبان. عرضت: بمعنى أتى العروض، وهي مكة والمدينة وما حولها. وبمعنى: تعرضت وظهرت، وبمعنى: بلغت العرض، وهي جبال نجد. والندامى: جمع نَدْمان بمعنى نديم، وهو المشارب، وإنما قيل له: ندمان من الندامة، لأنه إذا سكر تكلم بما يندم عليه، وقيل: المنادمة مقلوبة من المدامنة، وذلك إدمان الشراب ويكون النديم والندمان أيضاً: المجالس والمصاحب على غير الشراب. ونجران: مدينة بالحجاز من شق اليمن والبيت لعبد يغوث الحارثي. وانظر: المقتضب ٤/٢٠٤، وشرح السيرافي ٣/٤٤، والخصائص ٢/٤٤٨، والمفضليات/١٥٦، والأغاني ١٥/٧٢، وأمالي القالي ٣/١٣٢، وذيل الأمالي /٥٢، ومعجم البلدان ٥/٢٦٦، وابن يعيش ١/١٢٧

(١) علل المبرد في المقتضب ٤/٢٠٤ «بناء المنادى بقوله» فإن كان المنادى واحداً مفرداً معرفة بني على الضم، ولم يلحقه التنوين، وإنما فعل ذلك به لخروجه عن الباب، ومضارعته ما لا يكون معرباً، وذلك أنك إذا قلت: يا زيد، ويا عمرو فقد أخرجته من بابه لأن حد الأسماء الظاهرة أن يخبر بها واحد عن واحد غائب والمخبر عنه غيرها فتقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: قال زيد وأنت تعنيه، أعني: المخاطب، فلما قلت: يا زيد ـ خاطبته بهذا الاسم فأدخلته في باب مالا يكون إلا مبنياً نحو: أنت وإياك والتاء في قمت.

وينبغي أن تعلم: أن حق كل منادى النصب. من قبل أن قولك: يا فلان ينوب عن قولك: أنادي/٣٨٢ فلاناً، لأن قولك: «يا» هو العمل بعينه وأنه فارق سائر الكلام. لأن الكلام لفظ يغني عن العمل، وهذا العمل فيه هو اللفظ. فإن قلت: ناديت زيداً بعدَ قولِكَ: يا زيد وهو مثل قولِكَ: ضربت زيداً، بعدَ علمِكَ ذلكَ به، فتأملْ هذا فإنه منفرد به هذا الباب.

وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات، والأسماء إنما جعلت للغيبة لا تقول: قام زيد، وأنت تحذف زيداً عن نفسه، إنما تقول: قمت يا هذا، فلما وقع زيد وما أشبهه بعد «يا» في النداء موقع أنت والكاف وأنتم وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بُني، وسنبين أمر المبنيات في مواضعها. وبني على الحركة في النداء لأن أصله التمكن، ففرق بينه وبين ما لا أصل له في التمكن، فأما تحريكه بالضم دون غيره فإنهم شبهوه بالغايات نحو قبل وبعد إذ كانت تعرب بما يجب لها من الإعراب/٣٨٣ إذا أضفتها وهو النصب والخفض دون الرفع، وتقول: جئت قبلك ومن قبلك، فلما حذف منها الاسم المضاف إليه بني الباقي على الضم، وهي الحركة التي لم تكن له قبل البناء، فعلم أنها غير إعراب. فقالوا: جئتك من قبل ومن بعد ومن علُ يا هذا، فكذلك هذا المنادى لما كان مضافهُ منصوباً ضم مفرده، ألا ترى أنك تقول: يا عبد الله، فتنصب، فإن لم تضف قلت: يا عبد ويا غلام فضممت فكذلك التقدير في كل مفرد، وإن كنت لم تفرد عن إضافة فهذا تقديره.

واعلم: أن لك أن تصف زيداً وما أشبهه في النداء وتؤكده وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان. أما الوصف فقولك: يا زيد الطويلُ والطويلَ فترفع على اللفظ وتنصب على الموضع[1]، فإن وصفته

---

(١) هذا إذا كان مفرداً، فيجوز فيه الرفع والنصب.

بمضاف نصبت الوصف لا غير(١)، لأنه لو وقع موقع زيد لم يكن إلا منصوباً، تقول: يا زيد ذا الجمة/٣٨٤ وكذلك إن أكدته تقول: يا زيد نفسُهُ، ويا تميم كلكُم ويا قيس كلكُم. فأما: يا تميم أجمعُون، فأنت فيه بالخيار، إن شئت رفعت وإن شئت نصبت، حكم التأكيد حكم النعت، إلا أن الصفة يجوز فيها النصب على إضمار «أعني» ولا يجوز في أجمعين ذلك، وأما البدل فقولك: يا زيد زيدٌ الطويلَ، ويا زيد أخانا، لأن تقدير البدل أن يقوم الثاني مقام الأول، فيعمل فيه ما عمل في الأول، فقولك: يا زيد أخانا، كقولك: يا أخانا.

واعلم: أن عطف البيان كالنعت سواء، لا يلزمك فيه طرح التنوين كما لا يلزمك في النعت طرح الألف واللام، تقول: يا زيدٌ زيداً، فتعطفُ على الموضعِ، ويا زيدٌ زيدٌ، وأمر البدل وعطف البيان سنذكرهما مع ذكر توابع الأسماء وهذا البيت ينشد على ضروب:

إني وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ: يا نَصْرُ نَصْراً نَصْرَا(٢)

فمن قال: يا نصر نصراً، فإنه جعل المنصوبين تبييناً للمضموم وهو

---

(١) قال سيبويه: إنه من قال: يا زيد الطويل فنصب المنادى ثم وصفت النعت بمضاف نحو: «ذو الجمة» وجب عليه أن ينصب الوصف، لأنه لمنصوب، نحو قولك: يا زيد الطويلَ ذا الجمة. وانظر: الكتاب ٣٠٨/١.

(٢) من شواهد سيبويه ٣٠٤/١ على نصبه «نصراً» نصراً حملاً على موضع الأول لأنه في موضع نصب، ولو رفع حملاً على لفظ الأولى لجاز، كما تقول: يا زيد العاقلُ والعاقلَ.

والأسطار: جمع سطر وهو الخط، ونصر: هو نصر بن سيار عامل بني أمية في آخر دولتهم على خراسان، وفي رواية: يا نصر نضر نصرا بالضاد المعجمة في الثاني، وهو صاحب نصر، ولا معنى لذكره بين الأول والثالث إلا أن يعرب خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هذا نضر، في رواية أخرى. يا نصرُ نصرا برفع الثاني والأول

وانظر: المقتضب ٢٠٨/٤، وشرح السيرافي ٣٣/٣، والخصائص ٣٤٠/١، والمغني ٤٣٤/٢، وابن يعيش ٧٢/٣، وملحقات ديوان رؤبة /١٧٤.

الذي يسميه النحويون عطف البيان، وسأفرق لك/٣٨٥ عطف البيان من البدل في موضعه، ومجرى العطفِ للبيانِ مجرى الصفةِ فأجريا على قولك: يا زيد الظريفَ، وتقديرهُ: يا رجل زيداً أقبل، على قول من نصب الصفة. وينشد:

يا نَصْرُ نَصْرا[1]

جعلهما تبييناً وأجرى أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع كما تقول: يا زيدٌ الظريفُ العاقلُ، ولو نصبت «العاقل» على «أعني» كان جيداً، ومنهم من ينشده:

يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرا[2]

فجعل الثاني بدلاً من الأول، وتنصب الثالث على التبيين فكأنه قال:

يا نَصْرُ نصرُ نَصْرا[3].

وأما العطف فقولك: يا زيد وعمرو أقبلا، ويا هند وزيد أقبلا، ولا

---

(١) نصر الأول روي فيه وجهان. ضمه ونصبه.

(٢) ونصر الثاني: روي بأربعة أوجه: ضمه، ورفعه منوناً، ونصبه، وجره.

(٣) نصر الثالث· روى فيه وحه واحد وهو النصب. وتوجيه هذه الروايات:

أ ـ ضم الأول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه. انظر الكتاب حـ ٣٠٥/١، وعند الرضي· هو توكيد لفظي، وضعف البيان والبدل بقوله: لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لايفيده الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد.

ب ـ ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل أو توكيد أو نصب بتقدير· أعني. أو مصدر بدل من فعل الأمر أو مصدر أريد به الدعاء.

جـ ـ نصب الأول وجر الثاني على إضافة الأول إلى الثاني، كما تقول: حاتم الجود أو طلحة الخير وإعراب نصب الثالث أن يكون عطف بيان أو توكيدا على المحل إذا ضم نصر الأول أو هو منصوب على المصدرية

وانظر: شرح الكافية ١٢٥/١، وشرح المفصل ٣/٢. المقتضب ٢٠٩/٤

يجوز عطف الثاني على الموضع لما ذكرناه في باب العطف، وهو أن حكم الثاني حكم الأول لأنه منادى مثله وكل مفرد منادى فهو مضموم. وقد قالوا على ذلك: يا زيد والحرث لما دخلتِ الألفُ واللامُ «ويا» لا تدخل عليهما، فاعلم، وإنما يبنى الأولُ لأنه منادى مخاطب باسمه، وعلة/٣٨٦ الثاني وما بعده كعلة الأول لا فرقَ بينهما في ذلك، ألا ترى أنهم:

يقولون: يا عبدَ الله وزيدُ فيضمون الثاني والأول منصوب لهذه العلة ولولا ذلك لم يجز، قال جميع ذلك ابن السراج، أيضاً، فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مفرد فإن فيه اختلافاً.

أما الخليل وسيبويه والمازني: فيختارون الرفع، يقولون: يا زيدُ والحارثُ أقبلا[1]، وقرأ الأعرج وهو عبد الرحمن بن هرمز: ﴿يا جِبالُ أَوِّبي مَعَهُ والطَّيرُ﴾[2]. وأما أبو عمرو وعيسى ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب[3]، وهي قراءة العامة. وكان أبو العباس يختار النصب في قولك: يا زيدُ والرجلُ ويختار الرفع في الحارث إذا قلت: يا زيدُ والحارثُ، لأن الألف واللام في «الحارث» دخلت عنده للتفخيم، والألف واللام في الرجل دخلتا بدلاً من «يا» لأن قولك: النضر والحارث، ونصر وحارث بمنزلة[4]، ومثل

---

(١) انظر: الكتاب جـ ١/٣٠٥.

(٢) سبأ: ١٠، القراءة برفع «والطير» من الشواذ. انظر: النشر جـ ٢/٣٤٩، والإتحاف/٣٥٨.

(٣) قال الفراء: والطير منصوبة على جهتين: إحداهما أن تنصبها بالفعل بقوله: ولقد آتينا داود منا فضلاً وسخرنا له الطير، فيكون مثل قولك: أطعمته طعاماً وماء، تريد؛ وسقيته ماء. فيجوز ذلك، والوجه الآخر بالنداء لأنك إذا قلت: يا عمرو والصلت أقبلا، نصبت الصلت لأنه إنما يدعي: بيا أيها، فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته فنصب. وقد يجوز رفعه على أن يتبع ما قبله. ويجوز رفعه على «أوبي أنت والطير ـ» أي: بالعطف على الضمير المرفوع في قوله: «أوبي» انظر: معاني القرآن، ١/٣٥٥. والمقتضب ٤/٢١٢.

(٤) المقتضب ٤/٢١٢ ـ ٢١٣.

ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطراراً في الشعر، فإن الأولين يؤثرون رفعه[١]/٣٨٧ أيضاً ويقولون: هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين فيبقى على لفظه، وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يلزمون النصب، ويقولون هو بمنزلة قولك: مررت بعثمان يا فتى، فإذا لحقه التنوين رجع إلى الخفض[٢]. فإن كان المنادى مبهماً، فحكمه حكم غيره، إلا أنه يوصف بالرجل وما أشبهه من الأجناس، وتقول: يا أيها الرجل أقبل، فيكون «أي» ورجل كاسم واحد، «فأي» مدعو، والرجل نعت له، ولا يجوز أن يفارقه نعته، لأن «أياً» اسم مبهم ولا يستعمل إلا بصلة، إلا في الجزاء والاستفهام، فلما لم يوصل، أُلزم الصفة لتبينه كما كانت تبينه الصلة. و«ها» تبينه وكذلك إذا قلت: يا هذا الرجل، فإذا قلت: يا أيها الرجل، لم يصلح في «الرجل» إلا الرفع لأنه المنادى في الحقيقة، و«أي» مبهم متوصل إليه به. وكذلك: يا هذا الرجل، إذا جعلت هذا سبباً إلى نداء الرجل، ولك أن تقيم الصفة مقام الموصوف فتقول: /٣٨٨ يا أيها الطويل، ويا هذا القصير كقوله تعالى: ﴿قَالُوا: يَا أَيُّها العَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ﴾[٣] فإن قدرت الوقف على هذا ولم تجعله وصلة إلى الصفة وكان مستغنياً بإفرادِهِ، كنت في صفته بالخيار: إن شئت رفعت وإن شئت نصبت كما كان ذلك في نعت زيد فقلت: يا هذا الطويلُ والطويلَ.

وأما «أي» فلا يجوز في وصفها النصب لأنها لا تستعمل مفردة، فإن وصفتَ الصفةَ بمضافٍ فهو مرفوع لأنك إنما تنصب صفة المنادى فقط. قال الشاعر:

يا أيُّها الجَاهِلُ ذو التَّنَزِّي[٤]

---

(١) انظر: المقتضب ٤/٢١٣.

(٢) هذا نص المبرد في المقتضب ٤/٢١٣.

(٣) يوسف: ٨٨.

(٤) من شواهد سيبويه ١/٣٠٨. قال الأعلم: ولو نصب «ذو التنزي» على البدل من =

فوصف «الجاهل» وهو صفة بـ«ذو» ويجوز النصب على أن تجعله بدلاً من «أي» فتقول: يا أيها الجاهل ذا التنزي، ولا يجوز أن تقول: هذا أقبل وأنت تناديه تريد: يا هذا كما تقول: زيد أقبل وأنت تريد يا زيد، ولا: رجل أقبل، لأن هذين نعت لأي، فإن جاء في الشعر فهو جائز، ولك أن تسقط «يا» فتقول: زيد أقبل وإنما قبح إسقاط حرف النداء من هذا/٣٨٩ ورجل لأنهما يكونان نعتاً لأي فلا يجمع عليها حذف المنعوتِ وحرفُ النداءِ، فاعلم.

فأما قولهم: اللهُّم اغفر لي، فإنَّ الخليل كان يقول: الميم المشددة في آخرهِ بدل من «يا» التي للنداء لأنهما حرفان مكان حرفين[1].

قال أبو العباس: الدليل على صحة قول الخليل: أن قولك: اللهم، لا يكون إلا في النداء لا تقول: غفر اللهم لزيد، ولا: سخط اللهم على زيد، كما تقول: سخط الله على زيد، وغفر الله لزيد، وإنما تقول: اللهم اغفر لنا، اللهم اهدنا، وقال: فإن قال الفراء: هو نداء معه «أم»؟ قيل: له فكيف تقول: اللهم اغفر لنا، واللهم أمنا بخير، فقد ذكر «أم» مرتين قال: ويجب على قوله أن تقول: يا اللهم، لأنه: يا الله أمنا، ولا يلزم ذلك الخليل: لأنه يقول الميم بدل من يا[2].

وإذا وصفت مفرداً بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوباً تقول: يا زيد

= «أي» أو إرادة النداء على معنى: و«ياذا التنزي» لجاز.

وروى ابن الشجري هذا الشاهد بالنصب «ذا التنزي» وجعله على استئناف نداء وذكر بعده:

لا توعدني حية بالنكز.

والتنزي: تسرع الإنسان إلى الشر، ويقال: نكزته الحية نكزاً إذا ضربته بفيها، ولم تنهشه ونسب هذا الرجز لرؤبة بن العجاج وهو مطلع أرجوزة في ديوانه.

وانظر: المقتضب ٤/٢١٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٠، والعيني ٤/٢١٩، وديوان رؤبة /٦٣.

(١) انظر: الكتاب ١/٣١٠.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٢٣٩.

ذا الجمة، فأما: يا زيد الحسن الوجه، فإن سيبويه: يجيز الرفع والنصب في الصفة، لأن معناه عنده الانفصال فهو كالمفرد في التقدير، لأن حسن[١]/ ٣٩٠ الوجه بمنزلة حسن وجههُ، فكما أنه يجيز: يا زيد الحَسَنُ والحسنَ فكذلك يفعل إذا أضاف، لأنه غير الإضافة يعني به، وأنشد:

يا صَاحِ ياذَا الضَّامِرِ العَنسِ[٢]

يريد: ياذا الضامرة عنسُه، وتقول: يا زيدٌ أو عبد الله، ويا زيدُ أو خالدُ، وقال سيبويه: أو، ولا في العطفِ على المنادى بمنزلة الواو[٣].

* * *

(١) انظر: الكتاب ٣٠٧/١.

(٢) هذا صدر بيت عجزه:

والرَحلُ ذي الأقتابِ والحِلس

وهو من شواهد سيبويه ٣٠٦/١ على وصف «ذا» بما فيه الألف واللام، والضامر رفع وإن كان مضافاً إلى العنس لأن إضافته غير محضة إذ التقدير: يا ذا الذي ضمرت عنسه، والعنس: الناقة الشديدة، وأصل العنس: الصخرة في الماء قيل لها ذلك لصلابتها. وذهب الكوفيون إلى أن الرواية: يا صاح يا ذا ضامر العنس، بخفض الضامر، ويضيفون «ذا» إلى الضامر ويجعلونه مثل: يا دا الجمة، وتكون «ذو» بمعنى: صاحب، وهي التي تتغير فتكون في الرفع بالواو وفي النصب بالألف وفي الجر بالياء.
والرحل: كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع، ومركب للبعير، والأقتاب: جمع قِتْب، رحل صغير على قدر السنام، وروي: الأقتاد جمع قتد، وهو خشب الرحل، والحلس: كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله، والبيت كما نسبه سيبويه إلى خزر ابن لوذان السدوسي، ونسبه صاحب الأغاني إلى خالد بن المهاجر. وانظر: المقتضب ٢٢٣/٤، ومجالس ثعلب/٣٣٣، ٥١٣، وشرح السيرافي ٣٨/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٢/٢، ٣٢٢، والخصائص ٣٠٢/٣ والأغاني ١٣/١٥.

(٣) أنظر: الكتاب ٣٠٥/١ قال سيبويه: وتقول: يا زيد وعمرو ليس إلا، أنهما قد اشتركا في النداء في قوله: يا، وكذلك: يا زيد وعبد الله، ويا زيد لا عمرو، ويا زيد أو عمرو، لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر، كما دخل في الأول.

شرح الاسم المنادى الثاني وهو المضاف:

اعلم: أن كل اسم مضاف منادى، فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه ـ كما بينا ـ تقول: يا عبدَ الله أقبل، ويا غلامَ زيد افعل، ويا عبدَ مرة تعال، ويا رجل سوء تُبْ، المعرفة والنكرة في هذا سواء، وقال عز وجل: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾[1].

وذكر سيبويه: أن ذلك منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره[2].

وقال أبو العباس: أن «يا» بدل من قولك: أَدعو أو أُريد، لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها علم أنك قد أوقعت فعلاً، يا عبد الله، وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على[3]/٣٩١ أنه مفعول تعدى إليه فعلك، فإن أضفت المنادى إلى نفسك فحكم كل اسم تضيفه إلى نفسك أن تحذف إعرابه وتكسر حرف الإعراب وتأتي بالياء التي هي اسمك فتقول: يا غلامي وزيدي، فإذا ناديت قلت: يا غلام أقبل، لا تثبت «ياء» الإضافة كما تثبت التنوين في المفرد تشبيهاً به، وثبات الياء فيما زعم يونس في المضاف لغة، وكان أبو عمرو يقول: ﴿يا عِبَادي اتَّقون﴾[4]. وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف عليهم نحو: يا ربا تجاوز عنا، ويا غلاما لا تفعل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماهُ، وعلى هذا يجوز: يا أباه ويا أُماه.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن قولهم: يا أبه، ويا أبةِ لا تفعل، ويا أبتاه، ويا أُمتاه، فزعم الخليل: أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخالة، وزعم: أنه سمع من العرب من يقول: يا أمة لا تفعلي، ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة أنك تقول في الوقت: يا أمهْ، ويا أبهْ كما تقول:

---

(١) الأحقاف: ٣١.

(٢) أنظر: الكتاب ٣٠٣/١.

(٣) أنظر: المقتضب ٢٠٢/٤

(٤) الزمر: ١٦، وانظر: الكتاب ٣١٦/٢.

يا خالة، إنما يلزمون هذه في النداء[1] /٣٩٢ إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، قال: وحدثنا يونس: أن بعض العرب، يقول: يا أم لا تفعلي، ولا يجوز ذلك في غيرها من المضاف.

وبعض العرب يقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تفعلوا، فإن أضفت إلى مضاف إليك قلت: يا غلام غلامي، ويا ابن أخي، فتثبت الياء، لأن الثاني غير منادى، فإنما تسقط الياء في الموضع الذي يسقط فيه التنوين، وقالوا: يا ابن أُم، ويا ابن عم، فجعلوا ذلكَ بمنزلة اسمٍ واحدٍ لكثرته في كلامهم[2].

قال أبو العباس ـ رحمه الله ـ : سألت أبا عثمان عن قول من قال: يا ابن أم لا تفعل؟ فقال: عندي فيه وجهان: أحدهما أن يكون أراد: يا ابن أمي، فقلب الياء ألفاً فقال: يا ابن أما، ثم حذف الألف استخفافاً من «أما» كما حذف الياء من «أمي». ومثل ذلك: يا أبة لا تفعل، والوجه الآخر أن يكون: ابن عمل في أم، عمل خمسة عشر، فبني/٣٩٣ لذلك، قلت: فلم جاز في الوجه الأول قلب الياء ألفاً؟ فقال: يجوز في النداء والخبر وهو في النداء أجود، قلت: وأمّ؟ قال: لأن النداء يقرب من الندبة وهو قياس واحد وذلك قولك: وا أماه، قلت: فنجيزه في الخبر في الشعرِ؟ فقالَ: في الشعر وفي الكلام جيدٌ بالغ، أقول: هذا غلاما قد جاء، فأقلبها، لأنَّ الألف أخف من الياء. وقد قال الشاعر:

وقَـدْ زَعَمُـوا أَنِّي جَزِعْتُ علَيهِمَـا ... وهَلْ جَزَعٌ إن قُلْتَ: وا بأباهما[3]

(١) أنظر: الكتاب ١/٣١٧.

(٢) أنظر: الكتاب ١/٣١٧، و١/٣١٨.

(٣) الشاهد فيه قلب «الياء» من «أبي» ألفا، لأن الألف أخف من الياء، والمعنى: بأبي هما. وفي النوادر: أنه لا مرأة جاهلية من بني سعد. وانظر: النوادر/١١٥، وابن يعيش ١٢/٢، والحماسة/٤٤.

يريد: وا بأبي هما. وأنشد سيبويه لأبي النجم.

يا بنتَ عَمَّا لا تلومِي واهْجَعِي(١)

فإن أضفت اسماً مثنى إليك: نحو عبدين وزيدين قلت: يا عبدي، ويا زيدي ففتحت الياء من قبل أن أصل الإضافة إلى نفسك الفتح، تقول: هذا بني وغلامي يا فتي، ثم تسكن إن شئت استخفافاً، فلما التقى ساكنان في عبدي، واحتجت إلى الحركة رددت ما كان للياء إليها، فإذا صغرت ابناً فقلت بني، ثم أضفته إلى نفسك قلت: يا بني أقبل، ولم تكن هذه الياء كياء التثنية لأن هذه حرف/٣٩٤ إعراب كما يتحرك دال عبدٍ، تقول: هذا بني كما تقول: هذا عبد، فإذا أضفتها إلى نفسك كسرت حرف الإعراب إرادة للياء، وكان الأصل في: يا بني، أن تأتي بياء بعد الياء المشددة فحذفتها واستغنيت بالكسر عنها وتقول: يا زيد عمرو ويا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا.

قال سيبويه، وزعم الخليل ويونس: أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة، وذلك لأنهم قد علموا: أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً لأنه مضاف، فلما كرروه تركوه على حاله(٢) قال الشاعر:

---

(١) من شواهد سيبويه ٣١٨/١، على إبدال الألف من الياء في قوله: ابنة عما كراهة لاجتماع الكسرة والياء مع كثرة الاستعمال. وجعل الاسمين اسماً واحداً. ويروى: يا ابنة عمي لا تلومي... والهجوع: النوم بالليل خاصة. وبعد الشاهد.

لا يخرق اللوم حجاب مسمعي

وأراد بابنة عمه زوجته أُم الخيار التي ذكرها في شعره بقوله:

قد أصبحت أُم الخيار تدعى   على ذنباً كله لم أصنع

يقول لها: دعي لومي على صلع رأس فإنه كان يشيب لو لم يصلع. وانظر: المقتضب ٢٥٢/٤، وشرح السيرافي ٥٠/٣، والخصائص ٢٥٢/١، والنوادر/١٩، وأمالي ابن الشجري ٨/١، وابن يعيش.

(٢) أنظر: الكتاب ٣١٤/١ - ٣١٥، والنص كما يلي: زعم الخليل ويونس: أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم صار =

يــا تيمَ تَيمَ عَـدِيٍّ لا أَبَــا لَكُمُ   لا يَلْقَيَنَّكُـم في سَــوأةٍ عُـمَــرُ[1]

وإن شئت قلت: يا تيم تيمَ عدي[2]، ويا زيد زيدَ أخينا، فكل اسمين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف فالجيد الضم في الأول والثاني منهما منصوب، لأنه مضاف، فإن شئت كان بدلاً من الأول وإن شئت كان عطفاً عليه، عطف البيان والوجه الآخر نصب الأول بغير تنوين لأنك/**٣٩٥** أردت بالأول: يا زيد عمرو، فأما أقحمت الثاني توكيداً للأول، وأما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني، فكأنه في التقدير: يا زيد عمرو، زيد عمرو، ويا تيم عدي تيم عدي.

واعلم: أن المضاف إذا وصفته بمفرد وبمضاف مثله لم يكن نعته إلا نصباً، لأنك إن حملته على اللفظ فهو نصب والموضع موضع نصب، فلا يزال ما كان على أصله إلى غيره، وذلك نحو قولك: يا عبدَ الله العاقلَ، ويا غلامنا الطويلَ، والبدل يقوم مقام المبدل منه، تقول: يا أخانا زيد أقبل، فإن لم ترد البدل وأردت البيان، قلت: يا أخانا زيداً أقبل، لأن البيان يجري مجرى النعت.

= الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه ولم يكرروا.

(١) من شواهد سيبويه ١/٢٦ و ٢/٢١٤، على الرفع والنصب في «تيم» والأجود الرفع لأنه لا ضرورة فيه. لا أبا لكم: الغلظة في الخطاب واصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتماً له واحتقاراً. وإنما استعملها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب. لا يلقينكم: من الإلقاء، وهو الرمي. وروي: لا يوقعنكم. والسوأة: الفعلة القبيحة، أي: لا يوقعنكم عمر في بلية ومكروه لأجل تعرضه لي. أي: امنعوه من هجائي فإنكم قادرون على كفه. والبيت لجرير في هجاء عمر بن لجأ. وانظر: المقتضب ٤/٢٢٩، والكامل/٥٦٣، والخصائص ١/٣٤٥، وابن الشجري ٢/٨٣. وابن يعيش ٢/١٠، ١٠٥، و٣/٢١، والديوان/٢٨٥.

(٢) لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف ولا إزالة شيء عن موضعه.

شرح الثالث: وهو الاسم المنادى المضارع للمضاف لطوله:

إذا ناديت اسماً موصولاً بشيء هو كالتمام له فحكمه حكم المضاف إذ كان يشبهه في أنه لفظ مضموم إلى لفظ هو تمام الاسم الأول ويكون معرفة ونكرة وذلك قولك: يا خيراً من زيد أقبل. ويا ضارباً رجلاً ويا عشرون رجلاً/٣٩٦ ويا قائماً في الدار، وما أشبهه، جميع هذا منصوب، إذا أقبلت على واحد فخاطبته وقدرت التعريف، وإن أردت التنكير فهو أيضاً منصوب، وقد كنت عرفتك أن المعارف على ضربين: معرفة بالتسمية، ومعرفة بالنداء. وقال الخليل: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهي منصوبة، لأن التنوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد إلى الأصل كما تفعل ذلك بقبل وبعد[1]، وزعموا: أن بعض العرب يصرف قبلاً فيقول: ابدأ بهذا قبلا، فكأنه جعلها نكرة، وأما قول الأحوص:

سَلامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[2]

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف. وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً، يشبهه بيا رجلاً، قال سيبويه: ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نون فطال كالنكرة، فالتنوين في جميع هذا الباب كحرف في وسط الاسم، وكذلك: لو سميت رجلاً: بثلاثة وثلاثين، لقلت: يا ثلاثة و ثلاثين أقبل، وليس بمنزلة قولك[3]/٣٩٧ للجماعة: يا ثلاثة وثلاثون، لأنك أردت

---

(١) أنظر: الكتاب ٣١١/١.

(٢) من شواهد سيبويه ٣١٣/١ على تنوين «مطر» وتركه على ضمه لجريه في النداء على الضم واطرد ذلك في كل علم مثله. فأشبه المرفوع غير المنصرف في غير النداء فلما نون ضرورة وترك على لفظه كما ينون الاسم المرفوع الذي لا ينصرف فلا يغيره التنوين من رفعه.

ومطر هو من سلف الشاعر، وانظر: المقتضب ٢١٤/٤، ومجالس ثعلب ٩٢/، ٢٣٩، ٥٤٢، وشرح السيرافي ٤٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٤١/١، والإنصاف/٣١١، والأغاني ٦١/١٤، ٦٢، والمحتسب ٩٣/٢.

(٣) أنظر: الكتاب ٣١٣/١.

في هذا: يا أيها الثلاثة والثلاثون، ولو قلت أيضاً وأنت تنادي الجماعة: يا ثلاثة والثلاثين لجاز الرفع والنصب في الثلاثين كما تقول: يا زيد والحارث والحارثَ، ولكنك أردت في الأول: يا من يقال له ثلاثة وثلاثون[1]. وإن نعت الاسم المفرد بابن فلان أو ابن أبي فلان، وذكرت اسمه الغالب عليه وأضفته إلى اسم أبيه أو كنيته فإن الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد، لأنه لا ينفك منه ونصب لطوله، تقول: يا زيدَ بن عمرو، كأنك قلت: يا زيد عمرو، فجعلت زيداً وابناً بمنزلة اسم واحد ولا تنون زيداً، كما لم تكن تنونه قبل النداء إذا قلت: رأيت زيد بن عمرو، فإن قلت: يا زيد ابن أخينا ضممت الدال من «زيد» لأن ابن أخينا نعت غير لازم، وكذلك: يا زيد ابن ذي المال، ويا رجل ابن عبد الله، لأن رجلاً اسم غير غالب، فمتى لم يكن المنادى/٣٩٨ اسماً غالباً، والذي يضيف إليه ابنا سما غالباً، لم يجز فيه ما ذكرنا من نصب الأول بغير تنوين، وإذا قلت: يا رجل ابن عبد الله، فكأنك قلت: يا رجل يا ابن عبد الله، وعلى هذا ينشد هذا البيت:

يا حكمَ بنَ المنذرِ بن الجَارُود[2]

---

(١) أنظر: المقتضب للمبرد ٤/٢٢٥، وابن يعيش ١/١٢٨.

(٢) من شواهد الكتاب ١/٣١٣، على بناء «حكم» على الفتح اتباعاً لحركة الابن، لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم مع كثرة الاستعمال وهو مشبه في الإتباع بقولهم: يا تيم تيم عدي... والرفع في «حكم» أقيس لأنه اسم مفرد نعت بمضاف، فقياسه أن يكون بمنزلة قولهم: يا زيدُ ذا الجُمةِ.
ونسب هذا الرجز في الكتاب إلى رجل من بني الحوماز، ونسبه الجوهري إلى رؤبة، وبعده:

سرادق المجد عليك ممدود

والرواية في الديوان: أنت الجواد ابن الجواد المحمود.
مدح المنذر بن الجارود العبدي ابن عبد القيس، وكان أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك، وسمي جده الجارود، لأنه أغار على قوم فاكتسح أموالهم، فشبه بالسيل الذي يجرد ما يمر به.

=

ولو قلت: يا حكمُ بنُ المنذر كان جيداً وقياساً مطرداً، وكـان أبو العباس ـ رحمه الله ـ يقول: إن نصب: يا حسن الوجـه لـطوله لا لأنـه مضاف، لأن معناه: حسن وجههُ[1].

قال أبو بكر: والذي عندي أنه نصب من حيث أضيف، فما جاز أن يضاف ويخفض ما أضيف إليه ـ وإن كان المعنى على غير ذلك، كذلك نصب كما ينصب المضاف لأنه على لفظه.

* * *

= وانظر: المقتضب ٤/٢٣٢، وابن يعيش ٢/٥، والكامل/٢٦٣، طبعة ليبسك، والتصريح ٢/١٦٩، والعيني ٤/٢١٠، وديوان رؤبة/١٧٢، ذكر على أنه مما نسب إليه.

(١) قال المبرد: وقولك: يا حسن الوجه، إذا لم ترد النكرة، إنما معناه: يا أيها الحسن، فهو وإن كان مضافاً في تقدير: يا حسنا وجهه. إذا أردت: يا أيها الحسن وجهه.
وأنظر: المقتضب ١/٣٢٦.

باب ما خص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادى والزيادة في آخره والحذف فيه

أما التغيير، فقولهم: يا فسقُ ويا لكعُ، عدل عن فاعـل إلى فعيل للتكثير والمبالغة كما عدل: عمر عن عامر، ولم يستعمل فسق إلا في النداء، وهو معرفة فيه ويقوى/٣٩٩ أنه كذلك ما حكى سيبويه عن يونس: أنه سمع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيثُ[1] فلو لم يكن فاسق عنده معرفة ما وصفه بما فيه الألف واللام، وكذلك: يا لَكاعِ ويا فَساقِ ويا خَباثِ معدول عن معرفة، كما صارت جَعَارِ اسماً للضبع، وكما صارت: حذام ورقاش اسماً للمرأة، وجميع ذلك مبني على الكسر، لأنك عدلته من اسم معرفة مؤنث غير منصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء، فبني على كسر، لأن الكسرة والتاء من علامات التأنيث. ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله، فإن لم ترد العدل قلت: يا لكعُ، ويا لكعاءُ، وأما ما لحقه الزيادة من آخره فقولهم: يا نومان، ويا هناه، وقال بعض المتقدمين في النحو: يا هناه[2] هو فعال في

---

(١) أنظر الكتاب ٣١١/١.

(٢) في الكتاب ٣٣/١ يا هناه، ومعناه: يا رجل، وفي ٣١١/١ ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء نحو: يا نومان، ويا هناه، ويا فل: وقال المبرد في المقتضب ٢٣٥/٤ :-واعلم: أن للنداء أسماء يخص بها، فمنها قولهم: يا هناه أقبل، ولا يكون ذلك في غير النداء، لأنه كناية للنداء. وانظر: أمالي الشجري ١٠١/٢.

التقدير وأصله هن، فزيد هذا في النداء وبنى هذا البناء. ويلزم قائل هذا القول أن يقول في التثنية: يا هنانان أقبلا، ولا أعلم أحداً يقول هذا.

قال الأخفش: تقول: يا هناه/٤٠٠ أقبل، ويا هنانيه أقبلا، و[يا][1] هنوناه أقبلوا. وإن شئت قلت: يا هن، ويا هنان أقبلا، ويا هنون أقبلوا، وإن أضفت إلى نفسك لم يكن فيه إلا شيء واحد يأتي فيما بعده قال أبو بكر: والمنكر من ذا تحريك الهاء من هناه، وإلا فالقياس مطرد كهاء الندبة وألفها. وقال أيضاً الأخفش: تقول: يا هنتاه[2] أقبلي، ويا هنتانيه أقبلا، ويا هناتوه أقبلن. وتقول للمرأة بغير زيادة: يا هنت أقبلي، ويا هنتان أقبلا، ويا هنات أقبلن. وتقول في الإضافة: إليك: يا هن[3] أقبل، ويا هنى أقبلا، ويا هنى[4] أقبلوا. وللمرأة في الإضافة يا هنت أقبلي، ويا هنتي أقبلا، وللجمع: يا هنات[5] أقبلن، وتزاد في آخر الاسم في النداء الألف التي تبين بالهاء في الوقف إذا أردت أن تسمع بعيداً أو تندب هالكاً، لأن المندوب في غاية البعد/٤٠١ وللندبة باب مفرد نذكره بعون الله تعالى.

تقول: يا زيداه، إذا ناديت بعيداً، هذا إذا وقفت على الهاء وهي ساكنة، وإنما تزاد في الوقف لخفاء الألف كما تزاد لبيان الحركة في قولك غلاميه، وما أشبه ذلك. إذا وصلت ألف النداءِ بشيءٍ أغنى ما بعدَ الألف من الهاءِ فقلت: يا زيدا أقبل، ويا قوما تعالوا.

فأما لام الاستغاثة والتعجب فتدخل على الاسم المنادى من أوله وهي

---

(١) أضفت «يا» لأن المعنى يحتاجها

(٢) يجوز هنا في هنتاه الكسر والضم

(٣) يجوز ياهن: بالضم والفتح والكسر، فمن كسر النون قال: الكسرة تدل على الياء وتخلفها، ومن فتحها قال: أردت الندبة، يا هناه، ومن ضمها قال: أعطيت المفرد المنادى ما يستحق من الأعراب وأجود الوجوه الكسر

(٤) تفتح النون في التثنية وتكسر في الجمع.

(٥) بكسر التاء وبغير ياء.

لام الجر فتخفضهُ، ولذلكَ أيضاً بابٌ يذكر فيه إلا أنها تزادُ إذا أردت أن تسمع بعيداً، وأما ما حذفُ من آخره في النداء فقولهم في فلان: يا فل أقبل.

وذكر سيبويه أن: هناه ونومان وفل أسماء اختص بها النداء. وقال: قول العرب: يا فل أقبل، لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة دم، والدليل[1] على/٤٠٢ ذلك أنه ليس أحد يقول: يا فلا. فإن عنوا امرأة قالوا: يا فلة، وإنما بني على حرفين، لأن النداء موضع تخفيف ولم يجز في غير النداء، لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى نحو: يا هناه، ومعناه. يا رجل. وأما فلان. فإنما هو كناية عن اسم سمى به المحدث عنه خاص غالب قال: وقد اضطر الشاعر فبناه على هذا المعنى، قال أبو النجم:

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فلاناً عن فُلِ[2]

قوله في لجة، أي: في كثرة أصوات، ومعناه: أمسك فلاناً عن فلان.

---

(١) أنظر: الكتاب ١/٣١١. و١/٣٣.

(٢) من شواهد سيبويه ١/٣٣٣ على استعمال «فل» مكان «فلان» في غير النداء، ضرورة واستشهد به مرة ثانية ٢/١٢٢، على أن «فل» أصله «فلان» فإذا صغر رد إلى أصله وهذا الرجز لأبي النجم العجلي، وقبل الشاهد:

تدافع الشيب ولم تقتل في لجة.....

واللجة: بفتح ـ اللام وتشديد الجيم ـ اختلاط الأصوات في الحرب شبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضاً بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً، فيقال: أمسك فلاناً عن فلان، أي: أحجز بينهم، وخص الشيوخ، لأن الشباب فيهم التسرع إلى القتال، أي: هي في تزاحم ولا تقاتل كالشيوخ.

وانظر: المقتضب ٤/٢٣٨، والصاحبي/١٩٤، وشرح السيرافي ٣/٦٧، ومعجم مقاييس اللغة ٤/٤٧٧، والشعر والشعراء/٥٨٦، والجمهرة لابن دريد ٢/٢٥، والأغاني ٩/٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/١٠١.

فأما ما حذف آخره للترخيم فله باب، وإنما أخرجنا «فل» عن الترخيم لأنه لا يجوز أن يرخم اسم ثلاثي فينقص في النداء ولم يكن منقوصاً في غيرِ النداءِ، ولأنَّه ليس باسم علمٍ، وللترخيمِ بابٌ يفرد به، إن شاء الله.

باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب

اعلم: أن اللام التي تدخل للاستغاثة هي /٤٠٣ لام الخفض وهي مفتوحة إذا أدخلتها على الاسم المنادى، كأن المنادى كالمكنى. وقد بينا هذا فيما مضى فانفتحت مع المنادى كما تنفتح مع المكنى إلا ترى أنك تقول: لزيد ولبكر فتكسر. فإذا قلت: لك وله فتحت، وقد تقدم قولنا في أن المبنى كالمكنى، فلذلك لم يتمكن في الإعراب، وبني، فتقول: يا لبكر، ويا لزيد، ويا للرجال، ويا للرجلين[1] إذا كنت تدعوهم وقال أصحابنا[2]: إنما فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو إليه. ووجب أن تفتحها لأن أصل اللام الخافضة إنما كان الفتح فكسرت مع المظهر ليفصل بينها وبين لام التوكيد[3]، ألا ترى أنك تقول: إن هذا لزيد، إذا أردت: إن هذا زيد، فاللام هنا مؤكدة/٤٠٤ وتقول: إن هذا لِزيد، إذا أردت أنه في ملكه. ولو فتحت لالتبسا، فإن وقعت اللام على مضمر فتحتها على أصلها فقلت: أن هذا لك، وإن هذا لأنت، لأنه ليس هنا لبس، وتقول: يا للرجال للماء، ويا للرجال للعجب، ويا لزيد للخطب الجليل، قال الشاعر:

---

(١) في الأصل «يا لرجلين» بلام واحدة.

(٢) أي: البصريون.

(٣) قال المبرد ٤/٢٥٤: فأما قولنا: فتحت على الأصل فلأن أصل هذه اللام الفتح تقول: هذا له: وهذا لك. وإنما كسرت مع الظاهر فراراً من اللبس. لأنك لو قلت: إنك لَهذا وأنت تريد لِهذا ـ لم يدر السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد.

يا لَلرِّجالِ لِيوْمِ الأربعاءِ أما ينْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهى طَربا[1]

وقال آخر:

تَكَنَّفَني الوُشَاةُ فَأَزْعَجُوني فَيا للناسِ لِلواشي المُطَاعِ[2]

فالذي دخلت عليه اللام المفتوحة هو المدعو، والمستغاث به، والذي دخلت عليه اللام المكسورة هو الذي دعي له ومن أجله.

واعلم: أنه لا يجوز أن تقول: يا لزيدٍ لمن هو قريب منك ومقبل عليك. وذكر سيبويه: أن هذه اللام التي للاستغاثة بمنزلة الألف التي تبين بها في الوقف إذا أردت أن تسمع بعيداً، فإن قلت: يا لزيد[3]/٤٠٥ ولعمرو

---

(١) الشاهد فيه: فتح لام المستغاث به، وكسر لام المدعو له.
والبيت من قصيدة غزلية لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، وفي معجم البلدان ١١١/١، لما ولي الحسن بن زيد المدينة منع عبد الله بن مسلم بن جندب أن يؤم الناس في مسجد الأحزاب فقال له: أصلح الله الأمير، لم منعتني مقامي ومقام آبائي وأجدادي قبل؟ قال: ما منعك إلا يوم الأربعاء. ثم ذكر القصيدة، وذكر ثعلب هذه القصيدة في مجالسه، وانفرد المبرد بنسبة الشاهد للحارث بن خالد، وانظر: المقتضب ٢٥٦/٤، ومجالس ثعلب/٤٧٤ - ٤٧٥. والكامل للمبرد/٦٠١، طبعة ليبسك، وروايته: ينفك يبعث، والإنصاف/٢٦٥، وأسرار العربية/٢٩٠، والعيني ٩٦/٤، والتمام في تفسير أشعار هذيل/١٦٨، وكتاب منازل الحروف/٥١.

(٢) من شواهد سيبويه ٣١٩/١، على فتح اللام الأولى من «الناس» لأنهم مستغاث بهم وكسر الثانية لأنه مستغاث من أجله.
وتكنفني الوشاة: أي: أحاط بي الوشاة. جمع واش. من وشى به: إذا سعى، وأزعجوني: أقلقوني وإنما وصفه بالمطاع، لأنه أراد به أباه ومن يحذو حذوه في الإشارة بالكلام مثل: أمه وعشيرته والبيت لقيس بن ذريح المحاربي وقد تزوج -«بلبنى بنت الحباب الكعبية» بعد أن هام بها واشتغل بها عن كل شيء، فصعب ذلك على أبيه وأشار إليه بالطلاق فلم يقبل...
وانظر: شرح المفصل ١٣١/١، وشرح السيرافي ٥١/٣، والكامل للمبرد/٦٠١، طبعة ليبسك، والعيني ٢٥٩/٤ ونسبه لحسان بن ثابت، والموجز لابن السراج/٤٩.

(٣) أنظر: الكتاب ٣٢٠/١.

كسرت اللام في «عمرو» وهو مدعو لأنه يسوغ في المعطوف على المنادى ما لا يسوغ في المنادى. ألا ترى أن الألف واللام تدخل على المعطوف على المنادى، ويجوز فيه النصب، وإنما يتمكن في باب النداء ما لصق «بيا» يعني بحرف النداء.

وأما أبو العباس . رحمه الله ـ فكان يقول في قولهم: يا لزيد ولعمرو، إنما فتحت اللام في «زيد» ليفصل بين المدعو والمدعى إليه فلما عطفت على «زيد»، استغنيت عن الفصل لأنك إذا عطفت عليه شيئاً صار في مثل حاله[1]، وقال الشاعر:

يَبْكِيكَ نَاءٍ[2] بَعِيدُ الدارِ مُغْتَرِبٌ   يا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبانِ لِلْعَجبِ[3]

وأما التي في التعجب فقول الشاعر:

لَخُطَّابُ لَيْلَى يـا لَبُـرثُنَ مِنْكُمُ   أَدَلُّ وأمضى مِنْ سُليكِ المقانبِ[4]

وقالوا: يا للعجب ويا للماء لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً، كأنه يقول:

---

(١) أنظر: المقتضب ٤٠/٢٥٥

(٢) في الأصل «نائي» بالياء.

(٣) الشاهد فيه على أن لام المستغاث المعطوف تكسر إن لم تعد معه «يا» وذلك في قوله «وللشبان» والنائي: البعيد النسب.

ولم ينسب هذا البيت لقائل معين، وانظر: المقتضب ٢٥٦/٤، والصاحبي/٨٥، والكامل/٦٠٢، والموجز لابن السراج/٤٩، وشرح السيرافي ٥٢/٣، ورواه: «يبكيه» بهاء الغائب والجمل للزجاجي/١٨٠، والهمع ١٨٠/١، والعيني ٢٥٧/٤.

(٤) من شواهد سيبويه ٣١٩/١ على دخول لام الاستغاثة على «برثن» تعجباً منهم لا مستغيثاً بهم، وكانوا قد داخلوا امرأته وأفسدوها عليه، فقال لهم هذا متعجباً من فعلهم. والسليك: هو مقاعس من بني سعد بن مناة من بني تميم، وإنما شبههم به في حذقهم ودقة حيلتهم في الفساد والمقانب: جماعات الخيل، واحدها مقنب.

ونسب البيت لفرار الأسدي، وانظر: شرح السيرافي ٥٢/٣ وابن يعيش ١٣١/١، والأشباه والنظائر ١٤٢/٣، ورواه صاحب اللسان في «قنب» على الهول أمضى من سليك المقانب.

تعال/٤٠٦ يا عجب، وتعال يا ماء، فإنه من أيامك وزمانك وأبانك ومثل ذلك قولهم: يا للدواهي أي: تعالين فإنه لا يستنكر لكن لأنه من أحيانكن، وكل هذا في معنى التعجب، والاستغاثة، فلا يكون موضع «يا» سواها من حروف النداء نحو: أي وهيا وأيا. وقد يجوز أن تدعو مستغيثاً بغير لام، فتقول: يا زيد، وتتعجب كذلك كما أن لك أن تنادي المندوب ولا تلحق آخره ألِفاً، لأن النداء أصل لهذه أجمع وقد تحذف العرب المنادى المستغاث به مع «يا» لأن الكلام يدل عليه فيقولون: يا للعجب، ويا للماء، كأنه قال: يا لقوم للماء، ويا لقوم للعجب، وقال أبو عمرو قولهم: يا ويل لك، ويا ويح لك، كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له[1] ومن ذلك قول الشاعر:

يَـا لـعنَـةُ الله والأقـوامِ كُـلِّهِمِ ... والصالحينَ على سِمَعانَ مِن جَارِ[2]

فيا/٤٠٧ لغير اللعنة ولغير الويل كأنه قال: يا قوم لعنة الله على فلان.

---

(١) انظر: الكتاب ١/٣٢٠.

(٢) من شواهد سيبويه ١/٣٢٠، على حذف المنادى وإبقاء حرف النداء. أي: يا قوم لعنة الله. وسمعان: اسم رجل يروى ـ بفتح السين وكسرها ـ والفتح أكثر وكلاهما قياس، فمن كسرها كان كعمران وحطان، ومن فتحها، كان كقحطان ومروان. ولم ينسب هذا البيت لقائل معين.

وانظر: الكامل/٦٠١، وشرح السيرافي ٣ /٥٢، والمفصل للزمخشري/٤٨، وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٥، وابن يعيش ٢/٢٤، والمغني ١/٤١٤.

باب الندبة

الندبة تكون بياء أو بواو ولا بد من أحدهما وتلحق الألف آخر الاسم المندوب إن شئت وإن شئت ندبت بغير ألف والألف أكثر في هذا الباب قال سيبويه: لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها[1] ومن شأنهم أن يزيدوا حرفاً إذا نادوا بعيداً ولا أبعد من المندوب فإذا وقفوا قالوا: يا زيداه واعمراه فيقفون على هاء لخفاء الألف فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا الهاء وإذا لم تلحق الألف قلت: وا زيد ويا بكر، والألف تفتح ما قبلها مضموناً كان أو مكسوراً. تقول: وا زيد، فتضم، فإن أدخلت الألف قلت: وا زيداه، فإن أضفت إلى اسم ظاهر غير مكنى قلت: وا غلام زيد فإن أدخلت الألف قلت واغلام زيداه وحذفت التنوين لأنه لا/٤٠٨ يلتقي ساكنان.

قال سيبويه: ولم يحركوها - يعني التنوين في هذا الموضع لأن الألف زيادة فصارت تعاقب التنوين وكان أخف عليهم[2]، فإن أضفت إلى نفسك، قلت وازيدِ فكسرت الدال فإن أدخلت الأل، قلت: وا زيداه يكون إذا أضفته إلى نفسك وإذا لم تضفه سواء ومن قال: يا غلامي، قال: وا زيدياه فيحرك الياء في لغة من أسكن الياء للألف التي بعدها لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

---

(١) أنظر: الكتاب ٢٢١/١.

(٢) أنظر: الكتاب ٣٢٢/١.

قال أبو العباس: ولك في وا غلامي في لغة من أسكن الياء وجهان: أن تحرك الياء لدخول الألف، فتقول: واغلامياه، وأن تسقطها لالتقاء الساكنين فتقول: واغلاماه كما تقول جاء غلام العاقل فتحذف الياء فأما من كان يحرك الياء قبل الندبة، فليس في لغته إلا إثباتها مع الألف، تقول: وا غلاماه[1] وذكر سيبويه: أنه يجوز/٤٠٩ في الندبة: واغلاميه فيبين الياء بالهاء كما هي في غير النداء[2]، فإن أضفت إلى مضاف إليك قلت: واغلام غلامي، فإن أدخلت الألف قلت: وا غلام غلامياه، لا يكون إلا ذلك، لأن المضاف الثاني غير منادى، وقد بيناه لك فيما تقدم. وكذلك وانقطاع ظهرياه لا بد من إثبات الياء، وإذا وافقت ياء الإضافة الياء الساكنة في النداء لم يجدوا بداً من فتح ياء الإضافة، ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء، ولكنهم يفتحون[3] ياء الإضافة ويجمعون على ذلك لئلا يلتقي ساكنان. فإذا ناديت فأنت في إلحاق الألف بالخيار أيضاً، وذلك قولك: وا غلامياه، وواقاضياه، وواغلاميَّ في تثنية غلام وواقاضيَّ.

---

(١) أنظر: المقتضب ٤/ ٢٧٠ ونص المقتضب هو كما يلي: ومن رأى أن يثبت الياء ساكنة فيقول: يا غلامي أقبل، فهو بالخيار: إن شاء قال: واغلامياه فحرك لالتقاء الساكنين وأثبت الياء لأنها علامة. وكانت فتحتها ها هنا مستخفة، لفتحه الياء في القاضي ونحوه للنصب. وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين، كما تقول: جاء غلام العاقل. ومن رأى أن يثبتها متحركة قال: واغلامياه ليس غير.
أنظر: الانتصار لابن ولاد ١٥٤ ـ ١٥٧.

(٢) أنظر: الكتاب ١/ ٣٢١ وهذا رأي الخليل وليس رأي سيبويه قال: وزعم الخليل: أنه يجوز في الندبة: واغلاميه من قبل أنه قد يجوز أن أقول: وا غلامي فأبين الياء كما أبينها في غير النداء.

(٣) قال سيبويه واعلم: أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم تحذف أبداً ياء الإضافة ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء، ولكنهم يلحقون ياء الإضافة وينصبونها لئلا ينجزم حرفان.
أنظر: الكتاب ١/ ٣٢٢، والمقتضب ٤/ ٢٧٢.

وإن وافقت ياء الإضافة ألفاً لم تحرك الألف وأثبتوا الياء وفتحوها لئلا يلتقي ساكنان، وأنت أيضاً بالخيار في إلحاق الألف وذلك قولك/٤١٠: وامثناي، ووا مثناه. فإن لم تضف إلى نفسك قلت: وامثناي وتحذف الألف الأولى لئلا يلتقي ساكنان، ولم يخافوا التباساً فإن كان الاسم المندوب مضافاً إلى مخاطب مذكر قلت: واغلامك يا هذا، فإن ألحقت ألف الندبة قلت: وا غلامكاه، وإن ثنيت قلت: وا غلامكاه، وإن جمعت قلت: وغلامكموه فقلبت ألف الندبة، واواً كيلا يلتبس بالتثنية، وتقول للمؤنث: واغلامكية. وكان القياس الألف لولا اللبس وفي التثنية، وا غلامكماه والمذكر والمؤنث في التثنية سواء، وتقول في الجمع: وا غلامكناه، وتقول في الواحد المذكر الغائب، واغلامهوه وللاثنين وا غلامهماه، وللجميع، وا غلامهموه، وللمؤنث: وا غلامهاه وفي التثنية: وا غلامهاه، وللجميع، وا غلامهناه، فإن كان المنادى مضافاً إلى مضاف نحو: وانقطاع ظهره (٤١١/٩١) قلت في قول من قال: مررت بظهرهوه، قيل: وانقطاع ظهرهوه، وفي قول من قال: بظهرهي قال: وانقطاع ظهرهيه[٢].

وقال قوم من النحويين: كل ما كان في أخره ضم أو فتح وكسر، ليس يفرق بين شيء وبين شيء جاز فيه الإتباع والفتح وغير الإتباع، مثل قطام تقول: واقطاميهْ ويا قطاماه، ويقولون: يا رجلانية - ويا رجلاناه، ويا مسلموناه ويقولون: يا غلام الرجلية والرجلاه، فإذا كانت الحركة فرقاً بين شيئين مثل: قمتُ وقمتَ، فالإتباع لا غير، نحو: واقياماً قمتوه، وقمتاه، وقمتيه، وقد مر تثنية المفرد وجمعه في النداء في «هن» فقس عليه.

واعلم: أن ألف الندبة لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا

---

(١) أنظر: الكتاب ١/٣٢٣، والمقتضب ٤/٢٧٤.

(٢) أنظر: الكتاب ١/٣٢٣

نحو، وازيد الظريف والظريفَ، لأن الظريف غير منادى[1] وليس هو بمنزلة المضاف والمضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد وأنت في الصفة/٤١٢ بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف، وهذا قول الخليل.

وأما يونس فيلحق الألف الصفة ويقول: وا زيد الظريفاه[2]، ولا يجوز أن تندب النكرة وذلك: وارجلاه ويا رجلاه، ولا المبهم، لا تقول: واهذاه، قال سيبويه: إنما ينبغي أن تتفجع بأعرف الأسماء ولا تبهم[3]، وكذلك قولك: وامَن في الداراه في الفتح، وذكر يونس: أنه لا يستقبح: وا من حفر زمزماه، لأن هذا معروف بعينه[4].

وقال الأخفش: الندبة لا يعرفها كل العرب وإنما هي من كلام النساء[5]، فإذا أرادوا السجع وقطع الكلام بعضه من بعض أدخلوا ألف الندبة على كلام يريدون أن يسكتوا عليه، وألحقوا الهاء، لا يبالون أي كلام كان.

---

(١) في الكتاب ٣٢٣/١، هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب، وذلك قولك: وأزيدُ الظريف والظريفَ، وزعم الخليل: أنه منعه من أن يقول: الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى. . .

(٢) أنظر: الكتاب ٣٢٣/١ ـ ٣٢٤.

(٣) أنظر: الكتاب ٣٢٤/١. ونص سيبويه هو: ألا ترى أنك لو قلت: وا هذاه كان قبيحاً، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعراف الأسماء وأن تخص فلا تبهم، لأن الندبة على البيان.

(٤) أنظر الكتاب ٣٢٤/١. نسب ابن السراج هذا القول إلى يونس وهو عند سيبويه قول الخليل لأنه قال: وزعم أنه لا يستقبح: وامن حفر زمزماه، لأن هذا معروف، بعينه، والمقصود بـ «زعم» هو الخليل لا يونس.

(٥) قال ابن ايعيش: واعلم: أن الندبة لما كانت بكاء ونوحاً بتعداد مآثر المندوب وفضائله وإظهار ذلك ضعف وخور، ولذلك كانت في الأكثر من كلام النسوان لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن وجب أن لا يندب إلا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون.

وانظر: شرح المفصل ١٤/٢.

باب الترخيم

الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً، ولا يكون ذلك إلا/٤١٣ في النداء، إلا أن يضطر شاعر، ولا يكون في مضاف إليه، ولا مضاف، ولا في وصف، ولا اسم منون في النداء، ولا يرخم مستغاث به، إذا كان مجروراً، لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب، هذا قول سيبويه[1]، والمعروف من مذاهب العرب.

والترخيم يجري في الكلام على ضربين: فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه وتقول في: حارث: يا حار أقبل، فتترك الراء مكسورة كما كانت. وفي مسلمة: يا مسلم أقبل، وفي جعفر: يا جعف أقبل تدع الفتحة على حالها، وفي يعفر: يا يعف أقبل، وفي برثن: يا برث أقبل، تترك الضمة على حالها، وفي هرقل أقبل تدع القاف على سكونها، والوجه الآخر أن تحذف من أواخر الأسماء، وتدع ما بقي اسماً على حياله نحو: زيد وعمرو، فتقول: في حارث يا حار وفي جعفر، يا جعفُ أقبل/٤١٤ وفي هرقل: يا هرق أقبل. وكذلك كل اسم جاز ترخيمه، فإن كان آخر الاسم حرفان زيدا معاً حذفتهما، لأنهما بمنزلة زيادة واحدة، وذلك قولك: في عثمان: يا عثم وفي مروان، يا مرو أقبل، وفي أسماء، يا اسم أقبلي، وكذلك كل الفين للتأنيث نحو: حمراء، وصفراء وما

---

(١) أنظر: الكتاب ١/٣٣٠.

أشبه ذلك. إذا سميت به، وكذلك ترخيم رجل يقال له: مسلمون تحذف منه الواو والنون، وكذلك رجل اسمه مسلمان، قال سيبويه: فأما رجل اسمه بنون فلا يطرح منه إلا النّون، لأنك لا تصير اسماً على أقل من ثلاثة أحرف[1]، ومن قال: يا حار قال: يا بني، فإن رخمت اسماً آخره غير زائد إلا أن قبل آخره حرفاً زائداً وذلك الزائد واو ساكنة قبلها ضمة أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو ألف ساكنة حذفت الزائد مع الأصلي، وشبه بحذف الزائد ولم يكن ليحذف/٤١٥ الأصل، ويبقى الزائد، وذلك قولك في منصور: يامنص أقبل، تحذف الراء وهي أصل وتحذف الواو وهي زائدة، وفي عمار يا عمّ أقبل، وفي رجل اسمه عنتريس: يا عنتر أقبل، فإن كان الزائد الذي قبل حرف الإعراب متحركاً ملحقاً كان أو زائداً جرى مجرى الأصل.

فأما الملحق فقولك في قَنَّور: ياقنو أقبل، وفي رجل اسمه هبينح[2] يا هبي أقبل، لأن هذا ملحق بسفرجل وسنبين لك هذا في موضعه من التصريف إن شاء الله.

وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سميته بحولايا، وبردرايا، يا حولاي أقبل ويا بردراي أقبل[3]، لأن الحرف الذي قبل آخره متحركاً فأشبهت الألف التي للتأنيث الهاء التي للتأنيث فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها، لأن الهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم، ولا يكون ما قبلها/٤١٦ ألا مفتوحاً والهاء لا تحذف إلا وحدها، كان ما قبلها أصلياً أو زائداً أو ملحقاً أو منقوصاً وحذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثر في كلام العرب من الترخيم فيما لا هاء فيه وكذلك إن كان اسماً عاماً غير علم،

---

(١) أنظر: الكتاب ١/ ٣٣٨.

(٢) أنظر: الكتاب ١/٣٣٩.

(٣) قال سيبويه ١/ ٣٣٩ هذا باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وذلك قولك في رجل اسمه حولايا أو بردرايا: يا بردراي أقبل، ويا حولاي أقبل، من قبل أن هذه الألف لو جيء بها للتأنيث والزيادة التي قبلها لازمة لها تقعان معاً لكانت الياء ساكنة.

والعلم قولهم في سلمة: يا سلم أقبل، تريد يا سلمة، وقالت الجهنية في هوذة بن علي الحنفي وكان كسرى أقطعة وتوَّجَهُ بتاج:

يا هَوذَ ذَا التَّاجِ إنَّا لا نَقُولُ سِوَى ... يا هَوذَ يا هَوذَ إما فـادحٌ دَهَمَا[1]

وأما العام فنحو قول العجاج:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي[2] . . .

---

(١) الشاهد فيه: ترخيم «هوذ» من هوذة على لغة من ينتظر.

والهوذ: القطاة الأنثى وبها سمي الرجل هوذة.

والمعنى: إنا لا ندعو عند الملمات المفاجئة إلا هوذ ذا التاج. وهوذة: هو ابن علي الحنفي صاحب اليمامة كما ذكره الزبيدي شارح القاموس.

وانظر: شجر الدر لأبي الطيب/٧٥، والأصمعيات/٤١، وارتشاف الضرب/٢٨٨.

(٢) من شواهد الكتاب ٣٢٥/١ و٣٣٠/١، والشاهد فيه حذف حرف النداء ضرورة وهو اسم منكور قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء، وإنما يطرد الحذف في المعارف. ورد المبرد على سيبويه جعله الجارية نكرة وهو يشير إلى جارية بعينها فقد صارت معرفة بالإشارة. قال الأعلم: ولم يذهب سيبويه إلى ما تأوله المبرد عليه من أنه نكرة بعد النداء إنما أراد أنه اسم شائع في الجنس نقل إلى النداء وهو نكرة، وكيف يتأول عليه الغلط في مثل هذا وهو قد فرق بين ما كان مقصوداً بالنداء من أسماء الأجناس وبين ما لم يقصد قصده ولا اختص بالنداء من غيره بأن جعل الأول مبنياً على الضم بناء زيد وغيره من المعارف وجعل الآخر معرباً بالنصب وهذا من التعسف الشديد والاعتراض القبيح. والعذير هنا الحال، وكان يحاول عمل حلس لبعيره فهزئت منه فقال لها هذا وبعده:

سيري وإشفاقي على بعيري

أي: لا يستنكر عذيري وإشفاقي على بعيري وسيري عني واذهبي. ويقال أراد بالعذير ها هنا: الصوت لأنه كان يرجز في عمله لحلسه فأنكرت عليه ذلك.

وانظر: المقتضب ٢٦٠/٤، وأمالي ابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش ١٦/٢، والعيني ٢٧٧/٤، والخزانة ٢٨٣/١، وشرح المعلقات للتبريزي/٤٨. وشرح الحماسة ١٨٠/٤، والديوان.

أي: حالي، وأما ما كان منقوصاً وكان مع الهاء على ثلاثة أحرف فقولهم: يا شاء ادجني[1].

قال أبو علي[2]: إذا وصلت سقطت همزة الوصل فالتقت الألف وهي ساكنة مع الراء من ادجني وهي ساكنة أيضاً فحذفت الألف لالتقاء الساكنين/٤١٧ ووليت الشين المفتوحة الراء، وإذا وقفت قلت: يا أدجني، مثل أقبلي فلم يحذف الألف رخم شاة، ويا ثب أقبلي، تريد: ثبة، وناس من العرب يثبتون الهاء فيقولون: يا سلمة أقبلي، يقحمون الهاء ويدعون الاسم مفتوحاً على لفظ الترخيم، والذين يحذفون في الوصل الهاء إذا وقفوا قالوا: يا سلمهْ، ويا طلحهْ لبيان الحركة، ولم يجعلوا المتكلم بالخيار في حذف الهاء عند الوقف، والشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، لأنهم إذا اضطروا يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها قال ابن الخَرِع:

وكَادَتْ[3] فَزَارَةُ تَشْقَى بِنَا ... فَأَوْلَى فَزَارَةَ أَوْلَى فَزَارا[4]

والضم جائز في البيت، وكذلك إن رخمت اسماً مركباً من اسمين قد

---

(١) في الأصل «ارجني» بالراء، وليس صحيحاً، إذ هو «ادجني» من دجن في بيته إذا لزمه وبه سميت دواجن البيت وهي ما ألف من الشاء وعيرها، والواحدة: داجنة.

(٢) أبو علي تلميذ ابن السراج وليس من المعقول أن ينقل عنه. ربما كان هذا من عمل النساخ.

(٣) رواه سيبويه بلا واو، ولا يستقيم الوزن.

(٤) من شواهد الكتاب ٣٣١/١، رخم فزارة ووقف عليها بالألف عوضاً من الهاء لأنهم إذا رخموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه ردوا الهاء للوقف فلما لم يمكنه رد الهاء ها هنا جعل الألف عوضاً منها.

يقول: كدنا نوقع بفزارة فتشقى بنا لولا فرارهم وتحصنهم منا. ويقال للرجل إذا أفلت: وقد كاد يعطب أولى له، وهي كلمة وعيد وتهديد فلذلك قال: فأولى فزارة أولى، أي. أولى لك يا فزارة.

وانظر: الصاحبي/١٩٤، وشرح السيرافي ٦٧/٣.

ضم أحدهما إلى الآخر، فحكم الثاني حكم الهاء في الحذف وذلك. نحو: حضرموت، ومعدي كرب، ومار سرجس/٤١٨ ومثل رجل سميته بخمسة عشر تحذف الثاني وتبقي الصدر على حاله فتقول: يا حضر أقبل ويا معدي أقبل، ويا خمسة أقبل[١]، قال سيبويه: وإن وقفت قلت: يا خمسهْ بالهاء، وإنما قال ذلك، لأن تاء التأنيث لا ينطق بها إلا في الوصل. فإذا وقفت عليها وقفت بالهاء، ومما شبه بحضرموت: عمرويه، زعم الخليل: أنه يحذف الكلمة التي ضمت إلى الصدر فيقول: يا عمر أقبل قال: أراه مثل الهاء لأنهما كانا بائنين فضم أحدهما إلى الآخر[٢].

واعلم: أن من قال: يا حار، فإنه لا يعتد بما حذف ويجعل حكم الاسم حكم ما لم تحذف منه شيئاً. فإن كان قبل الطرف حرفاً يعتل في أواخر الأسماء وينقلب أعل وقلب نحو: رجل سميته بعرقوة إن رخمت فيمن قال يا حار قلت: يا عرقي أقبل ولم يجز أن تقول: يا عرقو، لأن الاسم لا يكون آخره/٤١٩ واواً قبلها حرف متحرك، وهذا يبين في التصريف، ومن قال: يا حار، فإنما يجعل الراء حرف الإعراب، ويقدره تقدير ما لا فاء فيه، فيجب عليه أن لا يفعل ذاك إلا بما مثله في الأسماء، فمن رخم اسماً فكان ما يبقى منه على مثال الأسماء فجائز، وإن كان ما يبقى على غير مثال الأسماء فهو غير جائز، وكذلك إن كان قبل المحذوف للترخيم شيء قد سقط لالتقاء الساكنين فإنك إذا رخمت وحذفت رجع الحرف الذي كان سقط لالتقاء الساكنين نحو: رجل سميته «بقاضون» كان الواحد «قاضي» قبل الجمع فلما جاءت واو الجمع سقطت الياء لالتقاء الساكنين، فإن رخمت «قاضين» وهو في الأصل قلت: يا قاضي، فرجع ما كان سقط

---

(١) هذا رأي الخليل، انظر: الكتاب ٣٤١/١... مثل : حضرموت، ومعدي كرب، وبخت نصر، ومارسرجس ومثل رجل اسمه: خمسة عشر ومثل: عمرويه، فزعم الخليل: أنه يحذف الكلمة التي ضمت إلى الصدر رأساً..

(٢) انظر: الكتاب ٣٤١/١.

لالتقاء الساكنين[1]، وشبيه بهذا وقفك على الهاء إذا رخمت رجلاً اسمه: خمسة عشر، لأن التاء إنما جلبها الوصل فلما زال /٤٢٠ الوصل رجعت الهاء، وكذلك إن كنت أسكنت حرفاً متحركاً للإدغام في حرف مثله وقبله ساكن فحذفت الأخير للترخيم فإنك ترد الحركة لالتقاء الساكنين، وذلك قولك لرجل اسمه «راد» يا رادِ أقبل[2] إذا رخمت وفي محمارٌ أقبل، لأن الأصل: رادد، ومحمارر، وأما مفر، فإذا سميت به ورخمته قلت: يا مفر أقبل، ولم تحرك الراء لأن ما قبلها متحرك، وأما محمر إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومة لأن ما قبلها متحرك فقلت: يا محمر أقبل، ولقائل أن يقول: هلاّ رددت الحركة فقلت: يا محمرُ أقبل، إذ كان الأصل محمرراً كما رددت الياء في «قاضي»؟ فالجواب في ذلك: أنك إنما رددت الياء في «قاضي» لأنك لم تبن الواحد على حذفها كما بنيت «دم» على الحذف، ومحمر لم تلحق الراء الأخيرة بعد إن تم بالأولى ولم يتكلم بأصله.

فإن كان آخر الاسم حرفاً مدغماً بعد الألف/٤٢١ وأصل الأول منهما السكون، أعني الحرفين المدغم أحدهما في الآخر حركته إذا رخمته ـ بحركة ما قبله وذلك نحو: اسحارّ يا هذا، تقول: يا اسحار فتحركه بحركة أقرب المتحركات منه. وكذلك تفعل بكل ساكن احتيج إلى حركته من هذا الضرب. قال رجل من أزد السراة:

ألا رُبَّ مَـوْلُـودٍ ولَيْسْ لَـه أبٌ   وذي وَلَـدٍ لَـمْ يَـلْدَهُ أبـوانِ[3]

---

(١) في الكتاب ١/٣٤٠ هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفاً وذلك قولك في رجل اسمه قاضون، يا قاضي أقبل وفي رجل اسمه ناجي، يا ناجي أقبل، أظهرت الياء لحذف الواو والنون. . .

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٤٠.

(٣) من شواهد سيبويه ١/٣٤١، ٢/٢٥٨، على سكون اللام في «يلده» وفتح الدال فإنه أراد كسر اللام وسكون الدال، فسكن المكسورة تخفيفاً فالتقى ساكنان فحرك =

ففتحَ الدالَ بحركةِ الياءِ لما احتاجَ إلى تحريكها، لأن الفتحة قريبةٌ مِنها، واسحارٌ اسم وقع مدغماً آخره وليس لرائه الأولى نصيب في الحركة.

واعلم: أن الأسماء التي ليست في أواخرها هاء أن لا يحذف منها أكثر، قال سيبويه: وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر، قال: وكل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر[1]/٤٢٢ وكل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء لأن أقل الأصول ثلاثة، فإنما يرخم من الأربعة وما زاد، لأن ما بقي في الأسماء على عدته. والفراء يرخم من ذلك ما كان محرك الثاني نحو: قدم، وعضد، وكتف إذا سمى به رجلاً وقال: إن من الأسماء ما يكون على حرفين كدم ويد ولم يجز أن تقول في بكر: يا بك أقبل، لأنه لا يكون اسم على حرفين ثانيه ساكن إلا مبهماً نحو من وكم، وليس من الأسماء اسم نكرة ليس في آخره هاء تحذف منه شيء إذا لم يكن اسماً غالباً إلا أنهم قد قالوا: يا صاح أقبل، وهم يريدون: يا صاحب، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف، والفراء إذا رخم: قمطر، حذف الطاء مع الراء لأنها حرف ساكن، والنحويون على خلافه في حذف الطاء، وما أشبهها من السواكن الواقعة ثالثة، ويجيز الفراء في حمار: يا حما أقبل، يصير مثل رضا. وفي سعيد: يا سعى يصير/٤٢٣ مثل عمى، ولا يجيز: يا ثمو في ثمود، لأنه ليس له في الأسماء نظير.

= الدال بحركة أقرب إلى المتحركات منه وهي الفتحة لأن الياء مفتوحة، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن غير حاجز حصين.

وأراد بالمولود الذي لا أب له: عيسى عليه السلام، وبذي الولد الذي لم يلده أبوان: آدم عليه السلام. وفيه شاهد على إتيان رب للتقليل، وفيه رواية:

عجبت لمولود وليس له أب

قيل أنه لعمرو الجبني، وانظر: شرح السيرافي ٣/٧٧، والخصائص ٢/٣٣٣، وابن يعيش ٤/٤٨، والمغني ١/١٤٤، والخزانة١/٣٩٧، والعيني٣/٣٥٤.

(١) انظر: الكتاب ١/٣٣٥.

واعلم: أن الشعراء يرخمون في غير النداء اضطراراً، فمن ذلك قول الأسود ابن يعفر:

أَوْدَى ابنُ جَلْهُمَ عَبَّـادٌ بِصِـرْمَتِـه إنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أمسى حَيَّةَ الوادي[١]

أراد: جُلهمه والعربَ يسمون الرجل جُلهمة والمرأة جُلهم.

---

(١) من شواهد سيبويه ١/٣٤٤ على قولهم: جُلهم وأنه إذا أراد أمه جلهم فلا ترخيم فيه على هذا، لأن العرب سمت المرأة جلهم، والرجل جلهمة بالهاء، وكذا جرى استعمالهم للاسمين، وإن كان أراد أباه فقد رخم.

والصرمة: القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين، وأودى بها: دهب بها، وقوله: أمسى حية الوادي: أي: يحمي ناحيته ويتقى منه كما يتقى من الحية الحامية لواديها المانعة والوادي: المطمئن من الأرض.

وانظر: شرح السيرافي ٣/٨٠، والإنصاف /١٩٥، واللسان «جلهم» والخزانة ١/٣٧٤.

باب مضارع للنداء

اعلم: أن كل منادى مختص، وإن العرب أجرت أشياء لما اختصتها مجرى المنادى كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام، إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل، أو: نفعل نحن كذا وكذا أيها القوم. واللهم أغفر لنا أيتها العصابة.

قال سيبويه: أراد أن يؤكد لأنه اختص إذ قال: إنه، لكنه أكد كما تقول لمن هو مقبل عليك كذا كان الأمر يا فلان[1]، ولا يدخل في هذا الباب/٤٢٤ لأنك لست تنبه غيرك. ومن هذا الباب قول الشاعر:

إنّــا بني نَهْشَــلٍ لا نَنْتَمي لأَبٍ   عنْـهُ ولا هُـوَ بـالأَبْنـاءِ يَشْـرِينَـا[2]

---

(١) ونص الكتاب ١/٣٢٦: أراد أن يؤكد لأنه اختص حين قال: أنا، ولكنه أكد، كما تقول: للذي هو مقبل عليك بوجهه مستمع منصت كذا كان الأمر يا أبا فلان توكيداً.

(٢) الشاهد فيه: نصب «بني» على الاختصاص والتقدير «أعني».

وقوله: إنا بني نهشل: يعني نهشل بن دارم بن مالك بن تميم. ومن قال: إنا بنو نهشل جعل (بنو) خبر «إن» ومن قال: «بني» فإنما جعل الخبر أنْ تبتدر في البيت الذي يلي الشاهد وهو:

إن تبتـدر غـايـة يـومـاً لمكـرمـة   تلق السـوابق منـا والـمصـلينـا

ونسب هذا الشاهد المبرد في الكامل إلى رجل يكنى أبا مخزوم من بني نهشل بن =

نصب بني مختصا على فعل مضمر كما يفعل في النداء نحو «أعني» وما أشبه ذلك.

مسائل من هذا الباب:

تقول: يا هذا الطويلُ أقبل، في قول من قال: يا زيدُ الطويلُ، ومن قال: يا زيدُ الطويلَ، قال: يا هذا الطويلَ، وليس الطويل بنعت لهذا ولكنه عطف عليه وهو الذي يسمى عطف البيان، لأن هذا وسائر المبهمات إنما تبينُ بالأجناس، ألا ترى أنكَ إذا قلت: جاءني زيدٌ فخفت أن يلتبس الزيدان على السامع أو الزيود قلت: الطويل وما أشبه لتفصل بينه وبين غيره ممن له مثل اسمه، وإذا قلت: جاءني هذا، فقد أومأت له إلى واحد بحضرتك، وبحضرتك أشياء كثيرة، وإنما ينبغي لك أن تبين له عن الجنس الذي أومأت له إليه لتفصل ذلك عن جميع ما بحضرتك من الأشياء/٤٢٥، ألا ترى أنك لو قلت له: يا هذا الطويلُ وبحضرتك إنسان ورمح وغيرهما لم يدر إلى أي شيء تشير. وإن لم يكن بحضرتك إلا شيء طويل واحد وشيء قصير واحد فقلت: يا هذا الطويل جاز عندي، لأنه غير ملبس، والأصل ذاك وأنت في المبهمة تخص له ما يعرفه بعينه وفي غير المبهمة تخص له ما يعلمه بقلبه. وتقول في رجل سميته بقولك: زيد وعمرو يا زيداً وعمراً أقبل تنصب لطول الاسم، ولو سميته: طلحة وزيداً لقلت: يا طلحة وزيداً أقبل، فإن أردت بطلحة الواحدة من الطلح قلت: يا طلحةً وزيداً أقبل، لأنك سميته بها منكورة ولم تكن جميع الاسم فتصير معرفة، إنما

= دارم، وهو بشامة بن حزن النهشلي. ونسبها صاحب الحماسة لبعض بني قيس بن ثعلبة. وانظر: الكامل/٦٥ طبعة ليبسك، والحماسة ١/٩٧، والاقتضاب للبطليوسي/٣١٨، وعيون الأخبار لابن قتيبة١/١٩٠ والشعر والشعراء ٢/٦٣٨، وكتاب الفاخر للمفضل بن سلمة/١٧٧، ورواه: لا ندعى لأب، والعيني ٣/٣٧٠، والخزانة ٣/٥١٠.

هي في حشو الاسم كما كانت فيها نقلتها عنه، وتقول: يا زيدُ الظريفَ، على أصلِ النداء عند البصريين[1]، وقال الكوفيون: يراد بها يا أيها الظريفَ، فلما لم تأت «بيا أيها» نصبته، وربما نصبوا المنعوت بغير تنوين/٤٢٦ فأتبعوه نعته وينشدون:

فَما كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعدَى   بأَجْوَدَ مِنْكَ يا عُمر الجَوادا[2]

والنصب عند الكوفيين في العطف على «أيها» كما كان في النعت، فلما لم يأت «يا أيها» نصب، ويجيزون: يا عبد الله وزيداً، ويقولون: يا أبا محمدٍ زيدً أقبل، وهو عند البصريين بدل، وهو عند الكوفيين من نداء ابن. وإذا قلت: زيداً فهو عند الكوفيين نداء واحد ويسميه البصريون عطف البيان، ويجيز الكوفيون: يا أيها الرجلُ العاقلَ، على تجديد النداء، كذا حكي لي عنهم، ويجيز البصريون: يا رجلاً، ولا يجيز الكوفيون ذاك إلا فيما كان نعتاً نحو قوله:

فيا رَاكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   نَدَامايَ مِنْ نَجْرَانَ أنْ لا تلاقيا[3]

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٢٠٧/٣ وإن نعت مفرداً بمفرد فأنت في النعت بالخيار إن شئت رفعته، وإن شئت نصبته، تقول: يا زيدُ العاقلُ أقبل، ويا عمرُ الطريفُ هلم، وإن شئت قلت: العاقلَ، والظريفَ، أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعاً.

(٢) الشاهد فيه: نعت المنادى المفرد منصوباً بغير ابن عند الكوفيين، وأوله المانعون بالقطع، أي: أنه مفعول لفعل محذوف.

وكعب بن مامة هذا من إياد، وكان من أجواد العرب المشهورين حتى ضرب به المثل في ذلك وهو الذي آثر رفيقه بالماء فنجا ومات هو عطشا. وابن سعدى، هو أوس بن حارثة بن لام الطائي أجود الأجواد أيضاً الذين ضرب بجودهم المثل.. وعمر المذكور: هو ابن عبد العزيز بن مروان المشهور بالعدل والديانة. والبيت من قصيدة لجرير يمدح بها عمر المذكور.

وانظر: المقتضب ٢٠٨/٤، والكامل/١٣٢، والمفضليات للأنباري /٤٤٩، وأمالي ابن الشجري٣٠٧/١، والعيني ٢٥٤/٤، والتصريح ١٦٩/٢.

(٣) مر تفسير هذا البيت ص ٤٠٣.

ولا يكادون يحذفون «يا» من النكرة ويقولون: وا زيدُ في النداء ويقولون: وأ أي زيد.

قال أبو العباس: إنما قالوا: هذا ابنمٌ، ورأيت ابنماً، ومررت بابنمٍ فكسروا/٤٢٧ ما قبل الميم إذا انكسرت وفعلوا ذلك في الضم والنصب، لأن هذه الميم زيدت على اسم كان منفرداً منها، وكان الإعراب يقع على آخره، فلما زيدت عليه ميم[1] أُعربت الميم إذ كانت طرفاً، وأُعربت ما قبلها إذ كانت تسقط فرجع الإعراب إليه، وقولك وقد يخفف الهمز فتقول: مُرْ فيقع الإعراب على الراء، فلذلك تبعت الهمزة، وكذلك إذا قلت: يا زيدَ بنَ عمرو، جعلتهما بمنزلة واحدة اسم واحد واتبعت الدال حركة ابن فهو مثل ابنم، وقال في قولهم: اللهم أغفر لنا أيتها العصابة. لا يجوز: اللهم أغفر لهم أيتها العصابة. وقال: قلت لأبي عثمان[2]: ما أنكرت من الحال للمدعو؟ قال: لم أنكر منه إلا أن العرب لم تدع على شريطة، لا يقولون: يا زيد راكباً، أي ندعوك في هذه الحال ونمسك عن دعائك ماشياً، لأنه إذا قال: يا زيد فقد وقع الدعاء على كل حال. قال: قلت: فإنه إن احتاج/٤٢٨ إليه، راكباً ولم يحتج إليه في غير هذه الحال، فقال: يا زيد راكباً، أي أريدك في هذه الحال، قال: ألست قد تقول: يا زيد دعاء حقاً؟ قلت: بلى، قال: علام تحمل المصدر؟ قلت لأن قولي: يا زيد، كقولي[3]: أدعو زيداً، فكأني قلت: أدعو دعاء حقاً، قال: فلا أرى بأساً بأن تقول على هذا: يا زيد قائماً وألزم القياس. قال أبو العباس: ووجدت أنا تصديقاً لهذا قول النابغة:

---

(١) في الأصل «ميما» بالنصب.

(٢) هذه المسألة ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف/١٨٦، والبغدادي في الخزانة ٢٨٥/١.

(٣) في الأصل «محقق لي» وهو تصحيف.

قَالت بنو عامرٍ خَالوا بني أَسَدٍ ... يا بُؤْسَ لِلْجَهلِ ضَرَّاراً لأقوامِ[1]

وقال الأخفش: لو قلت: يا عبد الله صالحاً، لم يكن كلاماً. وقال أبو اسحاق يعني الزيادي[2]: كان الأصمعي[3]: لا يجيز أن يوصف المنادى بصفة البتة مرفوعة ومنصوبة.

وقال أبو عثمان لا أقول: يا زيد وخيراً من عمرو أقبلا، إذا أردت بخير من عمرو المعرفة، لأني أدخل الألف واللام إذا تباعد المنادى من حرف النداء كما أقول: يا زيد والرجل أقبلا /٤٢٩ ولكن أقول: يا زيد والأخير

---

(١) من شواهد سيبويه ٣٤٦/١ - على إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله: يا بؤس للجهل - توكيداً للاضافة. خالوا: من خاليته، يقال: خاليته مخالاة وخلاء فمعناه: أخلوا من حلفهم وتاركوهم. وهذه اللام مس الاسم بمنزلة الهاء من طلحة، لأن الاسم على حاله قبل أن تلحق وهذه اللفظة تأتي بها العرب على جهة التضعيف والتأييس من الأمر.

ومعنى البيت: أن بني عامر أضر بهم في عرضهم علينا مقاطعة بني أسد، وما أبأس الجهل على صاحبه وأضر له.

وانظر: الشعر والشعراء/٩٥، والأغاني ٧٨/١، وشرح السيرافي ٣٦/٣، والخصائص ١٠٦/٣، وشرح الحماسة/١٤٨٣، والتمام في تفسير أشعار هذيل/٧٧، وشعراء النصرانية/ ٧١٠، والموشح للمرزباني/٤٤، والإنصاف/١٨٦، والديوان/٧١.

(٢) الزيادي: هو أبو اسحاق ابراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، قرأ الكتاب على أبي عمر الجرمي وأتمه على المازني. مات سنة: «٢٤٩ هـ»، ترجمته في مراتب النحويين لأبي الطيب/٧٥، وأخبار النحويين البصريين/٦٧، ومعجم الأدباء ١٥٨/١.

(٣) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، أخذ عن خلف الأحمر أيضاً وروى عنه شعر جرير، ويقرر الخطيب البغدادي أنه كان دون أبي زيد في النحو والقواعد، توفي سنة ٢١٦ هـ وقيل سنة ٢١٥ هـ أو ٢١٧ هـ ترجمته في تاريخ بغداد جـ ٤١٠/١٠، وطبقات الزبيدي رقم ٩٤، ونزهة الألباء/ ١٥٠، وبغية الوعاة/٣١٣ وإنباه الرواة جـ ١٩٧/٢، ومراتب النحويين/٥٧.

أقبلا، ويا زيد ويا خيراً من عمرو أقبلا، إذا أردت حرف النداء كان ما بعده معرفة. ولم يجيء معه الألف واللام، كما تقول: يا خيراً من زيد العاقل أقبل فتنصب العاقل، لأنه صفة له، وكذلك: يا زيد ويا أخير أقبلا، وقال أبو عثمان: أنا لا أرى أن أقول: يا زيد الطويل وذا الجمة إن عطفت على زيد، والنحويون جميعاً في هذا على قول.

قال: وأرى إن عطفت «ذا الجمة» على «الطويل» أن أرفعه كما فعلت في الصفة، والنحويون كلهم يخالفونه، ولا يجيزون إلا نصب ذي الجمة، وهذا عنده كما تقول: يا زيدُ الطويلُ ذو الجمة، إذا جعلته صفة للطويل. وإن كان وصفاً لزيد أو بدلاً منه نصبته، وكان أبو عثمان يجيز يا زيد أقبل، على حذف ألف الإضافة، لأنه يجوز في الإضافة: يا زيدِ، أردت: يا زيدي، فأبدلت من الياء ألفاً. وعلى هذا قرىء: ﴿ يا أبتِ لَمَ تعبد ﴾[1]، و﴿يا قومِ لا أسألكم﴾[2]: قال: ومن زعم أنه على حذف ألف الندبة فهذا /٤٣٠ خطأ، لأن من كان من العرب لا يلحق الندبة ألفاً فهي عنده نداء، فلو حذفوها لصارت بدلاً على غير جهة الندبة. وقال أبو العباس: لا أرى ما قال أبو عثمان في حذف الألف إذا جعلتها مكان ياء الإضافة. صواباً نحو: يا غلاماً أقبل، لا يجوز حذف الألف لخفتها كما تحذف الياء إذا قلت: يا غلامِ أقبل.

وقال: يا أبت. لا يجوز عندي إلا على الترخيم كما قال سيبويه مثل: يا طلحة أقبل[3]، وقال: زعم أبو عثمان أنه يجيز: يا زيد وعمراً أقبلا، على الموضع، كما أجاز: يا زيدُ زيداً أقبل، فعطف زيد الثاني على الموضع عطف البيان، وأهل بغداد يقولون: يا الرجلُ أقبل، ويقولون لم نر موضعاً يدخله التنوين يمتنع من الألف واللام، وينشدون:

---

(١) مريم: ٤٢.

(٢) هود: ٥١.

(٣) انظر: الكتاب ٣٣٣/١.

فَيـا الغُـلامَـانِ الَّـلذَانِ فَـرّا إيَّـاكُمـا أن تُكْسِبـانا شَــرّا

وقال أبو عثمان: سألت /٤٣١ الأخفش كيف يرخم طيلسان فيمن كسر اللام على قولك: يا حار؟ فقال: يا طيلس أقبل، قلت: أرأيت فيعل إسماً قط في الصحيح إنما يوجد هذا في المعتل نحو: سيد وميت. قال: فقال: قد علمت أني قد أخطأت، لا يجوز ترخيمه إلا على قولك، يا حار قال: وكان الأخفش لا يجوز عنده ترخيم حُبلوى اسم رجل فيمن قال: يا حار، وذلك لأنه يلزمه أن يحذف يائي النسب ويقلب الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، فيقول: يا حُبلى، فتصير ألف فعلى منقلبة، وهذا لا يكون أبداً إلا للتأنيث. فلهذا لا يجوز، لأن ألف التأنيث لا تكون منقلبة أبداً من شيء، وهذا البناء لا يكون للمذكر أبداً، وقال: كان الأخفش يقول: إذا رخمت سفيرج اسم رجل في قول من قال: يا حار. فحذفت الجيم لزمك أن ترد اللام التي حذفتها لطول الاسم وخروجه من /٤٣٢ باب التصغير فتقول: يا سفيرل أقبل، لأنه لما صار إسماً على حياله فحذفت الجيم على أن يعتد بها، وتجعله بمنزلة «قاضون» اسم رجل إذا قلت: يا قاضي، الياء التي كانت ذهبت لالتقاء الساكنين لما حذفت ما حذفت من أجله.

قال أبو العباس: وليس هذا القول بشيء. ووجه الغلط فيه بيِّن، وذلك لأنك لم تقصد به إلى سفرجل فتسميه به ولا هو منه في شيء، إنما قصدت إلى هذا الذي هو سفيرج ولا لام فيه فهو على مثال ما يرخم فرخمته

---

(١) هذا البيت شائع في كتب النحو، ولم يعرف له قائل ولا ضميمة وخرجه ابن الأنباري في الإنصاف على حذف المنادى وإقامة صفته مقامه قال: والتقدير فيـه: فيا أيهـا الغلامان. وهذا قليل بابه في الشعر. وإياكما تحذير: وأن تكسبانا، أي: من أن تكسبانا، ومـاضيه: أكسب يتعدى إلى مفعولين، يقال: كسبت زيداً مالاً وعلماً. أي: أنلته.

وانظر: المقتضب ٢٤٣/٤، والإنصاف /١٨٨، وأمالي ابن الشجري ١٨٢/٢، وابن يعيش ٩/٢، وأسرار العربية /٢٣٠

بعد أن ثبت إسماً، ألا ترى أنك تقول: في تصغير سفرجل: سفيرج وسفيريج للعوض، ولو سميته: سفيريج، لم يجز أن تقول فيه: سفرجل واسمه سفيريج، لأنك لست تقصد إلى ما كان يجوز في سفرجل، وكذلك فرزدق. لو سميته بتصغيره فيمن قال: فريزد، لم يجز في اسمه أن تقول: فريزق /٤٣٣ وإن كان ذلك يجوز في تصغير فرزدق لأنك سميته بشيء بعينه فلزمه. وتقول: يا زيد وعمرو الطويلين والطويلان، لأنه بمنزلة قولك: يا زيد الطويل، وتقول يلا هؤلاءِ وزيدُ الطوالُ، لأن كله رفع والطوال عطف عليهم، ولا يجوز أن يكون صفة لافتراق الموصوفين، وتقول: يا هذا، ويا هذان الطُّوالُ، وإن شئت قلت: الطُّوالُ، لأن هذا كله مرفوع، والطوال عطف عليهم ها هنا، وليس الطوال بمنزلة: يا هؤلاء الطوال، لأن هذا يقبح من جهتين: من جهة أن المبهم إذا وصفته بمنزلة اسم واحد فلا يجوز أن تفرق بينه وبينه، والجهة الأخرى أن حق المبهم أن يوصف بالأجناس لا بالنعوت، وتقول: يا أيها الرجلُ وزيدُ الرجلين الصالحين تنصب ولا ترفع من قبل أن رفعهما مختلف وذلك أن زيداً على النداء /٤٣٤ والرجل نعت «لأي» وتقول في الندبة: يا زيدُ زيداه، ويا زيداً زيداه، وقوم يجيزون: يا زيداً زيداه، وقوم يجيزون: يا زيداً يا زيداه، ويا زيداه يا زيداه وقد مضى تفسير ما يجوز من ذا وما لا يجوز، وقالوا: من قال يا هناهُ ويا هناهِ بالرفع والجر، من رفع توهم أنه طرف للاسم ويكسر لأنه جاء بعد الألف. والتثنية: يا هنانيه، ويا هناناه، ويا هنوتاه في الجمع، وهنتاه في المؤنث وهنتانيه في التثنية وهنتاناه، ويا هناتوه في الجمع لا غير، والفراء لا ينعت المرخم إلا أن يريد نداءين، ونعت المرخم عندي قبيح كما قال الفراء من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه وما يعني به. فإن احتيج إلى النعت للفرق فرد ما سقط منه أولى كقول الشاعر:

أضمـرَ بن ضمـرةَ مـاذا ذكـر ... تَ من صرمةٍ أخذتْ بالمرار[1]

---

(١) الشاهد فيه حذف ياء بالنداء، والأصل: يا ضمر يا بن ضمرة. وضمرة: هو أبو بطن=

أراد /٤٣٥: يا ضمر يا ابن ضمرة. والكوفيون يجيزون: يا جرجر في جرة، وفي حولايا، يا حول، فيحذفون الزوائد كلها، وهذا إخلال بالاسم. يسقطون فيه ثلاثة أحرف فيها حرف متحرك ولا نظير لهذا في كلام العرب، ويقولون للمرأة: يا ذات الجمة أقبلي، ويا ذواتي الجمم للاثنين، وللجماعة، يا ذوات الجمم، بكسر التاء وقد يقال: يا ذواتي الجمة، ويا ذوات الجمة.

قال أبو بكر: وذلك أن ذات إنما هي ذاة، فالتاء زائدة للجمع، وإنما صارت الهاء في الواحدة تاء حين أضفتها ووصلتها بغيرها. وتقول: يا هذا الرجلُ. والرجلَ أقبل، ويا هذان الرجلان والرجلين، مثل: يا زيد الظريفُ والظريفَ، النصب على الموضع والرفع على اللفظ، وتقول: يا أخوينا زيد وعمرو، على قولك: يا زيد وعمرو، يعني البدل.

وقال الأخفش: وإن شئت قلت: زيد وعمرو على التعويض كأنك قلت أحدهما زيد والآخر عمرو.

قال أبو بكر: هذا عندي إنما يجوز /٤٣٦ إذا أراد أن يخبر بذلك بعد تمام النداء. وتقول: يا أيها الرجلُ زيدٌ، لأن زيداً معطوف على الرجل عطف البيان، يجري عليه كما يجري النعت للبيان، ولو جاز أن لا تنون زيداً لجاز أن تقول: يا أيها الجاهلُ ذا التنزي[1].

على النعت، وإنما هو ذو التنزي، وتقول: يا أيها الرجلُ عبدُ الله، تعطف على الرجل عطف البيان.

= من العرب، وضمرة بن ضمرة أحد رجال العرب معروف وهو صاحب خطاب النعمان، وله حديث. وكان اسمه شق بن ضمرة فسماه النعمان ضمرة، والصرمة: القطعة من الإبل. والمرار: موضع. وهو لسبرة بن عمرو الأسدي الفقعسي. وانظر: النوادر لأبي زيد /١٥٥، والجمهرة لابن دريد ٣٦٦/٢ ورواه: من صرمة أخذت بالمغار، والاشتقاق /١٧، ومعاني القرآن ٤١٦/٢.

(١) يشير إلى الرجز الذي مر شرحه /ص: ٤١١.

قال الأخفش: ولو نصبت كان في القياس جائز إلا أن العرب لا تكلم به نصباً، ولكن تحمله على أن تبدله من «أي»، لأن «أي» في موضع نصب على أصل النداء، وقال: إذا رخمت رجلاً اسمه شاة قلت: يا شا أقبل، ومن قال: يا حارُ فرفع، قال: يا شاهُ أقبل، فرد الهاء الأصلية، لأنه لا يكون الاسم على حرفين أحدهما ساكن إلا مبهماً[1]، وقال: تقول في شية على ذا القياس، يا وشي أقبل، وفي دية: يا ودي ‎/٤٣٧‎ أقبل فترد الواو في أوله، لأنها ذهبت من الأول، لأن الأصل: وديت ووشيت وإنما ردت الواو، لأن مثل: شي لا يكون اسماً. وذلك أن الاسم لا يكون على حرفين أحدهما ساكن، قال: وتكسر الواو إذا رددتها لأن الأصل وشبة، كما قالت العرب: وجهة لما أتموا: وقالوا: ولدة، والكوفيون وقوم يجيزون: يا رجل قام، ويقولون: إن كان تعجباً نصبت كقولك: يا سيداً ما أنت من سيد، ويكون مدحاً كقولك: يا رجلاً لم أرَ مثله، وكذلك جميع النكرات عندهم، وتقول: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان ويا أيها الرجال، ويا أيها النساء على لفظ واحد، والاختيار في الواحدة في المؤنث يا أيتها المرأة، وإذا قلت: يا ضاربي فأردت به المعرفة كان مثل: يا صاحبي وغلامي، يجوز عندي أن تقول: يا ضاربِ أقبل، كما تقول: يا غلامِ أقبل، فإن أردت ‎/٤٣٨‎ غير المعرفة لم يجز إلا إثبات الياء، وتقول: يا ضاربي غداً وشاتمي، لأنك تنوي الانفصال، وتقول: يا قاضي المدينة، لك أن تنصبها، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني، والكوفيون يجيزون نصب الأول بتنوين، لأنه يكون خلفاً، وما لا يكون خلفاً فلا يجوز في الأول عندهم التنوين مثل: يا رجلُ رجلنا، لا يجيزون النصب في الأول، وقالوا كل ما كان يكون خلفاً فلك الرفع بلا تنوين، والنصب بتنوين، ويقولون: يا قائماً أقبل ويا قائمُ أقبل، ويجيزون أن يؤكد ما فيه وينسق عليه ويقطع منه كما يصنع بالخلف ويجيزون: يا رجلُ قائماً أقبل على نداءين، وإن شئت كان في الصلة، ويجيزون: يا رجلُ قائمٌ أقبل،

---

(١) أي: ضميراً.

ينوون فيها الألف واللام. ويحكون عن العرب: يا مجنونُ مجنونُ أقبل، ويجيزون: يا أيها الذي قمت أقبل /٤٣٩، ويا أيها الذي قام أقبل، وهو جائز، ولا يجيزونه في من وكذا ينبغي، ويقولون: يا رجلاً قمت أقبل، ويا رجلُ قمت أقبل، والفراء إذا خاطب رفع لا غير، ويقولون: يا قاتلَ نفسك، ويا عبدَ بطنك، وهذا جائز، قال أحمد بن يحيى[1]: لو أجزت الرفع لم يكن خطأ، قال: وكذلك. يا ضاربنا، ولا شاتمنا، يختار النصب مع كل ما ظهرت إضافته قال: ويجوز في القياس الرفع وأنت تنوي الألف واللام. فإذا كان لا يجوز فيه الألف واللام لم يجز إلا النصب مثل: يا أفضل منا، ويا أفضلنا، ويا غلام زيد، ويا غلام رجل، إنما يجوز الرفع في القياس مع ضارب زيدٍ، وحسن الوجهِ، وقال: أما مثلنا وشبهنا، فالنصب لا غير.

وقال الأخفش: تقول: إذا نسبت رجلاً إلى حباري[2] وحبنطي[3] قلت: حباريٌّ وحبنطيٌّ، فإذا رخمت لم ترد الألف، وكذلك إذا نسبت إلى مرمى فقلت: مرميٌّ لم /٤٤٠ ترد الألف لو رخمته لأن هذا لم يحذف لالتقاء الساكنين، ولو كان حذف لالتقاء الساكنين لبقي الحرف مفتوحاً فكان يكون: حباريٌّ وحبنطيٌّ قال: وإن شئت قلت: إني أرد الألف وأقول ذهب لاجتماع الساكنين ولكنهم كسروا لأنهم رأوا جميع النسب يكسر ما قبله قال: ومن قال: احذفه على أني أبنيه بناء، قال: لا أحذفه لاجتماع الساكنين وجب عليه أن لا يرد في: ناحي وقاضي، إذا نسب إلى ناحية وقاضٍ وقال: إذا سميت رجلاً حبلاوي أو حمراوي إذا رخمته فيمن قال: يا حارُ، فرفع همزت لأنها واو صارت آخراً فتهمزها وتصرفها في المعرفة والنكرة لأنها الآن ليست للتأنيث.

---

(١) أي: ثعلب من أئمة نحاة الكوفة، وقد مرت ترجمته صفحة: ٣٧٠ من الأصل.

(٢) حبارى: طائر يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء.

(٣) حبنطي: وهو الممتلىء غيظاً أو بطنة.

قال أبو بكر: وجميع ما ذكرت من المسائل فينبغي أن تعرضه على الأصول التي قدمتها فما صح في القياس، فأجزه، وما لم يصح فلا تجزه، وإنما أذكر /٤٤١ لك قول القائلين كيلا تكون غريباً فيمن خالفك، فإن الحيرة تقارن الغربة وقد ذكرنا الضم الذي يضارع الرفع ونحن نتبعه الفتح الذي يشبه النصب، إن شاء الله.

باب النفي بلا

الفتح الذي يشبه النصب هو ما جاء مطرداً في الأسماء النكرات المفردة ولا تخص اسماً بعينه من النكرات إذا نفيتها «بلا» وذلك قولك: لا رجل في الدار ولا جارية فأي اسم نكرة ولي «لا» وكان جواباً لمن قال: هل من غلام فهو مفتوح، فإن دخلت «لا» على ما عمل بعضه في بعض من معرفة أو نكرة لم تعمل هي شيئاً إنما تفتح الاسم الذي يليها إذا كانت قد نفت ما لم يوجبه موجب. فأما إذا دخلت على كلام قد أوجبه موجب فإنها لا تعمل شيئاً وإنما خولف بها إذا كانت تنفي ما لم يوجب، وكل منفي فإنما ينفي بعد أن كان موجباً /٤٤٢، وأنت إذا قلت: لا رجل فيها، إنما نفيت جماعة الجنس، وكذلك إذا قلت: هل من رجل؟ لم تسأل عن رجل واحد بعينه، إنما سألت عن كل من له هذا الاسم، ولو أسقطت «من» فقلت: هل رجل؟ لصلح لواحد وللجمع، فإذا دخلت «من» لم يكن إلا للجنس.

واعلم: أن «لا» إذا فتحت ما بعدها فقد يجيء الخبر محذوفاً كثيراً، تقول: لا رجل، ولا شيء، تريد في مكان أو زمان، وربما لم يحذف، خالفت ما وليس، ألا ترى أن «ما» تنفي بها ما أوجبه الموجب و«ليس» كذلك، وهما يدخلان على المعارف و«لا» في هذا الموضع ليست كذلك وقد اختلف النحويون في تقديرها اختلافاً شديداً، فقال سيبويه: «لا» تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب «إنَّ» لما بعدها وترك التنوين لما

تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر وذلك لأنه لا يشبه ما ينصب وهو الفعل[١] /٤٤٣ ولا ما أجرى مجراه لأنها لا تعمل إلا في نكرة، «ولا» ما بعدها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر، ولا تعمل إلا في نكرة كما أن: رُبَّ لا تعمل إلا في نكرة فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا: يا ابن أم فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الثاني و«لا»: لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل كقوله: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة[٢]. «فلا» وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مبتدأ والذي يبنى عليه في زمان أو مكان هو الخبر، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته.

قال أبو العباس محمد /٤٤٤ بن يزيد: فإن قال قائل: فهل يعمل في الاسم بعضه؟ فالجواب في ذلك: بلغني أنك منطلق، إنما هو بلغني انطلاقك «فإن»، عاملة في الكاف وفي منطلق، وكذلك موقعها مفتوحة أبداً، وكذلك «أن» الخفيفة هي عاملة في الفعل وبه تمت اسماً، فكذلك «لا» عملت عنده فيما بعدها وهي وما بعدها بمنزلة اسم. قال: والدليل على أن «لا» وما عملت فيه اسم أنك تقول: غضبت من لا شيء وجئت بلا مال، كما قال[٣]:

حَنَّتْ قَلُوصي حينَ لا حِينَ محن[٤]

---

(١) انظر: الكتاب ٣٤٥/١ وقال المبرد في المقتضب: فأما ترك التنوين فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر. المقتضب ٣٥٧/٤

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٥/١

(٣) انظر: المقتضب ٣٥٨/٤.

(٤) من شواهد الكتاب ٣٥٨/١ و ٥٣/٢ فقد نصب «حين» بلا، وإضافة حين الأولى إلى الجملة، وخبر «لا» محذوف والتقدير: حين لا حين محن لها، أي: حنت في غير وقت الحنين، وحنينها: صوتها شوقاً إلى أصحابها والمعنى: أنها حنت إليهم على بعد منها، =

فجعلها اسماً واحداً، فالموضع موضع نصب نصبته «لا» وسقوط التنوين، لأنه جعل معها اسماً واحداً، والدليل على ذلك: أنه إن اتصل بها اسم مفرد سقط منه التنوين وصار اسماً واحداً وموضع الاسم بأسره موضع رفع كما كان موضع ما هو جوابه كذلك.

وأما الكسائي: فإنه يقول /٤٤٥: النكرات يبتدأ بأخبارها قبلها لئلا يوهمك أخبارها أنها لها صلات، فلما لزمت التبرئة الاسمَ وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدىء خبره وما لا يكون خبره إلا بعده فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا، ونصبوه بغير تنوين لأنه ليس بنصب صحيح إنما هو مغير كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف فرفعوه بغير تنوين، ولم يكسروه فيشبه ما أُضيف إليه.

وقال الفراء: إنما أخرجت «لا» من معنى غير إلى «ليس» ولم تظهر ليس ولا إذا كانت في معنى «غير» عمل ما قبلها فيما بعدها كقولك: مررت برجل لا عالم ولا زاهد و«لا» إذا كانت تبرئة كان الخبر بعدها ففصلوا بهذا الإعراب بين معنيين. وفي جميع هذه الأقوال نظر، وإنما تضمنا في هذا الكتاب الأصول والوصول إلى الإعراب، فأما عدا ذلك من /٤٤٦ النظر بين المخالفين فإن الكلام يطول فيه ولا يصلح في هذا الكتاب، على أنا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل.

* * *

= قال الأعلم: ولو جر «الحين» على إلغاء «لا» لجاز.

والقلوص: الناقة الفتية.

والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ولا تتمة لها.

وانظر: المقتضب ٣٥٨/٤، وشرح السيرافي ٩٥/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٣٩/١، والحجة لأبي علي ١٢٣/١، والخزانة ٩٣/٢.

ذكر الأسماء المنفية في هذا الباب:

واعلم: أن المنفي في هذا الباب ينقسم أربعة أقسام: نكرة مفردة غير موصوفة، ونكرة موصوفة، ونكرة مضافة، ومضارع للمضاف.

أما الأول: وهو النكرة المفردة: فنحو ما خبرتك من قولك: لا رجل عندي، ولا رجل في الدار، ولا صاحب لك، و﴿لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إلاَّ إلَيْهِ﴾[1]، ولا صنع لزيد، ولا رجل ولا شيء، تريد: لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان، وتقول: لا غلامَ ظريفٌ في الدار. فقولك: ظريف خبر، وقولك: في الدار، خبر آخر، وإن شئت جعلته لظريف خاصة، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿لا عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾[2]. وقال: ﴿ألم ذِلكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾[3]، وأما قول الشاعر:

لا هَيثَم الليلَة للمَطِّي[4]

(١) التوبة: ١١٨.

(٢) هود: ٤٣. اليوم: خبر عاصم وإن كان جثة، إد المعنى: لا وجود عاصم، ومن أمر الله: خبر مبتدأ محذوف، أي: العصمة المنفية من أمر الله.

(٣) البقرة: ١ - ٢.

(٤) لتأويل هذا الرجز بالمنكر وجهان· إما أن يقدر مضاف هو مثل: فلا يتعرف بالإضافة، لتوغله في الإبهام، وإنما يجعل في صورة النكرة ينزع اللام، وإن كان المنفي في الحقيقية هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرفة كان، وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتهلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى.

وهيثم: اسم رجل كان حسن الحداء للإبل، وقيل جيد الرعي، وقيل: هو هيثم ابن الأشتر وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حداثه. وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات.

وهذا من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها. وانظر: الكتاب ٣٥٤/١، والمقتضب ٣٧٤/٤، وشرح السيرافي ٩٢/٣، وأمالي ابن الشجري ١٣٩/١، وابن يعيش ١٠٣/٢، والمفصل للزمخشري /٢٢٢.

فإنه جعله نكرة، أراد لا مثل هيثم، ومثل ذلك: لا بصرَ لكم. وقال ابن الزبير الأسدي:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ نَكِـدْنَ ولا أُمَيَّـةَ في البـلادِ[1]

أراد: ولا مثل أمية، فإن ثنيت المنفي «بلا» قلت: لا غلامين لك ولا جاريتين، لا بدّ من إثبات النون في التثنية والجمع الذي هو بالواو والنون، قد تثبت في المواضع التي لا تثبت فيها التنوين، بل قد يثنى بعض المبنيات بالألف والنون، والياء والنون. نحو: هذا، والذي. تقول: هذان، واللذان.

قال أبو العباس: وكان سيبويه والخليل يزعمان: أنك إذا قلت: لا غلامين لك، أن غلامين مع «لا» اسم واحد، وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام في تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو: هذان أحمران، وهذان المسلمان[2]، وقال: وليس القول عندي كذلك، لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها[3] /٤٤٨ اسماً واحداً، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف، ولا الموصول مع ما قبلهما بمنزلة اسم واحد[4].

---

(١) من شواهد الكتاب ٣٥٥/١، على أن التقدير: ولا أمثال أمية في البلاد.

وأبو خبيب: كنية عبد الله بن الزبير بن العوام وكان يُرمى بالبخل، وكان إذا هُجي كني بأبي خبيب.

ونكدن: من باب فرح، فهو نكدا، إذا تعسر، ونكد العيش· اشتد، يقال: نكد زيد جارية عمرو إذا منعه إياها. والبيت في هجاء عبد الله بن الزبير.

وانظر: المقتضب ٣٦٢/٤، وشرح السيرافي ٩٢/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٣٩/١، والمفصل للزمخشري /٧٧، وابن يعيش ١٠٢/٢ والأغاني ٨/١ و٧١/١٢، ونسبه إلى فضالة بن شريك.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٣٦٦.

(٤) انظر: المقتضب ٤ / ٣٦٦ وهذا ما علل به المبرد إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في باب «لا»، وقد ذكر رأي المبرد وتعليله هذا ابن يعيش ١٠٦/٢وعقب عليه بقوله: وهذا إشارة إلى عدم النظير وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير.

الثاني: النكرة الموصوفة:

اعلم: أنك إذا وصفت النكرة في هذا الباب فلك فيها ثلاثة أوجه:

الأول منها: وهو الأحسن، أن تجري الصفة على الموصوف، وتنون الصفة، وذلك قولك: لا رجل ظريفاً في الدار، فتنون لأنه صفة، ويكون قولك: في الدار، هو الخبر، وحجة من فعل هذا أن النعت منفصل من المنعوت مستغني عنه، وإنما جيء به بعد أن مضى الاسم على حاله، فإن لم تأتِ به لم تحتج إليه.

والوجه الثاني: أن تجعل المنفي ونعته اسماً واحداً[١]، وتبنيه معه فتقول: لا رجلَ ظريفَ في الدار، بنيت رجل مع ظريف، وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسماً واحداً أن يقول: لما كان موضع /٤٤٩ يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم مع «اسم» أكثر وأفشى من بناء اسم مع حرف فإن قلت: لا رجل ظريفاً عاقلاً، فأنت في النعت الأول بالخيار، فأما الثاني: فليس فيه إلا التنوين، لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً[٢]، وكذلك المعطوف، لو قلت: لا رجل وغلاماً عندك، لم يصلح في «غلام» إلا التنوين من أجل واو العطف، لأنه لا يكون في الأسماء مثل حضرموت اسماً

---

(١) قال سيبويه ١ / ٣٥١، اعلم: أنك إذا وصفت المنفي، فإن شئت نونت صفة المنفي، وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون وذلك قولك: لا غلام ظريفاً لك، ولا غلام ظريف لك، فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي. وأما الذين قالوا: لا غلام ظريف لك فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد.

(٢) في الكتاب ١ / ٣٥١، وإذا قلت: لا غلام ظريفاً عاقلاً لك، فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منوناً، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة اسم واحد.

وفي المقتضب ٤ / ٣٦٧ إن قلت: لا رجل ظريفاً عاقلاً، فأنت في النعت في الأول بالخيار، فأما الثاني: فليس فيه إلا التنوين، لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً.

واحداً إذا كانت بينهما واو العطف.

والتكرير، والنعت: بمنزلة واحدة تقول في النعت: لا رجل ظريف لك، والتكرير على ذلك يجري، تقول: لا ماءَ ماءً بارداً، وإن فصلت بين الموصوف والصفة بشيء لم يجز في الصفة إلا التنوين، وذلك قولك: لا رجل اليوم ظريفاً، ولا رجل فيها عاقلاً، من قبل أنه لا يجوز لك /٤٥٠ أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد، وقد فصلت بينهما كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين: عشر وخمسة، في خمسة عشر.

والوجه الثالث: أن تجعل النعت على الموضع فترفع لأن «لا» وما علمت فيه في موضع اسم مبتدأ، فتقول: لا رجلَ ظريفٌ، فتجري «ظريف» على الموضع فيكون موضع اسم مبتدأ، والخبر محذوف، وإن شئت جئت بخبر فقلت: «لك» أو عندك، كما بينت لك فيما تقدم، قال الشاعر:

وردٌّ جَازِرُهُم حَرْفاً مُصَرَّمةً ... ولا كَرِيمَ مِن الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ[1]

والنعت على اللفظ أحسن، وكذلك إذا قلت: لا ماءَ ماءً بارداً، وإن

---

(١) من شواهد الكتاب ١ / ٣٥٦ على رفع «مصبوح» على أنه خبر «لا» لأنها وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ، ويجوز أن يكون مصبوح نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع، تقديره: موجود.

والجازر: الذي ينحر الذبائح. والحرف: الناقة الضامر. وقيل: القوية الصلبة شبهت بحرف الجبل وهو ناحية منه. والمصرمة: المقطوعة اللبن لعدم الرعي، والمصبوح: المسقى صباحاً، وهو شرب الغداة، يقول: هم في جدب فاللبن عندهم متعذر لا يسقاه الولد الكريم النسب فضلاً على غيره لعدمه، فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرون للضيف.

والشاهد كما نسبه الأعلم والعيني لرجل جاهلي من بني النُّبيت، ونسبه الزمخشري لحاتم الطائي وهو موجود في ديوانه.

وانظر: المقتضب ٤ / ٣٧٠، والموجز لابن السراج / ٥٣، وشرح السيرافي ٣ / =

شئت قلت: لا ماءَ ماءً باردٌ، فإن جعلت الاسمين اسماً واحداً قلت: لا ماءَ ماءَ باردٌ، جعلت ماء الأول والثاني اسماً واحداً وجعلت «بارد» نعتاً على الموضع. ومن ذا قول العرب: لا مالَ لهُ قليلٌ ولا كثيرٌ.

قال سيبويه: والدليل على أن «لا رجل» في موضع اسم «مبتدأ» في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ[1] /٤٥١ أفضل منك، والعطف في هذا الباب على الموضع كالنعت، فمن ذلك قول الشاعر وهو رجل من مذحج:

هٰذا ـ لَعَمْرُكُم ـ الصَّغَارُ بَعْينِه   لا أُمَّ لي إنْ كَانَ ذاكَ ولا أَبُ[2]

والأجود أن تعطِفَ على اللفظ فتقول: لا حولَ ولا قوةً، هذا إذا جعلت لا الثانية مؤكدة للنفي ولم يقدر أنك ابتدأت النفي بها، فإن قدرت ذلك كان حكمها حكم الأول فقلت: لا حولَ ولا قوةَ، وإن شئت عطفت على الموضع كما خبرتك.

= ٩٣، وشعراء النصرانية /١٠٩، والمفصل للزمخشري /٨٩، وابن يعيش ١٠٧/٢، والعيني ٣٦٩/٢، وشواهد الألفية للعاملي /١٢٧، والديوان /٣٩.

(١) انظر: الكتاب ٣٤٥/١.

(٢) القطعة التي منها هذا الشاهد اختلف في قائلها، فنسبها سيبويه ١٦١/٢، و ٣٥٢/١، إلى رجل من مذحج وفسره في ص /١٦٢ بأنه هنى بن أحمر الكناني وكذلك نسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف ونسبه البغدادي لضمرة بن جابر ولغيره أيضاً.

والشاهد فيه: عطف الأب بالرفع مراعاة لمحل «لا» مع اسمها ويجوز أن تكون «لا» الثانية عاملة عمل ليس فيكون لكل من «لا» الأولى والثانية خبر يخصها، لأن خبر الأولى مرفوع وخبر الثانية منصوب، كما يجوز أن تكون «لا» مهملة وأب مبتدأ خبره محذوف. والصَّغار: الذل، وهو خبر هذا وفصل بينهما بالجملة القسمية التي حذف خبرها وجوباً. بعينه: الباء زائدة في لفظ التوكيد وكان تامة وجواب الشرط محذوف.

وانظر: الخزانة ١ / ٢٤٤، وانظر: المقتضب ٤ / ٣٧١، وشرح السيرافي ٣/ ٩٠، والمفصل للزمخشري /٢٣٣، وابن يعيش ٢/ ١١٠، والعيني ٣٣٩/٢، والخزانة ٣٤٤/١، ورواه البغدادي: هذا وجدكم الصَّغار بعينه، والمؤتلف والمختلف /٢١٥.

باب ما يثبت فيه التنوين والنون
من الأسماء المنفية

فإن ثنيت فلا بد من النون تقول: لا غلامين ولا جاريتين، تثبت النون هنا كما تثبت في النداء، والأسماء المبنية فيها ما يبنى وتثبت فيه النون، وإن كان المفرد مبنياً، ألا ترى أنك تثني هذا فتقول: هذان وهذين، وكذلك: اللذان واللذين. وتقول: لا غلامين ظريفين لك، ولا مسلمين صالحين لك، ولا عشرين درهماً لك، ونظير هذه/٤٥٢ النون التنوين إذا لم يكن منتهى الاسم، وصار كأنه حرف قبل آخر الاسم وهو قولك: لا خيراً منه ولا حسناً وجهه لك، ولا ضارباً زيداً لك، لأن ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم فقبح أن يحذفوا قبل أن ينتهوا منتهى الاسم.

وقال الخليل: كذلك: لا آمراً بالمعروف لك، إذا جعلت «بالمعروف» من تمام الاسم وجعلته متصلاً به، كأنك قلت: لا آمراً معروفاً لك. وإن قلت: لا آمر بمعروف لك، فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الأول كلاماً[1].

الثالث: نكرة مضافة:

التنوين يسقط من كل مضاف في هذا الباب، وغيره، فإذا نصبت

---

(١) أنظر: الكتاب جـ ١/٣٥٠.

مضافاً وأعملت «لا» نصبته، ولا بد من أن يكون ذلك المضاف نكرة، لأن «لا» لا تعمل في المعارف، والمضاف ينقسم في هذا الباب على قسمين: مضاف لم يذكر معه لام الإضافة، ومضاف ذكرت معه لام الإضافة/٤٥٣.

فأما المضاف المطلق، فقولك: لا غلامَ رجلٍ لك، ولا ماءَ سماءٍ في دارك، ولا مثلَ زيدٍ لك، وإنما امتنع هذا أن يكون اسماً واحداً مع «لا» لأنه مضاف، والمضاف لا يكون مع ما قبله اسماً واحداً، ألا ترى أنَّكَ لا تجد اسمين جعلا اسماً واحداً، وأحدهما مضاف، إنما يكونان مفردين: كحضر موت وبعلبك، ألا ترى أن قوله: يا ابن أم، لما جعل «أم» مع ابن اسماً واحداً حذف ياء الإضافة، وقال ذو الرمة:

هيَ الـدَّار إذْ ميٌّ لأهلكِ جيـرَةٌ   لَـيَـاليَ لا أمثـالَهـنَ لَـيـالـيـا[1]

فأمثالهن نصب بـ «لا».

وأما القسم الآخر المنفي بلام الإضافة:

فالتنوين والنون تقع في هذا الموضع كما وقع مما قبله لما أضفته وذلك قولهم: لا أباً لك، ولا غلام لك:

---

(١) من شواهد الكتاب ٣٥٢/١ وقد نصب أمثالهن بلا، لأن المثل نكرة وإن كان مضافاً إلى معرفة ونصب لياليا على التبين لأمثالهن على مثال قولك لا مثلك رجلاً، فرجل تبين للمثل على اللفظ، ولو حمل على المعنى لجاز. ويجوز نصب «لياليا» على التمييز كما تقول. لا مثلك رجلاً على تقدير. لا مثلك من رجل وفي نصبه على التمييز قبح لأن حكم التمييز أن يكون واحداً يؤدي عن الجميع.

يقول: هذه الدار كانت لمية داراً زمن المرتبع وتجاور الأحياء، وفضل تلك الليالي لما نال فيها من التنعيم بالوصال واجتماع الشمل.

والبيت في مدح: بلال بن أبي بردة. وانظر: المقتضب ٣٦٤/٤، وشرح السيرافي ٩١/٣، وابن يعيش ١٠٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٤٥/١.

وقال الخليل: إن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك لحقت الألف الأب التي لا تكون إلا في الإضافة، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك، في[1]/٤٥٤ موضع: لا أبالك، ولو أردت الإفراد لقلت: لا أبَ لزيد، فاللام مقحمة ليؤكد بها الإضافة كما وقع في النداء: يا بؤس للحرب[2]، هذا مقدار ما ذكره أصحابنا[3].

ولقائل أن يقول: إذا قلت: أنّ قولهم: لا أبالك، تريد به: لا أباك، فمن أين جاز هذا التقدير والمضاف إلى كاف المخاطب معرفة والمعارف لا تعمل فيها لا؟ قيل له: إن المعنى إذا قلت: لا أبالك، الانفصال، كأنك قلت: لا أباً لك فتنون لطول الاسم وجعلت «لك» من تمامه، وأضمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفافاً، وأضافوا، وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة. وإنما فعل في هذا الباب وخصوه كما خصوا النداء بأشياء ليست في غيره. وإنما يجوز في اللام وحدها أن تقحم بين المضاف والمضاف إليه/٤٥٥ لأن معنى الإضافة معنى اللام، ألا ترى أنك إذا قلت: غلام زيد، فمعناه: غلام لزيد، فدخول اللام في هذا يشبه قولهم: يا تيمَ تيمَ عَدي[4]، أكد هذه الإضافة بإعادة الاسم، كما أكد ذلك بحرف الإضافة، فكأنه قد أضافه مرتين.

---

(١) أنظر: الكتاب ١/٣٤٥ - ٣٤٦.

(٢) يريدان اللام زائدة بين المضاف والمضاف إليه. قال المبرد في الكامل ١٤٧/٧: «يا بؤس للحرب»، أراد: يا بؤس الحرب، فأقحم اللام توكيداً، «ويا بؤس الحرب» جزء من قصيدة حماسية لسعد بن مالك:

يـا بـؤس لـلحـرب الـتي وضـعـت أراهط فـاسـتـراحـوا

وانظر: الكتاب ١/٣٤٦ عند قوله: يا بؤس للجهل ضراراً لأقوامِ، والخزانة ٢٢٤/١

(٣) يريد: البصريين.

(٤) يشير إلى قول الشاعر: يا تيم تيم عدي لا أبا لكم... في باب النداء. وقد مر شرحه ص ٤١٩.

والشاعر قد يضطر فيحذف اللام ويضيف، قال:

أبـا المَوتِ الـذي لا بُـدَّ أنِّي مُـلاقٍ لا أبـاك تُـخـوِّفيـني(١)

وقال الآخر:

فقدْ ماتَ شَمَّاخٌ وماتَ مُـزرِّدٌ وأيُّ كـريمٍ - لا أبـاكَ - مُخَلَّدُ(٢)

فإن قال: لا مسلمين صالحين لك، فوصف المنفي قبل مجيئك «بلك» لم يكن بد من إثبات النون من قبل أن الصالحين نعت للمنفي، وليس بمنفي، وإنما جاء التخفيف في النفي.

الرابع: المضارع للمضاف:

المضارع للمضاف في هذا الباب ما كان عاملاً فيما بعده، كما أن المضاف عامل فيما بعده فهو منصوب، كما أن المضاف منصوب وما بعده من تمامه، كما أن المضاف من تمام الأول، إلا أن التنوين يثبت فيه ولا يسقط منه/٤٥٦ لأنه ليس منتهى الاسم فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم. فالتنوين

---

(١) الشاهد فيه: على أن: «لا أبالك» أصله الإضافة، وزيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه، فإذا حذفت اللام رجع إلى أصله من الإضافة.

وتخوفيني: الأصل: تخوفينني، فحذفت إحدى النونين، فقيل الأولى، وقيل الثانية.

والشاهد لأبي حية النميري، ونُسب إلى الأعشى ولم يوجد في ديوانه.

وانظر: المقتضب ٣٧٥/٤، والكامل/٣١٣، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح الحماسة ٥٠١/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٦٢/١، وابن يعيش ١٠٥/٢.

(٢) من شواهد سيبويه ٣٦/١. والشاهد فيه: كالذي قبله. والشماخ والمزرِّد: أخوان شقيقان، وصحابيان وشاعران، ولكل منهما ديوان مطبوع، وقد طبع قريباً ديوان: مزرّد بن ضرار، في بغداد.

والبيت لمسكين الدارمي، ذكر فيه: حال الشعراء المتقدمين وأنهم ذهبوا ولم يبق منهم أحد، وانظر: المقتضب ٣٧٥/٤، والكامل/٣١٣، وشرح السيرافي ٨٦/٣، وابن يعيش ١٠٥/٢.

هنا والنون يثبتان إذ كان المنفي عاملاً فيما بعده، فهو وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد، فمن ذلك قولهم: لا خيراً منه ولا حسناً وجهه لك، ولا ضارباً زيداً لك، لأن ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم، فجميع هذا قد عمل فيما بعده، ومثل ذلك قولك: لا عشرين درهماً لك، لولا درهم لجاز أن تقول: لا عشرين لك، وعشرون عملت في درهم فنصبته وقال الخليل: كذلك: لا آمراً بالمعروف لك. إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً به، كأنك قلت: لا آمراً معروفاً لك، وإذا قلت: لا آمر بمعروف فكأنك جئت بمعروف بعدما بنيت على الأول كلاماً كقولك: لا آمر في الدار، ثم جئت بمعروف تبييناً بعد أن تم الكلام، وتقول: لا آمر يوم الجمعة لك إذا نفيت جميع الآمرين[1]/٤٥٧، وزعمت: أنه ليسوا له يوم الجمعة، فإن أردت أن تنفي الامرين يوم الجمعة خاصة، قلت: لا آمر يوم الجمعة لك، جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم فصار بمنزلة قولك: لا آمراً معروفاً لك. ولو قلت: لا خير عند زيد، ولا آمر عنده، لم يجز، إلا بحذف التنوين، لأنك لم تصله بما يكمله اسماً، ولكنه اسم تام فجعلته مع «لا» اسماً واحداً.

---

(١) أنظر: الكتاب ١/٣٥٠، وهدا الكلام الذي قاله الخليل كرره ابن السراج، في هذه الصفحة حرفياً بعد أن ذكره/٤٧٢، ولعل هذا مس عمل تلاميذه الذين يكتبون عنه.

باب ما إذا دخلت عليه «لا» لم تغيره عن حاله

هذا الباب ينقسم على ثلاثة أقسام: اسم معرفة، واسم منفي بلا، بعده اسم منفي بلا، وهما جواب مستفهم قد ثبت عنده أحد الشيئين، واسم قد عمل فيه فعل أو هو في معنى ذلك.

أما الأول: فالاسم المعرفة:

وقد عرفتك أن «لا» لا تنصب المعارف. فإن عطفت معرفة منفية على نكرة وقد عملت فيها لم تعملها في المعرفة، وأعملتها في النكرة/٤٥٨ وذلك قولك: لا غلام لك ولا العباس لك، ولا غلامَ لك ولا أخوةٌ لك.

قال سيبويه: فأما من قال: كل نعجة وسخلَتها بدرهم، فينبغي أن يقول: لا رجلَ لك وأخاً له[1]، ولا يحسن أن تدخل «لا» على معرفة مبتدأة غير معطوفة على كلام، فقد تقدم فيه «لا» فإن كررت؛ لا، جاز. فأما الذي لا يجوز فقولك: لا زيد في الدار، لأن هذا موضع «ما»، إلا أن يضطر شاعر فيرفع المعرفة ولا يثني «لا» قال الشاعر:

---

(١) أنظر: الكتاب ٣٥٦/١، وقال المبرد في المقتضب ٣٧٩/٤: ومثله: كل رجل في الدار وزيد فله درهم، وكل رجل في الدار وعبد الله لأكـرمنهم، لأنه لا يجوز: كل عبد الله، فعطف على كل نفسها.

بَكَتْ حَـزَناً واسـتـرجعت ثـمَّ آذَنَتْ ركـائبُهـا أن لا إلينـا رُجـوعُهـا[١]

فأما الذي يحسن ويجوز فقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولما ثنيت حسن.

الثاني: الاسم المنفي بلا وبعده اسم منفي أيضاً بلا:

وهذا الصنف إنما يجيء على لفظ السائل إذا قال: أغلام عندك أم جارية/٤٥٩ إذا ادعى أن عنده أحدهما، إلا أنه لا يدري: أغلام هو أم جارية، فلا يحسن في هذا إلا أن تعيد «لا» فتقول: لا غلام عندي ولا جارية، وإذا قال: لا غلام، فإنما هو جواب لقوله: هل من غلام، ولم يثبت أن عنده شيئاً فعملت لا فيما بعدها، وإن كان في موضع ابتداء ومن ذلك قول الله: ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[٢]. وقال الشاعر:

---

(١) من أبيات سيبويه ٣٥٥/١، الخمسين التي لا يعرف قائلها على عدم تكرير «لا» للفصل بينها وبين اسمها ووقوع المعرفة بعدها للضرورة.

وفي الاسترجاع هنا قولان: أحدهما أنه من الاسترجاع عند المصيبة وهو قول:﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾. وثانيهما: أنه طلب الرجوع من الرحيل لكراهية فراق الأحبة، وهو الأقرب إلى المعنى.

وآذَنَتْ: أشعرت وأعلمت. وركائبها: جمع ركيبة وهي الراحلة التي تركب.

وأن: مفسرة. ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف.

وفي الكتاب: بكت جزعاً، لا بكت حزناً كما رواه ابن السراج. وقد يكون تصحيفاً من الناسخ إذ أبدل الحاء حيماً. وانظر: المقتضب ٣٦١/٤، ورواه المبرد:

قضت وطرا واسترجعت...

وهذا أقرب إلى المعنى لأنها طلبت الرجوع بعد أن قضت وطرا على فراق الأحبة.

وشرح السيرافي ٩٣/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٢٥/٢، والمفصل للزمخشري/٢٣٨، وابن يعيش ١١٢/٢.

(٢) آية: ٣٨ سورة البقرة. وقراءة: لا خوفَ بفتح الفاء ليعقوب في جميع القرآن وفي النشر ٢١١/٢ قرأ يعقوب: لا خوف عليهم.. حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين. وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. وانظر: الإنصاف ص/١٣٤، والبحر المحيط جـ ١٦٩/١ وجـ ٨٨/٢.

وَمَـا صَـرَمْتُـكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَـةً لَا نَاقَةٌ لِيَ في هَـذا ولا جَمَلُ

وكذلك إذا فصلت بين «لا» والاسم بحشو، لم يحسن، إلا أن تعيد الثانية، لأن جعل جواب إذا عندك أم ذا، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ ﴾[٢]. ولا يجوز: لا فيها أحد، إلا على ضعف، فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعاً، لأن «لا» لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبةً، ومعنى قولي: رافعةً إذا أعملت عملَ/٤٦٠ ليسَ تقول: لا أحدٌ أفضلَ منكَ في قولِ مَنْ جعلهَا كـ «ليس».

الثالث: وهو ما عمل فيه فعل أو كان في معنى ذلك:

اعلم: أن هذا يلزمك فيه تثنية «لا» كما لا تثنى لا في الأفعال وذلك قولك: لا مرحباً ولا أهلاً، ولا كرامةً ولا مسرةً ولا سقياً، ولا رعياً، ولا هنيئاً ولا مرياً، لأن هذه الأسماء كلها عملت فيها أفعالٌ مضمرة، فالفعل مقدر بعد «لا» كأنك قلت: لا أكرمك كرامةً ولا أسرك مسرةً، فعلى هذا جميع هذه الأسماء وما لم يجز أن يلي «لا» من الأفعال، لم يجز أن يليها ما عمل فيه ذلك الفعل، لا يجوز أن تقول: لا ضرباً، وأنت تريد الأمر لأنه لا يجوز: لا أضرب إنما تدخل على الدعاء إذا كان لفظه لفظ الخبر، وأضربه على ذلك نحو: لا سقياً ولا رعياً، كأنك قلت: لا سقاه الله ولا رعاه،

---

(١) من شواهد سيبويه ٣٥٤/١ على تكرار «لا» مع رفع اسمها ولو نصب على إعمالها لجاز والرفع أكثر لأنها جواب لمن قال: ألك في ذا ناقه أو جمل. فقيل له: لا ناقة لي في هذا ولا جمل، فجرى ما بعدها في الجواب مجراه في السؤال.

يقول. ما عمل على فراقها حتى تبرأت منه وجفته وأعلنت بذلك، وضرب قوله: لا ناقة لي في هذا ولا جمل مثلاً لبراءتها منه وقطعها له وهذا مثل سائر في هذا المعنى. والبيت للراعي النميري.

وانظر: مجالس ثعلب/٣٥، وروايته: وما هجرتك.. والموجز لابن السراج/٥٤، وابن يعيش ١١/٢، والعيني ٤٧٧/٤.

(٢) الصافات. ٤٧.

وكذلك إذا ولي «لا» مبتدأ في معنى الدعاء، لم/٤٦١ تعمل فيه كما لم تعمل فيما بني على الفعل، ومعناه الدعاء، وذلك قولهم: لا سلام عليكم.

قال سيبويه: قولهم: لا سواء، إنما دخلت ها هنا، لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه، ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء، فجاز هذا كما جاز: لاها الله ذا حين عاقبت فلم يجز ذكر الواو[1] - يعني أن قولهم -: لا سواء أصله: هذان لا سواء وهذان مبتدأ ولا سواء خبرهما كما تقول: هذان سواء، ثم أدخلت «لا» للنفي، وحذفت «هذان» وجعلت «لا» تعاقب «هذان» وقال أبو العباس: وقول سيبويه: ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء، أي: لا تكاد تقول؛ ولو قلته جاز[2]. وقالوا: لا نولك أن تفعل، جعلوه معاقباً لقولك لا ينبغي، وصار بدلاً منه.

واعلم: أنه قبيح أن تقول: مررت برجل لا فارسٍ، حتى تقول: ولا شجاع، وكذلك: هذا زيد فارساً، لا/٤٦٢ يحسن حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً، وذلك أنه جواب لمن قال: أبرجل شجاع مررت أم بفارس، ولقوله: أفارس زيد أم شجاع، وقد يجوز على ضعفه في الشعر.

* * *

(١) أنظر: الكتاب ١/٣٥٧.
(٢) أنظر: الكتاب ١/٣٥٧.

باب لا النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام

الألف إذا دخلت على «لا» جاز أن يكون الكلام استفهاماً، وجاز أن يكون تمنياً، والأصل الاستفهام، فإذا كان استفهاماً محضاً فحالها كحالها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام، وذلك قولك: ألا رجلَ في الدار الاغلامَ أفضلْ منك، ومن قال: لا رجلَ قائمٌ في الدار، قال: ها هنا ألا رجل قائم في الدار، وكذلك من نون ومن رفع، ثم رفع ها هنا، وقال الشاعر:

حَارِ بن كعبٍ ألا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُم   عَنَّا وأَنْتُم مِن الجُوف الجماخيرِ[1]

---

(١) استشهد سيبويه ٣٢٥/١ بما بعده وهو قوله:

لا عيب بالقوم من طول ولا عظم   جسم البغال وأحلام العصافير

حار: مرخم حارث، وجاء على لغة من ينتظر، والأحلام: جمع حلم بالكسر وهو العقل. والجوف: جمع أجوف وهو الواسع الجوف. ورواية المبرد حار بن عمرو. والجماخير: جمع جمخور ـ بضم الجيم وسكون الميم ـ العظيم الجسد، القليل العقل والقوة. ألا أحلام: لا نافية للجنس والهمزة للاستفهام الإنكاري، وأحلام اسم «لا» والجملة خبرها والبيت مطلع قصيدة لحسان بن ثابت في هجاء بني الحارث بن كعب المذحجي.

وانظر: المقتضب ٢٣٣/٤، والحجة لأبي علي ٢٢٩/١، وشرح السيرافي ١٩٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٨٠/٢، والديوان/٤٨، طبعة ليدن.

فإذا دخلها مع الاستفهام معنى التمني، فإن النحويين مختلفون في رفع الخبر، ويجرون ما سواه على ما كان عليه/٤٦٣ قبل.

فأما الخليل وسيبويه[1] والجرمي وأكثر النحويين فيقولون: ألا رجل أفضل منك، ولا يجيزون رفع: أفضل، وحجتهم في ذلك أنهم قالوا: كنا نقول: لا رجل أفضل منك، فيرفع لأن «لا» ورجل في موضع ابتداء، وأفضل: خبره فهو خبر اسم مبتدأ وإذا قلت متمنياً: ألا رجل أفضل منك فموضعه نصب وإنما هو كقولك: اللهم غلاماً، أي: هب لي غلاماً، فكأنك قلت: ألا أعطي ألا أصيب فهذا مفعول.

وكان المازني وحده يجيز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام فتقول: ألا رجل أفضل منك، وتقول فيمن جعلها كليس: ألا أفضل منك، ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام.

---

(١) قال سيبويه: ومن قال: لا غلام أفضل منك، لم يقل: في ألا غلام أفضلَ منك، إلا بالنصب، لأنه دخل فيه معنى التمني وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء اللهم غلاماً. ومعناه اللهم هب لي غلاماً. والكتاب ٣٥٩/١، وانظر: المقتضب ٣٨٢/٤. قال المبرد: فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلا المازني وحده. تقول: ألا ماء أشربه وعسلاً، وتنون عسلاً كما في قولك: لا رجل وغلاماً في الدار.. وكان المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل ويقول: يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه، ألا ترى أن قولك: غفر الله لزيد، معناه الدعاء ولفظه لفظ: ضرب فلم يغير لما دخله من المعنى وكذلك قولك: علم الله لأفعلن، لفظه لفظ: رزق الله ومعناه القسم فلم يغيره. وانظر: المقتضب ٣٨٣/٤.
وكان أبو عمر الجرمي يخالف المازني في هذه المسألة. واحتج ببعض ما ذكره سيبويه فقال: أنه لم يجز في ألا، التي للتمني ما جاز في «لا» من رفع الصفة على الموضع بنحو: لا رجل أفضل منك، لأن موضع النفي للابتداء ولما دخله معنى التمني زال الابتداءُ، لأنه قد تحول إلى معنى آخر وصار في موضع نصب، كما لا يجوز في: ليت، ولعل، وكان من الحمل على الموضع ما جاز في: إن ولكن، فلذلك زعم: أنه لا يجوز: ألا ماء ولبن، كما تقول في المنفي. الانتصار/١٩٦.

واعلم: أن «لا» إذا جعلت كـ«ليس» لم تعمل إلا في نكرة ولا يفصل بينها وبينَ ما عملت فيهِ لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة. وأما قول الشاعر/٤٦٤.

ألا رجلاً جَزاهُ اللّهُ خَيراً يَدُلُّ على محصَلة تَبيتُ[1]

فزعم الخليل: أنه أراد: الفعل وأنه ليس لـ«لا» هاهنا عمل، إنما أراد، ألا ترونني[2]، وأما يونس فكان يقول: إنما تمنى ولكنه نوّن مضطراً[3] وكان يقول في قول جرير:

فلا حَسَباً فَخَرْتَ بهِ لِتَيمٍ ولا جَداً إذا ذُكِرَ الجُدودُ[4]

إنما نوّن مضطراً، وكذا يقول أبو الحسن الأخفش.

---

(١) من شواهد سيبويه ٣٥٩/١ على نصب رجل وتنوينه، لأنه حمله على إضمار فعل وجعل: ألا حرف تحضيض والتقدير: ألا ترونني رجلاً ولو جعلها: ألا التي للتمني لنصب ما بعدها بغير تنوين.

وأراد بالمحصلة: المرأة التي تحصل الذهب من تراب المعدن وتخلصه منه وطلبها للمبيت إما للتحصيل أو للفاحشة. والبيت لعمرو بن قعناس المراري. وانظر: شرح السيرافي ٩٦/٣، ونوادر أبي زيد/٥٦، والسيوطي/٧٧، وابن يعيش ١٠١/٢، والعيني ٣٦٦/٢، والخزانة ٤٥٩/١ و ١١٢/٢.

(٢) أنظر: الكتاب ٣٥٩/١.

(٣) أنظر: الكتاب ٣٥٩/١.

(٤) من شواهد الكتاب ٧٣/١ واستشهد به سيبويه على نصب الحسب بإضمار فعل، والفعل المقدر هنا واصل إلى المفعول بذاته في معنى الفعل الظاهر، والتقدير: ولا ذكرت حسباً فخرت به. يخاطب عمر بن لجأ وهو من تميم، فيقول: لم تكسب لهم حسباً يفخرون به ولا لك جد شريف تعول عليه عند ازدحام الناس للمفاخر والحسب: الكرم وشرف الإنسان في نفسه وأخلاقه، والجد: أبو الأب. وقيل: الجد: هنا الحَظ، أي: ليس لتيم حط في علو المرتبة والذكر الجميل. وانظر: شرح السيرافي ٧/٢، والمفصل للزمخشري/٥١، وابن يعيش ١٠٩/١، والخزانة ٤٤٧/١ والديوان /١٦٥.

ومن قال: لا رجلَ ولا امرأةً لم يقل في التمني إلا بالنصب، وعلى مذهب أبي عثمان، يجوز الرفع كما كان قبل دخول الألف.

كان أبو عثمان يقول: اللفظ على ما كان عليه وإن كان دخله خلاف معناه، ألا ترى أن قولك: غفر الله لزيد، معناه الدعاء ولفظه لفظ ضرب فلم يغير لما دخله في المعنى. وكذلك: حسبكَ رفعٌ بالابتداء إن كان معناه النهي.

باب تصرف «لا»

لـ «لا» في الكلام/٤٦٥ مواضع وجملتها النفي ومواضعها تختلف فتقع على الأسماء نحو قولك: ضربت زيداً لا عمراً، وجاءني زيدٌ لا أخوه، وتقع على الأفعال في القَسَم وغيره، تقول: لا يخرج زيد وأنت مخبر، ولا ينطلق عبد الله، ويكون للنهي في قولك: لا ينطلق عبد الله، ولا يخرج زيد، وتجزم بها الفعل فيكون بحذاء قولك في الأمر: ليخرج عبد الله، ولتقم طائفة منهم معك[1]. وقد تكون من النفي في موضع آخر وهو نفي، قولك: إيتِ وعمراً، فإذا أردت نفي هذا قلت: لا تأت زيداً وعمراً، لم يكن هذا نفيه على الحقيقة لأنه إن أتى أحدهما لم يعصه لأنه نهاه عنهما جميعاً، فإن أراد أن تمتنع منهما معاً فنفي ذلك: لا تأت زيداً ولا عمراً، فمجيئها ها هنا لمعنى انتظام النهي بأمره لأن خروجها إخلال به. ويقع بعدها في القسم الفعل الماضي في/٤٦٦ معنى المستقبل وذلك قولك: والله لا فعلت، إنما المعنى: لا أفعل، لأن قولك في القسم: لا أفعل، إنما هو لما يقع، فأما قولهم: لا أفعل نفي لقولك: لأفعلنَّ، ولذلك يجوز أن تحذف «لا» وأنت تريد النفي، وجائز أن تقول: لا قام زيد ولا قعد عمرو، تريد الدعاء عليه. وهذا مجاز. وحق هذا الكلام أن يكون نفياً لقيامه وقعوده فيما مضى. وقال الله عز وجل: ﴿ فَلا

---

(١) النساء: ١٠٢ والآية هي: ﴿ فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم ﴾ بالفاء لا بالواو.

اقْتَحَمَ العَقَبَةَ ﴾[١]. ومن هذا قول النبي ﷺ: «أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل أي: من لم يأكل ولم يشرب يعني الجنين. فإذا قلت: والله أفعل ذاك، فمعناه: لا أفعل، فلو قلت: والله أقوم، تريد: لأقومنَّ، كان خطأ، لأنها حذفت استخفافاً لاستبداد الإيجاب باللام والنون، ولهذا موضع آخر يذكر فيه، ويكون في موضع/٤٦٧ «ليس» وقد مضى ذكرها، وقد تكون «لا» مؤكدة كما كانت «ما» في قوله: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[٢] و(مما خطاياهم)[٣]. فمن ذلك قوله: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ المَشَارِقِ والمَغَارِبِ ﴾[٤].. إنما هو: فأقسم، يدلك على ذلك قوله: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمونَ عَظِيمٌ ﴾[٥].. وكذلك قال المفسرون في قوله: ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ ﴾[٦]، إنما هو: أُقسم، فوقع القسم على قوله: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾[٧]. قال أبو العباس: فقيل لهم في عروض ذلك: أن الزوائد من هذا الضرب إنما تقع بين كلامين أو بعد كلام كقولك: جئتك لأمرٍ ما، فكان من جوابهم: أن مجاز القرآن كله مجاز سورة واحدة بعد ابتدائه، وأن بعضه متصل ببعض، فمن ذلك قوله: ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ ﴾[٨]. وقوله: ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ﴾[٩]، وإنما هو:

---

(١) البلد: ١١، والآية: ﴿ وهديناه النجدين فلا اقتحم العقبة ﴾.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) نوح: ٢٥ قال شعيب: قرأ أبو عمرو بن العلاء المازني البصري: (مما خطاياهم) مثل قضاياهم، وقرأ الباقون: (خطيئاتهم).

(٤) المعارج: ٤٠.

(٥) الواقعة: ٧٦.

(٦) القيامة: ١.

(٧) القيامة: ١٧.

(٨) الحديد: ٢٩. وانظر: الكتاب ٢/٣٠٦، والمقتضب ١/٤٧.

(٩) فصلت: ٣٤.

لا تستوي الحسنة والسيئة، ومعناه، ينبئك عن ذلك /٤٦٨ إنما هو: لا تساوي الحسنة السيئة.

* * *

مسائل من باب «لا»:

تقول: لا غلامين ولا جاريتي لك، إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له. وصار الأول مضمراً له كأنك قلت: لا غلامين في ملكك ولا جاريتي لك، كأنك قلت: ولا جاريتك في التمثيل.

قال سيبويه: ولكنهم لا يتكلمون به - يعني بالمضمر - واختص «لا» بهذا النفي، وإن شئت قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا جعلت «لك» خبراً لهما وهو قول أبي عمرو. وكذلك لو قلت: لا غلامين لك، وجعلت «لك» خبراً.

فإذا قلت: لا أبالك، فها هنا إضمار مكان ولكنه يترك استخفافاً واستغناء. وتقول: لا غلامين ولا جاريتين لك، وغلامين وجاريتين لك، كأنك قلت: لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا. فجاء «بلك» بعدما بني على الكلام الأول في مكان كذا وكذا، كما قال: لا يدين بها لك[1]/ ٤٦٩ حين صيره، كأنه جاء «بلك» بعدما قال: لا يدين بها في الدنيا لك، وقبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، فتقول؛ لا أخا هذين اليومين لك، قال سيبويه: وهذا يجوز في ضرورة الشعر لأن الشاعر إذا اضطر، فصل بين المضاف والمضاف إليه. قال الشاعر[2]:

---

(١) أنظر: الكتاب ٣٤٧/١ - ٣٤٨ هذا الكلام بالتفصيل.

(٢) من شواهد الكتاب ٩٢/١ و ٣٤٧/١، على الفصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة، والأصل: كأن أصواتَ أواخرِ الميسِ.

ولإيغال الابتعاد، يقال: أوغل في الأرض: إذا أبعد فيها. أوغل في الأمر إذا دخل =

كـأنَّ أصـواتَ مِنْ إيغـالهِنّ بِنَـا   أواخـرِ الميسِ أصواتُ الفـراريـج

ومن قال: كم بها رجل فأضاف فلم يبال الفتح، قال: لا يدري بها لك ولا أخا يوم الجمعة لك، ولا أخا فاعلم لك، والجر في: «كم» بها، وترك النون في: لا يدي بها لك، قول يونس. واحتج بأن الكلام لا يستغني ورد ذلك عليه سيبويه بأن قال: الذي يستغني به الكلام والذي لا يستغني قبحهما واحد إذا فصلت بين الجار والمجرور، وتقول: لا غلامَ وجاريةً فيها لأن «لا» إنما تجعل وما تعمل فيه اسماً إذا كانت إلى جنب الاسم، لكنك يجوز أن تفصل بين/٤٧٠ خمسة وعشر في قولك: خمسة عشر، كذلك لا يجوز أن تفصل بين «لا» وبين ما بني معها، وتقول: لا رجلٌ ولا امرأةٌ يا فتى. إذا كانت «لا» بمنزلتها في «ليس» مؤكدة للنفي حين تقول: ليس لك رجل ولا امرأة، قال رجل من بني سليم وهو أنس بن العباس:

لا نَـسَـبَ الـيـومَ ولا خُـلّةً   اتَّسَـعَ الفَـتْـقُ عـلى الـرَّاتِـقِ[1]

= فيه بسرعة. والضمير للإبل في بيت قبله.

والأواخر: جمع آخرة، بوزن: فاعلة، وهي آخر الرحل. وهي العود الذي في آخر الرحل الذي يستند إليه الراكب ويقال فيه مؤخر الرحل. وقيل: يجوز فتح الخاء فيه أيضاً. والميس بفتح الميم: شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب، وإضافة أواخر إليه، كإضافة خاتم فضة.

والفراريج: جمع فروجة: وهي صغار الدجاج، يريد أن رحالهم جدد وقد طال سيرهم، فبعض الرحل يحك بعضاً فتصوت مثل أصوات الفراريج من شدة السير واضطراب الرحل. ومن إيغالهن: من هنا للتعليل. والشاعر هو دو الرمة.

وانظر: المقتضب ٣٧٦/٤، وشرح السيرافي ٢٤٦/١، والموشح/١٨٥، والخصائص ٣٠٤/٢، والإنصاف/٤٣٣. وابن يعيش ٣٠١/١ و ١٠٨/٢ وشرح الحماسة ١٠٨٣/٣، والخزانة ٢٥٠/٢، وشروح سقط الزند ١٥٧٣/٤، والديوان/٧٦.

(١) من سيبويه ٣٤٩/١ على نصب المعطوف وتنوينه على إلغاء «لا» الثانية وزيادتها لتأكيد النفي والتقدير: لا نسب وخُلة اليوم.

ويروى:

لا نـسـب الـيـوم ولا خـلة   اتـسـع الخـرق عـلى الـراقـع =

وتقول: لا رجلَ ولا امرأةَ فيها، فتعيد «لا» الأولى كما تقول: ليس عبد الله وليس أخوه فيها، فيكون حال الآخرة كحال الأولى، وتقول: لا رجلَ اليوم ظريفاً، ولا رجلَ فيها عاقلاً، إذا جعلت «فيها» خبراً، ولا رجلَ فيك راغباً، من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد. وقد فصلت بينهما. وتقول: لا ماء سماء بارداً، ولا مثله عاقلاً. من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر، فإذا قلت: لا/٤٧١ ماء ولا لبن، ثم وصفت اللبن فأنت بالخيار في التنوين وتركه، فإن جعلت الصفةَ للماء لم يكن إلا منوناً، لأنهُ لا يفصل بين الشيئينِ اللذينِ يجعلان بمنزلة اسم واحد.

وحكى سيبويه عن العرب: لا كزيد أحداً، تنون، لأنك فصلت بين «لا» و «أحد» وحكى سيبويه عن العرب: لا كزيد أحد، ولا مثله أحد، فحمله على الموضع، والموضع رفع، وإن شئت حملته على «لا» فنونته ونصبته، وإن شئت قلت: لا مثلَهُ رجلاً على التمييز كما تقول: لي مثله غلاماً، قال ذو الرمة:

هِيَ الدَّارُ إذْ مَيٌّ لأَهْلِكِ جِيرَةٌ لَيَالِيَ لا أَمْثَالُهُنَّ لَيَالِيَا[1]

قال سيبويه: وأما قول جرير:

لا كالعَشِيَّةِ زائراً ومَزُورا[2]

= وانظر: الجمهرة لابن دريد ٢/٣٧٣، ونسبه لنصر بن سيار وشرح الحماسة ٢/٩٦٧، وأمالي القالي ٣/٧٣، وارتشاف الضرب/١٨٦، وابن يعيش ٢/١٠١، والمؤتلف والمختلف/١٢٧، ومجمع الأمثال للميداني ١/١٦٠.

(١) مر تفسيره ص/٤٧٣.

(٢) من شواهد الكتاب ١/٣٥٣، على نصب «زائراً» لأن العيشة ليست بالزائر وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائراً، وقال: الأعلم: ولا يحسن في هذا رفع الزائر لأنه غير العشية بمنزلة: لا كزيد رجل، لأن زيداً من الرجال. ويجوز الرضي: أن يكون زائراً تابعاً بتقدير مضاف. فالأصل: كزائر العشية. والعشي: قيل ما بين الزوال إلى الغروب. =

فلا يكون إلا نصباً من قبل أن العشية ليست بالزائر وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائراً، كما تقول: ما رأيت كاليوم رجلاً، فكاليوم كقولك: في اليوم. لأن الكاف ليست باسم/٤٧١ وفيه معنى التعجب، كما قال: تالله رجلاً، وسبحان الله رجلاً، إنما أراد: تالله ما رأيت رجلاً، ولكنه يترك إظهار الفعل استغناء. وتقول: لا كالعشية عشية ولا كزيد رجل. لأن الآخر هو الأول، ولأن زيداً رجل، وصار: لا كزيد، كأنك قلت: لا أحد كزيد، ثم قلت: رجل، كما تقول: لا مال له قليل ولا كثير على الموضع، قال امرؤ القيس:

ويلمها في هَوَاء الجَوِّ طَالِبة ... ولا كهذا الذي في الأرضِ مَطْلُوبُ[1]

لأنه قال: ولا شيء لهذا ورفع على الموضع. وإن شئت نصبت على التفسير كأنه قال: لا أحد كزيد رجلاً.

قال سيبويه: ونظير: لا كزيد، في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك، وإنما يريدون: لا بأس عليك، ولا شيء عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه[2]. ومن قال: لا غلامٌ ولا جارية[3]، قال: أغلام وألا جارية

= وقيل: هو آخر الليل. وقيل: بعد صلاة المغرب إلى العتمة، وأراد الشاعر بالزائر: نفسه، وبالمزور: من يهواه. وصدر البيت:

يا صاحبي دنا المسيرُ فسيرا ... لا كالعشيةِ....

وانظر: المقتضب ١٥٢/٢، ومجالس ثعلب/٣٢١، وشرح السيرافي ٩١/٣، وابن يعيش ١١٤/٢. وشرح الرضي على الكافية ٢٤٣/١، والديوان ٢٩٠.

(١) من شواهد الكتاب ٣٥٣/١ و١٧٢/٢.
رفع مطلوب حملاً على موضع الكاف، لأنها في تأويل مثل وموضعها موضع رفع وهو بمنزلة: لا كزيد رجل، ولو نصب حملاً على اللفظ أو على التمييز لجاز.
وصف عقاباً تتبع ذئباً لتصيده فتعجب منها في شدة طلبها ومنه في سرعته، وشدة هروبه، وأراد: ويل أمها فحذف الهمزة لثقلها ثم اتبع اللام حركة الميم.
وانظر: شرح السيرافي ٩١/٣، وابن يعيش ١١٤/٢، والعمدة لابن رشيق/١، والتمام في تفسير أشعار هذيل/١٦، والخزانة ١١٣/٢، والديوان/٢٢٧.

(٢) أنظر: الكتاب ٣٥٤/١.

(٣) جملة زائدة في الأصل حذفتها وهي «قال: لا غلام ولا جارية».

إنما دخلت في النفي لا في المعطوف عليه. ألا تراك تقول في النداء: يا بؤس للحرب[1]، ولا تقول: يا بؤس زيد وبؤس الحرب، فالنفي كالنداء، وكذلك إذا قلت: لا غلامي لك ولا مسلمي لك، إن كانت لا الثانية نافية غير عاطفة جاز إسقاط النون، وإن كانت عاطفة لم يجز إلا إثبات النون فتقول: لا غلامين لك ولا مسلمين لك. وناس يجيزون أن تقول: لا رجلٌ ولا امرأةَ، وهو عندي جائز على قبح، لأنك إذا رفعت فحقه التكرير، وتقول: لا رجل كان قائماً، ولا رجل ظننته قائماً، إن جعلت كان وظننت: صلة لرجل، أضمرت الخبر، وإن جعلتها خبرين لم تحتج إلى مضمر. وقوم يجيزون: لا زيدَ لك، ولا يجيزون لا غلامَ الرجل لك، إلا بالرفع، ويجيزون: لا أبا محمد لك، ولا أبا/٤٧٤ زيد لك. يجعلونه بمنزلة اسم واحد، ولا يجيزون: لا صاحب درهم لك، لأن الكنية بمزلة الاسم. ويقولون: عبد الله يجري مجرى النكرة إذ كانت الألف واللام لا يسقطان منه.

وقال الفراء: جعل الكسائي: عبد العزيز وعبد الرحمن بمنزلة عبد الله وإسقاط الألف واللام، يجوز، نحو قولك: عبدَ عزيز لك. وقالوا: الغائب من المكنى يكون مذهب نكرة نحو قولك: لا هو، ولا هي، لأنه يوهمك عدداً، وإن شئت قضيت عليه بالرفع والنصب، فإن جعلته معرفة جئت معه بما يرفعه، وحكوا: إن كان أحدٌ في هذا الفخ، ولا هو يا هذا، وكذلك: هذا وهذان عندهم، ويقولون: لا هذين لك، ولا هاتين لك، وكذلك ذاك لأنه غائب. وجميع هذه الأشياء التي تخالف الأصول التي قدمتها لك لا تجوز في القياس ولا هي مسموعة من الفصحاء.

وتقول: لا رجل أخوك، ولا رجل عمك، لا يجوز في أخيك وعمك إلا الرفع. وقد حُكي: أنّ كلام العرب أنْ يُدخِلوا: هو، مع المفرد/٤٧٥ فيقولون: لا رجل هو أخوك، ولا رجل هو عمرو، ويقولون: لا بنات لك كما تقول: لا مسلمي لك. وتقول: ألا رجلاً زيداً أو عمراً، تريد: ألا أحدَ

---

(١) أنظر: الكتاب ١/٣٤٥ - ٣٤٦.

رجلاً يكون زيداً أو عمراً، ويجوز أن يكون بدلاً من رجل، فإذا جاءت أو مع «ألا» فهو طلب.

وتقول: لا رجل في الدار لا زيدٌ، ويدخل عليها ألف الاستفهام فتقول: ألا رجل في الدار ألا زيد. وتقول: ألا رجل ألا امرأةً يا هذا. وتقول: ألا ماء ولو بارداً، وهو عند سيبويه: قبيح. لأنه وضع النعت موضع المنعوت[1]، فلو قلت: ألا ماء ولو بارداً لكان جيداً. وذلك يجوز، إلا أنك تضمر بعد «لو» فعلاً ينصب ماء. وكأنك قلت: ولو كان ماءً بارداً. فإذا جئت بلو كان ما بعدها أحسن، قال أحمد بن يحيى ثعلب: كان يقال: متى كان ما بعد «لو» نعتاً للأول نصب ورفع ومتى كان غير نعت رفع/٤٧٦ هذا قول المشايخ. وقال الفراء: سمعت في غير النعت الرفع والنصب. وإذا قال: ألا مستعدي الخليفة أو غيره، وألا معدي الخليفة أو غيره، فالرفع كأنك بينت فقلت: ذاك الخليفة أو غيره أو هو الخليفة أو الخليفة هو أو غيره. والنصب على إضمار «يكون» كأنك قلت: يكون الخليفة. أي: يكون المعدي الخليفة أو غيره. وقوم يجيزون: ألا قائل قولاً، ألا ضارب ضرباً، وهذا عندي لا يجوز إلا بتنوينٍ لأنه قد أعملَ في المصدرِ فطالَ، وقد مضى تفسير هذا.

ويجوز أن تقول: لا قائل قـول، ولا ضارب ضـرب، فتضيف إلى المصدر. وتقول لا خير بخير بعده النار ولا شر بشر بعده الجنة، لأنك قلت: لا خير في خير بعده النار ولا شر في شَرٍّ بعده الجنة، ويجوز أن تكون هذه الباء دخلت لتأكيد النفي كما تدخل في خبر «ما» وليس، فتكون زائدة، كأنك/٤٧٧ قلت: لا خير خير بعده النار ولا شر شرٍّ بعده الجنة، فإن جعلت الهاء راجعة إلى خبر الأول الذي مع «لا» قلت: لا خير بعدهُ النار خير. فصار قولكَ: بعد النار جملة نعت بها: لا خير، والنار مبتدأ وبعده:

---

(١) أنظر: الكتاب ١/١١٦.

خبره والجملة صفة لخير، كما تقول: لا رجلَ أبوه منطلق في الدارِ، فرجل: منفي، وأبوه: منطلق مبتدأ وخبر. والجملة بأسرها صفة لرجل قال أبو بكر: وقد ذكرنا الأسماء المرفوعات والمنصوبات وما ضارعها بجميع أقسامها وبقيَّ الأسماء المجرورة ونحن نذكرها إن شاء الله.

* * *

ذكر الجر والأسماء المجرورة:

الأسماء المجرورة تنقسم قسمين: اسم مجرور بحرف جر، أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه، وقولي: جر وخفض بمعنى واحد.

ذكر حروف الجر:

حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسمِ والفعلَ بالاسم ولا يدخل حرف/٤٧٨ الجر إلا على الأسماء كما بينا فيما تقدم، فأما إيصالها الاسم بالاسم، فقولك: الدار لعمرو، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد، فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد.

وحروف الجر، تنقسم قسمين:

فأحد القسمين: ما استعملته العرب حرفاً فقط ولم يشترك في لفظهِ الاسم ولا الفعل مع الحرف، ولم تجره في موضع من المواضع مجرى الأسماء ولا الأفعال.

والقسم الآخر: ما استعملته العرب حرفاً وغير حرف.

فالقسم الأول: وهو الحرف التي استعملته حرفاً فقط على ضربين: فالضرب الأول منها: أُلزم عمل الجر، والضرب الثاني: غير ملازم لعمل الجر. فأما الحروف الملازمة لعملِ الجرّ: فمن، وإلى، وفي، والباء، واللام.

ولِرُبَّ: باب يفردُ بهِ لخروجِها عن منهاجِ أخواتِها، وأنا مُبيّن معنى حرفٍ حرفٍ منها.

أما «من»: فمعناها/٤٧٩: ابتداء الغاية. تقول: سرت من موضع كذا إلى موضع كذا. وفي الكتاب: من فلان إلى[1] فلان. إنما يريد: ابتداؤه فلان. وسيبويه يذهب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن[2] وتكون للتبعيض نحو قولك: هذا من الثوب. وهذا منهم، تقول: أخذت ماله، ثم تقول: أخذت من ماله، فقد دلت على البعض[3].

قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي، لأن قوله: أخذت من ماله، إنما ابتداء غاية ما أخذ، فدل على التبعيض من حيث صار ما بقي انتهاء له والأصل واحد. وكذلك: أخذت منه درهماً وسمعت منه حديثاً، أي: أول الحديث، وأول مخرج هذه الدراهم، وقولك: زيد أفضل من عمرو[4] وإنما ابتدأت في إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل عمرو فابتداء تقديمه هذا الموضع فلم يخرج من ابتداء الغايةِ. وقال في وقتٍ آخرَ: مِنْ تكون/٤٨٠ على ثلاثة أضرب، لابتداء الغاية كقولكَ: خرجت مِنَ الكوفة إلى البصرة، وللتبعيض كقولك: أخذت من ماله. والأصل يرجع إلى ابتداء الغاية، لأنك إذا قلت: أخذت من المال، فأخذك إنما وقع ابتداؤه من المال[5]. ويكون لإضافة الأنواع إلى الأسماء[6] كقول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا

---

(١) في كتاب سيبويه ٢/٣٠٧، وتقول إذا كتبت كتاباً من فلان إلى فلان..

(٢) أنظر: الكتاب ٢/٣٠٧، ويرى الكوفيون: أن «من» تكون للابتداء في الزمان أيضاً. أنظر: الإنصاف/٣٢٨.

(٣) أنظر: الكتاب ٢/٣٠٧.

(٤) أنظر: المقتضب ١/٤٤ و٤/١٣٦. وقال سيبويه ٢/٣٠٧: وكذلك هو أفضل من زيد إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم، وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه. وقد غلّط المبرد سيبويه في هذا الموضع وذلك موجود في الانتصار/٣١٣-٣١٦.

(٥) أنظر: المقتضب ٤/١٣٦ و ١/٤٤.

(٦) نص المبرد هنا غير موجود في المقتضب ولا في الكامل.

الخَمْرُ وَالمَيْسِرُ والأَنْصَابُ والأَزْلَامُ رِجْس مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾[١]. وكقول الله عز وجل: ﴿ وَعَدَ الله الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً ﴾[٢] أي: من هؤلاء الذين آمنوا واجتنبوا الرجس من الأوثان. فقولك: رجس جامع للأوثان وغيرها. فإذا قلت: من الأوثان فإنما معناه الذي ابتداؤه من هذا الصنف، قال: وكذلك قول سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية[٣]، لأن الكلم يكون عربياً وعجمياً، فأضاف النوع وهو الكلم إلى اسمه الذي يبين به ما هو وهو العربية، وتكون زائدة/٤٨١ قد دخلت على ما هو مستغن من الكلام إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة نحو قولهم: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، وكقوله عز وجل: ﴿ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾[٤] إنما هو: خير، ولكنها توكيد، وكذلك: ما ضربت من رجل، إنما هو: ما ضربت رجلًا، فهذا موضع زيادتها إلا أنه موضع دلت فيه على أنه للنكرات دون المعارف، ألا ترى أنك تقول: ما جاءني من أحد، وما جاءني من رجل، ولا تقول: ما جاءني من عبد الله. لأن رجلًا في موضع الجمع، ولا يقع المعروف هذا الموضع لأنه شيء قد عرف بعينهِ ألا ترى أنك تقول: عشرون درهماً، ولا تقول: عشرون الدرهم، وقال سيبويه: إذا قلت: ما أتاني من رجل، أكدت «بمن» لأنه موضع تبعيض فأراد: أنه لم يأته بعض الرجال والناس، وكذلك: ويحه من رجل إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال[٥]/٤٨٢ وكذلك: لي ملؤه من عسل وقال كذلك: أفضل من زيد. إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم، وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شرٌّ من زيد، وكذلك إذا قال: أخزى الله

---

(١) المائدة: ٩٠.
(٢) المائدة: ٩.
(٣) أنظر: الكتاب ٢/١.
(٤) البقرة: ١٠٥ في البحر المحيط ٣٤٠/١ من زائدة. والتقدير: خير من ربكم...
(٥) أنظر: الكتاب ٣٠٧/٢.

الكاذبين مني ومنك، إلا أن هذا وأفضل لا يستغنى عن «من» فيهما، لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها، وقال: وتقول: رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء[١].

وأما «إلى» فهي للمنتهى[٢]، تقول: سرت إلى موضع كذا، فهي منتهى سيرك، وإذا كتبت من فلان إلى فلان فهو النهاية، فمن الابتداء، وإلى الانتهاء، وجائز أن تقول: سرت إلى الكوفة وقد دخلت الكوفة، وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها لأن «إلى» نهاية فهي تقع على أول الحد، وجائز أن تتوغل في المكان، ولكن تمتنع من مجاوزته، لأن النهاية غاية/٤٨٣ قال أبو بكر: وهذا كلام يخلط معنى «من» بمعنى «إلى» فإنما «إلى» للغاية و«من» لابتداء الغاية، وحقيقة هذه المسألة: أنك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي، «فمن» لك وإذا قلت: رأيت الهلال من خلال السحاب، «فمن» للهلال، والهلال غاية لرؤيتك، فكذلك جعل سيبويه «من» غاية في قولك: رأيته من ذلك الموضع، وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت «إلى» معها مذكورة أو منوية، فإذا استغنى الكلام عن «إلى» ولم يكن يقتضيها جعلها غاية ويدل على ذلك قوله: ما رأيته مذ يومين فجعلتها غاية، كما قلت: أخذته من ذلك المكان، فجعلته غاية ولم ترد منتهى، أي: لم ترد ابتداء له منتهى[٣]. أي: استغنى الكلام دون ذكر المنتهى، وهذا المعنى أراد، والله أعلم، وهذه المسألة ونحوها إنما/٤٨٤ تكون في الأفعال المتعدية نحو: رأيت وسمعت وشممت وأخذت. تقول: سمعت من بلادي الرعد من السماء، ورأيت من موضعي

---

(١) أنظر: الكتاب/٣٠٧ ـ ٣٠٨

(٢) قال سيبويه ٢/٣١٠: وأما إلى فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا. ويقول الرجل إنما أنا إليك، إنما أنت غايتي

وقال المبرد. في المقتضب ٤/١٣٩، أما «إلى» فإنما هي للمنتهى، ألا ترى أنك تقول: ذهبت إلى زيد وسرت إلى عبد الله. ووكلتك إلى الله.

(٣) أنظر: الكتاب ٢/٣٠٨ و٢/٣١٠.

البرق من السحاب، وشممت من داري الريحان من الطريق، «فمن» الأولى للفاعل و«من» الثانية للمفعول، وعلى هذا جميع هذا الباب، لا يجوز عندي غيره، إنما جاز هذا لأن للمفعول حصة مِن الفعل كما للفاعل. وبعض العرب يحذف الأسماء مع «من» وقد ذكرنا بعض ذلك فيما قد مضى، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾[1]: والتأويل عند أصحابنا[2]: وما منا أحد إلا له. والكوفيون يقولون إن «مَنْ» تضمر مع «من» وفي التأويل عندهم: إلا مَنْ له مقام/٤٨٥ وما كان بعده شيء لم يسم غاية، قال سيبويه: «إلى» منتهى لابتداء الغاية، يقول: مِنْ كذا إلى كذا. ويقول: الرجل: إنما أنا إليك، أي: أنت غايتي، وتقول: قمت إليه فتجعله منتهاك من مكانك[3].

«في»: وفي معناها الوعاء. فإذا قلت: فلان في البيت، فإنما تريد: أن البيت قد حواه، وكذلك: المال في الكيس، فإن قلت: في فلان عيب، فمجاز واتساع، لأنكَ جعلتَ الرجل مكاناً للعيب يحتويه، وإنما هذا تمثيل بذاك، وكذلك تقول: أتيتُ فلاناً وهو في عنفوان شبابه، أي: وهو في أمرِهِ ونهيِهِ، فهذا تشبيه وتمثيل، أي: أحاطت بِهِ هـذه الأمور، قـال[4]: وإن اتسعت في الكلام فإنما تكون كالمثل يجاءُ به يقارب الشيء وليس مثله[5].

«الباء»: معناه الإلصاق[6]، فجائز أن يكون معه استعانة، وجائز لا

---

(١) الصافات/٦٤، وانظر: الكشاف ٣١٢/١، والبحر المحيط ٣٩٢/٣، قال الزجاج: وحذف أحد لأنه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء نحو: ما قام إلا زيد، ومعناه: ما قام أحد إلا زيد. وانظر المغني ١٦٦/١.

(٢) أي: البصريون.

(٣) أنظر: الكتاب ٣١٠/٢.

(٤) أي: سيبويه. انظر: الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٣٠٨/٢، وانظر: المقتضب ١٣٩/٤.

(٦) قال المبرد في المقتضب ١٤٢/٤، وأما الباء فمعنـاه الإلصاق بـالشيء. وذلك قولك: مررت بزيد، والباء ألصقت مرورك بزيد، وكذلـك لصقت به. وانـظر: المقتضب ٣٩/١

يكون، فأما الذي معه استغانة فقولك: كتبت بالقلم/٤٨٦ وعمل الصانع بالقيدوم[1]. والذي لا استعانة معهُ فقولك: مررتُ بزيدٍ، ونزلت بعبد الله. وتزاد في خبر المنفي توكيداً نحو قولك: ليس زيد بقائم، وجاءت زائدة في قولك: حسبك بزيد، وكفى بالله شهيداً، إنما هو كفى الله.

قال سيبويه: باء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط وذلك قولك: خرجت بزيدٍ ودخلت به، وضربته بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا الكلام، فهذا أصله[2].

«اللام»: اللام: لام الإضافة، قال سيبويه: معناها الملك والاستحقاق، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبدُ لكَ، فيكون في معنى: هو عبدٌ لكَ، وهو أخ لكَ فيصير نحو: هو أخوك، فيكون هو مستحقاً لهذا، كما يكون مستحقاً لما يملك، فمعنى هذا اللام معنى إضافة الاسم[3]. وقال أبو العباس: لام الإضافة تجعل الأول لاصقاً بالثاني[4]/٤٨٧ ويكون المعنى: ما يوجد في الأول، تقول: هذا غلام لزيد، وهذه دار لعبدِ الله. فأما تسميتهم إياها لام الملك فليس بشيء إذا قلت: هذا غلام لعبد الله، فإنما دللت على الملك من الثاني للأول، فإذا قلت: هذا سيد لعبدِ الله دللت بقولك، على أن الثاني للأول. وإذا قلت: هذا أخ لعبدِ الله، فإنما هي مقاربة وليس أحدهما في ملك الآخر.

ولام الاستغاثة: هي هذه اللام إلا أن هذه تكسر مع الاسم الظاهر وتلك تفتح وقد مضى ذكر ذلك في حد النداء. فلام الاضافة حقها الكسر إلا أن تدخلها على مكنى[5] نحو قولك: له مال، ولك، ولهم، ولها، فهي في جميع ذلك مفتوحة وهي في الاستغاثة كما عرفتك مفتوحة.

---

(١) القيدوم: قيدوم الرجل قادمته.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٠٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٠٤.

(٤) انظر: المقتضب ٤/١٤٣ و١/٣٩ وص /٣٥٤ و٢/٣٧.

(٥) أي: ضمير، وهو من اصطلاحات الكوفيين.

قال سيبويه: إنما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى مضافاً إلى بكر[١]/٤٨٨ باللام، يعني بذلك الفعل المضمر الذي أغنت عن إظهاره «يا» وقد مضى تفسير هذا. فهذه الحروف التي للجر كلها تضيف ما قبلها إلى ما بعدها. فإذا قلت: سرتَ مِن موضع كَذا، فقد أضفتَ السير إلى ما بعدها، فإذا قلت: مررت بزيد، فقد أضفت المرورَ إلى زيد بالباء. وكذلك إذا قلت: هذا لعبدِ الله، فإذا قلت: أنتَ في الدار، فقد أضفتَ كينونتك في الدار إلى الدار «بفي» فإذا قلت: فيك خصلة سوء فقد أضفت إليه الرداءة «بفي» فهذه الحروف التي ذكرت لك، تدخل على المعرفة والنكرة والظاهر والمضمر، فلا تجاوز الجرَّ.

واعلم: أن العرب تتسع[٢] فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة[٣]، وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: فلان/٤٨٩ بموضع كذا وكذا. فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت «بفي» عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب، يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما، لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال: مررت في زيد، أو: كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب

(١) انظر: الكتاب ٢٠٩/١.

(٢) البصريون يرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً على حروف الجزم، وأحرف النصب، فإنها هي الأخرى لا يجوز فيها ذلك. وما أوهم ذلك عندهم: إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾، أن «في» ليست بمعنى: «على» ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وإما على إنابة كلمة عن أخرى، لذا نرى سيبويه يكرر في باب حروف الجر عبارة: فهذا أصله وإن اتسعت، وانظر: الكتاب ٣١٠/١.

(٣) وتجيء الباء بمعنى «في» كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾، وقوله: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾، أي: في يدك.

حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى، لم يجز، وقد حكي: كنت بالمال حرباً وفي المالِ حَرباً، وهو يستعلي الناسَ بكفهِ وفي كفهِ. وقال في قولِ طرفة:

وإنْ يَلْتقِ الحَيُّ الجَمِيعُ تلاقني إلى ذِرْوَةِ البَيت الكَرِيمِ المُصَمدِ[1]

إنَّ «إلى» بمعنى «في» ولا يجوز أن يدخل حرف من هذه التي ذكرت على حرف منها فلا يجوز أن تدخل الباء على «إلى»، ولا اللام على «مِنْ»، ولا «في» على «إلى»، ولا شيئاً/ ٤٩٠ منها على آخر.

---

(١) الشاهد فيه: استعمال «إلى» بمعنى في والصمد: القصد، والفعل صمد يصمد، والتصميد مبالغة الصمد. يقول: إن اجتمع الحي للافتخار تلاقني أنتمي وأعتزي إلى ذروة البيت الشريف، أي: إلى أعلى الشرف، يريد أنه أوفاهم حظاً من الحسب وأعلاهم سهماً من النسب، وقوله: تلاقني، يريد: أعتزي «إلى» فحذف الفعل لدلالة الحرف عليه. ويروى: إلى ذروة البيت الرفيع: وانظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٨، والاقتضاب للبطليوسي /٢٤٣، والخزانة ٣/٥٩٤، وشرح الأنباري/١٩٢، والمعلقات السبع للزوزني/٦٧، والديوان/٢٥.

باب رُبَّ

رُبَّ: حرف جر، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل، وذهبت إلى غلام لك، ولكنه لما كان معناه التقليل[1] وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلاً «لكم» إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام كما جعل «لكم» وآخر الفعل والفاعل، فموضع رُبَّ وما عملت فيه نصبٌ، كما أن موضع الباء ومن وما عملنا فيه نصب إذا قلت: مررت بزيد وأخذت من ماله. ويدل على ذلك أن «كم» يُبنى عليها، ورُبَّ: لا يجوز ذلك فيها، وذلك قولهم: كم رجل أفضل منك، فجعلوه خبراً «لكم»، كذلك رواه سيبويه عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء: أن العربَ تقوله[2]، ولا يجوز أن تقول: رُبَّ رجل أفضل منك، لا يجوز أن تجعله ٤٩١/ خبراً لِرُب كما جعلته خبراً «لكم»، ومما يتبين أن رُبَّ حرف وليست باسم «ككم». أن «كم» يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل على رُبَّ، تقول: بكم رجل مررت، وإنك تولي «كم» الأفعال ولا توليها رُبَّ.

قال أبو العباس: رُبَّ تنبىء عما وقعت عليه، أنه قد كان وليس بكثير،

---

(١) لم ينص سيبويه صراحة على أن «رب» تفيد التكثير أو التقليل وإنما ذكر أن «كم» في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه «رب» لأن المعنى واحد، وهذا يحتمل تفسيرات كثيرة ربما يكون أحد هذه التفسيرات أنها تفيد التكثير.

(٢) أنظر: الكتاب ٢٩٣/١.

فلذلك لا تقع إلا على نكرة، ولأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز، تقول: رب رجل قد جاءني فأكرمته، ورب دار قد أبتنيتها وأنفقت عليها، وقال في موضع آخر: رب معناها الشيء يقع قليلاً ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً، لأنه واحد يدل على أكثر منه ولا تكون رب إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها[1].

قال أبو بكر: والنحويون كالمجتمعين على أن رُبَّ جواب إنما تقول: /٤٩٢ رُبَّ رجل عالمٍ، لمن قال: رأيت رجلاً عالماً، أو قدرت ذلك فيه، فتقول: رُبَّ رجل عالمٍ، تريد: رُبَّ رجل عالم قد رأيتُ، فضارعت أيضاً حرف النفي إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة. فهذا أيضاً مما جعلت له صدراً.

واعلم: أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفاً، لأنه جواب وقد علم فحذف، وربما جيء به توكيداً وزيادة في البيان، فتقول: رُبَّ رجل عالم قد أتيت، فتجعل هذا هو الفعل الذي تعلقت به «رُبَّ» حتى يكون في تقديره: برجلٍ عالمٍ مررت، وكذلك إذا قال: رُبَّ رجل جاءني فأكرمته، وأكرمته، فها هنا فعل أيضاً محذوف، فكأنه قال له قائل: ما جاءك رجل فأكرمته وأكرمته، فقلت: رُبَّ رجل جاءني فأكرمته وأكرمته، أي: قد كنت فعلت ذاك، فيكون/٤٩٣ جاءني وما بعده صفة رجلٍ، والصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، والكلام بعدُ ما تم، فإن لم تضمر: قد فعلت، وما أشبه ذلك وإلا، لم يجز، فإذا قال: ما أحسنت إليّ. قلت: رُبَّ إحسان قد تقدم إليك مني، فكأنك قلت: قد فعلت من إحسان إليك قد تقدم. فإن قال قائل: لِمَ لزم الصفة؟ قيل: لأنه أبلغ في باب التقليلِ لأن رجلاً قائماً أقل من رجل وحده، فخصت بذلك، والله أعلم.

وكذلك لو قلتَ: رُب رجل جاهل ضربت، إن جعلت: ضربتُ هو

---

(١) أنظر: المقتضب ٤/١٣٩ - ١٤٠.

العامل في رب. فإن جعلته صفة أضمرت فعلاً نحو ما ذكرنا. فصار معنى الكلام: رُبَّ رجل جاهل ضربت قد فعلت ذاك.

واعلم: أنَّهُ لا بد للنكرة التي تعمل فيها «رُبَّ» من صفة، إما اسم وإما فعل، لا يجوز أن تقول: رُبَّ رجل وتسكت حتى تقول: رُبَّ رجل صالح أو تقول: رجل يفهم ذاك/٤٩٤ ورب حرف قد خولف به أخواته واضطرب النحويون في الكلام فيه. وهذا الذي خبرتك به ما خلص لي بعد مباحثة أبي العباس - رحمة الله - وأصحابنا المنقبين الفهماء وسأخبرك ما قال سيبويه والكوفيون فيه، قال سيبويه: إذا قلت: رُب رجل يقول ذاك فقد أضفت القول إلى الرجل بِرُب[1]، وكذلك يقول مَنْ تابعه على هذا القول، إذا قال: رُب رجل ظريف، قد أضافت رُب الظريف إلى رجل، وهذا لا معنى له، لأن اتصال الصفة بالموصوف يغني عن الإضافة. وأما الكوفيون ومن ذهب مذهبهم فيقولون: رب وضعت على التقليل[2] نحو: ما أقل من يقول ذاك، وكم وضعت على التكثير نحو قولك: ما أكثر من يقول ذاك، وإنما خفضوا «لكم» لأن مِن تصحبها، تقول: كم من رجل، ثم تسقط من، وتعمل، فكذلك/٤٩٥: رُبَّ وإن لم تر «من» معها كما قال: ألا رجل ومن رجل، وهم يريدون: أمَا من رجل، وحكي عن الكسائي أو غيره من القدماء: أن بعض العرب يقول: رُبَّ رجل ظريف فترفع ظريفاً، تجعله خبراً «لرُب» ومن فعل هذا فقد جعلها اسماً، وهذا إنما يجيء على الغَلط والتشبيه، وفي رب لغات: رُبَّ، ورُبَّ يا هذا، ومن النحويينَ من يقولُ: لو سكنت جازَ: ورُبْتَ.

واعلم: أن رُبَّ تستعملُ على ثلاثة وجوه[3].

---

(١) أنظر: الكتاب ٢٠٩/١

(٢) أنظر: ارتشاف الضرب/٨٤٢، والهَمْع ٢٥/٢.

(٣) في الأصل: «جهات».

فالوجه الأول: هو الذي قد ذكرت من دخولها على الاسم الظاهر النكرة[1] وعملها فيه وفي صفته الجر.

والوجه الثاني: دخولها على المضمر على شريطة التفسير، فإذا أدخلوها على المضمر نصبوا الاسم الذي يذكرونه للتفسير بعد المضمر، فيقولون: رُبَّه رجلاً، والمضمر ها هنا كالمضمر في «نعم» إذا قلت: نعم رجلاً/٤٩٦ زيد، إلا أن المضمر في «نعم» مرفوع لأنه ضمير الفاعل، وهو مع رُبَّ مجرور، وإنما جاز في رُبّ وهي لا تدخل إلا على نكرة من أجل أن المعنى تؤول إلى نكرة، وليس هو ضمير مذكور وحق الإضمار أن يكون بعد مذكور، ولكنهم ربما خصوا أشياء بأن يضمروا فيها على شريطة التفسير وليس ذلك بمطرد في كل الكلام، وإنما يخصون به بعضه فإذا فعلت ذلك نصبت ما بعد الهاء على التفسير، فقلت: ربهُ رجلاً، وهذه الهاء على لفظ واحد وإن وليها المذكر أو المؤنث أو الاثنان أو الجماعة موحدة على كل حال[2].

والوجه الثالث: أن تصلها فتستأنف ما بعدها وتكفها عن العمل، فتقول: ربما قام زيد وربما قعد، وربما زيد قام، وربما فعلت كذا[3]، ولما كانت رب، إنما تأتي لما مضى، فكذلك ربما لما وقع بعدها الفعل/٤٩٧ كان حقه أن يكون ماضياً، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها، فثم إضمار كان قالوا: في قوله: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾[4]، أنه لصدق

---

(١) هذا ما نص عليه سيبويه وابن السراج، ولكن بعضهم أجاز جرها لما فيه الألف واللام في الشعر كقول الشاعر: ربما الجامل المؤبل فيهم..
بخفض «الجامل»، وصفته، وانظر: الكتاب ١/٢٧٠، وشرح الرماني ٢/١٤٤.

(٢) حكي عن الكوفيين: مطابقة الضمير لمميزه، فيقولون: ربها امرأة، وربهما امرأتين ورجلين، وربهم رجالاً وربهن نساء. وانظر: تسهيل الفوائد/٢١٢.

(٣) إذا كفت «رُبّ» بما عن العمل صارت كحرف الابتداء، يقع ما بعدها الجملة والفعل

(٤) الحجر: ٢.

الوعد كأنه قد كان كما قال: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾[(١)]. ولم يكن، فكأنه قد كان لصدق الوعد. ولا يجوز: رُبَّ رجل سيقوم، وليقومن غداً[(٢)]، إلا أن تريد: رُبَّ رجل يوصف بهذا، تقول: رب رجل مسيء اليوم ومحسن غداً، أي: يوصف بهذا، ويجوز: ربما رجل عندكَ فتجعل: «مَا» صلة ملغاة.

واعلم: أنَّ العربَ تستعملُ الواوَ مبتدأة بمعنى: «رُبَّ» فيقولون: وبلد قطعتُ، يريدونَ ورُبَّ[(٣)] بلد وهذا كثير.

وقال بعض النحويين: أن الواو التي تكونَ معَ المنكراتِ ليست بخلف من «رُبَّ» ولا كم، وإنما تكون مع حروف الاستفهام، فتقول: وكم قد رأيت، ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُـرُونَ ﴾[(٤)]، يدل على التعجب ثم تسقط/٤٩٨ كم وتترك الواو، ولا تدخل مع رُبَّ، ولو كانت خلفاً مِن «كم» لجازَ أن يدخلَ

---

(١) سبأ: ٥١

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف/٨٥١. أن العامل في رب يكون ماضياً في الأكثر، ويجوز أن يكون حالاً ومستقبلاً، وهذا قليل في كلامهم، وإنما يوقعونها على الماضي ثم اعتذر عن قوله تعالى: ﴿ ربما يود الذين . ﴾ ثم قال: ومع هـذا يحسن أن يقال في الكلام: رأيت الرجل يفعل ما يخاف منه، ربما يندم، وربما يتمنى أن لا تكون فعلت. قال أبو حيان: وهذا كلام عربي حسن. ومثله قال الفراء انظر: الارتشاف/٨٥٢.

(٣) أجاز سيبويه: حذف «رب» وإبقاء عملها، قال: وليس كل جار يضمر، لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر في كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج. ثم ذكر قول العنبري:

وجـداء ما يـرجى بهـا ذو قـرابـة لعـطف ومـا يخشى السـمـاة ربيـبهـا

قال: سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب، وانظر: الكتاب ٢/٢٩٤. إشارة إلى أن بعض العرب ينصب هذا النوع على الفعل الذي بعده، لكنه يرى أنه مجرور «برب» المحذوفة وهو القياس.

(٤) آل عمران: ١٠١ وتكملة الآية: ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾

عليها النسق كما فعلَ بواوِ اليمينِ، وهي عندي: واو العطفِ، وهذا أيضاً مما يدل على أن رب جواب وعطف على كلام.

مسائل من هذا الباب:

تقول: رُبَّ رجل قائم وضارب، وَرُبَّ رجل يقوم ويضرب وتقول: رب رجل قائم نفسه وعمرو، ورب رجل قائم ظريفاً، فتنصب على الحال مس «قائم» وتقول: رب رجل ضربته وزيداً، ورب رجل مررت به، فتعيد الباء، لأن المضمر المجرور لا ينسق عليه بالاسم الظاهر، وتقول: رب رجل قائم هو وزيد، فتؤكد ما في «قائم» إذا عطفت عليه ويجوز أن تقولَ: رب رجل قامَ وزيدٌ، فتعطف على المضمر من غير تأكيد وتقول: رب رجل كان قائماً، وظننته قائماً، ففي «كان» ضمير رجل وهو اسمها وقائماً/٤٩٩خبرها. وكذلك: الهاء في «ظننته» ضمير رجل وهو مفعولها الأول. وقائماً مفعولها الثاني وإذا قلت: رب رجل قد رأيت، ورب امرأة، فالاختيار أن تعيد الصفة فتقول: ورب امرأة قد رأيت، لأنك قد أعدت رُب، وقد جاء عن العرب إدخال «رُبَّ» على «مِنْ» إذا كانت نكرة غير موصولة إلا أنها إذا لم توصل لم يكن بُد من أن توصف، لأنها مبهمة حكي عنهم: مررت بمن صالح، ورب من يقوم ظريف، وقال الشعر.

صالح، ورب من يقوم ظريف، وقال الشعر.

يَـا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُه لَـكَ نَاصِـحٍ ... ومُؤْتَمَنٍ بـالغَيْبِ غَيْـرِ أَمِيـنِ(١)

---

(١) من شواهد سيبويه ٢٧١/١ على تنكير «من» ووصفها بناصح، وتغتشه في موضع الوصف، يقول: قد ينصح الإنسان ويتولاّه من يظن به الغش وقد يغشه ويغتابه من يأمنه ويثق به وتغتشه تظن به الغش والخديعة. ومؤتمن: تراه أميناً ناصحاً.

وانظر: شرح الرماني ١٤٤/٢، وروايته: ألا رب من تغتشه.. بدلاً يا رب كرواية سيبويه واللسان غشش رواه: أيا رب من تغتشه..والهمزة زائدة، إذ لا يستقيم معها الوزن، فالبيت من الكامل، وإذا زيدت الهمزة فلا يكون من هذا الوزن، ولم يعرف قائل هذا البيت.

وتدخل رُب على مثلكَ وشبهكَ إذ كانتا لم تتصرفا بالإضافة وهما نكرتان في المعنى. وتقول. رب رجل تختصم وامرأة وزيد، ولا يجوز الخفض لأنه لا يتم إلا باثنين، فإن قلتَ: رب/٥٠٠ رجلين مختصين وامرأتين جازَ لكَ الخفض والرفع، فتقول: وامرأتان وامرأتين، أما الخفض: فبالعطفِ على «رجلين»، والرفع: بالعطف على ما في مختصمين، ولو قلت: رُبَّ رجلين مختصمين هما وامرأتان فأكدت، ثم عطفتَ لكان أجود، حكي عن بعضهم: أنه يقول: إذا جاءَ فعل يعني بالفعلِ اسمَ الفاعل بعد النعتِ رفعَ نحو قولك: رب رجل ظريف قائم، والكلام الخفض، وزعم الفراء: أنهم توهموا «كم» إذ كانوا يقولون: كم رجلاً قائمٌ. وتقول: رب ضاربكَ قد رأيت، ورب شاتمك لقد لقيت، لأن التنوين في تَينكَ يريد ضارب لكَ، وإن قلت: ضاربكَ أمس، لم يجز لأنه معرفة. والأخفش يعترض بالأيمان فيقول: رُبَّ - وَالله - رجل قد رأيت -، ورُبَّ/٥٠١ رجل قد رأيت، وهذا لا يجوزُ عندنا، لأنّ حروف الجر لا يفصل بينَها وبينَ ما عملت فيهِ[1] وسائر النحويين يخالفونَه.

وحكى الكوفيون: ربه رجلاً قد رأيت، وربهما رجلين وربهم رجالاً، وربه رجالاً، وربهن نساء وربَه نساء[2] مَنْ وحَد. فلأنه كناية عن مجهول ومَن لم يوحد فلأنه رد كلام كأنه قال: له مالك جوار؟ فقال: ربهن جوار قد ملكت.

وكان الكسائي يجيز: رب مَنْ قائم، على أنَّهَ استفهام ويخفض «قائماً» والفراء يأباه، لأن كل موضع لم تقعه المعرفة لم يستفهم بمن فيه.

والضرب الثاني: من حروف الجر وهوما كان غير ملازم للجر. وذلك

---

(١) يرى سيبويه أن الفصل بين الجار والمجرور أمر قبيح، لأنهما بمنزلة كلمة واحدة، وانظر: الكتاب ١/٢٩٥.

(٢) انظر: التسهيل لابن مالك/٥٢.

حتى والواو. فواو القسم وهي بدل من الباء[1] وأبـدلت لأنها من الشفة مثلها.

والتاء: تستعمل في القسم في الله عز وجل، وهي بدل من الواو، والتاء قد تبدل من الواوِ في مواضع/٥٠٢ ستراها وقد خصوا القسمَ بأشياء، ونحن نفرد باباً للأسماء المخفوضة في القسم وأما الواو التي تقع موقع رب فقد مضى ذكرها.

* * *

(١) قال سيبويه: والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك: والله أفعل. الكتاب ١٤٥/٢.

باب حتى

حتى: منتهى لابتداء الغاية بمنزلة «إلى»، إلا أنها تقع على ضربين: إحداهما: أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها وينتهي الأمر به. والضرب الآخر أن ينتهي الأمر عنده ولكنها قد تكون عاطفة وتليها الأفعال. ويستأنف الكلام بعدها ولها تصرف ليس «لإلى»، «ولإلى» أيضاً مواقع لا تقع «حتى» فيها.

فأما الضرب الأول: وهو ما ينتهي به الأمر، فإنه لا يجوز: أن يكون الاسم بعد حتى إلا من جماعة، كالاستثناء، لا يجوز: أن يكون بعد واحد ولا اثنين، لأنه جزء من جماعة، وإنما يذكر لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف وذلك قولك: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، فزيد من/٥٠٣ القوم وانتهى الضرب به، فهو مضروب مفعول، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأناً وإلا فلا معنى لذكره، وكذلك المعنى إذا كانت عاطفة، كما تعطف الواو، تقول: ضربتَ القومَ حتى عمراً. فعمرو من القوم به انتهى الضرب. وقدمَ الحاج حتى المشاة والنساء. فهذا في التحقير والضعف، وتقول: ماتَ الناسُ حتى الأنبياء والملوكُ، فهذا في التعظيم والقوة، ولك أن تقول: قامَ القومُ حتى زيد، جر، وإن كان في المعنى: جاء، لأنك انتهيت بالمجيء إليه بحتى، فتقدير المفعولِ، وقد بينا فيما تقدم أن كل فعل معه فاعلُه تعدى بحرف جر إلى اسم فموضعه نصب.

قال أبو بكر: والأحسن عندي في هذا إذا أردت أن تخبرَ عن زيد بفعله أن تقول/٥٠٤: القوم حتى زيد، فإذا رفعت فحكمه حكم الفاعل في أنه لا

بد منه، فإذا خفضت فهو كالمنصوب الذي يستغني الفاعل دونه وأما قول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةِ كَيْ يُخَفِّف رَحْلَهُ والـزَّادَ حتَّى نَـعلَه أَلْـقَـاهَـا[1]

فلك فيه الخفض، والرفع والنصب، فالخفض: على ما خبرتكِ به، والنصب فيه وجهان: فوجه أن يكون منصوباً «بألقى» ومعطوفاً على ما عمل فيه «ألقى»، ويكون ألقاها توكيداً. والوجه الثاني: أنْ تنصبه بفعل مضمر يفسره «ألقاها» والرفع على أن يستأنفَ بعدها، والمعنى ألقى ما في رحله حتى نعله هذه حالها، وإذا قلت: العجب حتى زيد يشتمني، فالمعنى: العجب لسبِّ الناس إياي حتى زيد يشتمني. قال الفرزدق.

فيـا عَجَبـاً حَتَّى كُلَيْب تَسُّبني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ[2]

فإذا قلت: مررتُ بالقوم حتى زيدٍ، فإن أردتَ العطف/٥٠٥ فينبغي أن تعيد الباء لتفرق بين ما أنجر بالباء وبين ما أنجر «بحتى».

الضرب الثاني: المجرور بحتى: وهو ما انتهى الأمر عنده، وهذا

---

(١) من شواهد سيبويه ١/٥٠ على مجيء «حتى» عاطفة بنصب «نعله» وعلى مجيئها ابتدائية برفع «نعله» وفيه وجود قرينة هي «ألقاها» تقتضي دخولَ ما بعد «حتى» في مضمون الحكم قبلها والبيت. ينسب للمتلمس أو لأبي مروان النحوي، وفيه إشارة إلى قصة المتلمس وطرفة حين كتب لهما عمرو بن هند كتابين. وانظر: الموجز لابن السراج/٥٧ والجمل للزجاجي/٨١، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٩، وابن يعيش ١٩/٨.

(٢) من شواهد الكتاب ٤١٣/١ على دخول «حتى» على الجملة الاسمية، لأنها إذا كانت حرف ابتداء تقع على الجمل الفعلية والاسمية معاً، وتفيد معنى الغاية، إما في التحقير أو التعظيم.

هجا الشاعر كليب بن يربوع: رهط جرير، وجعلهم من الضعة بحيث لا يسابون مثله لشرفه، ونهشل ومجاشع رهط الفرزدق وهما ابنا دارم.

وانـظر: المقتضب ٤١/٢، والمغني ١١٤/١، والخزانـة ١٤١/٤، والسيـوطي/٤ والديوان/٥١٧.

الضرب لا يجوز فيه إلا الجر، لأن معنى العطف قد زال وذلك قولك: إن فلاناً ليصوم الأيام حتى يوم الفطر، فانتهت «حتى» بصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز أن تنصب «يوم الفطر»، لأنه لم يصمه، فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله، وكذلك إذا خالف الاسم الذي بعدها ما قبلها نحو قولك: قام القوم حتى الليلِ، فالتأويل: قام القوم اليومَ حتى الليلِ. واعلم: أنك إذا قلت: سرتُ حتى أدخلها، فحتى على حالها في عمل الجر، وإن كان لم يظهرْ هنا «وإن وصلتها» اسم وقال سيبويه: إذا قلت: سرت حتى أدخلها، فالناصب للفعل ها هنا هو الجار للاسم إذا كان غاية[1]. فالفعل إذا كان غاية منصوب والإسم كان غاية جر/٥٠٦ وهذا قول الخليل[2]. وقال سيبويه: إنها تجيء مثل كي التي فيها إضمار «أن» وفي معناها وذلك قولك: كلمتك حتى تأمر لي بشيء[3]: قال سيبويه: لحتى في الكلام نحو ليس لإلى، تقول إنما أنا إليك، أي: أنت غايتي، ولا تكون حتى ها هنا[4]. وهي أعم من «حتى»، تقول: قمت إليه، فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: حتاه، وغير سيبويه يجيز: حتاه وحتاك في الخفض[5]، ولا يجيزون في النسق، لأن المضمر المتصل لا يلي حرف النسق، لا تقول: ضربت زيداً وك يا هذا، ولا قتلت عمراً وه، إنما يقولون في مثل هذا: إياك، وإياه، والقول عندي ما قال سيبويه: لأنه غير معروف اتصال حتى بالكاف وهو في القياس غير ممتنع.

* * *

(١) انظر: الكتاب ٤١٣/١ وهذا على مذهب البصريين. أما الكوفيون فيرون: أن حتى تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب.

(٢) انظر: الكتاب ٤١٣/١.

(٣) انظر: الكتاب ٤١٣/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣١٠/٢.

(٥) كان المبرد يرى إضافة ما منع سيبويه إضافته إلى المضمر في هذا الباب، ولا يمنع منها إذا كان ما بعد حتى منصوباً، حتى إياه، وإذا كان مرفوعاً حتى هو، وإذا كان مجروراً: حتاه وحتاك. انظر: المقتضب ٧/٢.

مسائل من هذا الباب:

تقول: ضربتُ القومَ حتى زيداً وأوجعتُ، تنصب لأنك جئت بحرف نسق على الأول وكذلك/٥٠٧: ضربت القوم حتى زيداً، ثم أوجعت، وقال قوم: النصب في هذا لا غيرَ لأنكَ جئتَ بحرف نسق على الأولِ، تريد حتى ضربت زيداً وأوجعت، وثم أوجعت.

قال أبو بكر: وهذا عندي على ما يقدر المتكلم أن قدر الإيجاع لزيد، فالنصب هو الحسن، وإذا كان الإيجاع للقوم جاز عندي النصب والخفض، وتقول: ضربتُ القومَ حتى زيداً أيضاً، وحتى زيداً زيادة، وحتى زيداً فيما أظن، لأن هذه دلت على المضمر، كأنك قلت: حتى: ضربت زيداً فيما أظن. وحتى ضربت زيداً أيضاً، فإن جعلت: «فيما أظن» من صلة الأول خفضت، كأنك قلت: ضربتُ القومَ فيما أظن حتى زيد وتقول: أتيتكَ الأيامَ حتى يومِ الخميس، ولا يجوز: حتى يوم، لأنه لا فائدة فيه، وكذلك لو قلت: صمتُ الأيامَ إلا يوماً، فإن وقت ما بعد إلا وما بعد «حتى» حسن وكانت فيه فائدة فقلت/٥٠٨: صمتُ الأيامَ إلا يومَ الجمعة، وحتى يومِ الجمعةِ.

وقال قوم: إن أردت مقدار يوم جاز فقلت على هذا: أتيتكَ الأيامَ حتى يومٍ. وقالوا: فإن قلت: أتيتكَ كل وقت حتى ليلاً. وحتى نهاراً، وكان الأول غير موقت والثاني غير موقت نصبت الثاني كما نصبت الأول وكان الخفض قبيحاً.

قال أبو بكر: وجميع هذا إنما يراعي به الفائدة واستقامة الكلام صلحا فيه فهو جائز. ونقول: ضربتُ القومَ حتى إن زيداً لمضروب. فإذا أسقطت اللام، فإن كانت «إن» مع ما بعدها بتأويل المصدر فتحتها، قال سيبويه: قد عرفت أمورَكَ حتى أنك أحمقُ، كأنه قال: حتى حمقَك، وقال: هذا قول الخليل[1]، فهذا لأن الحمق جاء بتأويلِ المصدر وقد مضى تفسير ذا.

---

(١) انظر: الكتاب ٤٧٣/١ والنص: وتقول قد عرفت أمورك حتى أنك أحمق، كأنك قلت: عرفت أمورك حتى حمقك، وصفت «إن» في هذا الموضع. هذا قول الخليل.

وتقول: ضربتُ القوم حتى كان زيد مضروباً، وضربتُ القوم حتى لا مضروبَ صالحاً فيهم/٥٠٩ جاز في هذا كما جاز الاستئناف والابتداء بعدها، فلما جاز الابتداء جاز ما كان بمنزلة الابتداء - وتقول: لا آتيكَ إلى عشر مِنَ الشهرِ. وحتى عَشر من الشهر، لأنكَ تترك الإتيانَ من أول العشرِ إلى آخر هذه فتقع هنا «حتى» وإلى ولا تقول: آتيكَ حتى عشر، إلا أن تريد: آتيكَ وأواظب على إتيانك إلى عشر. وتقول: كتبتُ إلى زيد، ولا يجوز حتى زيد لأنه ليس هنا ما يستثنى منه زيد على ما بينت لك فيما تقدم.

وقوم يجيزون: ضربتُ القومَ حتى زيداً فضربت، إن أردتَ كلامين، وقالوا: يجوز فيه الخفض والنصب، والاختيار عندهم الخفض، قالوا: وإن اختلف الفعل أدخل في الثاني الفاء ولم تسقط، وخفض الأول نحو قولك: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ فتركت، ولا يكون ضربت القومَ حتى تركت زيداً. وتقول: جَلسَ حتى إذا تهيأ أمرنا قام، وأقام حتى ساعة تهيأ أمرنا قطع علينا، وانتظر حتى يوم شخصنا مضى معنا/٥١٠ فيوم وساعة مجروران، وإذا في موضع جر، وهذا قول الأخفش، لأن قولك: جلسَ حتى ساعة تهيأ أمرنا ذهب إنما قولك: ذهبَ جواب لتهيأ وحتى واقع على الساعةِ وهي غاية له. وتقول: انتظر حتى إن قسم شيء أخذته منه، فقولكَ: أخذت منه راجع إلى: قسمَ، وهو جوابه وقعَ الشرط والجواب بعدها كمااستؤنف ما بعدها وكما وقعَ الفعل والفاعلَ والابتداء والخبر. وتقول: أقم حتى متَى تأكلْ تأكلْ معنا. وأقم حتى أينا يخرج نخرج معه، فأي مبتدأه لأنها للمجازاة، وكذلك: أجلس حتى أي يخرج نخرج معه.

وقال الأخفش: يقول لكَ الرجل: ائتني، فتقول: إما حتى الليل فلا، وإما حتى الظهر فلا وإما إلى الليل فلا، ولا يحسن فيه إلا الجر، وقال تقول: كل القوم حتى أخيك/٥١١ وهو الآن غاية، وذلك أنه لا بد لكلِ القومِ من جرٍ، وتقول: كل القوم حتى أخيك فيها، لأنك أردت: كل القوم فيها حتى أخيك. وتقول: كل القومِ حتى أخيكَ ضربت. وقالَ الأخفش في كتابه الأوسط: إن قوماً يقولون: جاءني القوم حتى أخوكَ، يعطفونَ الأخ على

«القوم»، وكذلك: ضربت القومَ حتى أخاكَ، قال: وليس بالمعروفِ. وتقول: ضربت القومَ حتى زيدٍ ضربته، على الغاية، ولو قلت: حتى زيدٍ مضروب، فجررت زيداً، لم يكن كلاماً، لأن مضروباً وحده لا يستغني، لأنه اسم واحد كما استغنى ضربته فعل وفاعل، وهو كلام تام.

* * *

باب الأسماء المخفوضة في القسم

أدوات القسم والمقسم به خمس: الواو والباء والتاء واللام ومن، فأكثرها الواو ثم الباء وهما يدخلان على محلوف، تقول: والله/٥١٢ لأفعلن وبالله لأفعلن، فالأصل الباء كما ذكرت لك، ألا ترى أنك إذا كنيت عن المقسم به رجعت إلى الأصل فقلت: به آتيكَ، ولا يجوزوه لا آتيكَ، ثم التاء وذلك قولك: تالله لأفعلن، ولا تقال مع غير الله، قال الله: ﴿ وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[1]، وقد تقول: تالله، وفيها معنى التعجب، وبعض العربِ يقول في هذا المعنى فتجيء باللامِ ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب، وقال أُمية بن عائذٍ:

لِلهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ[2]

يريد: والله: لا يبقى، إلا أن هذا مستعمل في حال تعجب. وقد

---

(١) الأنبياء: ٥٧.

(٢) من شواهد سيبويه ٢ / ١٤٤، على دخول اللام على اسم «الله» في القسم بمعنى التعجب. والحيد ـ بفتح الحاء ـ مصدر: وهو إعوجاج يكون في قرن الوعل. ويروى ـ بكسر الحاء ـ وفسر بأنه جمع حيدة وهي العقدة في قرن الوعل. وقيل: هو مصدر حاد يحيد حيداً بالسكون فحركه للضرورة، ومعناه الروغان. وروي: ذو جيد بالجيم، وهو جناح مائل من الجبل، وقيل: يريد به الظبي. والمشمخر: الجبل الشامخ العالي، والباء بمعنى «في» والظيان: ياسمين البر. والآس: نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة. لا النافية حذفت من «يبقى» وهو حذف قياس، لأن المضارع وقع جواباً =

يقول بعض العرب: لله لأفعلنَ. ومن العرب من يقول: مِن ربي لأفعلنَ ذاك، ومن ربي إنك لا شر كذا حكاه سيبويه، وقال: ولا يدخلونها في غير «ربي» ولا تدخل الضمة في «مِنْ» إلا ها هنا[1].

وقال الخليل: جئتُ بهذه الحروفِ لأنكَ تضيف حلفك /٥١٣ إلى المحلوف به كما تضيف به بالباء إلا أن الفعلَ يجيء مضمراً، يعني أنك إذا قلت: واللهِ لأفعلنَ، وباللهِ لأفعلنَ، فقد أضمرتَ: أحلف وأقسم، وما أشبهه، مما لا يتعدى إلا بحرفٍ والقسم في الكلام إنما تجيء به للتوكيد وهو وحده لا معنى له، لو قلت: والله، وسكت أو بالله ووقفت لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمر من الأمور، وكذا إن أظهرتَ الفعل وأنت تريد القسم فقلت: أَشهدُ باللهِ وأُقسم بالله، فلفظه لفظ الخبر إلا أنه مُضمر بما يؤكده.

ويعرض في القسم شيئان: أحدهما: حذف حرف الجر والتعويض أو الحذف فيه بغير تعويض. فأما ما حذف منه حرف الجر وعوض منه فقولهم: أي ها اللهِ ثبتت ألفَ ها، لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول: أي هَللهِ فيحذف الألف التي بعد الهاء، قال سيبويه: فلا يكون في المقسم به ها هنا /٥١٤ إلا الجر لأن قولهم «ها» صار عوضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان، ألا ترى أن الواو لا تظهر ها هنا. ويقولون: أي هَا اللهِ ذا، فأما قولهم: ذا، فذكر الخليل: أنه المحلوف عليه، كأنه قال: أي واللهِ للأمر هذا، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم وقدم «ها» كما قدم قوم: ها هو ذا وها أنذا قال زهير:

= للقسم، ونسبه غير سيبويه وابن السراج إلى مالك بن خالد الخزاعي، ولعبد مناة الهذلي، ولأبي زبيد الطائي

وانظر: المقتضب ٢ / ٣٢٤، وابن يعيش ٩ / ٩٨، والمفصل للزمخشري / ٣٤٥، وأمالي الشجري ١/٣٦٩، والخزانة ٢/٣٦١، والمخصص لابن سيده ١٣/١١١، وديوان الهذليين ٢/٣، والصاحبي /٨٦.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٤٥.

تَعْلَمَنْ هَـا لَعَمْرِ اللهِ ذا قَسَمـاً فاقْصِدْ بذَرْعِكَ وانْظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ[1]

ومن ذلك ألف الاستفهام، قالوا: اللهِ ليفعلنَ، فالألف عوض من الواو، ألا ترى أنك لا تقول: أو اللهِ.

وقال سيبويه: ومن ذلك ألف اللام وذلك قولهم: أفاللهِ لتفعلنَ. وقال: ألا ترى أنك إن قلت: أفواللهِ لم تثبت، هذا قول سيبويه[2]، وللمحتج لسيبويه أن يقول: إن الألف كما جعلت عوضاً قطعت وهي لا تقطع مع الواو /٥١٥.

الثاني: ما يعرض في القسم، وهو حذف حرف الجر بغير تعويض. اعلم: أن هذا يجيء على ضربين: فربما حذفوا حرف الجر، وأعملوا الفعل في المقسم فنصبوه. وربما حذفوا حرف الجر، وأعملوا الحرف في الاسمِ مضمراً. فالضربُ الأول قولك: اللهِ لأفعلنّ، وقال ذو الرمة:

ألا رُبَّ مِنْ قَلْبِي لَه اللهَ نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُه لي في الظِّبَاءِ السَّوانِحِ[3]

---

(١) استشهد به سيبويه ٢ / ١٤٥ على الفصل بين «ها» التنبيه و «ذا» بالقسم واستشهد به ٢ / ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة.

والبيت روي بروايتين: أقدر من بابي ضَرَبَ وقَتَلَ بمعنى: قدرَ. واقصد بذرعك - الباء بمعنى «في» وقسماً: مصدر مؤكد لما قبله لأن معناه: أُقسم. تعلمن: بمعنى ملازم للأمر.

وذرع الإنسان: طاقته - واقصد بذرعك - مثل أوردَه الميداني، وقال عنه: يضرب لمن يتوعد، أي: كلف نفسك ما تطيق، والذرع: عبارة عن الإستطاعة، كأنه قال: اقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك، أي: توعد بما تسعه قدرتك.

وانظر: المقتضب ٢ / ٣٢٣، ومجمع الأمثال ٢ / ٩٢، والخزانة ٤ / ٢٠٨ و٢/٤٧٥، والديوان / ١٧٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢ / ١٤٥.

(٣) من شواهد الكتاب ٢ / ١٤٤ على نصب اسم الله عز وجل لما حذف حرف الجر =

وقال الآخر:

إذَا مَـا الخُبْزُ تَـأْدُمـهُ بِلَحْمٍ فَـذَاكَ أَمَانَـةَ اللهِ الثَّرِيـدُ[١]

أراد: وأمانة الله. ووالله، فلما حذف، أعمل الفعل المضمر، ولكنه لا يضمر ما يتعدى بحرف جر. وتقول: أي الله لأفعلن، ومنهم مَن يقول: أي اللهَ لأفعلنّ، فيحرك أي بالفتح لالتقاء الساكنين، ومنهم من يدعها على سكونها، ولا يحذفونها لأن الساكن الذي بعدها /٥١٦ مدغم. والضرب الثاني: وهو إضمار حرفِ الجر، وهو قول بعضِ العرب: الله لأفعلن.

قال سيبويه: جازَ حيثُ كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفاً، كما حذف، رُبَّ، قال: وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخفوا الحرف على اللسان وذلك ينوون قال: وقال بعضهم: لهي أبوك فقلب العين وجعل اللام ساكنة إذا صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر «أين» مفتوحاً وإنما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم، فغيروا إعرابه كما غيروه[٢].

= وأوصل إليه الفعل المقدر والتقدير: أحلف بالله، ثم حذف الجار فعمل الفعل فنصب.

والسوانح من الظباء: ما أخذ عن ميامن الرامي فلم يتمكنه رميه حتى ينحرف له فيتشاءم به. ومن العرب من يتيمن به لأخذه عن الميامن فيجعله مشوماً، وضرب به المثل في انحراف مية عنه ومخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه. ويُروى: ومن هو عندي في الظباء السوانح.

وانظر: ابن يعيش ٩ /١٠٢، وشرح السيرافي ٤ / ٢٣٢، والمفصل للزمخشري /٣٤٧، وانظر ديوان ذي الرمة /٦٦٤، مما نسب إليه.

(١) من شواهد سيبويه ٢ / ١٤٤، على نصب أمانة بإضمار فعل، ويقال: وضعه النحويون تأدمه: تخلطه. ولم يعرف قائل هذا البيت، وقد روى رفع الأمانة على الابتداء محذوف الخبر، وانظر: شرح السيرافي ٢٢٥/٣، والمفصل للزمخشري /٣٤٨، وابن يعيش ١٠٢/٩.

(٢) انظر: الكتاب ٢ / ١٤٤ ـ ١٤٥.

واعلم: أنه يجيء كلام عامل بعضه في بعض: إما مبتدأ وخبر، وإما فعل وفاعل، ومعنى ذلك القسم، فالمبتدأ والخبر، قولك: لعَمَر الله لأفعلن /٥١٦ وبعض العرب يقول: وأيمُن الكعبة، وأيمُ الله، فقولك: لعَمَرَ الله، اللام: لام الابتداء، وعمر الله: مرفوع بالابتداء. والخبر محذوف، كأنه قال: لعَمَر الله المقسم به، وكذلك: أيم الله. وأيمن. وتقول: العرب: علـيَّ عهد الله لأفعلن. فعهد مرتفعة وعلـيَّ مستقر لها، وفيها معنى اليمين، وزعم يونس: أن ألف أيم موصولة، وحكوا: أيم، وإيم وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل، وكذلك أيمن قال الشاعر:

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لمَّا نَشَـدتُهم ... نَعَمْ وفريقٌ لَيمنُ اللهِ ما نَدري[1]

وأما الفعل والفاعل، فقولهم: يعلمُ الله لأفعلن، وعلمَ الله لأفعلنّ، فإعرابه كإعراب: يذهبُ زيد، والمعنى: واللهِ لأفعلن. قال سيبويه: وسمعنا فصحاءَ العربِ يقولون في بيت امرىء القيس:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبْـرَحُ قَـاعِـدَاً ... ولو قَطَّعُوا رَأسي لَدَيْكِ وأوصالي[2]

---

(١) من شواهد سيبويه ٢ / ١٤٧، و ٢/ ٢٧٣، على حذف ألف الوصل من «أيمن».

ونشدتهم: سألتهم وصف أنه تعرض لزيارة من يحب فجعل ينشد دوداً من الإبل ضلت له مخافة أن يُنكر عليه مجيئه وإلمامه.

وبين البصريين والكوفيين خلاف في كلمة «أيمن» وهل هي مفردة أو جمع؟ وقد عقد ابن الأنباري في الإنصاف مسألة لهذا الخلاف /٢٤٦ ـ ٢٤٩. والبيت كما نسبه الأعلم لنصيب.

وانظر: المقتضب ١ /٢٢٨ و ٢/ ٩٠، وشرح السيرافي ٤ / ٢٣٤، وشرح ابن يعيش ٩٢/٩، والهَمْع ٤٠/٢، والدرر اللوامع ٤٤/٢.

(٢) من شواهد سيبويه ٢ / ١٤٧ على رفع «يمين الله» بالابتداء وحذف الخبر. وروى: يمين الله مرفوعاً كذلك. فالرفع على الابتداء والخبر محذوف. وأما النصب فعلى أن أصله: أحلف بيمين الله، فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم وبقي منصوباً.

=

قال: جعلوه بمنزلة أيمن الكعبةِ، وأيم الله[1]، وقالوا: /٥١٨ تتلقى اليمين بأربعة أحرف، من جوابات الأيمان في القرآن وفي الكلام، مَا ولا، وإن واللامُ، فأما: ما فتقول: واللهِ ما قامَ. وما يقوم. وما زيد قائماً. ولا تدخل اللام على «ما» لأن اللامَ تحقيق وما نفي فلا يجتمعان. قال وقول الشاعر:

لمـا أغفلت شُكركَ فـاصْطَنِعْني فَكَيْفَ ومِنْ عَطائِكَ جُلُّ مالي[2]

فإنه توهم الذي والصلة. وأما: لا، فتقول: والله لا يقوم. وتلغي «لا» من بين أخواتها جوابات الأيمان، فتقول: واللهِ أقوم إليكَ أبداً، تريد: لا أقوم إليك أبداً. فإذا قلت: واللهِ لا قمت إليك أبداً، تريد: أقوم، جاز، وإن أردت: المضي، كان خطأ، فأما «إن» فقولك: واللهِ إن زيداً في الدار، وإنكَ لقائم، وقوله عز وجل: ﴿حم. وَالْكِتَابِ المُبِينِ. إنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾[3]، قال الكسائي: إنا أنزلنا استئناف /٥١٩ وحم والكتابُ ـ كأنه قال: حق والله. وقال الفراء: قد يكون جواباً.

وأما اللام فتدخل على المبتدأ والخبر. فتقول: واللهِ لزيد في الدارِ، هذه

والأوصال: المفاصل. وقيل مجتمع العظام. المفرد مفصل ـ بكسر الواو وضمها ـ كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره.

وانظر: معاني القرآن ٢ / ٥٤، والمقتضب ٢ / ٣٢٦، ورواه المبرد. ولو ضربوا رأسي. والخصائص ٢ / ٢٨٤. وشرح السيرافي ٢٣٤/٤، والديوان وفيه القصيدة ١٠٥.

(١) انظر: الكتاب ٢ / ١٤٧.

(٢) الشاهد فيه: دخول لام الابتداء على «ما» النافية حملا لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ. فهو محمول في اللفظ على نحو قولك: لما تصنعه حسن. ولم يعرف قائل هذا البيت. وانظر: المغني ٨٥٧/٢، وكتاب منازل الحروف للرماني /٥١، تحقيق الدكتور مصطفى جواد

(٣) الدخان: ١ ـ ٣.

التي تدخل على المبتدأ والخبر. وأما التي تدخل على الأفعال: فإن كان الفعل ماضياً قلت: واللهِ لقد فعلَ، وكذلك: واللهِ لفيكَ رغبت.

وأما اللام التي تدخلُ على المستقبلِ فإن النونين: الخفيفةَ والثقيلةَ يجيئان معها نحو: والله ليقومنَّ، ولتقومَنْ يا هذا ولهما باب يذكران فيه.

* * *

مسائل من هذا الباب:

تقول: وحياتي ثم حياتك لأفعلنّ، فثم: بمنزلة الواو، وتقول: واللهِ ثم اللهِ لأفعلن، وبالله ثُم اللهِ لأفعلن. وإن شئت قلتَ: واللهَ لآتينكَ ثم الله لأضربنكَ، وإن شئت قلت: واللهِ لآتينكَ لأضربنكَ.

قال سيبويه: وهذه الواو بمنزلة الواو التي في ٥٢٠/ قولك: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ خارج[1]، يعني أن الواو في قولك: وعمرو خارج، عطفتَ جملةً على جملة، كأنك قلت: باللهِ لآتينكَ. الله لأضربنكَ مبتدأ ثم عطفت هذا الكلام على هذا الكلام، فإذا لم تقطع جررت، قلت: والآ لآتينكَ، ثم واللهِ لأضربنكَ، صارت بمنزلة قولك: مررت بزيدٍ ثم بعمروٍ، وإن قلت: واللهِ لآتينكَ ثم لأضربنك الله، لم يكن إلا النصبُ، لأنه ضم الفعل إلى الفعل، ثم جاء بالقسم على حدته[2]. وإذا قلت: واللهِ لآتينكَ ثم اللهِ، فإنما أحد الاسمين مضموم إلى الآخر وإن كان قد أخر أحدهما ولا يجوز في هذا إلا الجر، لأن الآخر معلق بالأول لأنه ليس بعده محلوف عليه.

قال سيبويه: ولو قالَ: وحقِّكَ وحقِّ زيدٍ، على وجهِ الغلطِ والنسيانِ جازَ[3]، يريدُ بذلكَ أنهُ لا يجوز لغير[4] كساه ٥٢١/ من عري[5] وسقاه من

---

(١) انظر: الكتاب ٢ / ١٤٦.

(٢) في الكتاب ٢/١٤٦: ثم جاء بالقسم له على حدته ولم يحمله على الأول.

(٣) انظر: الكتاب ٢ / ١٤٦.

(٤) هنا: ساقط من الكتاب.

(٥) ساقط قبل هذا الكلام. وانظر: الكتاب ٢ / ٣٠٨.

العيمة، فهذا يبن أنها في هذا الموضع حرف لأنهم أجمعوا على أن «من» حرف وعن أيضاً لفظة مشتركة للاسم والحرف.

قال أبو العباس: إذا قال قائل: على زيدٍ نزلت وعن زيدٍ أخذت[1]، فهما حرفان يعرف ذلك ضرورة، لأنهما أوصلا الفعل إلى زيد كما تقول: بزيدٍ مررت. وفي الدار نزلت، وإليكَ جئت، فهذا مذهب الحروف، وإذا قلتَ: جئت من عن يمينهِ، فعن اسم ومعناها ناحية، وبنيت لمضارعتها الحروف. وأما الموضع الذي هي فيه اسم فقولهم: مَن عن يمينكَ، لأن «من» لا تعمل إلا في الأسماء. قال الشاعر:

فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الفَرَاقِدِ كُلِّها   يَمِيناً ومهوى النَّجْمِ مِن عَن شِمَالِكَ[2]

وأما كاف التشبيه، فقولك: أنت كزيدٍ، ومعناها معنى /٥٢٢: مثل، وسيبويه يذهب إلى أنها حرف[3]. وكذلك البصريون، ويستدلون على أنه حرف بقولك: جاءني الذي كزيدٍ، كما تقول: جاءني الذي في الدارِ، ولو قلتَ: جاءني الذي مثل زيدٍ لم يصلح إلا أن تقول: الذي هو مثل زيدٍ، حتى يكون لهذا الخبر ابتداء ويكون راجعاً في الصلة إلى الذي، فإن أضمرته: جاز على قبح، وإذا قلت: جاءني الذي كزيدٍ لم تحتج إلى هو، ومما يدلك على أنها حرف مجيئها زائدة. والأسماء لا تقعَ موقعَ الزوائدِ، إنما تزاد الحروف، قالَ

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٤٦/١. وقد يكون اللفظ واحداً ويدل على اسم وفعل، نحو قولك: زيد على الجبل يا فتى، وزيد علا الجبل، فيكون «على» فعلاً ويكون حرفاً خافضاً والمعنى قريب.

(٢) الشاهد فيه: أن «عن» اسم لدخول حرف الجر عليها إذ أن حرف الجر لا يدخل على مثله. والبيت لذي الرمة بن غيلان. وانظر: أسرار العربية لابن الأنباري /١٠٢، وشروح سقط الزند ٥٣٩/٢، والديوان /٤٢٩.

(٤) انظر. الكتاب ٢ / ٣٠٤، قال: وكاف الجر التي تجيء للتشبيه وذلك قولك: أنت كزيد، بينما يرى المبرد: أنها بمعنى مثل، قال في المقتضب ١٤٠/٤: وأما الكاف الزائدة فمعناها: التشبيه، نحو: عبد الله كزيد، وإنما معناه مثل زيد.

الله عز وجل: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[1]. فالكاف زائدة لأنه لم يثبت له مثلاً تبارك وتعالى عن ذلك، والمعنى: ليس مثله شيء. وقد جاءت في الشعر واقعةً موقع مثل موضوعةً موضعها قال الشاعر:

وَصَالِيَاتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْن[2]

أراد كمثل ما.

وقال الآخر:

فصيروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُول[3]

---

(١) الشورى: ١١ «وفي البحر المحيط ٧ / ٥١٠» تقول العرب. مثلك لا يفعل كذا يريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص وهو من باب المبالغة.. فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء. وانظر المغني ١٥٣/١ وسر صناعة الإعراب: ٢٩١/١ - ٢٩٢.

(٢) من شواهد الكتاب ١/ ١٣ في باب ما يحتمل الشعر. وفي ١ / ٢٠٣ على أن الكاف اسم بمعنى مثل. و٣٣١/٢ على بقاء الهمزة في المضارع للضرورة.

والصاليات: أراد بها الأثافي. لأنها صليت بالنار، أي: أحرقت حتى اسودت، والأثافي: جمع أثفية وهي الحجارة التي ينصب عليها القدر.

والمعنى: لم يبق من هذه الديار التي خلت من أهلها غير رماد القدر، وغير حجارة القدر. وقال البغدادي: هو من بحر السريع. وربما حسب من لا يعرف العروض أنه من الرجز وهو لخطام المجاشعي.

وانظر: المقتضب ٤ / ٩٧، وشرح السيرافي ١ / ٢٦٠، والخصائص ٢ / ٣٦٨ والموجز لابن السراج /٥٨، والمحتسب ١٨٦/١، والتصريف للمازني ١٨٤/٢.

(٣) من شواهد سيبويه ١ / ٢٠٣، على أن الكاف بمعنى «مثل» قال الأعلم: وجاز الجمع بين «مثل» والكاف جوازاً حسناً لاختلاف لفظهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه ولو كرر المثل لم يحسن. وقيل: أن الكاف فيه زائدة، فكأنه قال: فصيروا مثل عصف مأكول. والعصف: بقل الزرع أو الزرع الذي أكل حبه وبقي نبته.

ونسب إلى حميد الأرقط وإلى رؤبة بن العجاج وهو في ديوانه مما نسب إليه، وقبله: =

فإضافته مثل إلى الكاف يدل على أنه قدرها اسماً. وهذا إنما جاءَ على ضرورة الشاعر.

وذكر سيبويه: أنه لا يجوز الإضمار معها إذا قلت: أنت كزيدٍ، لم يجز أن تكني عن زيدٍ. استغنوا بمثل وشبه فتقول: أنتَ مثلُ زيدٍ وقال: مثل ذلك في حتى ومذ.

وقال أبو العباس: فأما الكاف وحتى فقد خولف فيهما، قال: وهذا حَسن والكاف أشد تمكناً، فأما امتناعهم من الكاف ومذ وحتى فلعلةٍ واحدة. يقولون: كل شيء من هذه الحروف غير متمكن في بابه، لأن الكاف تكون اسماً وتكون حرفاً فلا تضيفها إلى المضمر مع قلة تمكنها، وضعف المضمر إلا أن يضطر شاعر. ومنذ تكون اسماً /٥٢٤ وتكون حرفاً. وحتى تكون عاطفة وتكون جارة، فلم تعط نصيبها كاملاً في أحد البابين وقال: الكاف، معناها معنى مثل، فبذلك حكم أنها اسم، لأن الأسماء إنما عرفت بمعانيها، وأنت إذا قلت: زيد كعمروٍ أو زيد مثل عمروٍ، فالمعنى واحد فهذا باب المعنى. قال: وأما اللفظ فقد قيل في الكلام والأشعار ما يوجب لها أنها اسم. قال الأعشى:

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنهَى ذَوِي شَـطَطٍ ... كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيْتُ والفتل[2]

= ولـعـبـت طـير بهـم أبـابـيـل ... فـصيـروا مـثـل كعـصف مـأكـول

وانظر: المقتضب ٤ / ١٤١، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٩٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٩، وديوان رؤبة /١٨١.

(١) انظر: الكتاب ١ / ٢٠٣.

(٢) من شواهد الكتاب ١ / ٢٠٣ وهو مخصوص بالضرورة قال: إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة: مثل، والكاف يجيء اسماً في الاختيار عند ابن جني قال في سر صناعة الإعراب: فأما قوله: ولن ينهى ذوي شطط كالطعن، فلو حملته على إقامة الصفة مقام الموصوف لكان أقبح. لأن الكاف في بيت الأعشى هي الفاعلة في المعنى. والفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً محضاً وهم على إمحاضه اسماً =

فالكاف هي الفاعلة، فإنق قال قائل: إنما هي نعتٌ، قيل له: إنما يخلف الاسم ويقوم مقامه ما كان اسماً مثله نحو: جاءني عاقل، ومررت بظريف، وليس بالحسن[1].

انتهى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني ـ إن شاء الله ـ

= محافظة من جميع الأسماء. والشطط: الجور والظلم. والفتل: جمع فتيلة، أراد. الجراحة. والمعنى: لا ينهى أصحاب الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت والفتل.

وانظر: المقتضب ٤ / ١٤١، وسر صناعة الإعراب ١/١٨٥، وشرح السيرافي ١/٧٢، والحيوان للجاحظ ٣/٤٦٦، وروايته: لا تنتهون. والكامل /٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٢٩، والخصائص ٢/٣٨٦، والغيث المنسجم ١/٥٢، والديوان /٥٨.

(١) هنا ينتهي الجزء الأول: ويلاحظ أن سقطا لا يعرف مقداره بعدد الصفحات.

فهـرس













